ريمون بودون

موضع الفوضى



ترجمة

منصور القاضي



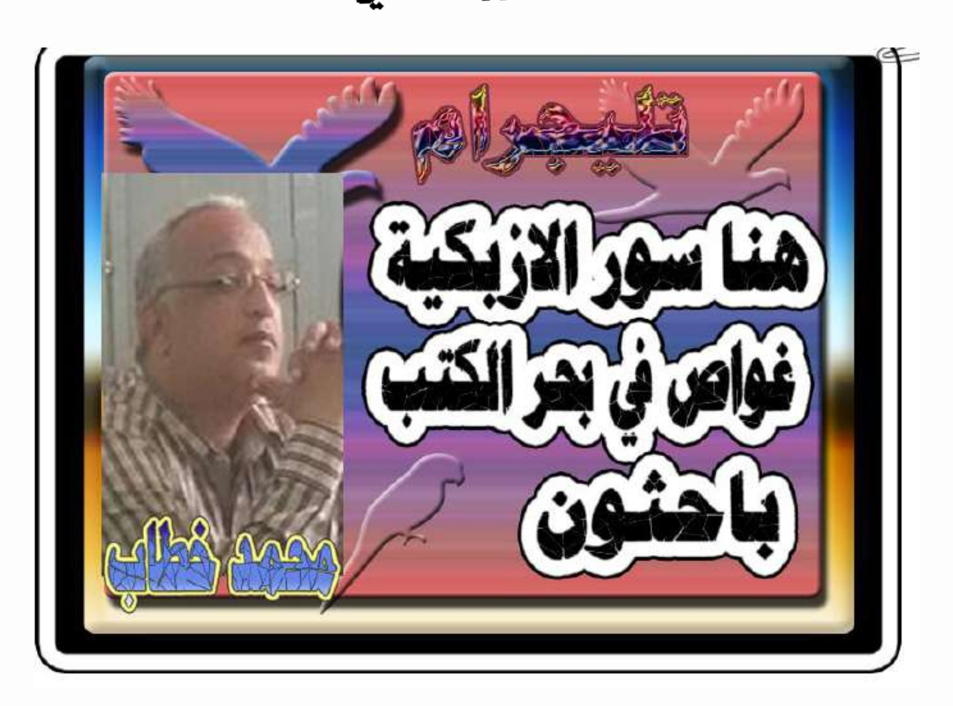


ريمون بودون

موضع الفوضى

ترجمة

منصور القاضي



تليجرام

مهنا

سور الأزبكية



بيروت ـ الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام ـ ص.ب: 113/6311 لبنان
هاتف: 791123/4 / 802428(01) - 220924(03) - فاكس: 603654(01)
المصيطبة ـ شارع بارودي ـ بناية طاهر ـ هاتف: 311310 - 301030(01)

هذا الكتاب ترجمة :

Raymond Boudon

La place du désordre

CRITIQUE DES THÉORIES
DU CHANGEMENT SOCIAL



QUADRIGE / PUF

توطئة

أنتجت العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع، والاقتصاد، وعلم السياسة، من عام 1950 حتى عام 1980، عدداً ضخماً من «نظريات التبدُّل الاجتماعي». وهذه النظريات لا تشكل مجموعة متجانسة، وأول سؤال يبدو هو التفريق بين مواضيعها وتوضيحها ووضع معالم النماذج الرئيسية المنتمية اليها.

والانطباع العام الغالب في صددها اليوم الذي يشهد عليه الكثيرون هو انطباع الإخفاق. ومعظم التكهنات المستخرجة منها كذّبه الواقع، وقد قاد إلى تمثيلات لا تختصر العلوم الاجتماعية وحسب - وهو أمر مشروع - وإنما تبسّطها. ويبدو معظم الانتظامات العِيانية التي كانت تدّعي إعطاءها صحة عامة كصحة محلية.

نفهم إذاً أنها واجهت في النهاية ردة فعل الشكوكية. غير أن هذه الشكوكية، ولو كانت قد انتشرت هي بعيدة عن الاجماع، ولا تزال هناك مثابرة على وضع نظريات للتبدّل والانماء أو التعصير أو التبعية في طموح عام. وهكذا انتعش القانون القديم للحلقة المفرغة للفقر، بعد أن جرى التخلّي عنه لمدة من الزمن، وتجدد تعلم Galbraith[1]، ويستمر الاعتقاد في الغالب، بتعميم، بغير وجه حق ولا ريب، لاقتراح قدمه T.H.Marshall, Tocqueville مثلاً، بأن تطور المجتمعات يستدعي مشاركة نامية للمواطنين في الحياة السياسية بدون الإدراك أن تعميم المشاركة يمكن أن يترافق مع تعميم

(1) K.Galbraith, Théorie de la pauvreté de masse, Paris, Gallimard, 1980 «أي زيادة في المداخيل تطلق قوى تبطلها وتعيد المستوى السابق للحرمان».

الاستبداد. ويسعى آخرون، في الوقت عينه، على سبيل المثال، إلى أن يبرهنوا على أن النزاعات الاجتماعية في مجتمعات «ما بعد الصناعة» منذورة لأن تضع طبقات محددة تماماً من الفاعلين في تنافس للتحكم بالصيرورة التاريخية. وعلى سبيل إيراد مثال أخير هناك عدد لا يستهان به من المؤرخين وعلماء الاجتماع والاقتصاديين مقتنع اليوم بصحة الرأي الخاطئ بأن تبعية بلدان العالم الثالث هي سبب تخلفها.

من أجل ذلك ربما آن أوان إلقاء نظرة ناقدة على نظريات التبدُّل الاجتماعي، أي تحديد طبيعة المسائل التي تسعى إلى حلها والتساؤل في ظل أي شروط يمكن إعطاء أجوبة قابلة للتصديق على هذه المسائل.

لقد أعطى Karl Popper نفسه في Misère de l'historicisme[(1)] منهجاً قريباً جداً من المنهج الذي ترى التجربة الحالية الارتباط به. إن هذا المؤلف إنتاج ناقد بالمعنى الكانتي للتعبير: جهد Popper في أن يبرهن على أن بعض الاقتراحات والنظريات المتعلقة بالتبدّل الاجتماعي يجب اعتبارها علمية، في حين أن الاقتراحات ونظريات أخرى هي ماورائية، وأن بعض المسائل هي في شكل لا يمكن معه أن تتلقى جواباً، في حين أن مسائل أخرى تقبل أجوبة صحتها قابلة للرقابة بصرامة. إن الإيحاء الكانتي لـ Popper بديهي في هذا النص إلى درجة أنه يتكشف في عالم العرض: يبسط Popper، كما Kant، برهنته بدون اللجوء عملياً إلى أي مثال.

سببان يدعوان اليوم إلى استعادة المسائل التي طرحها Popper السبب الأول أن مدوّنة هامة لنظريات التبدل الاجتماعي نمت في غضون ذلك وأن هذه النظريات غالباً ما تطرح، كالنظريات التي ينتقدها Popper بدون تسميتها، مسائل غير قابلة لتلقي جواب قابل للرقابة. والسبب الثاني هو أن التحليل الناقد لهذه النظريات يتيح تنقية تشخيص Popper وتحديده بدقة. إنه يدعو، على وجه الخصوص، إلى تعديل التعارض البوبري الشهير بين النظريات الماورائية والنظريات العلمية.

وقد لا يدعو إلى الدهشة أن يرتبط «عالم اجتماعي محترف» بتفكير يعود

---

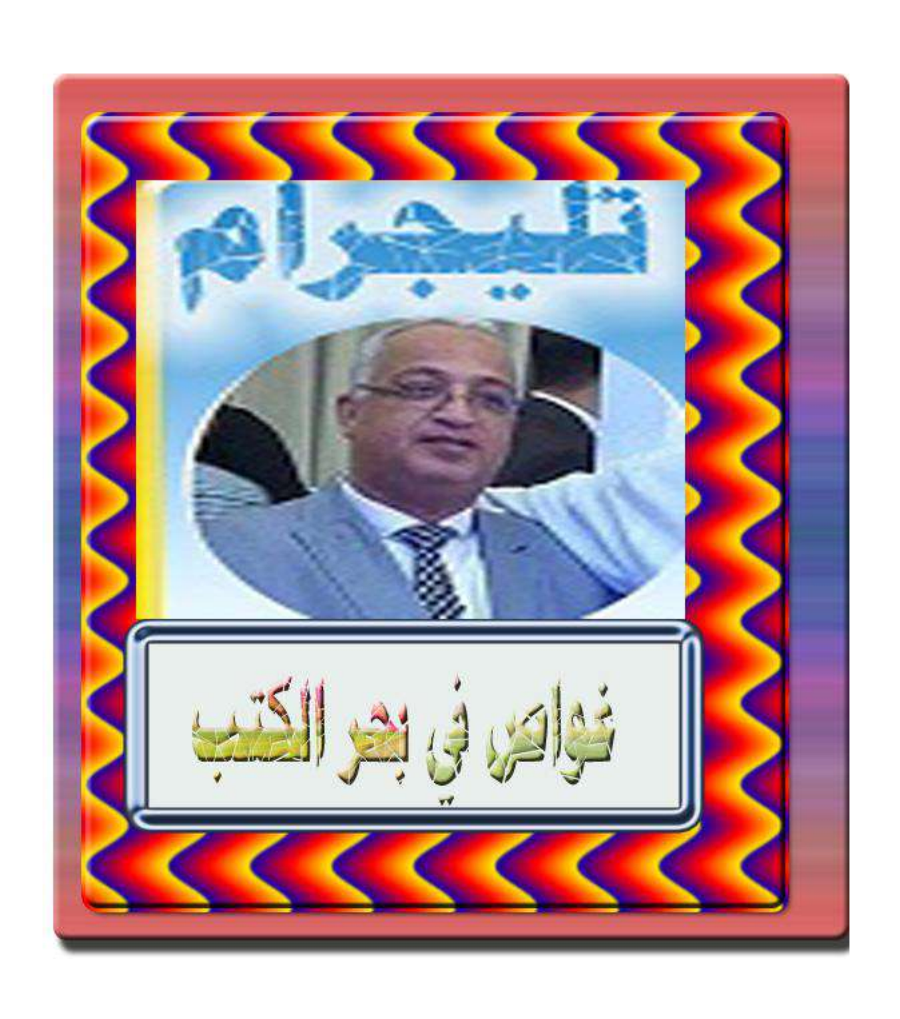
(1) Karl Popper, Misère de l'historicisme, Paris, Plon, 1956.

بالأحرى لفلسفة العلوم الاجتماعية. إنني أظن في الواقع أن التفكير الناقد هو طريق جوهرية للتقدم العلمي. إن شعور الإخفاق الذي توحي به نظريات التبدل الاجتماعي للكثير من المراقبين هو واقع ليس لتحليله فائدة علمية وحسب. إن عدم الاكتفاء بمجرد موقف من الشكوكية، ومحاولة فهم أسباب هذا الفشل بوضوح، يعنيان التموضع بشكل أفضل لفهم الموضوع الذي تهدف اليه المعرفة. وإلى حد ما وكما يتيح تحليل الحادث فهم ظروف السير، يمكن لتحليل الفشل في الشأن العلمي أن يسهم في تقدم المعرفة. ومن جهة أخرى يمكن وضع تحليل كهذا تحت شعار فلسفة العلوم، وكذلك تحت شعار المنهجية. وأضيف أن المسائل الفلسفية التي تطرقت اليها هنا لا تبدو لي هامة من وجهة النظر الفلسفية والعلمية وحسب، وإنما أيضاً من وجهة النظر السياسية: كثير من نظريات التبدل الاجتماعي كان لها تأثير عملي ـ لنعد بالفكر إلى نظريات الإنماء أو التبعية مثلاً ـ وقد كان لهذه النظريات هذا التأثير لأنه كانت لها أو أن لها سيطرة علمية. والحال أن هذه النظريات في الغالب، بدون أن تكون خاطئة بحصر المعنى، تعلن عن نظام منطقي لا تملكه وتوحي بذلك بتفسيرات ومعتقدات لا تتطلبها. إنه سبب آخر من المهم استناداً إليه القيام بالنقد.

وأودّ أخيراً الأخذ باعتبار ذي طابع أكثر عمومية. نادراً ما تهتم فلسفات العلوم بالعلوم الاجتماعية. والحال ان بامكانها ـ كما الفيزياء والبيولوجيا ـ أن تنير لنا طريق المعرفة. والواقع أن المناقشات فيها مرئية بوضوح أكثر والتوافق حولها أكثر هشاشة، والواقع كذلك أن المسائل التي تطرحها هي أكثر «عمومية» ربما هما حسنتان من وجهة نظر فلسفة المعرفة.

ليس هدفي، كما بينت أعلاه، على الاطلاق وضع ميزانية أو جرد لنظريات التبدل الاجتماعي، وإنما إظهار بعض نقاط نهج المعرفة وفلسفتها.

إن النظريات المدافع عنها هنا كانت موضوع عرض تمهيدي في مناسبة محاضرات القيت في مانهايم (1979)، وجنيف (1979)، ولندن (Hobhouse Lecture.1982, London School of Economics)، ونيويورك (Lazarsfeld Lecture 1983, Columbia University).


تليجرام
غواص في بحر الكتب

الفصل الأول

نظريات التبدُّل الاجتماعي

لسنوات خلت قام نقاش قديم. فقد نشر مؤرخ للعلوم الاجتماعية يدعى Robert Nisbet كتاباً بعنوان Social change and history[1] (التبدّل الاجتماعي والتاريخ). وكان لحرف العطف الرابط and معنى «ضد» في هذا الكتاب. إن عنواناً أكثر صراحة كان يمكن أن يكون: التاريخ في مواجهة التبدُّل الاجتماعي، أو أيضاً نعم للتاريخ، لا للتبدُّل الاجتماعي. إن الفرضية الرئيسية لـ Nisbet، الملخّصة والمختصرة، لم يكن لها تفكير أو نظرية أو بحث حول التبدّل الاجتماعي يمكن أن يتميز عن النشاط الفكري المعبّر عنه اعتيادياً بكلمة تاريخ.

وقد أحدثت فرضية Nisbet مفعول بلاط في مستنقع صغير. منذ أن وجدت العلوم الاجتماعية (من الناحية المؤسسية، ذلك بأنها، من الوجهة الفكرية، موجودة منذ وقت طويل، إن لم تكن موجودة دائماً) اعتبرت التبدّل الاجتماعي أحد مواضيعها الرئيسية. وقد تم التدليل، بلا ريب، على هذا الموضوع بتعابير مختلفة حسب العصور. ولا يمكن اليوم تصور وسيط أو مطوّل في العلوم الاجتماعية بدون فصل حول التبدّل الاجتماعي إلاّ كوسيط في الاحصاء الوصفي بدون فصل حول التقسيمات التقليدية. وإذا لم ينته مفهوم التبدّل الاجتماعي إلى الدلالة على خاصية العلوم الاجتماعية فهو يدل على الأقل على نشاط وتوجيه للبحث والتفكير الأساسي. وهذا النشاط الذي

(1) R. Nisbet, Social change and history, New York, Oxford University Press, 1969.

لا يُنظر إليه على أنه مشروع وحسب وإنما كأساسي أيضاً حمل ثماراً عديدة: هناك مجموعة هامة من النتاجات يمكن وصفها بأنها «نظريات التبدل الاجتماعي».

والحال أن Nisbet يعلن أن النشاط موضوع البحث هو غير مشروع. وقد هاجم بعض المتهمين المعروفين، Parsons على وجه الخصوص. غير أنه يستهدف، عبرهم، توجيه البحث في مجمله. إن نظريات التبدل الاجتماعي التي يطرحها علماء الاجتماع والسياسة وكذلك الاقتصاديون أو علماء إحصاءات الشعوب (ذلك بأننا لا نرى لماذا وفرت براهين Nisbet هذه الطائفة بدلاً من طائفة أخرى)، توزعت في الواقع بالنسبة اليه في فئتين: تحوي الفئة الأولى مجموعة نظريات خاطئة أو، على وجه أعم، غير مقبولة. وتتضمن الفئة الثانية نتاجات يمكن وصفها بنظريات للتبدل الاجتماعي إذا كان المراد التمسك بها، بيد أنها لا تتميز عن اعمال المؤرخين. إن نظريات التبدل الاجتماعي ومفهوم التبدل الاجتماعي ذاته تؤكد وجود توجيه للبحث وتفكير أصيل بالنسبة إلى التاريخ. وهذا ادعاء غير مسوغ كما يعلن Nisbet. فالتاريخ موجود كانتظام مشروع، وليس نظريات التبدل الاجتماعي.

لن أتبسط إلى هذا الحد حول الحيثيات التي عرضها نيسبيه دعماً لفرضيته. فستكون هناك مناسبة لاستعادتها ومناقشتها، صراحة أو ضمناً، في العديد من الأبحاث التالية. إن الموقف الذي اتخذه نيسبيه لا يخلو بالطبع من إثارة الاعتراضات: نشر Lenski[1] في أكثر مجلات علم الاجتماع الاميركية اعتباراً مقالاً قلب فيه عنوان نيسبيه: «History and social change»، أكّد فيه بعض البديهيات، ومنها أنه لم يكن من الصعب، وراء ضجة التاريخ وغضبه، ووراء تعقيد التبدل، تسجيل تبدلات متجهة في اتجاه ثابت: هل يمكن جذياً الشك في تراكم المعارف، والتقدم التقني، والنمو السكاني، وإنماء المدينية؟ لم يكتف لانسكي بأن يؤكد من جديد شرعية مفهوم التبدل الاجتماعي، بل حاول اعادة الاعتبار القديم لمفهوم كاد الزمن يطويه، إنه مفهوم التطور. فمن

(1) G. Lenski, History and social change, American Journal of Sociology, LXXXII, 3, 1976, 548- 564.

Comte إلى Durkheim ومن Spencer إلى Hobhouse[1]، احتل هذا المفهوم مكانه البارز في العلوم الاجتماعية، ثم فقد بعد ذلك حظوته. وفي بداية الستينات أعطاه الإناسيان[*] Sahlins وService[2] ثانية قوة جديدة باقتراح التمييز بين مفهومين للتطور، التطور الخطّي والتطور المتعدد الخطوط. وأكّد أن التطور الأول هو الميدان وحده. والرؤية التي تتجه الانسانية بموجبها، بدون إمكانية العودة، نحو نوع من نقطة النهاية، هي غير مقبولة بداهةً. والفكرة أن مجتمعاً خاصاً يجب أن يتراصف مع المجرى العام للتاريخ هي غير مقبولة أيضاً، وكذلك المبدأ الذي يجب على المكوّنات المختلفة للتطور بموجبه أن تتبع خطاه: يمكن أن تنمو الثقافة التقنية بدون أن تتقدم الثقافة العلمية على النحو عينه؛ والتصنيع لا يستوجب بالضرورة إنماء تنظيم ديمقراطي للسلطة السياسية. ولهذه الأسباب يتعذر الدفاع، حسب سالهانس وسيرفيس، عن مفهوم خطي للتطور (مفهوم لا يفترق، في لائحة ألْسُنية أقل علماً وإنما أكثر شعبية، عما كان يسمى التقدم في القرن التاسع عشر).

ويبقى مفهوم التطور، حسب المؤلفين عينهما، مفيداً بالمقابل، إذا أكدنا أن التطور هو من نموذج متعدد الخطوط: السبل متنوعة، والهدف سيء التحديد، إلاّ أن الرأس يبقى قابلاً للادراك، حتى ولو لم يكن بالامكان تحديده بدرجة خط طول تقريبي. وقد دافع لانسكي، مستشهداً بنظرية التطور المتعددة الخطوط، ومستنداً إلى الوجود غير المنازع فيه للتبدلات الجزئية الموجهة ضد نيسبيه، عن شرعية نظرية للتبدل الاجتماعي متميزة عن التاريخ. إن الطموح القانوني المنطقي أو القانوني الموضعي (على سبيل استعادة تعبير شهير لـ Piaget[3]) الذي أعلنه مؤرخو التبدل الاجتماعي مبني إذاً على نقيض رأي نيسبيه.

---

(1) H.Spencer, Essais sur le progrès, Paris, Alcan, 1885, in Essais de morale, de science et d'esthétique, 1ère partie. L.T. Tobhouse, Social evolution and political theory, New York, Colombia University Press, 1911, Washington, Kennikat Press, 1968.

(*) الإناسي: الخبير بعلم الإناسة، أي البحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعرافه وعاداته ومعتقداته، Anthropologie.

(2) M. Sahlins et E. Service (red.), Evolution and culture, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1960.

(3) J. Piaget, «La situation des sciences de l'homme et le système des sciences», in Unesco, Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines, Paris, La Haye, =

إن إسمي نيسبيه ولانسكي ليسا من الأسماء التي تنبجس عفوياً تحت القلم ما أن تثار النقاشات النظرية للعلوم الاجتماعية مع أن كلاً منهما واضع إنتاج هام. ومؤلف Sociological tradition[1] للأول هو ولا ريب أحد أفضل الكتب حول تاريخ العلوم الاجتماعية وان كان قابلاً للنقد في بعض جوانبه. وكتاب Power and privilege[2] للثاني يعتبر نموذجاً في نظرية التنضيد الاجتماعي وتاريخه. وصمت الأول في موضع النشوئية (مذهب النشوء والارتقاء) في جميع أشكالها واضح في Sociological tradition: ليس علم الاجتماع، كما كان يظنه كونت، آخر العلوم وأكثرها تعقيداً، العلم الذي لم يكن مجيئه ممكناً إلاّ في مرحلة متقدمة من التطور التاريخي. إنه متحدر من حركة فكر وأفكار هي نفسها مرتبطة بانتفاضيات تاريخية - إن علم الاجتماع، حسب نيسبيه، يولد في الواقع على أرضية ردة الفعل الرومانسية والتقليدية للثورة الفرنسية التي ارتبطت بها جزئياً فلسفة الأنوار. إننا لا نجد رفض النشوئية عينه في Social change and history وحسب وإنما كذلك في The Idea of Progress[3]: التقدم هو على وجه الخصوص فكرة تروح وتجيء حسب العصور والظروف.

لقد ظهر لانسكي، في Power and privilege، على العكس من ذلك، تطورياً بشكل حازم. إنه يدافع فيه عن الفكرة أن تاريخ التنضيد موجَّه. وهكذا ليس من المدهش أنه أمل شهر الأسلحة ضد كتاب لم يكن يدعى اختصام شرعية مفهوم التطور وحسب وإنما حتى مفهوم التبدل الاجتماعي.

من الأكيد إذاً أنه بالامكان، في مواقف نيسبيه ولانسكي، إظهار وجود موقف فلسفي، إظهار Weltanschauung ثابت، مع أن الخلاصات لصالح مفاهيم التبدل والتطور أو لغير حالها مرتكزة على برهنة دقيقة. هل أن ذلك يعني أنه لا يمكن البت لصالح هذه أو تلك؟

= Mouton, 1970- 1978, 3 vol. 1 vol. 1, Sciences sociales, 1- 65.

(1) R. Nisbet, The sociological tradition, New York, Basic Books, 1966.

(2) G. Lenski, Power and privilege, A theory of social stratification, New York, McGraw, Hill, 1966.

(3) R. Nisbet, History of the idea of progress, New York, Basic Books, 1980.

إذا كنت قد اخترت النقاش الذي يهدف هذا الكتاب إلى المساهمة فيه عن طريق التصدي للجدل بين لانسكي ونيسبيه، فذلك لأن هذا التصدي هو، بشكل أساسي، حسب معرفتي، آخر بيان تاريخياً لبداية منثنية إلى الوراء. وعلى وجه أدق لأن هذا النقاش يثير، في تعابير متكيّفة مع الوضع الحالي للعلوم الاجتماعية، مسألة علومية جوهرية، مسألة وجود انتظام في التبدل الاجتماعي. وكان قد سبق أن طرحت المسألة عينها، بصورة متكررة، قبل نيسبيه ولانسكي، من قبل Schumpeter مثلاً، عندما ناقش في كتابه History of economic analysis، الإسهام في ما سماه علم النفس التاريخي[1]. فقد أعلن شامبيتر صراحة أنه يعتبر هذه التسمية مرادفة لمفهوم أقدم، مفهوم فلسفة التاريخ. بيد أنه قصد أن مفهوم علم الاجتماع التاريخي، إذا كان أكثر قبولاً لدى معاصريه، فهو يثير المعضلات العلومية عينها التي يثيرها مفهوم فلسفة التاريخ. إن شامبيتر لا يعالج صراحة هذه المعضلات، مع أن حكمه القاسي على Condorcet، وتقريظه مونتسكيو وVico يدلان بوضوح إلى حد ما على اتجاه أفضلياته. غير أن له الجدارة العالية في اجتذاب الانتباه إلى الواقع أن المعضلات عينها يمكن أن تظهر في صياغات متنوعة.

ويمكن، وفقاً لما يبديه شامبيتر، التساؤل عما إذا كان مفهوم التبدل الاجتماعي لا يثير تحت عنوان مختلف المعضلات عينها التي تثيرها مفاهيم علم الاجتماع التاريخي وفلسفة التاريخ التي ازدهرت في عصور أخرى. وتجعلني الملاحظة أميل إلى الاجابة إيجاباً على هذا السؤال: عندما ناقش Georg Simmel، في بداية القرن، في Probleme der Geschichtsphilosophie[2] (معضلات فلسفة التاريخ)، المعضلات العلومية التي يعتبر أنها تعود لمجال «فلسفة التاريخ»، بسط براهين بعضها، مع أنه معبر عنه في لغة أخرى، يظهر من جديد لدى نيسبيه. غير أن نيسبيه في حين أن

---

(1) J. Schumpeter, History of economic analysis, Londres, Oxford University Press, 1954, p. 135 sq.

(2) G. Simmel, Die probleme der Geschichtsphilosophie, Munich, Duncker und Humblot, 3e édition 1907, 5e édition 1923. Trad. Les problèmes de philosophie de l'Histoire, Paris, PUF. R. Aron, La philosophie critique de l'histoire, Paris, Vrin, 1964, 1969.

سيمّيل عارض بشدة واقعية Ranke، استشهد بها ووضعها في عناية العلوم الاجتماعية. وسوف تناقش مسألة الواقعية هذه في الفصل السابع.

ربما ليس مفهوم التبدل الاجتماعي إذاً سوى التحول العصري للتاريخ مع التشديد على هذه الكلمة. ونظريات التبدل الاجتماعي ربما ليست، من جانبها، سوى تحول فلسفة التاريخ: ألم يؤكد Pareto أن الشرط الضروري (اجتماعياً) لكي يكون لفكرة قديمة الحظ الجدي في الانبعاث هو أن تكون مصاغة بطريقة جديدة بصورة كافية لتكون البنوة صعبة الإقامة؟

لن أعود، في الصفحات التالية، إلى البنوة الاحتمالية، وأرى، بين فلسفة التاريخ (على سبيل استخدام مفردات سيمّيل مثلاً)، وعلم الاجتماع التاريخي (Schumpeter)، ونظريات التبدل الاجتماعي (نيسبيه)، أن هذه البنوة هي المرجحة. وسيقتصر بحثي على نظريات التبدل الاجتماعي وحدها، أو، إذا كان ذلك مفضلاً، على تحليل التبدل الاجتماعي في العلوم الاجتماعية المعاصرة. بيد أنني أتمسك بالتشديد على أن المسائل الفلسفية، العلومية على وجه التحديد، التي يمكن إثارتها والتي أثارها لانسكي ونيسبيه على طريقتهما في صدد مفهوم التبدل الاجتماعي، ليست على وجه الاحتمال بدون علاقة بالمسائل التي طرحها في منعطف التاريخ سيمّيل مثلاً في صدد فلسفة التاريخ.

المنهج: نظريات التبدل الاجتماعي

دل فيلسوف العلوم Imre Lakatos على التوجيهات العامة التي ترشد المجموعات العلمية الفرعية في أبحاثها بمفهوم المنهج[1]. والماورائية الديكارتية، أي النظرية الإوالية للكون التي يمكن بموجبها إدراك الكون كساعة ضخمة (وكنظام إعصارات)، مثل للمنهج. والاقتصاد التقليدي الذي يميز بين العوامل الاقتصادية وفقاً لوظائفها، ويرى في العمل أساس القيمة، ويعتمد كهدف أساسي تحليل ظاهرات النمو، مثل آخر للمنهج. إنه يتعارض مع

(1) I. Lakatos, «Falsification and the methodology of scientific research program». in I. Lakatos et A. Musgrave (red.), Criticism and the growth of knowledge, Cambridge, Cambridge University Press, 1970, 91- 196.

المنهج التقليدي الجديد الذي يعتبر العوامل الاقتصادية مميزة، ويكوّن وحده مبدأ القيمة، ويهتم بالدرجة الأولى بتحليل التوازنات الاقتصادية. كما أن نظريات التبدل الاقتصادي تشكل وجود المنهج أو بالأحرى تستلزمه، وهو المنهج الذي يأخذ به لانسكي والذي يرفضه نيسبيه.

يرتكز هذا المنهج، المنظور إليه على صعيد العمومية في أقصى حدودها، على المسلّمة التي من الممكن إعلانها على صعيد التبدل الاجتماعي للاقتراحات الضرورية والحقيقية والمتعلقة بالقانون الوضعي في آن معاً، أي الاقتراحات غير المحددة صحتها بمنطوق فضائي زمني محدد وإنما بمدى أعم.

إن تعريفاً كهذا هو بالطبع أكثر تجريداً وغير مفيد. ومن الأصعب أيضاً تعريف منهج نظريات التبدل الاجتماعي في بضع جمل من احياء منهج الماورائية الديكارتية أو الاقتصاد التقليدي في بضع جمل أيضاً. والمنهج المرتكز على استخراج بعض نظريات التبدل الاجتماعي ومساءلة عناصر هذه العيّنة الوهمية عن الاهداف التي تثيرها والمبادئ التي تطبقها هما أكثر ملاءمة، أو أوفر فائدة لحل معضلة تعريف موضوع ذهني أكثر تعقيداً من المنهج.

وتحليل من هذا النوع يقود، على ما اعتقد، إلى تمييز أربعة نماذج رئيسية لنظريات التبدل الاجتماعي أو خمسة. أربعة أو خمسة نماذج ذلك بأن أحدها يحوي، كما سنرى، بديلتين. إن هدف المنهج، في مطلق الأحوال، هو إظهار عدة أنواع من الانتظام أو إثبات وجود هذه الأنواع، غير أن شكلها وطبيعتها يتغيران من نموذج إلى آخر. والوصف المختصر، المرتكز على أمثلة، لهذه النماذج الأربعة من النظرية أو الخمسة، يتيح لنا توضيح سمات المنهج الضمني المشترك لنظريات التبدل الاجتماعي.

إن بعض هذه النظريات (النموذج I) يهدف إلى توضيح وجود نزعات (Trends) عامة إلى حد ما غير قابلة للانعكاس والبرهنة عليها: تقسيم العمل مدعو إلى أن يغدو بلا إنقطاع أكثر تعقيداً؛ فالمجتمعات العصرية منذورة لدَيْوَنَة نامية(*)؛ والعلاقات بين الأفراد محكوم عليها بأن تغدو غير شخصية أكثر فأكثر، الخ. وليس من الصعب تصوّر عدد من أمثلة اقتراحات من

(*) الدَيْوَنة: النزعة إلى الديوانية (البيروقراطية) Bureaucratisation.

النموذج عينه. ويُدل عليها اليوم غموضاً بعبارة «نزعة» أو «ميل»، وهي ترجمة معتادة للكلمة الانكليزية trend. كان يجري الكلام بالأحرى، في الوقت الذي كتب سيمّيل مؤلفه Probleme، حتى عندما نشر Popper مؤلفه Misère de l'historicisme[1]، على قوانين التاريخ. وبنمو تأثير الاحصاء في العلوم الاجتماعية جاء اليوم مفهوم تقني، تكوّن في الأصل لوصف السلاسل الزمنية، يرتدي مفهوماً قديماً بحلّة جديدة. ومن الناحية الاحصائية، عندما جرى استبعاد الدورات من أي قياس من السلسلة الزمنية، بقيت هناك نزعة ما أو trend. وعندما جُرّدت السلاسل الزمنية التي تصف، مثلاً، حجم الواردات، من التغيرات المتعددة السنين، السنوية والفصلية، بقيت إحدى النزعات، عند الزيادة أو النقص مثلاً، حتى عند ثبات الواردات.

يبقى التثبت تجريبياً من نزعة لدى زيادة الواردات أو نقصها، ونزعة أخرى هي مثلاً القول إن نزعة أساسية للمجتمعات العصرية تكمن في الاستبدال المدفوع على الدوام بعلاقات من نموذج غير شخصي، أو، على سبيل استخدام لغة Parsons، من نموذج شمولي بعلاقات من نموذج خصوصي. إن إظهار بداهة نزعة ما في شأن حجم الواردات يتم الحصول عليه بتطبيق وسائل عادية وضعيفة نسبياً. والاقتراح الثاني، على العكس من ذلك، مبني على تفسير حدسي تصعب السيطرة عليه بانطباعات تستند هي ذاتها إلى معطيات غير محددة. إن الحالات الوسيطة جميعاً، بين هاتين الحالتين المتطرفتين، يمكن التفرّس فيها. وهذه الملاحظة تتضمن خلاصة جوهرية: يجب تمييز الدقة التقنية للمفهوم (النزعة trend) عن دقة المعطيات التي يطبق المفهوم عليها.

يجب ولا شك أن تلحق بهذا النموذج الأول النصوص التي تؤكد وجود مراحل أو، على سبيل استعادة عبارة كونت، وجود حالات معدّة للظهور في ترتيب معين. إن قانون الحالات الثلاث هو، بالتأكيد، المثل الذي يجول فوراً في الذهن في هذا الصدد. يجب التذكير، رغماً عن أنه من المستحب اليوم رفض هذا النموذج من النصوص، بأن Rostow حاول، من وقت قريب، أن

(1) K. Popper، المرجع عينه.

يثبت أن النمو الاقتصادي كان منذوراً للمرور بعدد معين من المراحل، مراحل النمو الشهيرة[1] (stages of growth). وقد أعلنت نظرية التحول الاحصائي البشري[2] (الديمغرافي) منذ وقت أقرب أن نظام التحول الاحصائي البشري في المجتمعات العصرية كان من المفترض أن يتبع مسار تحول على ثلاث مراحل متتابعة: إنخفاض نسبة الوفيات بدون إنخفاض في نسبة الولادات؛ إستقرار نسبة الوفيات وانخفاض نسبة الولادات المؤديان إلى نظام نمو متباطئ متحرك؛ استقرار النمو الاحصائي البشري، وقد رأى Dahrendorf في كتابه حول الطبقات والنزاعات الطبقية[3]، في بداية الستينات، أن النزاعات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية لها تناقضياً وبشكل متواتر طابع النزاعات الطبقية. كانت النزاعات الطبقية منذورة حسب داهرندورف إلى أن تخسر من أهميتها وأن تترك المكان لنماذج جديدة من النزاعات رهانها تقاسم السلطة والنفوذ، ذلك بأن زيادة الحركية الاجتماعية و«عوامل» أخرى تساعد على ذلك. وبعد برهة من الزمن رأى C. Wright Mills[4] أن مرحلة من الاستقرار والحركية سوف تعقب مرحلة نمو اقتصادي وزيادة في الحركية الاجتماعية وتؤدي إلى أن تظهر من جديد نزاعات طبقية، وكذلك تعزيز التراصف السياسي تجاه المواقع الطبقية. إن المجموعة المكوّنة من تحاليل داهرندورف وتحاليل ميلز (إذا جرى قبول وضع خلاصاتهما بشكل متلاصق الأطراف) تشكل قانوناً للحالات الثلاث يقود إلى عودة إلى نقطة الانطلاق مع الحالة الثالثة. وهناك نظريات أخرى يعيدها بحث «أثري» (بالمعنى الذي يعطيه Foucault لهذا التعبير) إلى Comte de Saint-Simon، تظهر ترشيح جماعات متتالية لقيادة المجتمعات. ويأتي التقنيون بعد العمال، ومالكو المعرفة بعد مالكي رأس المال. ويريد بعضهم، بشكل مترابط، حيث تجابه نزاعات المجتمعات الصناعية العمال «بموظفي رأس المال»، أن تواجه المجتمعات التالية للصناعة موظفي

---

(1) W.W.Rostow, Les étapes de la croissance économique, Paris, Le Seuil, 1970.

(2) راجع مثلاً D. Loschky et W.Wilcox في «Demographic transition: a forcing model», Demography, XI, 1974, 215- 225.

(3) R. Dahrendorf, Classes et conflits de classe dans la société industrielle, Paris/ la Haye, Mouton, 1972.

(4) S.M. Lipset, The limits of social science, Public Opinion, oct. nov. 1981, 2- 9.

الاستعلامات أو أن يواجه مستخدمو الرباعي، على سبيل الكلام على طريقة Daniel Bell، الطبقات المسيطرة المتحدرة من المجتمع الصناعي. ويكون معنى حركات 68، حسب Alain Touraine: أنها تعكس، وهي علامة نذير نزاعات مجتمع ما بعد الصناعة، «التناقض الأساسي بين أهمية الاستعلام والمعرفة في مجتمعات ما بعد الصناعة، والسلطة الضعيفة المنوطة بملاك الرباعي. من السهل جداً كما نرى مضاعفة أمثلة قوانين الخلافة. وقانون الحالات الثلاث لا يعود بالتأكيد يقنع الكثيرين. وهذا لا يمنع البحث عن مراحل التبدل الاجتماعي من أن يبقى نشاطاً منتشراً جداً.

يأخذ نموذج النظريات الثاني شكل ما يسمى عموما القوانين الشرطية، أي الاقتراحات من نموذج «إذا كان هناك أ فهناك ب»، أو في حالة كون النصوص ترتدي شكلاً احتمالياً: «إذا كان هناك أ إذن (في أغلب الأحيان) هناك ب». وقد كتب Tocqueville[1]، في الجملة الأولى من توطئة كتابه L'Ancien Régime et la Révolution، إنه لم يكن لديه مشروع كتابة تاريخ للثورة الفرنسية وإنما بالأحرى «دراسة»: «إن الكتاب الذي أنشره في هذه الآونة ليس إطلاقاً تاريخ الثورة (...)، إنه دراسة حول هذه الثورة». وفي ظل تواضع التعبير الظاهر «دراسة» هناك مشروع وطموح جليّان: إظهار إقتراحات ذات مدى وصحة أكثر عمومية، إنطلاقاً من دراسة مسارات مؤرخة ومموضعة (الثورة الفرنسية). ليس طموح توكفيل، في اللغة العصرية، عرض تفسير إضافي للثورة الفرنسية وإنما الإسهام في نظرية التبدل الاجتماعي. إن طموح توكفيل يظهر بطريقة معقدة ومتنوعة، وليس في نيتي أن أحلل هنا هذه المسألة في امتدادها كله. غير أنه بالامكان الملاحظة أن مشروع توكفيل يتبلور بجزء منه في جهد لبسط قوانين مشروطة. واحد أشهر هذه القوانين يمكن، بدون إسراف، نعته بقانون توكفيل للحركية السياسية: «غالباً ما يحدث أن يرفض شعب ما القوانين الأكثر إرهاقاً بدون أن يشتكي منها ثم يرفضها بعنف ما أن يخف وزنها[2]». لدينا هنا تماماً نص شكلي «إذا كان هناك أ هناك (في

(1) A. de Tocqueville L'Ancien Régime et la Révolution, Paris, Gallimard, 1952, T. II, vol. 1, p. 69.

(2) A. de Tocqueville، المرجع عينه، الصفحة 222 والصفحة 223.

الغالب) ب». من غير المفيد التشديد على فائدة هذا القانون الذي تكمن جاذبيته في طابعه التناقضي. فالمعنى المشترك ينزع إلى القبول أن تحسيناً موضوعياً للظرف الذي يوجد فيه أحد الأفراد يميل إلى جعله أكثر رضا واعتبار القوانين والمؤسسات والسلطة السياسية شرعية. وعلى العكس من ذلك يرى توكڤيل أن تحرير مجتمع سياسي، رغماً عن أنه يتجاوب في معظم الحالات مع أماني السكان أو على الأقل مع أقسام هامة منهم، يمكن أن تكون نتيجته تسهيل التعبير عن عدم الرضا والمعارضة.

تقدم صياغة القوانين المشروطة بلا نزاع قسماً هاماً من المنهج الضمني الذي ترتبط به نظريات التبدل الاجتماعي. وتقدم فيه التعبئة السياسية أمثلة عديدة نجدها مفهرسة ومقدمة وتجري مناقشتها في مقال غالباً ما يستشهد به James Davies[1]. ويريد بعضهم أن تنمو التعبئة السياسية، وعلى وجه الخصوص العنف الجماعي، بشكل خاص في الحالة التي توجد فيها حقبة تحسين مستمر للظروف الاقتصادية تتبعها حقبة جمود أو تراجع: الفرضية الصريحة أو الضمنية هي في هذه الحالة بحيث أن النمو المنتظم يخلق ترقباً خائب الظن بشكل عنيف عندما تنبجس مرحلة انحسار. ويرى مؤلفون آخرون أن العنف الجماعي له حظوظ في الظهور عندما يتحسن ظرف كل واحد بصورة مفاجئة نسبياً. وهذا التحسن يمكن في الواقع أن يجعل الاحتجاج أسهل؛ وهذه هي الحالة التي تكلم عنها توكڤيل، كما أنه يمكن كذلك أن يخلق ترقبات مبالغاً فيها بالنسبة إلى إمكانيات تحقيق يقدمها النظام؛ وذلك يمثل الفرضية التي عرضها Durkheim[2]. كما أن آخرين يقولون إن العنف الجماعي هو مجرد دالة تقهقر ظروف الوجود؛ إن الأفراد يكيفون ترقباتهم مع الامكانيات، ولكنهم سريعو التأثر على وجه أخص وجاهزون لردة فعل تجاه أي إفساد لوضعهم. وآخرون كذلك يشددون على أن تقهقر ظروف الحياة يمكن أن يجر إلى مفعول تثبيط ولامبالاة بدلاً من التعبئة[3]. فالمسألة

---

(1) J. Davies, Vers une théorie de la révolution, in P. Birnbaum et F. Chazel (reds), Sociologie politique, Paris, A. Colin 1971, 2vol., vol. II, 254- 284.

(2) E. Durkheim, Le suicide, Paris, Presses Universitaires de France, nouvelle édition, 1960, p. 277.

(3) M. Jahoda, P. Lazarsfeld, H. Zeisel, Mariental; The sociology of an unemployed commu-

المطروحة هي إذاً معرفة القدر الذي تكون فيه هذه القوانين منسجمة أو تكميلية أو متناظرة[1] على سبيل استخدام تعبير Feyerabend. غير أنني أترك هذه المسألة جانباً مؤقتاً، فسوف تكون لي المناسبة للعودة اليها لاحقاً.

إن البحث عن القوانين الشرطية ليس محدوداً بالطبع بمجال التعبئة السياسية وحده. إنه على العكس يمثل توجيهاً أساسياً لمنهج «نظرية التبدل الاجتماعي». هناك «قانون شهير لـ Parsons[2]. يوحي مثلاً بأن مفعول التصنيع يجعل الأسرة «نووية» أو مرتبطة بتقنية دقيقة. وهذا التطور ينتج عن كون الصناعة تعدل نظام تقسيم العمل ومسارات اكتساب النظام الاجتماعي. وفي حين أن النظام، في المجتمعات التقليدية، موروث على وجه العموم (ascribed)، فهو يميل في المجتمعات «العصرية» إلى أن يكوْن مكتسباً (achieved). وهكذا فإن ابن الفلاح يرث قطعة أرض يحسنها؛ وتدربه يتم في صميم الوسط العائلي. وابن المهندس، على العكس من ذلك، يجب أن يكتسب نظامه بالحصول أولاً على إحدى الشهادات التي ينص عليها النظام المدرسي وبالبحث عن وظيفة بعيدة على وجه الاحتمال عن وسطه الأصلي. وهذه الإواليات[*]، إذا أخذت في مجموعها، تنتج، حسب Parsons، مفعولاً متحد الاتجاه: إنفجار الأسرة المنتشرة ونمو النموذج العائلي النووي. وهكذا يثبت التحليل وجود قانون شرطي (يميل، عندما يظهر مسار تصنيع، إلى أن يجر إلى مفعول تنوية العائلة)، قانون يفترض في صحته أن لا تتقلص إلى حقل تطبيق عادي، ذلك بأنه، إذا كان پارسونز قد صاغ «قانونه» الشهير عن طريق تحليل مجتمع خاص، المجتمع الأميركي، فإن البنية المنطقية لتحليله تستدعي صحة تتجاوز الاطار الخاص الذي صيغ بالاستناد اليه. كما أن «قانون» توكفيل للتعبئة السياسية، مع أنه مستوحى من طريق تحليل مسار مؤرخ ومموضع، يحوي، بالطبيعة المنطقية لحيثياته، طموح العمومية: ما يمكن

---

nity, Chicago, Aldine, 1971.

(1) P. Feyerabend, Contre la méthode. Esquisse, d'une théorie anarchiste de la connaissance, Paris, Le Seuil, 1979.

(2) T. Parsons, «Some considerations on the theory of social change», in S.N. Eisenstadt (red.). Readings in social evolution and development, Oxford, Pergamon, 1970, 95- 139.

(*) الإوالية: طريقة العمل وسيره mécanisme.

الاتفاق على تسميته مدى صحته يتجاوز إطار المسار المؤرخ والمموضع الذي ألهمه.

إن المنهج الفرعي «البحث عن قوانين شرطية» يتضمن بديلةً أساسية من المناسب التشديد عليها. ويمكن الكلام بالأحرى على القوانين «البنيوية بدلاً من القوانين الشرطية عندما لا يصف العنصر أ في النص، «إذا كان هناك أ فهناك بالتالي ب»، شرطاً أو بديلة وحيدة (هذه البديلة الوحيدة يمكن أن تكون احتمالياً كما في حالة التصنيع من طبيعة مركبة، أي ناتجة من تراكب البدائل البدائية)، وإنما نظام بدائل. ولا يمكن أن يعالج التمييز بين القوانين الشرطية والقوانين البنيوية بصلابة تامة، وتوجد بالتأكيد حالات وسيطة بين الفئتين. غير أن التمييز مفيد رغماً عن ذلك.

لنأخذ في الاعتبار أحد الأمثلة: تتساءل النظريات الماركسية الجديدة للتبدل الاجتماعي تقليدياً حول استقرار هذا النظام أو ذاك لعلاقات الانتاج. وهكذا تقول عموماً إن نظاماً ما نصف إقطاعي ينزع إلى أن يكون مستقراً. ومستأجر الأرض، في نظام من هذا النموذج، مع أنه حر شرعاً في بيع قوة عمله، يجد نفسه في حالة استدانة ثابتة بالنسبة إلى المالك الذي له في الغالب وضع محفوظ بالنسبة إلى إدخال ابتكارات من شأنها زيادة انتاجية الأرض أو العمل[1]. وزيادة الانتاجية في الواقع تقود إلى زيادة مدخول مستأجر الأرض، وبالتالي إلى تخفيض احتمالي لاستدانته. يمكن أن يخشى المالك إذاً أن لا تعوض زيادة مداخيله الناجمة عن ربح الانتاجية إنخفاض الفوائد التي يجنيها من الاستعمال. هناك إذاً النتيجة التالية: للابتكار التقني، في نظام علاقات للانتاج من النموذج النصف اقطاعي، احتمال كبير أن يتم رفضه. والنتيجة الطبيعية لذلك: أن نظام القوى وعلاقات الانتاج في نظام من هذا النوع هو إلى حد ما مؤمن لناحية الحفاظ عليه طالما لا يتعرض لفعل حدث ما أو عامل خارجي المنشأ.

لنضع جانباً مسألة تصديقية هذه النظرية التي ستكون هناك مناسبة للعودة إليها، مع الملاحظة أن خلاصتها تأخذ شكل نص من نموذج «إذا كان هناك أ،

---

(1) راجع الفصل 4.

هناك ب». والفرق بالنسبة إلى الحالات المعروضة سابقاً هو أن أ ليست هنا دالة وإنما نظام دالاّت أو خاصيات، نظام تلخصه عبارة «علاقات إنتاج من النموذج النصف إقطاعي».

لقد لاحظنا أعلاه أن منهج «البحث عن القوانين الشرطية (والبنيوية)» لم يكن محدداً بمعضلات أو حقول فوائد خاصة، بل كان على العكس مزوداً بعمومية كبيرة. وقد سردنا إشهارات تعود لمجال التعبئة السياسية. والمثل السابق يعود للتقليد الماركسي في توجيهه، ولعلم اجتماع النمو الاقتصادي في حقله. ويمكن القول إن قسماً كبيراً من هذا التقليد يهتم به البحث عن متطلبات بنية علاقات الانتاج وقواه حول تبدل الأنظمة الاجتماعية. بيد أنه ليس من الصواب الاعتقاد أن هذا الاهتمام ليس، على سبيل الكلام على طريقة شامبيتر، فعل «علم الاجتماع التاريخي» ذي التقليد الماركسي. ان جميع نظريات الانماء الاقتصادي (وكذلك جميع نظريات «النمو السياسي») ترتكز، أيّاً كان تقليد الفكر ـ الماركسي أو غير الماركسي ـ الذي يستند اليها، على البحث عن التطلبات الديناميكية «للبنيات». وغالباً ما تهدف نظريات الانماء إلى الاجابة على سؤال شكلي: طالما أن نظاماً اجتماعياً ما متميز، في الآونة ز بالبنية ح ز، ماذا ستكون حالة النظام في ز + 1؟. إن النظرية التي جرى التطرق اليها هي جواب على مسألة من هذا النموذج. إنها توصل إلى تشخيص ما: إذا كانت البنية نصف اقطاعية في ز فالابتكار (الاحتمالي) سيكون (في الغالب) مرفوضاً في ز + 1. وستنتج البنية من جديد وستكون قوى الانتاج وعلاقاته مماثلة في ز + 1 لما كانت عليه في ز. وتقول نظرية «الحلقة المفرغة» للفقر (Nurkse) التي كانت شهيرة في الستينات، وبالطريقة عينها، إن بلداً فقيراً في ز لديه كل الحظوظ للبقاء كذلك في ز + 1، باستثناء صدمة خارجية المنشأ، طالما أن الفقر يؤدي إلى أهلية ادخار وتوظيف لا تذكر وبالتالي الى شبه استحالة تأمين زيادة في الانتاجية. ذلك بأن الانتاجية لا يمكن أن تزيد وبالتالي فإن الفقر لا بد أن يستمر. وكما في الحالة السابقة لن تتم مناقشة تصديقية نظرية كهذه أو مناقشة صحتها. على أنه من المهم الملاحظة أن نظريات الانماء الاقتصادي (على اعتبار أن الاقتراح عينه صحيح بالنسبة إلى الانماء السياسي)، أيّاً كانت التوجيهات والتقاليد الفكرية المرتبطة بها، تأخذ عموماً شكل بحث عن القوانين البنيوية.

ويلاحظ بالمناسبة أن النموذجين الأولين من النظريات ليسا دائماً مستقلين عن بعضهما. وبصورة أدق ترتكز النصوص المتعلقة بالنزعات في الغالب على قوانين مشروطة صريحة إلى حد ما. وهكذا فإن النزعة إلى الزيادة غير القابلة للانعكاس للدَّيْوَنَة مؤكدة على وجه العموم حول الثقة بالقوانين المشروطة من الشكل «إذا كان هناك أ، هناك ب»، التي تعالج نتائج التصنيع (أ).

ويتميز النموذجان الأولان للنظرية بخلاصات أو تشخيصات يمكن نعتها بالتجريبية (ذلك بأن المسألة تبقى مفتوحة لمعرفة ما إذا كانت فعلاً مبنية على وجهة نظر تجريبية)، بقدر ما تعلن عن ظهور بعض الحالات الاجتماعية: إن الابتكار، في نظام نصف إقطاعي، من المحتمل جداً أن يكون مردوداً؛ فإذا نما مسار تصنيع ما، فإن الأسرة من نموذج منتشر تنزع إلى الاختفاء لصالح الأسرة من النموذج النووي؛ وعندما تتوقف الحركية عن الزيادة تميل النزاعات الاجتماعية إلى أن تتخذ في الغالب طابع النزاعات الطبقية، الخ.

والنموذج الثالث لا يتعلق، عن طريق التضاد، بمحتوى التغيير، وإنما بشكله. وسأكتفي حول هذا الفصل ببعض الأمثلة القصيرة.

إن الفيلسوف والمؤرخ Thomas Kuhn[1] يقول، في كتابه Structure des révolutions scientifiques، إن الانماء العلمي يخضع عموماً لمسار ذي ثلاث مراحل. يصلح أحد النماذج، في المرحلة الأولى، مرحلة «العلم السويّ»، أي مجموعة التوجيهات النظرية المتماسكة إلى حد ما، كإطار إسناد إلى جماعة الباحثين المنتمين إلى انتظام ما أو فرع ما للنشاط العلمي. وبعد برهة من الزمن تظهر صعوبات أو، على سبيل استخدام مفردات Kuhn، «شواذات». وتبدو معطيات ملاحظة تبديها الجماعة العلمية صعبة التفسير في إطار النموذج المسيطر. وبصورة أدق إنها تنفي النظرية أو النظريات المصاغة في إطار النموذج. إلاّ أن النظريات موضوع البحث، وكذلك النموذج الذي ترتكز عليه، لن تكون مرفوضة بسبب ذلك بصورة فظة. وذلك بأنه يجب بعض الوقت لادراك نموذج جديد وضبطه وتقديمه. وبالاضافة إلى ذلك من

(1) T. Kuhn, La structure des révolutions scientifiques, Paris, Flammarion, 1970.

المعقول أن يحاول باحثون لهم مصلحة في التمسك بالنموذج القديم تأهيل النظريات الموجودة لجعلها تنسجم مع المعطيات الجديدة وجعلها قادرة على امتصاص «الشواذات». غير أنه يخشى في الوقت عينه أن تتراكم الشواذات. فالنموذج، كما محرك قديم في آخر أيامه، سينتهي إلى الانهيار لصالح منافس أو منافسين ستكون لهم المناسبة للازدهار. إن Kuhn يواجه الصورة الخطية الاتفاقية للنمو العلمي برسم بياني للعلم السويّ ـ الثورة ـ علم سويّ يذكّر في الوقت عينه بالثلاثية الهيغلية الشهيرة والمفهوم الهيغلي ـ الماركسي الذي يكون التناقض بموجبه ضرورياً للتغيير.

هل أن التمثيل الثلاثي الأدوار للعلم الذي يبسطه Kuhn مقبول إلى حد ما كالتمثيل الخطي التقليدي؟ يمكن إثارة الشكوك حول ذلك. بيد أن هذه المسألة ليست المسألة التي تهمنا في الوقت الحاضر. ما يهم بيانه هو الطابع الشكلي لخلاصات Kuhn. فهي لا تعلن لنا ما الذي سيتغير. إنها تقول لنا كيف سيحدث التبدل وفي أي شكل وبأية طريقة. ويشدد الإسناد إلى الجدلية الهيغلية الماركسية على أن البحث عن أشكال التبدل نشاط قديم. ويبين الرسم البياني لـ Kuhn، من جانبه، رغماً عن فقد الثقة حيث تبدو (موقتاً) الجدلية أنها وقعت فيه، المشروع الذي كانت تدعي الاجابة عليه على أنه حي دائماً.

نقول عرضاً إن نجاح هيغل، كما نجاح Kuhn، مسوّغ لأنه يواجه رؤية متقطعة ونزاعية للانماء العلمي برؤية مستمرة «تقليدية»، يكمن في قسم كبير منه في الواقع في أنه يواجه رؤية متقطعة برؤية مستمرة للتبدل يقترحها بعض فلاسفة الأنوار، Condorcet على وجه الخصوص.

ليس مثل Kuhn وحيداً ذلك بأن Crozier[1]، في مجال آخر تماماً وفي موضوع مختلف كلياً، دافع مثلاً عن الفكرة أن التبدل في فرنسا كان منذوراً لأن يتخذ شكل حقبات طويلة من الجمود تليها حقبات أزمة. إن التحليل الذي ترتكز عليه هذه الخلاصة يذكّر بتحليل Kuhn، رغماً عن أنه يستند إلى فرضيات ثقافية لا نجد مماثلاً لها لدى Kuhn. فالعادات الثقافية الفرنسية لها، حسب Crozier، مفعول يجعل كل واحد، عندما تظهر معضلة ما في تنظيم

(1) M. Crozier, La société bloquée, Paris, Le Seuil, 1970.

معين، يجهد في التكيف لحسابه مع الوضع، بدون السعي إلى محاربته مع الآخرين. و«المعضلة» في الحقيقة لم تتكون فوراً «كمعضلة». وكما أن «شواذات» Kuhn لا يتكوّن نظامها حكماً إلاّ إنطلاقاً من الآونة التي تعتبر فيها الجهود المبذولة لامتصاصها عقيمة جماعياً، كذلك لا تتخذ المعضلات التي يثيرها سير عمل تنظيم ما شكل نظام «معضلات» إلاّ عندما يجعل تراكمها الوضع «متفجراً»، والتسويات الفردية تغدو من المتعذر ممارستها أو بيئة التنظيم محتجزة. غير أن النقطة الهامة هي أن Crozier، كما Kuhn، يقترح هنا نظرية تعالج بعض المسارات في الشكل.

هل إن للتبدل (في هذا النظام أو ذاك) طابعاً مستمراً ومتقطعاً وخطياً ودورياً، الخ؟ إن هذه الأسئلة قديمة بديهياً كالتفكير في التبدل. والعلوم الاجتماعية، في هاجسها للتجريبية والعصرية، ترفض عموماً الصياغات التي أعطتها فلسفة التاريخ لهذه الأسئلة. أيّ عالم اجتماعي في التنظيم، وأيّ مؤرخ للعلوم، وأيّ سياسي ينظر إلى «الجدلية» الهيغلية بدون إزدراء مثلاً؟. بيد أن العلوم الاجتماعية، إذا كانت من جهة أخرى تعارض الصياغة، فهي لا ترفض مسائل فلسفة التاريخ بحد ذاتها. من أجل ذلك من المهم ملاحظة علاقة القرابة بين التناقضات والشواذات أو بين الثلاثية الجدلية والتعاقب الثلاثي الأدوار لدى Kuhn.

ويعالج النموذج الرابع من النظريات أسباب التبدل أو عوامله. إن مفهوم السبب، لعلة وجود مسار سببية دائري، ملتبس في الغالب عندما يُستخدَم في تحليل التبدل الاجتماعي، وتكفي أمثلة بسيطة لاثبات ذلك: تتخذ الحكومة التدبير أ؛ فتحدث ردة الفعل ب التي تقود الحكومة إلى تعديل التدبير أ واستبدال التدبير أُ. وليس من غير المشرع، في هذه الحالة العادية من السببية الدائرية، البحث عن أسباب أُ شرط الملاحظة أنه ليس بالامكان جعل أُ مفعول عامل وحيد طالما أن الحكومة وردة الفعل التي حدثت هما سببا أُ. إن الإسناد السببي، في حالات أخرى، مستحيل صراحةً: الحكومة مقتنعة أن معضلة سياسية سوف تحل بتدبير من نموذج تقني؛ وبالخبرة تُخفق التدابير ذات النموذج التقني جميعاً؛ وتبرز إلى الوجود، شيئاً فشيئاً، الفكرة ان الحل ليس سياسياً وإنما اجتماعي. فما هو سبب السياسة الجديدة: الفكرة الملخصة

بالعرض «الحل هو سياسي»؟ أم إخاق النموذج السابق؟ هل إن الواقع مسؤول عن هذا الفشل؟. إن طرح السؤال على هذا الشكل هو عبثي. فالسياسة الجديدة هي نتيجة مسار متميز بتسلسل أفعال وردات فعل أو مفاعيل رجعية، وليست سبباً أو مجموعة أسباب. إنها نهاية مجموعة مسارات، ويستحيل أن تُنسب سببية السياسة الجديدة إلى أحد عناصر المسار أو إلى بعض منها.

هذه الملاحظة تبين لنا مسائل علومية صعبة سوف نعود اليها. إن عرضاً مثل «أ سبب لـ ب» هو صحيح بالطبع في بعض الحالات ومجرد من اللبس. وأودّ أن أبدي بدون أي مخاطرة عرضاً مماثلاً لـ «رداءة الطقس كانت سبب الغلة الرديئة، والغلة الرديئة سبب انخفاض السعر». إلاّ أن أي عرض من النموذج «أ سبب لـ ب»، في حالات أخرى، يظهر مثقلاً باللبس. وتنتج عن خطر اللبس مشكلة تحديد يمكن صياغتها كما يلي: في أي ظروف يمكن اعتبار العرض «أ سبب لـ ب» غير ملتبس؟

سأكتفي الآن بأن أبين أن البحث عن أسباب التبدل وعوامله، رغماً عن وجود مشكلة التحديد هذه، كان دائماً ويبقى أحد أهداف منهج «نظرية التبدل الاجتماعي». إن L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme لـ Max Weber[1] هو بالتأكيد إنتاج له أهميته الكبرى، غير أنه ربما ليس الانتاج الأكمل والخالي من العيوب أكثر من غيره لـ Weber، مع أنه المعروف أكثر من غيره حتى الأكثر شعبية. إن سبب نجاحه لا يكمن في صحة نظريته (من المعلوم أنه يجب إعادة النظر فيه وتصحيحه بجدية) ولا في تعقيده. إنه يكمن بالأحرى، ولا ريب في ذلك، في أنه يحوي في الواقع خلاصة مناهضة للمادية: إذا كانت النظرية صحيحة فإنها تبرهن في الواقع على أن القيم يمكن أن تكون أسباب تحول علاقات الانتاج إذ تقلب العلاقة التي ادعى ماركس إقامتها بين هذين التعبيرين.

وسوف يحكم العالم الاجتماعي عن المحترف اليوم بأنه من المناسب هنا أيضاً الابتعاد إذا كانت خلاصات كهذه تطلق بحضوره. إنه يبت ولا شك بمعضلات فلسفية. ذلك بأن قسماً لا يستهان به في الواقع من العلوم

---

(1) Max Weber, L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme, Paris, Plon, 1964, Cf. Chapitre 5.

الاجتماعية لا يتكلم عن أمور أخرى. إن عدداً كبيراً من منظّري الانماء الاقتصادي في الستينات وبعد ذلك يتساءل في صدد تأثير القيم في الانماء الاقتصادي. وسير عمل الأنظمة الاجتماعية في الستينات والسبعينات جرى تحليله على أنه يرتكز على محور: الشركة التي لا تؤمن نقل القيم من جيل إلى جيل لاحق وحسب بل «الانتاج» أو تأبيد «البنيات» الاجتماعية، أي العلاقات الطبقية. وقد تساءل، في السنوات عينها، منظّرو الانماء السياسي حول دور قيم الشركة وإواليانها في الحفاظ على تحول الأنظمة السياسية أو الأنظمة الاجتماعية. وهناك دراسة معروفة تماماً في هذا الشأن هي كتاب McClelland The achieving society[1]. والفرضية الأساسية هي أنه، عندما يظهر مجتمع صناعي ومجدد، تكون لأعضائه نزعة إلى إعطاء أهمية كبرى أو قيمة للانجاز (achieving): تحقيق أهداف معتبرة اجتماعياً أنها مشروعة، وتحقيق الذات سيكون دائماً في مجتمع قيم مسيطرة كهذه. إن كتاب Mcclelland بالتأكيد يظهر لنا اليوم بالياً، ذلك بأن الانجاز يثير تقريباً وبشكل محتم الاطار الفتي والديناميكي والفاتح للخمسينات. إلاّ أن الرسم البياني التفسيري الذي يعتمده، إذا ما صرفنا النظر عن محتواه، هو الرسم البياني لقسم كبير من العلوم الاجتماعية المعاصرة: يرتكز هذا الرسم البياني على المسلّمة أن أي مسار اجتماعي هو «في آخر تحليل» نتيجة المسالك التي تستلهم المفاهيم أو القيم التي جعلها الأفراد خلال مجرى مشركتهم مستبطنة.

ويود علماء إجتماعيون آخرون، متعلقون بتقاليد أخرى، ان يكون التبدل (أو اللاّتبدل) نتاج البنيات. يبقى بديهياً أن نعرف في هذه الحالة ما هو المقصود «بالبنيات». هناك عدة آراء حول هذا الشأن. وقد حاول Cohen[2] حديثاً، في كتاب له مضمون تحليلي عالٍ، ان يبين أن القوى المنتجة يجب فهمها انها الدافع الأول لنظرية ماركس في التاريخ. وكانت حتى وقت قريب أيضاً فرضية Lynn White[3] الذي يجب أن يكون الابتكار بالنسبة اليه معتبراً

(1) D. McClelland, The achieving society, Princeton, D. van Nostrand Co, 1961, New York, the Free Press, 1967.

(2) G.A. Cohen, Karl Marx's theory of society. A defense. Oxford, Clarendon, 1978.

(3) L. White, Technologie médiévale et transformations sociales, Paris, Mouton, 1969. The science of culture, New York, Grove, 1949.

انه مبدأ التبدل الاجتماعي. كان White يعترف بأن ابتكاراً ما من غير المحتمل أن يكون مقبولاً إلاّ أن يصادف ظروفاً ملائمة: لا يستطيع المحراث الثقيل ذو السكة المعدنية الذي يصعب جذبه والذي يخترق التربة في أعماقها أن يحل محل محراث بسيط في وسط موطن مبعثر لا يملك كل فلاح فيه، في أفضل الظروف، سوى ثور هزيل. والدافع الأول، عند بعضهم، تمثله إذاً القوى المنتجة، وبالنسبة إلى بعضهم الآخر تمثله علاقات الانتاج، ولدى آخرين أيضاً لا يمثله التقدم التقني وإنما الاجتماعي. وهذه اللائحة ليست تحديدية بالطبع.

إن هذه النقاشات جميعاً التي سأكتفي باثارتها حتى هذه النقطة هي أجوبة على مسألة تقليدية. إنها تهدف، في صياغة مختصرة، إلى تحديد منطقة الواقع التي يجب البحث داخلها عن عوامل التبدل. بنيات أم مؤسسات؟[1] بنيات أم أفكار؟ أفكار أم أساطير؟ هذه البنيات المتغيرة أم تلك البنيات الأخرى؟ قوى منتجة أم علاقات إنتاج؟ من النادر أن تطرح المسألة بطريقة مفتوحة وفظة إلى هذا الحد. بيد أنها حاضرة ضمناً في جدالات ومناقشات عديدة. وبشكل أدق هناك الكثير من نظريات التبدل الاجتماعي الذي يعتبر من تحصيل الحاصل، في مجموعة المتغيرات التي من الممكن أخذها في الاعتبار لتحليل التبدل الاجتماعي نظرياً، أن بعض المجموعات الفرعية يظهر على أنه، على وجه العموم، أكثر ملاءمة من غيره. هل لمسألة من هذا النوع معنى؟ إن ذلك إحدى النقاط التي ستكون لنا مناسبة لتفحصها.

ويلخص الجدول 1، من أجل توفير السهولة للقارئ، نماذج المشاريع الأربع التي تتوافق مع المنهج «نظرية التبدل الاجتماعي». إن نماذج المشاريع الأربع ـ لم تتوفر لي مناسبة تحديدها بدقة، غير أن ذلك مسلّم به ولا ريب ـ يجب بالطبع فهمها على أنها مترابطة. إن إنتاجاً كانتاج ماركس لا يحوي مواقف تجاه مسألة أسباب التبدل أو شكل هذا التبدل وحسب، وإنما نصوصاً اتخذت شكل قوانين شرطية أو بنيوية. ويعتمد مؤلفون آخرون منهجاً أكثر

---

(1) أنظر مثلاً الجدل حول استقلالية الدولة في: B. Badie et P. Birnbaum sociologie de l'Etat, Paris, Grasset, 1979.

تقليصاً. ويكتفي بعضهم بالبحث عن القوانين الشرطية أو البنيوية. إلاّ أنه ليس من النادر في هذه الحالة أن تستدعي هذه القوانين موقفاً بالنسبة إلى مسائل النموذج الرابع.

إن شبكة الجدول I تقدم، على ما أظن، فائدة معينة لمن يرغب في معالجة تاريخ نظريات التبدل الاجتماعي. لن ألتزم شخصياً هذه الطريق هنا، فالمعضلات التي أسعى إلى توضيحها هي بالأحرى من نموذج علومي وناقد على وجه أدق مما هي تاريخية، مع أن هذين المظهرين مرتبطان.

وهم؟

إن أقل ما يمكن قوله في ما يتعلق بمنهج نظريات التبدل الاجتماعي كما جرى تعريفها سابقاً هو أنه، على سبيل الكلام على طريقة Kuhn، مزدحم بالشواذات، والكثير من النزعات التي اعتقدنا أنها قد كشف عنها تظهر بحيث أن الوقائع تبطلها، ويظهر الكثير من القوانين التي أتينا على ذكرها منفياً بنمو البحث. وقد قادت دراسة حالة معينة إلى النص «إذا كان هناك أ إذاً هناك ب». وصيغة «هناك أ إذاً ليس هناك ب» توحي ببحث آخر. والتشخيص هو عينه في ما يتعلق بالقوانين البنيوية. أما مسألة أسباب التبدل وعوامله (أو احتمالياً اللاّ تبدل) فإن الجواب عليها سيأتي متأخراً.

الجدول (1)

تحليل المنهج: أربعة نماذج من نظريات التبدل

	التعاريف	الأمثلة
النموذج الأول	البحث عن النزاعات (trends)	ـ Parsons: نزعة إلى الشمولية ـ Comte: الحالات الثلاثة ـ Rostow: مراحل النمو
النموذج الثاني	أ ـ القوانين المشروطة	ـ Parsons: تصنيع أسرة نووية ـ Dahrendorf ـ تصنيع إسراف للنزاعات الطبيعية
	ب ـ القوانين البنيوية	ـ Nurkse: حلقة فقر مفرغة ـ Bhaduri: طابع انتاجي لعلاقات الانتاج النصف اقطاعية
النموذج الثالث	أشكال التبدل	ـ الثلاثية الهيغلية ـ Kuhn: ثورة علمية
النموذج الرابع	أسباب التبدل	ـ Weber: علم الأخلاق البروتستنتي ـ McClelland: The achieving society

سبق أن شرحوا لنا أن التصنيع لم يكن بامكانه أن يرضي إلاّ أسرة مقلصة إلى نواة زوجية وإلى أولاد ومراهقين. إن هذه النظرية تتضمن جانباً من الحقيقة، وهذا بديهي. ومن البديهي أن أداء العمل والوضع الاجتماعي، في مجتمع زراعي، ينتقلان في الغالب من الأب إلى الابن، في حين أن نظام المدرس أو الطبيب لا ينتقل وإنما يُكتسب. وينتج عن ذلك مفعول تألية(*) للفرد بالنسبة إلى أسرته الأصلية. غير أنه يبقى إدراك هذا التمييز واستخراج القانون الشرطي منه «إذا كان هناك أ (تصنيع) هناك إذاً ب (أسرة نووية)».

(*) التألية: إحلال الآلة محل الإنسان automatisation.

ويكمن بيان النتيجة الخاطئة ببساطة في واقع أن التصنيع، في بعض المجتمعات، كما في اليابان، كان بالأحرى مع الأسرة المنتشرة التي ساهم في تعزيزها، على الأقل خلال حقبة طويلة، ولم يكن ضدها.

وقد شرحوا لنا أن بلداً فقيراً كان محكوماً بأن يبقى كذلك[1]: ليس هناك إنماء بدون زيادة الانتاجية، ولا إدخار في مضمون فقر، وكذلك لا إنماء بدون مساعدة خارجية. ويتضمن كل من هذه الطروحات من جديد بلا ريب شيئاً من الحقيقة. فزيادة الانتاجية مصدر إثراء بالطبع. والاستثمار يفترض فعلاً أن يكون لبعض العوامل الاقتصادية الجدارة في أن يستهلك فوراً الموارد التي بحوزته جميعاً. فالنظرية مؤلفة إذاً من طروحات كل منها إذا أخذ بحد ذاته ليس مكدراً» بيد أن مجموعها يقود إلى نتائج مؤسفة. وذلك بأن النظرية لو كانت صحيحة لما كان بامكان اليابان أن تنمو، وفي أي حال ليس بالطريقة التي نمت فيها تاريخياً.

وقالوا لنا إن السكان النشيطين سوف ينضوون أكثر فأكثر في تنظيمات واسعة مُدَيْوَنَة أكثر فأكثر[*]. والحال أن توزيع المؤسسات الفرنسية والايطالية وفقاً لأهميتها لم يتغير، كما يبدو، منذ بداية القرن[2]. ونظرية التوسع الضروري للدَّيْونة ترتكز هي أيضاً على طروحات غير مكدّرة عندما ينظر إليها فردياً غير أنها توصل إذا ما أخذت بمجموعها إلى نتائج شكّاكة.

وشرحوا لنا أن التحديث كان يستلزم الدَنْيوَة[**]. كما شرحوا لنا أن القرن الواحد والعشرين سيكون دينياً. وكان قد سبق لـ Max Weber أن لاحظ أن التصنيع الصاعق للولايات المتحدة في القرن التاسع عشر ولّد إحيائية جديدة للبروتستنتيّة وليس سقماً.

وشرحوا لنا أن الثورات كانت لها الحظوظ لكي تُعلن تارة عندما تتبع

(1) N. Nurkse, Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développés, Paris, Institut pour le Développement Economique, 1963.

(*) مُدَيْوَنة: نازعة إلى الديوانية Bureaucratisé.

(2) M. Piore et S. Berger, Dualism and discontinuity in industrial societies, Cambridge, Cambridge University Press, 1980.

(**) الدَنْيوَة: رد الشيء أو الشخص الكنسي إلى الصفة الدنيوية.

حقبة نمو حقبة ركود مفاجئة، وطوراً، على العكس من ذلك، عندما تتبع حقبة ركود حقبة نمو. كما قالوا أيضاً إن إعلان الثورات كان يمكن أن لا يكون له أي علاقة بالمؤشرات الاقتصادية.

وسبق أن ادعوا أن اكتساب الحقوق القانونية واتساعها كانا مدعوين لأن يتبعهما، في هذا الترتيب، توسع الحقوق السياسية ثم الحقوق الاجتماعية[1]. والحال انه يجب اليوم مع الأسف قبول إمكانية توسّع الحقوق الاجتماعية أيضاً على حساب الحقوق السياسية، وهذا ما استشفه Tocqueville على ما يبدو.

كانت نظرية التحول الاحصائي البشري قد توقعت أن إنخفاض معدل نسبة الوفيات سيتبعه إنخفاض عام في معدل نسبة الولادة ومن المنتظر حصول مُنْبَسَطٍ في النمو السكاني.

ثم كانوا قد أعلنوا لنا أن النزاعات الاجتماعية والخيارات السياسية ستكون أقل فأقل متراصفة في الانفساخ الطبقي. ثم توقعوا لاحقاً عودة النزاعات الطبقية. ولم يظهر أن أيّاً من هذه الطروحات كان موضوع تأكيد نهائي.

إن الكثير من النزعات أو القوانين الشرطية التي عرضتها العلوم الاجتماعية، وربما معظمها، ظهر في صحة مشكوك فيها. بعضها تنفيه الوقائع بوضوح، وبعضها الآخر ذو مدى أقل عمومية بكثير مما كان يُظن.

والأمثلة التي ذكرتها لا تشكل بالطبع عيّنة. إنما يتعلق الأمر بأمثلة شهيرة جذب كل في وقته الانتباه وأدى أحياناً إلى الانضمام أو الحماس.

من السهل جداً إطالة اللائحة السابقة، وسأوقفها إذاً عند إثارة بحث تطرح خلاصاته، على اما اعتقد، مسائل تبعث على الاهتمام.

فقد نشر Robert et Helen Lynd[2] في سنة 1929 نتائج تحقيق شهير: Middletown; a stady in American culture. واعتبر هذا التحقيق تقليدياً ذلك بأنه يمثل عرضاً أولاً على صعيد النهج. إنها Middletown، المدينة

---

(1) T. H. Marshall, Citizenship and social class and other essays, Cambridge, The University Press, 1950.

(2) H. et R. Lynd, Middletown: a stuy in American culture, New York, Harcourt Brace, 1930, 1956.

الوسط. كانت في الوقت عينه مدينة حقيقية ومدينة ظهرت، إستناداً إلى مجموعة معايير لـ Robert et Helen Lynd نموذجية لاميركا: كان يبدو لهما من الممكن فهم المجتمع الاميركي في مجمله إنطلاقاً من هذا الموقع الخاص. فقررا بالتالي أن يراقبا فيه كل ما يمكن مراقبته بمضاعفة التحقيقات واللجوء إلى أنماط مراقبة عديدة. وبعد بضع سنوات عادا إلى الموقع وكررا مراتباتهما. ونشرت نتائج هذا التحقيق الجديد في عام 1937 بعنوان: Middletown in transition: a study of cultural conflicts[1]. وبعد نصف قرن من الدراسة الأولى للثنائيّ Lynd، عاد Theodor Caplow ومعاونوه إلى Middletown وكرروا (في بعض البدائل إلى حد ما) الملاحظات الواردة في الدراسات السابقة. كان هدف Caplow التثبت على أرضية محدودة وإنما نموذجية من حدس منظّري التبدل الاجتماعي. والحال ان Middletown، خلال نصف قرن، كانت قد تغيرت، ولم تتغير في الاتجاه الذي توقعه المنظّرون. إن مدى هذه النتيجة هي بحيث أن نص Caplow يستحق، على ما أظن، سرده في تفاصيله.

«لم نلاحظ نزعات متقاربة مع التساوي، والدَنْيَوة، والدَيْوَنة، وزيادة الحركية، ونزع الصفة الشخصية، على عكس ما قادتنا نظريات مختلفة للتبدل الاجتماعي إلى توقعه. فالمعطيات، بدلاً من نزعة رئيسة إلى التساوي، ارتدت تساوياً بارزاً للمستويات المدرسية، وزيادة بارزة للاّمساواة في المداخيل، وتساوياً يشق إدراكه في الأنظمة الاجتماعية المهنية، بين عامي 1921 و1937. وبفعل الدنيوة لوحظت زيادة هامة في التردد على الكنيسة، وفي حضور التجمعات الدينية، وفي عدد الكنائس، وفي المطلق، وكذلك بالنسبة إلى كل واحد، نمو نسبة المداخيل المنزلية المكرسة لدعم المؤسسات الدينية، وكذلك زيادة ملحوظة لتأثير هيبة الكنائس؛ ومن جهة أخرى لوحظ زوال محبة قراءة التوراة والشكوك في المذهب، والتقصير في الخدمات الدينية، والانخفاض في الاهتمام بالتعاليم الدينية؛ ثم إنخفاض الضُعالة(*) الدينية، وإنما زيادة الزواج

(1) R. et H. Lynd, Middletown in transition, New York, Harcourt Brace and World, 1937.

(*) الضُعالة: قاعدة لدى بعض الشعوب تمنع أعضاء قبيلة ما الزواج بأفراد قبيلة أخرى endogamie.

الديني، وإنما زيادة النشاط السياسي للمنظمات الدينية. وقد لوحظ، بدلاً من نزعة عادية للديونة، أن قوة العمل المحلي كانت مبعثرة في وحدات قليلة الأهمية؛ إلاّ أن المكاتب المرتبطة بالدولة الإلافية (أي الفيدرالية) غير الموجودة في عام 1924 ازدهرت، من جهة ثانية، في كل ركن من الشارع في عام 1977. وقد أظهرت المعطيات، بدلاً من زيادة الحركية، نقصاً في حركية الاقامة في ما يتعلق بالأسر العمالية، وقليلاً من التبدل في الحالات الأخرى، وانخفاض الحركات التَرحُلية، ونقصان الحركية المهنية خلال الوجود في السلك، وإنما زيادة الحركية المهنية بين الأجيال. وفي ما يختص بنزع الصفة الشخصية لوحظ أن العلاقات العائلية في Middletown هي أوثق في عام 1977 من عام 1924؛ فاللقاء يتم بشكل أقل في الأروقة والنوادي السياسية، وأنها أكثر في الرابطات المدنية؛ كانت معرفة الوجهاء بشكل أقل. وكانت هناك نزعة وحيدة متماسكة في هذه النتائج: عدم تماسك النزعات الجزئية[1]».

فالنزعة إلى عدم التماسك كانت العنصر الوحيد المتماسك في هذه النتائج...

ثلاثة أجوبة

يمكن أن يكون هناك موقف أول تجاه لائحة القسم السابق وتحقق Caplow: نفي مداها. ربما أن نظرية Parsons في الصلة بين البنيات العائلية والتصنيع خاطئة. وربما أن قانون Tocqueville حول إعلان الثورات خاطئ. غير أنه لا ينجم عن أي لائحة تامة بالقوانين الخاطئة أنه من المستحيل سرد القوانين الصحيحة.

وبالامكان الرد على Caplow بأن Middletown ليست موضوعاً ملائماً. إذ لا يلاحظ فيها بالتأكيد أي نزعة واضحة «للديونة» والسكان الناشطون مبعثرون في مجموعة وحدات أكثر عدداً وفي قوام صغير وسطياً في نهاية السبعينات مما هو في بداية العشرينات. بيد أنه ألا ينتج ذلك عن حوادث ممكنة الوقوع؟ يمكن أن تغير بنية النشاطات الاجتماعية الاقتصادية في مدينة

(1) Caplow, «La répétition des enquêtes: une méthode de recherche sociologique», L'Année sociologique, 1982, 32, 9- 22.

معينة اتجاهها، في حين أن البنية عينها الملاحظة في مقياس آخر، المقياس الوطني مثلاً، تتغير في إتجاه معاكس. وهذا صحيح: لا يمكن اعتبار Middletown بالتأكيد كنظام مستقل ذاتياً. بيد أن التنافر بين المراقبة والتخمين المستخرج من نظريات التبدل الاجتماعي الذي لاحظه Caplow في Middletown يلاحظ أيضاً تماماً في مقاييس أخرى وفي منطوق آخر.

ولكي يمكن استبعاد الصعوبات التي بينها Caplow وأمثلة القسم السابق يجب أن تكون هناك إمكانية ـ الى جانب لائحة النصوص غير المحققة والخاطئة التي ليس من الصعب وضعها ـ لتقديم لائحة، مهما كانت قصيرة، من الطروحات التي يمكن اعتبارها أنها لا نزاع فيها. وليس من الأكيد أن تكون المهمة سهلة.

كان في الماضي، ولا يزال يوجد، وسيوجد في المستقبل، مؤلفون يقولون دائماً إن الظواهر خادعة أو انه يجب تمييز الأساسي من غير الأساسي. فالظواهر تقول لنا إن الديمقراطية ليست الشكل المحتم للتنظيم السياسي في المجمعات المتقدمة. ربما يكفي الانتظار. وهي تقول لنا إن الاشتراكية لا يستتبعها بالضرورة توسع حقوق الفرد. غير أن الاشتراكية الحقيقية ربما لم توجد بعد. والظواهر تقول لنا إن المجتمعات تتغير بصورة «غير متماسكة» (Caplow)؛ إلاّ أن نظراً ثاقباً سيميز بدون صعوبة في ظل ظواهر التبدل الاجتماعي دوام البنيات. فاليابان نمت رغماً عن غياب تام تقريباً للاحتكاك بالخارج؛ بيد أن نمو اليابان ربما لا يقاس عليه، ونمو انكلترة هو نموذجي، وإذا كانت موارد البلاغة من الممكن تجنيدها بسهولة «لاثبات» إمكانية وجود نظرية للتبدل الاجتماعي، حتى ولو كان من الصعب عرض طروحات هذه النظرية، أو بعضها على الأقل، فإن ذلك ليس مدهشاً ولا لافتاً للنظر. فما يلفت النظر هو دوام الايمان بامكانية نظرية للتبدل الاجتماعي وعموميتها، في حين أنه من العسير طرح نظرية للعرض الأول.

والموقف الثاني موقف متشكك. إنه موقف Robert Nisbet في كتابه الذي أسندت إليه في بداية هذا الفصل. فمفهوم التبدل الاجتماعي يدل على مشروع البحث عن انتظام التبدل، وتحديد قوانين تطور الأنظمة الاجتماعية، وعزل المسارات النموذجية. غير أن منظّري التبدل الاجتماعي يميلون، حسب

ليسبيه، إلى أن يحلموا، وهم يقظون، إنهم يريدون أن يكون التبدل داخلي النمو وضرورياً، وأن تتيح «بنية» نظام في الآونة ز تحديد حالتها في ز + 1. وهذا النموذج الداخلي النمو يمكن ملاحظته لدى ماركس (هناك قوانين نمو للنظام الاقطاعي أو للنظام الرأسمالي)، وكذلك لدى Parsons حسب نيسبيه ويمكن، على وجه أعم، كشف وجوده لدى جميع الذين استخدموا تعبير التبدل الاجتماعي. ويرى نيسبيه: أن مفهوم التبدل الاجتماعي نفسه يستدعي في الممارسة رؤية داخلية النمو تبدو له خاطئة. ولم يكن أمامه بالطبع أي جهد لكي يثبت أن التبدل ليس داخلي النمو دائماً. إن زوال امبراطوية الأنكا Incas هو نتيجة الفتح الاسباني أكثر مما هو فعل مسار انحطاط النوع. غير أنه من قبيل التسرع ربما رفض أدب بكامله بشحطة قلم. إن Tocqueville يوضح، كما سبق أن رأينا، أنه لا ينوي كتابة تاريخ للثورة الفرنسية وإنما دراسة. ونقول اليوم دراسة اجتماعية للتبدل الاجتماعي. هل من الواجب اعتبار التمييز الذي أدخله هنا غير ذي أهمية؟ إن كتاب رأس المال Le Capital لـ كارل ماركس ليس إنتاج مؤرخ. هل ينجم عن ذلك أنه مجرد نسيج من الاخطاء؟ (إذا كان في رأس المال طروحات تقبل المنازعة فإن ذلك مسألة أخرى).

هناك بديلة أخرى للموقف المتشكك ترتكز على الاكتفاء بالتأكيد أن فشل المعرفة، في مجال التبدل الاجتماعي كما في مجال آخر، يعود إلى تعقيد العالم. والطرح مبني أيضاً كما أنه منبسط رغماً عن الجهود التي بذلها اعتباراً من السبعينات بعض المؤلفين، في الولايات المتحدة أولاً، لاعطاء محتوى لمفهوم التعقيد ولبناء نظرية للتعقيد[1]. إلاّ أنه يبدو من الوهمي السعي إلى شرح الصعوبات التي تواجهها المعرفة في سيرها إنطلاقاً من مفهوم بسيط، ولو كان مفهوم التعقيد. ومفهوم التعقيد ليس معقداً أكثر من مفهوم أن الدائرة مستديرة. إنني أنعت الموقف الثالث بالنسبوي أو الناقد بأخذ هذه الكلمة في مفهومها الكانتي التقليدي[*]. وهو يرتكز على التساؤل حول شروط

---

(1) H. Simon, «The architecture of complexity», General Systems, I, 1965, 63- 76; R. Todd La Porte (réd.), Organized social complexity, Princeton, Princeton University Press, 1975; E. Morin, La Méthode, t. 1, La nature de la nature, Paris, Le Seuil, 1977.

(*) كانتي نسبة إلى الفيلسوف كانت Kant.

امكانية المنهج الذي يلخصه تعبير نظرية التبدل الاجتماعي، ومن الواضح أن كثيراً من النصوص التي أنتجها هذا المنهج يظهر أنه عديم المفعول. فهل ينجم عن ذلك أن المنهج نفسه مجرد من المعنى، وأن نظريات التبدل الاجتماعي ليس فيها ما يعلمنا التبدل الاجتماعي حول موضوعها؟ وأن طموحها إلى العمومية، أو، على سبيل الكلام على طريقة Piaget، طموحها القانوني الموضعي، مجرد بكامله من الأساس؟ وبعبارة أخرى: هل ان نصاً مقبولاً أو مشروعاً أو صحيحاً حول التبدل الاجتماعي هو بالضرورة مؤرخ ومموضع؟ وماذا يبقى من نظريات التبدل الاجتماعي طالما أن الكثير من نصوصها التجريبية يظهر أن الوقائع تكذبه أو أنه أصبح عديم المفعول عن طريق نمو البحث؟ لماذا يظهر العديد من النصوص المتعلقة بالتبدل الاجتماعي عديم المفعول؟

لن ألجأ في الأبحاث اللاحقة إلى تحليل أولي[1]. واعتقد أن جواباً يظهر الفروق الدقيقة على الأسئلة التي سبق أن طرحت لا يمكن أن يأتي إلاّ من تحقيق في المستندات. إن بعضاً من بين طائفة الانتاجات التي لا تحصى، والتي يمكن تصنيفها تحت سمة تحليل التبدل الاجتماعي، هش (وقد رأينا بعض الأمثلة)، بيد أن غيرها يقاوم تماماً، على سبيل استخدام تعبير لـ Popper، النقد العقلي الأكثر تطلباً. إن المؤسسة الناقدة ترتكز، بطبيعتها ذاتها، على محاولة تحديد أسباب الهشاشة أو الصلابة لهذه النظرية أو تلك أو، في مطلق الأحوال، التعرف إلى هذه الأسباب وتحديدها بدقة، واستخراج طروحات ذات طابع عام من هذا التحقيق.

إن الفرضية الأساسية المختصرة التي سأدافع عنها في هذا الكتاب هي أنه ينجم عنها، إذا نظرنا بجدية إلى مبادئ تقليد الفكر التي يلصق عليها في الغالب طابع «علم اجتماع العمل»، وإذا أعطينا الأهمية التي تستحقها، حتى ولو كانت في الغالب غير مفهومة ومنازعاً فيها، عدد معين من النتائج المدهشة وهي أنه:

---

(1) R. Boudon, «Thérories, théorie et Théorie», in La crise de la sociologie, Genève, Droz, 1971.

1 ـ من الخطر السعي إلى إقامة علاقات مشروطة في صدد التبدل الاجتماعي، مثلاً محاولة تحديد الشروط التي في ظلها يكون للعنف الجماعي عموماً حظ أكبر في الظهور، أو يكون للانماء الاجتماعي حظ أوفر في أن يحدث.

2 ـ هناك في معظم الحالات الخطرة أيضاً خطر في السعي إلى استخراج نتائج ديناميكية للمعطيات «البنيوية». وهكذا، وعلى سبيل استعادة مسألة غالباً ما يطرحها التقليد الماركسي، ليس كون واقع وجود نظام ما متميز ببنية كهذه لشروط الانتاجية[1] شيئاً عظيماً على وجه العموم بالنسبة إلى صيرورته.

3 ـ من المنطقي ومن زاوية علم الاجتماع في معظم الحالات غير المسوّغة السعي إلى البحث عن أسباب التبدل الاجتماعي. وهكذا فإن طروحات مثل «إن تبدلاً ما يعود ـ في آخر المطاف ـ إلى ابتكار تقني (أو إلى «تحوّل» ثقافي») هي مجردة من المعنى على وجه العموم.

4 ـ يمكن أن يكون التبدل الاجتماعي، رغماً عن هذه التحفظات، موضوع تحاليل علمية تخضع لمبادئ النقد العقلي كما جرى ذلك على وجه الخصوص في العلوم المسماة «صحيحة». وهذه الملاحظة تطبق كذلك في التبدلات الملاحظة في المقياس العيانيّ ـ في مقياس المجتمعات ـ الذي يستوقفنا هنا، وفي التبدلات المتعلقة بالظاهرات المموضعة في مقياس أكثر تواضعاً، مقياس التنظيمات مثلاً.

5 ـ إذا كان من الخطر السعي إلى وضع طروحات تجريبية لصحة عامة في صدد التبدل الاجتماعي، فإن مفهوم «نظرية التبدل الاجتماعي» لا تدل على نشاط هو ليس مجرداً من المعنى وحسب وإنما أساسي شرط إدراك دلالة مفهوم النظرية في هذا المنطوق.

---

(1) على سبيل استعمال ترجمة لمفهوم Produktionsverhältnisse، الأقل اتفاقياً وإنما الأصح من علاقات الانتاج rapports de production.

الفصل الثاني

العمل الفردي ومفاعيل التجمع والتبدل الاجتماعي

هناك مبدأ أساسي لعلوم اجتماع العمل. يقضي بأن يحلل التبدل الاجتماعي كمحصل مجموعة أفعال فردية. وتحوي علوم اجتماع العمل ما هو جوهري من العرف التقليدي الألماني (Simmel وWeber)، والعرف التقليدي الايطالي (Mosca وPareto)، والتيارات الهامة لعلم الاجتماع الاميركي (Merton وParsons). ويمكن اعتبار علماء اجتماع العمل فرعاً متحدراً من جذع مشترك. والاقتصاد فرع آخر من هذه الفروع. وبديلته التقليدية وبديلته التقليدية الجديدة لهما المبدأ المشترك القائل إن ظاهرة اقتصادية، أياً كانت، لا يمكن تحليلها إلاّ بردّها إلى الأعمال الفردية البدائية التي تؤلفها. وهذه الفروع المختلفة متحدرة من الفلسفة الاسكتلندية في القرن الثامن عشر وفلسفة الأنوار. ويمكن اعتبارها نماذج خاصة يحقق كل منها طريقته حسب أهدافه الخاصة ومبادئه الخاصة، نموذجاً أعم، هو نموذج العمل. ولهذا المثال أهمية ضخمة، وهناك مسألة علومية أساسية ترتكز على التساؤل في أي مقياس يكون هذا النموذج منسجماً مع المنهج الذي تبعته نظريات التبدل الاجتماعي.

إن Max Weber هو أول من رأى أن نموذج العمل لم يكن له أي سبب ليكون محصوراً بالاقتصاد وحده حيث، منذ Adam Smith، كان مقبولاً إلى حد كبير، وإنما كان على العكس مطبقاً في العلوم الاجتماعية كافةً أيّاً كانت. إن البرهنة على شمولية نموذج العمل ـ وهي ولا ريب إحدى الاكتشافات الأهم للعلوم الاجتماعية العصرية حتى ولو كان مداها بعيداً عن أن يعترف به

الجميع ـ قادها Weber على الصعيد النظري ولاسيما في Economie et société (الاقتصاد والمجتمع) وعلى صعيد عملي في مجموعة تحاليله الملموسة على حد سواء.

ويمكن تلخيص هذا النموذج على الشكل التالي. لنفترض أن هناك ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية م يجري السعي إلى شرحها. يجب تفسير م كدالّة م(م هـ) لمجموعة أعمال فردية م هـ . أما الأعمال الفردية م هـ . فهي نفسها، في بعض الشروط وفي طريقة يقتضي تحديدها بدقة، دالآت م هـ (ح هـ) للبنية ح هـ للوضع الذي توجد فيه العوامل أو الفاعلون الاجتماعيون. والدالّة م هـ (ح هـ) (بالمعنى الرياضي) يجب أن يكون بالامكان تفسيرها على أن لها للفاعل هـ دالة تكيّف مع الوضع ح هـ . ويقصد Weber أن العمل م هـ يجب أن يكون قابلاً للفهم. والبنية ح هـ، من جهتها، دالّة ح هـ (مُ) لمجموعة مُ لمعطيات محددة على مستوى اجتماعي عياني أو على الأقل على مستوى النظام الذي تنمو الظاهرة م داخله.

إن شرح م هـ هو، بالاختصار وحسب هذا النموذج العام، تحديد غايات م = م {م [ح (مُ)]}، وهذا التعبير سوف نكتبه بشكل أبسط م = م م ح مُ. شفهياً: الظاهرة م هي دالّة الأعمال م التي تتوقف على الوضع ح للفاعل، وهذا الوضع ذاته يتأثر بمعطيات اجتماعية عيانية مُ. وهذا العرض العلومي الجوهري صحيح أيّاً كانت طبيعة م المنطقية؛ وهو صحيح على وجه خاص عندما ترسم م تبدلاً أو غياباً للتبدل، على وجه العموم استدلالاً أو مجموعة استدلالات تتعلق بتطور النظام: مز، مز + ١، مز + ك.

إن الصيغة التي لخصنا بموجبها النموذج العام الذي يرشد علماء اجتماع العمل قد تبدو تافهة. ونكتفي بالقول أنها ليست كذلك بالنسبة إلى الجميع، وأنها على العكس منازع فيها في الغالب، وأن نماذج مختلفة يمكن إيرادها بدون صعوبة.

فهناك مثلاً سوق واسعة للنماذج ذات التوجيه الوضعي أو الطبيعي التي يجب بموجبها أن تستلهم العلوم الاجتماعية بشكل وثيق علوم الطبيعة أو بصورة أكثر تحديداً علوم الطبيعة كما تراها العلوم الاجتماعية، «وبالتالي» فإن مفهوم العمل الذي ليس له معادل في عالم الطبيعة لا يمكن ـ حسب

المتمسكين بنماذج كهذه ـ أن يتدخل في تحليل له طموح علمي. إن النماذج من الطراز الوضعي أو الطبيعي تقوم بدور كبير وتحتل مكاناً هاماً في تاريخ العلوم الاجتماعية كما في الممارسة الحالية. وهكذا هناك كثير من نظريات التبدل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي يتخذ شكل تحليل تغيرات متلازمة بين متغيرات مجمّعة. وبعضها يتساءل مثلاً حول نقطة معرفة ما إذا كانت الزيادة (المتغيرة المجمّعة غير المحددة على صعيد الأفراد وإنما على صعيد مجموعة إجتماعية) تتوقف على متغيرات أخرى مجمعة كانماء التعليم. وحسبما تكون قيمة الصلة مرتفعة إلى حدما، وإذا بقيت هذه الصلة مستقرة عندما يكون بالامكان السيطرة على متغيرات أخرى، نصل إلى خلاصة مفعول معلن إلى حد ما للمتغيرة الثانية على الأولى. ولا يتعلق الأمر في تحليل كهذا، في أي آونة، بالأفراد أو تصرفاتهم أو بالعلاقات بين الافعال والأوضاع.

وهناك نماذج أخرى ترفض المبدأ الذي بمقتضاه يكون للأعمال مه (حه) دالة تكيّف، وترفض، كنتيجة طبيعية لذلك، مفهوم Weber للادراك. إن فهم عمل فردي، بالنسبة إلى Weber، يعني التزود بوسائل استدلال كافية لتحليل الحافز الذي أوحى بالعمل... ويفهم المراقب الفعل ما دام يمكنه استخلاص ما يلي: ربما تصرفت، في الوضع عينه، ولا شك على النحو عينه. فادراك Weber ليس إذاً معطى مباشراً، انه لا يستدعي على الاطلاق شفافية الغير. على المراقب، على العكس من ذلك، أن يبذل على وجه العموم جهد استدلال حول وضع من تجرى مراقبته، إذا كان يبغي أن يكون بمقدوره فهم حوافز هذا الأخير. على أن كثيرين يرفضون الفكرة أن الحوافز يمكن أن تكون موضوع تحليل: من الصعب إدراكها؛ ويمكن أن لا تظهر لضمير المتصرف ذاته؛ إذ يمكن أن يكون للمتصرف رؤية مشوهة لحوافزه (المفهوم الماركسي «للضمير الخاطئ»). وإذا جرى قبول وجود حالات صورة كهذه، أفليس من الواجب استبعاد المفهوم عينه للتقليل من مفردات لغة التحليل؟ كثيرون يقومون بذلك: الماركسيون والدوركهاميون (نسبة إلى دوركهايم Durkheim) كما بعض السلوكيين behavioristes، ادعوا ـ استناداً إلى براهين مختلفة، وإنما باسم العلم دائماً ـ التخلص من هذا المفهوم المزعج.

المسألة هي بالطبع إذا معرفة كيف يمكن أن تكون التصرفات الفردية، إذا كان لا يمكن تفسيرها انطلاقاً من الحوافز ـ بذريعة أنها صعبة الملاحظة و«خاطئة» احتمالياً ـ موضوع تفسير. على أنه ليس من الأكيد، على عكس الرأي المسبق الوضعي، أنه بالتخلص من ذاتية الفاعلين تكون مهمة التفسير وسلوكهم والوقائع الاجتماعية الناجمة عن تجمع هذا السلوك أسهل.

نماذج أخرى تبرز ما يمكن تسميته برهان مقياس: لا يمكن ـ حسب هذا البرهان ـ أن تؤخذ في الحسبان بوضوح أعمال فردية، إلاّ أن نحلل المسارات بمقياس صغير. ذلك بأنه ما ان نكون أمام وضع مقياس أكبر حتى يغدو أخذ الأعمال الفردية في الحسبان مستحيلاً عملياً. فلا يمكن تحليل مسار طلاق بدون الأخذ في الحسبان الأعمال الفردية موضوع البحث. وبالعكس لا يمكن تحليل مسار نمو اقتصادي أو إنماء سياسي بالسعي إلى تحليل أفعال الأفراد المتورطين في المسار وحوافزهم. وستكون هناك مناسبة، في الفصول التالية، للتحقق، إنطلاقاً من عدة أمثلة، من هشاشة هذا البرهان، والتثبت من أنه ليس من الممكن وحسب وإنما من الموصى به تحليل التبدلات العيانية عن طريق نهج «فرداني».

وآخرون يقولون، ضد استخدام نموذج العمل، إن الفرد غير موجود بحصر المعنى إلاّ في المجتمعات الفردانية، وإن المنهجية الفردانية التي يحويها هذا النموذج لا يمكن بالتالي تطبيقها إلاّ على نماذج خاصة من المجتمعات، على أننا سوف نرى، في ما يلي، أن هذه المنهجية تطبق أيضاً على المجتمعات «التقليدية» والمجتمعات «العصرية» على حد سواء.

نرى إذاً أنه لا تنقصنا البراهين لوضع الصيغة أعلاه موضع الشك، وسوف أسميها من الآن فصاعداً النموذج الوبري (نسبة إلى Weber) للعمل. إن بعض هذه الحالات ذو طبيعة تقنية (على سبيل المثال: من الصعب تحديد حوافز الفاعل)، وبعضها الآخر ذو طبيعة علومية (مثلاً مفاهيم العمل أو الحافز لا يمكن الأخذ بها في مقولة علمية)، والشكوك التي تثيرها هذه النماذج تحدد نماذج تخييرية. وقد سبق أن أثرنا بعضها بسرعة. إن هذه الشكوك هي دائمة بشكل كافٍ لكي تكوّن خطوط شق حقيقية تفصل بين تقاليد قائمة تماماً. وذلك، في قسم منه، بأن Durkheim أبدى عدائية أكثر مما أبدى انتباهاً لانتاج

Weber أو Simmel إذ حكم على مفاهيم الحافز والعمل بأنها غير جديرة بالقبول، وربما لم يبد Weber من جانبه لماركس الانتباه الذي كان يستحقه لأن مفهوماً كمفهوم «الضمير الخاطئ» كان يبدو له عن وجه حق صعب الانسجام مع مفهوم الادراك.

النموذج الوبري

يمكن إشهار مبادئ النموذج الوبري للعمل بشكل ملموس إنطلاقاً من ألف مثال. وسوف نختار، بسبب المزية التعليمية بدلاً من الفائدة الذاتية، أمثلة مأخوذة عن تحليل مسار الانتشار الاجتماعي. إنها، رغماً عن طابعها الخاص، توفر نقطة ارتكاز ملائمة لمناقشة المبادئ ومناسبة صلة النموذج الوبري بالموضوع التي سيجري التطرق اليها في الأقسام الأربعة الأخيرة من هذا الفصل.

وسننطلق في هذا القسم من دراسة تقليدية حول إنتشار المستحضرات الصيدلية الجديدة في الوسط الطبي التي سوف نتفحصها بالتفصيل. وفي مقام آخر سوف نرى أن مبادئ التحليل يمكن أن تتناول، بدون صعوبة، مواضيع مختلفة جداً كموضوع انتشار الفكرويات idéologies، وبصورة أعم أي تحليل يهدف إلى شرح مسار تبدل اجتماعي.

إن دراسة Coleman ومعاونوه(1) حول انتشار المستحضرات الصيدلية الجديدة تعتمد نتيجة غامضة. إن مسار الانتشار، عندما نتفحص جماعة الأطباء العاملين في وسط استشفائي، يقترن بمظهر مميز. إنه بطيء جداً في البداية: يتزايد عدد الأطباء الذين يعتمدون الجِدة ببطء شديد. ثم يتسارع المسار مع الوقت: يزداد عدد المقتنعين بسرعة أكثر فأكثر. وتبلغ سرعة المسار حدها الأقصى عندما يقتنع طبيب واحد من اثنين تقريباً. وانطلاقاً من هذه الآونة يتباطأ إيقاع مسار الاقتناع بانتظام لكي يعود من جديد بطيئاً للغاية عندما يتبنى الجميع تقريباً هذه الجدة، ولدى تمثيل المسار في رسم بياني ديكارتي باعتماد الزمان كإحداثية سينية (أو أفقية) abscisse، والعدد المتجمع للمقتنعين في كل

(1) J. Coleman, E. Katz et H. Menzel, Medical innovation. A diffusion study, New York, Bobbs- Merrill, 1966.

وحدة زمنية كإحداثية صادية (أو عمودية) ordonnée، يأخذ المسار مظهراً سينياً: إن له شكل مُنحنٍ يسمى «في شكل سين S». لِمَ هذا؟ ولماذا يلاحظ، على مستوى مجمّع أو جماعي، أي على مستوى جماعة منظور اليها في مجملها، أن المسار له بنية مميزة بمنحنٍ في شكل السين S؟. وهذه البنية المميزة تمثل، في الرمزية السابقة، ظاهرة مجمَّعة م يقتضي شرحها. إن تفسير م كما يقدمه Coleman يرتكز تماماً، كما سنرى ذلك، على تحديد الصيغة م = م {م [ح (مُ)]}، وبصورة مختصرة م = مم ح مُ.

يمكن لكل واحد بالطبع التحقق من أن التفسير ليس فورياً. لِمَ هذه البنية السينية؟ يغدو السر غير خاف عندما نلاحظ أن هذه البنية المميزة للأطباء العاملين في الوسط الاستشفائي، لا تطبق على الأطباء المستقرين في عباداتهم. وفي هذه الحالة الأخيرة يزداد عدد الأطباء الذين يعتمدون الجدة بسرعة في بادئ الأمر. ثم تتناقص السرعة التي يقتنع فيها أطباء جدد بشكل منتظم. وتعدو أكثر فأكثر بطيئة بقدر ما يقتنع أطباء جدد وتتجه نحو الصفر عندما يقتنع الجميع تقريباً. وعندما نمثل المسار في رسم تخطيطي ديكارتي باعتماد الزمن مجدداً كإحداثية سينية وعدد المقتنعين في كل من الآونات المتعاقبة كإحداثية صادية لا نحصل على منحنٍ «في شكل سين» وإنما على منحن في شكل قوس[1]. ونجد في الحالتين إذاً بنية متميزة، بيد أن بنية المسار مختلفة بالنسبة إلى نموذج الأطباء. ويقضي تفسير الفرق، حسب النموذج الوبري، بأن نشرح في أي شيء يطال الفرق الأعمال م هـ (قبول الجدة/ عدم قبولها) في بنية الوضع حمُ التي تميز جماعتي السكان.

ولتحديد الصيغة م (ح) (تبعية القرار بالنسبة إلى بنية الوضع) يجب اللجوء إلى تحليل، من النموذج العلومي إذا شئنا، لردة فعل الطبيب الذي يواجه تطبيق علاج جديد. لنتفحص أولاً حالة طبيب يعمل في وسط استشفائي. هل سيصف الابتكار أم لا؟ إن تحمّل تبعة إدخال مادة في جسم الغير لم يتم استعمالها على الاطلاق بعد ولا تعرف مفاعيلها يمثل بالتأكيد

---

(1) طالما أن حل النموذج في شكل أُسّي، والمتغيرة الأُسّية سلبية.

قراراً هاماً. أيّ استدلال يملكه هذا الطبيب عند انعدام الاختبار الشخصي؟ من الدعاية والأوصاف التي تنشرها الصناعة الصيدلية، واحتمالياً من التقويمات التي تقوم بها هيئات مستقلة عن المنتج، ومن المختبرات التي تعمل بناء على طلب الادارة مثلاً. إن هذه الاستدلالات مفيدة ولا شك، غير أنه يمكن أن يحكم عليها الاطباء بأنها غير كافية بالنظر إلى الخطورة الذاتية للقرار الذي يواجهونه. هناك أحد أمرين. إمّا أن لا يكون الطبيب، في الآونة التي نحن فيها، في وضع تطرح فيه بإلحاح مشكلة استبدال احتمالي بالمستحضرات التي يعرفها للمستحضرات الجديدة، أو أن لا يكون في هذا الوضع.

هناك في الحالة الأولى، احتمال للتمسك «بعاداته» المهنية. ولا تكون المعضلة مطروحة: إن الفوائد الاحتمالية للمادة الجديدة لا تستحق أخذها في الاعتبار بالنظر إلى طبيعة الحالة التي يعالجها، في حين أن المخاطر، رغماً عن عدم معرفتها جيداً، واضحة للعيان. أما إذا حدثت حالة يظهر فيها المستحضر الجديد جديراً باعتماده (وجود منافع احتمالية) فإن الطبيب سيكون مدعواً إلى تقليص شكه وبالتالي إلى البحث عن استدلالات إضافية. فيتجه إذاً نحو مصدر استدلال قد يبدو في نظره مزوّداً بمصداقية أسمى من مصادر مغفلة تمثلها المكاتب التابعة للادارة أو الصناعة الصيدلية: إلى زملائه. فيحتك بهم يومياً. وهو يعلم أنه يثق أكثر بفلان من آخر. كما يعلم أن بامكانه سؤال زملائه بدون أن يكون في وضع دونية[1]. وقبل إتخاذ قراره سيأخذ ولا شك رأي فلان. والمسألة هي بالطبع معرفة ما إذا كان فلان نفسه قد سبق له أن استعمل المادة الجديدة. وفي حال الايجاب وإذا كان آخر له رأي موافق، هناك إحتمال كبير في أن يصبح هذا الطبيب محبذاً جديداً.

ويتيح هذا الوصف «الظاهراتي» تمييز الوضع حـ للطبيب: هناك احتمال كبير في أن يكون في آونة ما أمام حالات فيها: [1] يقدم العلاج الجديد فائدة طبية، غير أنه [2] يحمل مخاطرة غير معروفة تماماً؛ وحيث [3]

(1) بالنسبة إلى إحدى الحالات الأكثر تعقيداً حيث يكون البحث عن الاستدلال مكلفاً، راجع:
G.C. Homans, «Social behavior as exchange», American Journal of Sociology, LXIII, 6, 1958, 597- 606.

يكون الاستدلال الفوري الجاهز والآتي من مصادر مغفلة، قابلاً للتصديق على وجه غير كافٍ، وإنما حيث [4] يمثل زملاؤه مصدر استدلال سهل المنال (كلفة الاستدلال زهيدة) ويعتبر [5] أن بمقدوره تقدير التصديقية، ذلك بأن المسألة هي بالطبع معرفة [6] ما إذا كان فلان يملك الاستدلال المنشود في آونة استشارته.

ليس لهذا الوصف في ذاته أي إدعاء بالأصالة: ما هو إلاّ وسيلة لا غاية. وهو يتيح بالفعل تحديد العلاقة عمل / وضع م (ح)، على اعتبار أن غاية التحليل تفسير م [م (ح)]، أي المظهر السيني لمسار الانتشار. ولذلك يجب تجميع سلوك كل من الفاعلين الفرديين.

إن عملية التجمع بسيطة أحياناً، وهي تتطلب هنا فترة تفكير. إن الطبيب يستشير فلاناً. والاستشارة تنتج مجنداً جديداً إذا جرب فلان المستحضر الجديد وكان له فيه رأي مؤيد. وليس له في البداية رأي. فإذا ما استشير في منتصف المسار، عندما يكون نصف الأطباء تقريباً قد اعتمد الجدة، وإذا كان المستحضر يحتوي فعلاً صفات علاجية، فإن هناك احتمالاً بنسبة خمسين في المائة بأن يقتنع فلان نفسه، وهناك بالتالي احتمال بنسبة خمسين بالمائة أيضاً في أن يقتنع الطبيب من فلان. والطرح ليس صحيحاً بالنسبة إلى الطبيب الذي يمكن تسميته هو فقط وإنما بالنسبة إلى أي طبيب آخر، ش، ل، الخ، بحيث أن التحولات الجديدة، في آونة معينة، ستكون أكثر تواتراً [1] بقدر ما يكون هناك أطباء أكثر قابلون، على غرار ر، ش، ل، لأن يطلبوا رأي زملائهم، وسيكون [2] هناك أطباء أكثر سيعتمدون، مثل فلان، المستحضر الجديد.

وستكون هناك في البداية عدة طلبات رأي، وإنما هناك القليل من الأطباء الذين يجيبون: سيكون اضطرار التحول بطيئاً. ثم سيتسارع في ما بعد حتى الوصول إلى نقطة انعطاف. وبالفعل، وبقدر ما يكون هناك أطباء مقتنعون، يتناقص عدد طلبات الاستدلال. فالسرعة القصوى لمسار الانتشار يتم الوصول اليها إذاً عندما يكون الأطباء المستعدون لابداء الرأي هم أيضاً بعدد الأطباء الذين سيطلبون الرأي. إن سرعة المسار، بعد هذه النقطة، تتناقص من جديد. وعندما يعتمد الأطباء جميعاً أو معظمهم هذه الجدة تغدو

طلبات الرأي نادرة: التحولات الجديدة هي إذاً نفسها نادرة أكثر فأكثر[1].

إن نمو عدد التحولات هو بالاختصار بطيء في أول الأمر ثم أسرع أكثر فأكثر حتى الآونة التي يكون فيها عدد طالبي الرأي يساوي تقريباً عدد العارضين. وانطلاقاً من هذه الآونة يزداد عدد المقتنعين الجدد أكثر فأكثر ببطء. وعندما يتحول الجميع تقريباً يغدو تحول المتأخرين بطيئاً أكثر فأكثر. «ويتجمع» المسالك الفردية م (ح)، نحصل إذاً على البنية المجمعة م [م (ح)]، ويعطي المنحني السيني والحالة هذه عدداً متراكماً من المقتنعين تبعاً للزمن. وبالعكس تشرح بنية الوضع ح المظهر السيني للمنحني الملاحظ تجريبياً.

وتتمثل بنية الوضع ح، في الصيغة الأساسية التي تصف النموذج الوبري، في أنها تابعة لمعطيات اجتماعية عيانية أو على الأقل معطيات محددة، على مستوى النظام الاجتماعي المنظور اليه حسب التحليل: ح = ح (مُ). وهذه هي الحال هنا؛ إن مفعول البنية الاستشفائية هو أن يوفر للطبيب المنفذ إلى استدلال شبه مجاني وذي تصديقية أعلى من التصديقية التي توفرها المصادر غير الشخصية: آراء الزملاء. وبامكان الطبيب، بالاضافة إلى ذلك، وهذا ينجم أيضاً عن البنية الاستشفائية وشبكات التواصل التي تسمح بها، أن يعتبر نفسه أن بمقدوره إعطاء رأي زملائه درجة عالية إلى حد ما من التصديقية[2].

إن وضع الطبيب في العيادة ذو بنية مختلفة. عندما ينزل الدواء الجديد إلى السوق، يمكن أن لا يستعمله فوراً. وهو، كزميله في المستشفى، واع للمخاطر. إنه ينظر ولا شك بنوع من التحفظ إلى الاستدلالات الآتية من مصادر غير شخصية. غير أنه يمكن أن يواجه هو أيضاً حالة يمكن أن يقدم

---

(1) تميل سرعة المسار اللحظية بالفعل نحو الصفر عندما يكون عدد المقتنعين قريباً من عدد القوام الاجمالي.

(2) حول الدور الحاسم للتأثير البيشخصي في التصديقية التي ربطها الفاعل بالرسالات غير الشخصية، راجع الدراسة التقليدية: E. Katz et P. Lazarsfeld, Personal influence, The part played by people in the flow of mass communications, New York, The Free Press, Londres, Collier Macmillan, 1955, 1965.

فيها المستحضر الجديد نظرياً علاجاً مناسباً مع الافتراض أن المخاطر (الاضرار المحتملة) الصعبة التقويم فرضياً لا تتجاوز المنافع. إلى هنا لا يتكشف في الوضع الفارق بين نموذجي الأطباء الممارسين. بيد أن تفاوتاً ما يظهر طالما أن الأمر يتعلق بالنسبة إلى الطبيب في العيادة بالوصول إلى استدلال اضافي. وبالفعل يظهر الطبيب الممارس المعزول، حيث بامكان الطبيب الاستشفائي تحريك موارد استدلال سهلة المنال، أنه محروم منها. يمكنه بالتأكيد اللجوء إلى زميل له. إلاّ أن شبكة علاقاته يمكن أن تكون محددة أكثر من شبكة زميله في المستشفى. وبالاضافة إلى ذلك سيكون على الأرجح أقل جدارة، بسبب عدم الاحتكاك بزملائه يومياً، في تقدير طرق عملهم. وستكون أمامه إذاً صعوبة أشد في تعزيز رأيهم بضارب تصديقية مبني على الملاحظة. إنه آخر المزودين بالاستدلال ولكنه ليس الأقل، ولذلك هو في وضع تنافسي بالنسبة إلى زملائه. وعلى سبيل الاختصار إن توصله إلى الاستدلال أكثر صعوبة؛ وبالاضافة إلى ذلك يصعب عليه تقدير نوعيته؛ وهو أخيراً أكثر كلفة بالنسبة اليه، هناك إذاً احتمال في أن يستند إلى حد كبير أكثر من زملائه في المستشفى إلى موارد الاستدلال غير الشخصية. فبنية الوضع (ح) الموجود فيه مختلفة. ومسلكه م (ح) من المحتمل جداً أن يكون مختلفاً.

ماذا سينتج على المستوى المجمّع؟ سوف يتردد الطبيب الممارس في أول الأمر في اعتماد جدة غير معروفة تماماً. ومع الوقت سيزداد حجم الاستدلال غير الشخصي. وسوف تنشر مقالات حول نوعية المفاعيل وسيئات الابتكار. وسوف يتجه رأي جماعي إلى التشكل حول هذا الموضوع. لنفترض أن الدواء الجديد يقدم بالفعل منفعة علاجية. سوف يزداد، في كل آونة، عدد الأطباء في العيادات الذين يختارون قبول الجدة بمقدار مجموع الذين لم يقنعوا بعد. وهذه الزيادة، تناقضياً في حالة أطباء المستشفيات، بسبب ظاهرة التأثير البيشخصي التي جعلتها البنية الاستشفائية ممكنة، هي، في كل آونة، أكبر بقدر ما يكون عدد غير المقتنعين أكبر. وظاهرة التأثير البيشخصي هذه، في حالة الأطباء المعزولين، ذات أهمية أكثر تواضعاً بكثير. إن عدد المؤهلين لابداء رأيهم، لأنهم سبق لهم أن اختبروا الجدة، لا يدخل هذه المرة في الحساب ذلك بأنه من النادر طلب رأيهم. ولذلك سوف يزداد عدد المقتنعين

الجدد في كل آونة هذه المرة بسبب عدد غير المقتنعين وحسب.

بعد هذا التحليل يمكن تحديد البنية م. وبما أن سرعة الزيادة في آونة ما تتوقف على عدد المقتنعين في هذه الآونة، وان هذا العدد لا يمكن أن يتناقص، فان السرعة بحد ذاتها تتناقص تدريجياً بقدر ما يعتمد المستحضر أطباء جدد. فيرسم المنحني المسار في الرسم البياني الديكارتي ويعطي عدد المقتنعين تبعاً للزمن ويتخذ إذاً شكل القوس. إن المنحني المناظر للمسار الثاني، بخلاف المنحني الديكارتي في الحالة السابقة الذي يظهر أولاً على أنه متسارع، ثم في تباطؤ متحرك في القسم الثاني من مساره، هو دائماً في تابطؤ متحرك.

ولنموذجي الوضعين المميزين لنموذجي الأطباء نقاط مشتركة (الشك، خطورة القرار)، وسمات متميزة (استدلال سهل المنال ومجاني وموثوق من جهة أولى، وصعب المنال ومكلف وغير محقق من جهة ثانية). وبالتالي فإن التأثير غير الشخصي يقوم بدور هام في الحالة الأولى وهو أصغر في الحالة الأخرى. وعلى المستوى المجمّع ينجم عن ذلك أن تطور عدد المقتنعين في الزمن يناظر منحنيين في بنية مختلفة.

أما بنية التفسير فلها شكل متقدم. وبنية الوضع ح (مُ) تتوقف تماماً على المتغيرات المجمعة مُ: من جهة أولى الوسط الاستشفائي، والوسط المحيط بالطبيب المعزول يؤثران في القدرة على وصول كل فئة من الأطباء إلى الاستدلال. وبسبب هذا الاختلاف، تختلف م (ح) من حالة إلى أخرى: الاستناد إلى شبكة قابلة للتحرك من جهة أولى، واللجوء إلى الاستدلال الذي تنتجه المصادر غير الشخصية من جهة ثانية. والفارق المتعلق بـ م يولّد لحسابه فارقاً على صعيد البنية م (م) يعرّف هنا على أنه الدالة التي ترسم عدد المقتنعين وفقاً للزمن. والتحليل في تمامه يرتدي الصيغة م = مم ح مُ.

إن هذا المثال يتيح إظهار عدد معين من الخلاصات العلومية الهامة. فالتحليل يحوي آونة «ظاهراتية» ترتكز على وصف موجز لردات فعل الطبيب الذي يواجه ظهور جدة ما: يعاد بناء ذاتيته انطلاقاً من معطيات الوضع. وهذا يفترض أن يكون المراقب أو المحلل، مع كونه هو نفسه في وضع آخر يختلف عن وضع الطبيب، قادراً على تصور حالاته الذهنية، إنطلاقاً من الآونة

التي يكون لديه فيها استدلال أدنى حول تحديد «دور» الطبيب وظروف القيام بهذا الدور. ولا شيء يمنع أن تكون إعادة بناء م (ح) تم التحقق منها تجريبياً. ويتيح تحقيق سهل الاجراء نسبياً ـ أجراه فعلياً القائمون بالدراسة ـ التثبت من أن الفرضيات م (ح) ليست مجرد وهم وانها، بصورة أدق، مقبولة من الفاعلين أنفسهم. غير أنه من المهم كذلك الملاحظة أن التحليل يمكن، إلى حد ما، أن يتم مسبقاً، مما يستدعي أن يتمكن المراقب، شرط أن يكون له الاستدلال الكافي حول وضع الآخر، ضمن حدود معينة، من أن يستبق ردات فعله أو عندما يلاحظ ردات الفعل هذه أن يفهمها، بالمعنى الذي أعطاه Weber لهذا التعبير. إن إعداد م (ح) هو إذاً نتيجة استدلال متعلق بخاصيات ح، ونتيجة تطبيق علم نفس مسبق على ح. يمكن أن تخضع م (ح) احتمالياً لتقدير الفاعلين. غير أن بناء م (ح) يفترض في مطلق الأحوال أن تقوم بين المراقب ومن تجري مراقبته علاقة فهم.

والنقطة الثانية التي يجب أن نشير إليها هي أن م (ح)، الوصف «الظاهراتي»، آونة لا غنى عنها لشرح البنية م التي، في حالة المثال، لها شكل رياضي. فالظاهراتية والتحليل «الكمي» لا يتعارضان ويمكن إذاً أن يكونا مرتبطين عضوياً، ولا يمكن تفسير البنية السينية للمنحني الأول اذا لم نفهم ما يجري في ذهن الطبيب الذي يواجه الجدة. وتفسير (البنية) وفهم (أفعال المراقبين)، كنتيجة طبيعية، هما مظهران مرتبطان بالتحليل بشكل لا يقبل الانفصال. وهذان الطرحان هما والحالة هذه عامان: أيّاً كان شكل م، رياضياً أو إحصائياً أو واقعياً، يستدعي تفسيره آونة ظاهراتية م (م).

ويسمح المثال السابق كذلك بأن نشير إلى نقطة ثالثة: التحقق من التحليل يمكن أن يتموضع وله الحظوة في أن يتموضع في مستويين، المستوى م، مستوى الفهم: يجري السعي، إذا كان ذلك ممكناً، إلى التحقق من ان الإواليات النفسية التي يطرحها المراقب المزوّد بالمعطيات الرئيسية عن الوضع ح تتوافق مع الحقيقة، والمستوى م: يجري التحقق من أن النتائج على المستوى المجمّع للفرضيات المجهرية تمت مراقبتها تجريبياً[1].

---

(1) إنها عملية الدحض (التزوير) في لغة K. Popper.

وليس من الصعب البيان أن النموذج الوبري م = مم ح مُ هو شمولي، وبصورة أدق يصف بنية تفسير أيّ ظاهرة م، أيّاً كانت طبيعة م المنطقية. و م تمثل في المثال السابق الظاهرة المجمعة المطروح تفسيرها، وهي «قانون» بالمعنى الاحصائي للتعبير، أي دالة رياضية في شكل معروف، مجسدة تصويرياً بمنحنٍ له مظهر محدد تماماً. غير أن م يمكن أن تكون لها أي طبيعة منطقية. وسأكتفي بالتذكير هنا ببعض الأمثلة التي كانت لي مناسبة بسطها في مكان آخر[1]. لقد تساءل Sombart في دراسة تقليدية في منعطف القرن لماذا لم تكن هناك اشتراكية في الولايات المتحدة[2]. يتناول السؤال هنا خصوصية ما: لماذا لم تعرف الولايات المتحدة، وحدها من بين الأمم المصنعة المزودة على الصعيد السياسي بنظام نيابي، حركات اشتراكية هامة؟ لقد ارتكز جواب Sombart على الواقع أن الولايات المتحدة بلد حدود (مُ). إن نتيجة مُ هي أن: الفرد غير الراضي عن وضعه بامكانه السعي وراء الثروة أو يعتقد أن بامكانه السعي إلى الثروة في مكان آخر؛ إن استراتيجية المخرج (Hirscheman) مفتوحة أمامه. وهذا المعطى البنيوي ح (مُ) أساسي: لا يدرك الفرد، كنتيجة لذلك، أن عليه أن ينخرطَ في حركات حماية لا تهدف في جوهرها إلى تنشيط الفرد أو إنماء فئات اجتماعية؛ وهذه الاستراتيجية الجماعية هي بالفعل أكثر صدفوية، ومفاعيلها تحتاج إلى وقت طويل لكي تظهر. فالفرد سيختار بالتالي الاستراتيجية الفردية للمخرج بدلاً من الاستراتيجية الجماعية للاحتجاج: م (ح). وتستدعي المسالك م (ح)، ما أن تتجمع، نتيجة ما: بما أن الأفراد هم أقل انجذاباً نحو استراتيجية الحماية الجماعية مما هم نحو استراتيجية الارتداد الفردي، فإن الزبائن المحتملين في حركات الحماية الجماعية سيكونون قليلي العدد. والحال ان الاشتراكية، حسب Sombart، هي في جوهرها فكروية تتيح توفير أساس موضوعي خادع لحركات كهذه. ولا يمكنها أن تغري إلاّ الزبائن الذين لهم مصلحة في الارتباط بها. وبسبب قلة هؤلاء الزبائن يظهر جمهور الاشتراكية ضعيفاً جداً: م (م). لنضع جانباً مسألة معرفة ما إذا كانت هذه النظرية قابلة للتصديق أم لا. إن كل ما يهمنا أن

---

(1) La logique du social, Paris, Hachette, 1979.

(2) W. Sombart, Why there is no socialism in the United States? Londres, Macmillan, 1976.

نشير إليه هو أن بنية التفسير التي تطرحها هي تماماً في الصيغة م = مم ح مُ.

ونظرية Sombart تتناول أسباب وجود خصوصية: ان م لها فيه، بعبارة أخرى، شكل معطى خاص، والحالة هذه، يمثل التأثير الضعيف للاشتراكية في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر. ومسائل م، في التحليل المسمى مقارناً، تتناول الفروقات. وهكذا تساءل Tocqueville في كتابه L'Ancien Régime[1] (النظام القديم) عن أسباب وجود مجموعة فروقات أثارها بين انكلترا وفرنسا في نهاية القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. لماذا كانت الزراعة الفرنسية متخلفة بالنسبة إلى الزراعة الانكليزية في نهاية القرن الثامن عشر؟ (م). لأن المركزية الادارية الفرنسية (مُ) تحوي مجموعة نتائج وتجعل الظروف (ح) التي يتصرف في ظلها بعضْ فئات الفاعلين مختلفة في فرنسا عما هي في إنكلترا. وهكذا يتمتع المالك العَقاري الفرنسي الذي يستقر في المدينة، بسبب الامتيازات التي عرف بورجوازيو المدينة كيف يؤمنونها لانفسهم مقابل سيطرة السلطة المركزية، بحظوة الافلات من القوام: م (ح). والمركزية، بالاضافة إلى ذلك، تجعل الوظائف الملكية عديدة وخدمة الدولة لها أهميتها، أكثر أهمية في أي حال فما هو الأمر في إنكلترا: ح (مُ). وعليه فإن المالك الفرنسي ستكون لديه أسباب أكثر من نظيره الانكليزي لاشتهاء إحدى هذه الوظائف: م (ح). ماذا ينتج على المستوى المجمّع؟ يترك المالكون الفرنسيون أرضهم في الغالب أكثر من الانكليز، ويقيمون فيها المستأجرين. فالمستأجرون قليلاً ما يهتمون بالتقنيات التي تسمح بزيادة انتاجية الأرض: فالأرض ليست لهم. وليس لديهم دافع الاستثمار ولا أهليته. أما المالكون فإن تفكيرهم في مكان آخر. وتبقى المزاولة الزراعية، رغماً عن اعتبار الفيزيوقراطيين وفتنة الصالونات بالنسة إلى مذاهبهم، تقليدية. ويقابل الابتكار الزراعي الانكليزي ركود الزراعة الفرنسية: م (م). وبسبب البنيات نادراً ما يكون للفاعلين في آن معاً دافع تحديث الممارسات الزراعية وأهليتها. فالفيزيوقراطيون يغرون الوزراء والقيّمين والمثقفين. والدولة تغري المالكين الفرنسيين وتجعلهم يتحوّلون عن أرضهم.

(1) A.de Tocqueville، المرجع عينه، الفصل IX، الصفحات 148 ـ 151؛ والفصل XII، في الصفحتين 179 و180.

ولا تفترق تحاليل Tocqueville وSombart «النوعية»، في بنياتها المجردة، عن التحليل «الكمي» والرياضي لمسار الانتشار الذي اعتمد كنقطة انطلاق لنقاشنا. وهذه البنية، في أي حال، تجعل من السهل العودة إلى ما سميته النموذج الوبري.

يمكن لـ م ، المعطى المجمّع أو العياني الذي يصلح كنقطة انطلاق للتحليل، أن يكون له بالتالي أي طبيعة كانت. وتكون م أحياناً (راجع المثال الأول) ذات بنية رياضية أو إحصائية. وأحياناً أخرى (راجع المثال الثاني) يتعلق الأمر بخصوصية ما، ومرة ثالثة (راجع المثال الثالث) بفارق ما: زراعة متخلفة هنا، وعصرية هناك. وتكون م، في حالات أخرى، نصاً يتناول مجموعة معطيات تطورية لغوية، كما عندما نتساءل لماذا يظهر بلد كهذا في ركود اقتصادي، مما يعني التحليل لماذا تلاحظ بين ز، ز + 1، . . . . .، ز + ل، متغيرة ضعيفة لمعطى كهذا أو مجموعة معطيات كهذه، على سبيل المثال الناتج القومي الاجمالي، وعدد المؤسسات الصناعية، الخ. وتكون م أحياناً في الوقت عينه ذات طابع تطوري لغوي ومقارني كما في السؤال: لماذا عرفت اليابان، رغماً عن عزلتها، في القرن التاسع عشر نمواً سريعاً؟

تبيّن هذه الأمثلة بوضوح أن م، المعطى المجمّع أو الاجتماعي العياني الذي يشكل موضوع التحليل، يمكن أن تتخذ أشكالاً معقدة إلى حد ما (مع أن هذا التعقيد صعب القياس بداهةً). ويمكن، أياً كان تعقيد م، أن يكون النموذج الوبري الذي تلخصه الصيغة م= م م ح مُ منكشفاً في معظم الدراسات الاجتماعية التي فرضت نفسها. يجب بالطبع الاعتراف لهذا الطرح بطابع فرضية ما. يمكن أن يشار إلى الفائدة وليس إثباتها طالما أن برهنة كهذه تستدعي تفحّص جميع عناصر سكان عديدين وغير محددين في الوقت عينه. إن الأمثلة الواردة أعلاه تشير في أي حال إلى أن النموذج الوبري يطبق في دراسات ذات طبيعة وأسلوب متنوعين، وان م يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة جداً. ويمكن أن تكون م بوجه خاص نصاً أو مجموعة نصوص حول المعطيات المفهرسة بالنسبة إلى الزمن: مز. ونكون، في هذه الحالة، في مجال التبدل الاجتماعي. ليس للنموذج الوبري أي سبب لكي لا يكون فعالاً أيضاً في هذا المجال كما في المجالات الأخرى، كما تشير إلى ذلك الأمثلة

السابقة: عالج Tocqueville عدم نمو الزراعة الفرنسية، وعالج Sombart عدم انتشار الاشتراكية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، الدراسة الأولى لانتشار ابتكار ما، وجميع المسائل التي تستدعي الفهرسة بالنسبة إلى الزمن.

هناك مسألة أساسية لوجهة النظر التي تشغلنا وهي بالتالي مسألة التجانس بين النموذج الوبري وبرنامج نظريات التبدل الاجتماعي.

نلاحظ أيضاً أن م، في الاعتبارات السابقة، محددة إلى درجة كبيرة: أي موضوع يثير اهتمام العالم الاجتماعي أو عالم الاحصاء البشري أو الاقتصادي، أي موضوع، أي تراكب ملاحظات لا يظهر تفسيرها فوراً للمراقب. وبالتالي فإن الشكل العام لمسائل العلوم الاجتماعية هو من نموذج «لماذا م»؟ لماذا يترجم مسار كهذا بمنحنٍ سيني؟ ولماذا لا تنمو الزراعة الفرنسية في آونة تنمو فيها الزراعة الانكليزية؟ ولماذا ليس هناك اشتراكية في الولايات المتحدة الاميركية في القرن التاسع عشر؟ ولماذا نمت اليابان في مرحلة من تاريخها حيث لم يكن لها احتكاك بالخارج؟ إن لهذه المسائل جميعاً، وأظن لمسائل العلوم الاجتماعية جميعاً، هذا الشكل: «لماذا م؟، على اعتبار أن م تراكب ملاحظات تثير إحساس فضول. وهذه المجموعة غير الحددة من المسائل تشكل موضوع العلوم الاجتماعية. واعتقد أنه من قبيل الإسراف أن تجري أحياناً، على طريقة العالم الجغرافي، محاولة اقتطاع قارات، في الواقع، مموضعة تحت سلطة علم الاجتماع أو الاقتصاد أو علم الاحصاء البشري. إن كلاً من هذه الأنظمة جميعاً يعالج، تقليدياً، بالطبع وبالأحرى هذا النموذج أو ذاك من الظاهرات. بيد أن الحدود التي تفصلها غير مستقرة إلى حد كبير. فالعالم الاجتماعي يهتم بالأسرة كعالم الاحصاء البشري. والعالم الاجتماعي، وكذلك الاقتصادي، يهتم بالجريمة والطلاق. وأصالة كل نظام تتموضع بالأحرى على صعيد بعض عادات الفكر. غير أن الشكل العام للمسألة «لماذا م» مشترك بينهم. ولذلك علينا مقابل مجهود ما أن نفهم بعض المناقشات حول موضوع علم الاجتماع وبناء هذا الموضوع. وهذا الموضوع ولا ريب لا يؤخذ في الواقع كدلو ماء يستنفد في البحر لأن موضوع المعرفة هو دائماً الاجابة على سؤال ولأنه ليس هناك سؤال بدون موضوع يطرح. ومواضيع العلوم الاجتماعية بكونها أسئلة هي إذاً «مسوّغة» بالضرورة؛ انها تعود، على سبيل الكلام على طريقة Popper، إلى

العالم الثالث[1]. وعليه من الصعوبة بمكان فهم قواعد بنائها ومعاييرها. إن Tocqueville، بجوابه (الذي لم يكن في متناول أيّ كان) الذي أعطاه لمسألة تخلف الزراعة الفرنسية، برهن على أن المسألة المطروحة ـ مجرد تحقق من فارق سهل الملاحظة ـ كانت تستدعي الاهتمام.

وواقعة كون م في النموذج الوبري يمكن أن تتخذ أي شكل كان وان تمثل أيضاً حدثاً ما، أو معطى خاصاً، أو سلسلة فروقات، أو توزيعاً أو مجموعة توزيع أحادي التغير أو متعدد التغير أو أي شكل آخر، لها أهمية علومية كبرى. ومن المهم هنا الاشارة إلى التباين بين Weber و Durkheim مثلاً. ففي حين أن Durkheim كان يعتبر أن علم الاجتماع ليس في وُسعه أن يطمح إلى العمومية إلاّ أن يتخذ كموضوع البحث عن الانتظام التجريبي، سواء أكان علائقياً أو نزّاعاً، فإن هذا الانتظام ـ عندما تجري ملاحظته ـ مفهوم في النموذج الوبري على أنه نموذج مواضيع بين غيرها. وهذا النموذج يستدعي، بتعبير آخر، رفض تعريف العلوم الاجتماعية كعلوم قانونية منطقية، وهو تعريف يعالجه على أساس أنه تحديدي كيفياً.

وبعد البيان ـ أو على الأقل الاقتراح عن طريق الأمثلة السابقة التي ستستكمل بما تبقى من هذا الكتاب ـ أن النموذج الوبري يمكن النظر إليه على أن له صحة شمولية، سيتم الآن تفحص مبادئه وكذلك سوء الفهم الذي غالباً ما أدّت اليه.

علم نفس العلوم الاجتماعية

أعلن A.Comte يوماً أن علم النفس، كحساب الاحتمالات، كان «ضلالاً» ليس في وُسعه الطموح إلى نظام علمي. وهذا الإسراف كغيره مبني على واقع، أي أن شرح أي مسلك فردي، مهما كان مبتذلاً، له تعقيد غير محدود. والاستبطان الأكثر مهارة يصعب عليه تحليل الأذواق في الشأن الفني أو الذِواقي. ويمكن، على العكس من ذلك، بدون كبير صعوبة، إقامة صلات (ضعيفة في الغالب) ومتغيرات اجتماعية كالطبقة الاجتماعية أو الدين أو السن

(1) K. Popper, La connaissance objective, Paris, Presses Universitaires de France, 1978.

أو منطقة الاقامة. ويخشى أن يُستخلص من ذلك بسرعة إلى حد ما أن الظاهرات الاجتماعية ليست قابلة للادراك وخاصة علمياً إلا بقدر ما هي خاضعة «لحتميات اجتماعية». وانطلاقاً من التراكب المشكوك فيه لهاتين البديهتين تنمو الاجتماعويات (15 مكرر) جميعاً وفي المقام الأول اجتماعوية Comte ثم إجتماعوية Durkheim. إن الحوافز متعذر سيرها، في حين أن المسالك تتغير بشكل سهل مع الخصوصيات الاجتماعية للناس. ألا ينتج عن ذلك أنه يجب صرف النظر عن الحوافز والاكتفاء بدراسة التغيرات المشتركة بين الخصوصيات الاجتماعية والمسالك؟ إن خلاصة كهذه هي، بداهةً، غير منسجمة مع النموذج الوبري الذي يفترض اعادة بناء ذاتية الفاعلين: م (ح). كيف يمكن توفيق إعادة البناء هذه مع تعقيد الحوافز؟

إن العلوم الاجتماعية لا تهتم على الاطلاق، بحسب تعريفها، بتفسير مسالك الأفراد في تعقيدها. فالفرد ليس، كفرد، موضوعها. والاقتصادي لا يطمح إلى أن يكون بمقدوره التحديد لماذا يتذوق فلان منتوجاً معيناً، وهو سؤال له صعوبة قصوى على وجه العموم. وبالمقابل، إذا لاحظ أن فلاناً يستبدل المنتوج ظ بالمنتوج ط المعادل له ما أن يزيد ثمن ط بشكل زهيد، فإنه يستنتج من ذلك أن أفضلية فلان للمنتوج ط ليست قوية جداً. وإذا كان عمرو لا يستبدل ظ بـ ط إلاّ عندما يكون ثمن ط أعلى مرتين من ثمن ظ، فإن الاقتصادي يستنتج أن أفضلية عمرو للمنتوج ط واضحة أكثر من أفضلية فلان. وهذه الطروحات نصوص تتناول الحالات الذاتية لفلان وعمرو ولكنها لا تستهدف أن تفسر لماذا لفلان أفضلية ضعيفة للمنتوج ط. كما أن النص: «يركض فلان لأنه رأى الأوتوبيس في زاوية الشارع ويأمل أن لا يفوته» هو نص حول أسباب وجود مسلك ما؛ ولا يمكنه الأخذ به كشرح تام. هل يأمل فلان اللحاق بالأوتوبيس لأنه متأخر أم لأنه يكره أن ينتظر طويلاً؟ هل يدل ذلك، في الفرضية الثانية، على مزاج لجوج؟ الخ. إن التفسير «النفسي» لمسلك عادي كهذا مهمة بالغة التعقيد. ولحسن الحظ أنه ليس على العالم الاجتماعي، أو عالم الاحصاء البشري أو الاقتصادي، على الاطلاق إعطاء

(*) الاجتماعوية: النزعة إلى رد كل شيء إلى علم الاجتماع sociologisme.

التفسير «النفسي» عملياً بالمعنى الذي أعطيه هنا لهذا التعبير. كما أن Tocqueville، عندما يعلن أن المالكين الفرنسيين في القرن الثامن عشر حساسون تجاه الاعفاءات الضريبية التي يستفيد منها البورجوازيون في المدن وتجاه فتنة الوظائف الملكية، فهو لم يُكبّ على تحليل «نفسي» لمسلك المالكين العَقاريين، بل اكتفى بايراد الأسباب الكافية، على الصعيد المجهري الاجتماعي، للظاهرة الاجتماعية العيانية التي جرت ملاحظتها. أو كذلك إذا رأيت جمهوراً يندمج نحو روضة الامراء فإنني أستخلص من ذلك: أنه سوف يشاهد مباراة ما. ونص كهذا يعالج ولا شك حالات ذاتية للافراد الذين يؤلفون هذا الجمهور، غير أنه لا يمكن اعتباره نصاً حول «علم النفس» المتعلق بهم. إنه بالأحرى نص مجهري اجتماعي بالمعنى الذي يعالج فيه [1] ما يجري في رأس كل فرد، أو يقدم [2] تفسيراً للظاهرة المجمعة التي أبحث عن أسباب كونها: الجمهور المندفع.

إن عدم التفريق بين النصوص «النفسية» والنصوص «المجهرية الاجتماعية» يعني التعرض لأنواع من اللبس المعقد. والأولى تبين علاقة بين المسلك الملاحظ وشخصية الفرد، وهي علاقة لا تهتم بها الثانية في الغالب.

وينتج أيضاً عن كون النصوص المجهرية الاجتماعية م تتحكم بها طبيعة السؤال م أنه لا يمكن أن يكون هناك نموذج اجتماعي مجهري عام. ليس هناك بوضوح نموذج للانسان الاجتماعي أو الاقتصادي له صحة عامة. ويكون في هذا العرض بالفعل متناقضاً مع العرض الذي بموجبه تتحكم م بـ م. وبتعبير آخر إن النصوص م لا تُستمد من علم اجتماع مختصر في تصرف علماء الاجتماع أو الاقتصاديين. وهكذا يلخص طراز الرجل الحاسب والعقلي أحياناً بصورة نافعة «علم النفس» الذي يستخدمه الاقتصاديون، وهو بالتأكيد أكثر نفعاً مما يعتقده في الغالب علماء الاجتماع. بيد أن ذلك لا يعني أنه عام. كما أن النموذج «الادراكي» الذي يضعه بعضهم بالتنافس مع النموذج «المنفعي» للاقتصاديين له أحياناً فائدته(1). من ينفي مثلاً كون بعض المسالك مبهماً إذا لم تتم رؤية الموضوع حاملاً بعض التمثيلات؟ غير أنه في بعض الاحيان غير

(1) W. Doise, L'explication en psychologie sociale, Paris, Presses Universitaires de France, 1982.

مفيد. من العبث بداهةً إرادة تفسير مسلك ديني عن طريق نموذج «منفعي». على أنه من العبث كذلك عدم الرؤية أن بعض المسالك تسوّغ بالمنفعة. وعلى وجه العموم لمناقشة الصحة المقارنة للنموذج المنفعي أو النموذج الادراكي، ولنموذج الانسان الاجتماعي أو الاقتصادي إذاً الملاءمة عينها لمناقشة عامة على وجه التقريب حول مزايا الكلاّبات أو الكماشات. إن صحة نموذج اجتماعي مجهريّ يمكن الحكم عليها على وجه واحد وحسب: هل بامكانه تفسير م؟ من المفيد ولا ريب لفت انتباه العالم الاجتماعي إلى الواقع أن نموذج الانسان الاقتصادي؛ في المعضلات التي يعالجها، هو أحياناً أكثر فائدة مما يظن[1] وتذكيره بأن رفض هذا النموذج له في جزء منه مصدر ماورائي: أليس من الموئس رسم الانسان في سمات بقّال انكليزي؟ إلاّ أنه من غير المشروع القول إن هذا النموذج (أو أيّ نموذج آخر) له صحة شمولية، من غير المشروع ذلك بأنه متناقض مع الواقع. إن صحة نموذج اجتماعي مجهري تتوقف على جدارته (في التقدير وفقاً لبعض المعايير) في الاجابة على سؤال م، وإن النموذج الاجتماعي المجهري م هو دالّة على طبيعة م. ومن العبث بداهةً اتهام Tocqueville بأنه حامل رؤية «منفعية» للعالم بحجة انه يضع الفرضية أن بعض المكلفين حساسون تجاه إمكانية الاعفاء الضريبي.

في مفهوم العقلية

غالباً ما لا يكون هناك تعرض للمخاطر بالقول إن مسلكاً ما يسوّغ لأن الموضوع يسعى إلى الوصول إلى هدف ويستخدم بالتالي أسلوباً ما. هل يعني ذلك أن أي مسلك يخضع للرسم البياني الوسائل ـ الغايات وانه بالأصح قابل لأن يفسره هذا الرسم البياني؟

هناك بالتأكيد حالات يطبق فيها النموذج العقلي التقليدي: للموضوع هدف وفي مقدوره تحديد الوسائل القابلة لأن تقوده إلى الهدف باستيعاب كلي ولأنه يختار هذه الوسائل بأكثر ما يمكن من الفائدة أو، في أي حال، الوسيلة التي يفضلها. بيد أن العقلية في الغالب يجب أن تكون بالأحرى مفهومة على

(1) راجع:

R. Boudon, Effets pervers et ordre social, Presses Universitaires de France, Paris, 1977, 1979

أنها «محددة»[1]. إن وضع جرد بالوسائل له استيعاب كلي، في الحالات التي تعود للعقلية، مهمة مستحيلة، حتى مكلفة جداً[2]؛ من «غير العقلي» تمضية وقت أكثر من اللازم في السعي إلى استدلال يصعب الوصول اليه؛ واستكشاف الوسائل غالباً ما يتوقف عند عتبة لا يمكن تحديدها على وجه العموم بصورة دقيقة. وذلك بأن هذه العتبة إذا كان يمكن، مثالياً، أن تحدد بالمقارنة بين قيمة الاستدلال غير المكتشف بعد وكلفة اكتسابه، فإن هذه القيمة في معظم الحالات صعبة التقدير طالما أن الأمر يتعلق فرضياً باستدلال نجهل طبيعته. وهذه العتبة، في الممارسة، ستكون محددة بطريقة كيفية إلى حد ما، تحت وقع الدفع، تجاه الثقة بالحدس، أو تحت وقع مفعول العياء.

وإذا لم يكن من الصعب تصور أوضاع عمل أو تقرير بحيث أن قراراً عقلياً هو ممكن، بالمعنى التقليدي لمفهوم العقلية، فإن الحد، في حالات أخرى، بين العقلية واللاّعقلية يتجه إذاً إلى الامّحاء.

يمكن إبداء الملاحظات عينها في صدد الأوضاع التي تتضمن بعداً استراتيجياً: إن العقلية يمكن، حسب بنية الوضع، أن تكون فيه إمّا محددة أو غير محددة. وفي لعبة تعاونية بين لاعبين اثنين توجد دائماً، حسب تعريف مفهوم التعاون، استراتيجية مسيطرة من العقلي لكل من اللاعبين أن يقوم بها. غير أنه توجد كذلك أوضاع يكون فيها لكل واحد منهما استراتيجية مسيطرة (أي حيث يكون لكل من اللاعبين مصلحة في اختيار هذه الاستراتيجية أيّاً كان اختيار الآخرين)، وحيث يولّد اللاعبان، باختيارها، نتيجة قلما هي ملائمة[3]. والجري وراء التسلح يشهر وضعاً من هذا النموذج. ومن الأفضل لكل من المتضادين أن يتسلح من أن لا يتسلح طالما أن كل واحد منهما ليست لديه إمكانية التأكد من أن الآخر عنده النية الحازمة في نزع السلاح. غير أنه ينجم عن ذلك تكاليف غير مألوفة يمكن تجنبها بنزع السلاح المتبادل. فيكون مفهوم العقلية في حالة كهذه سيء التعريف: يساهم المتضادان بالعمل بشكل «عقلي»

---

(1) H. Simon, «Rationality and administrative decision making», in Models of man, New York, Wiley, 1957, IVe partie, page 196 à la fin.

(2) L. Lévy-Garboua «L'économique et le rationnel», L'Année Sociologique, 31, 1981, 19- 47.

(3) يتعلق الأمر في لغة نظرية الألعاب بألعاب الاستراتيجية ذات التوازن الأدنى من الأفضل.

من جانب كل منهما في احداث نتيجة أقل نفعاً مما يستطيعان الحصول عليه إذا ما تصرفا بطريقة «لاعقلية».

وكان Pareto الذي نعرف تمييزه الشهير بين أعمال منطقية وأعمال غير منطقية، واعياً بوضوح لوجود هذه الحالات ذات الوجه الملتبس. وكان يعتمد على عدد الأعمال غير المنطقية، الأعمال التي، رغم كونها مبنية على اعتبارات «عقلية»، تؤدي إلى نتائج مختلفة عن النتيجة المتوخاة[1]: يقوم المقاول فلان، وهو في وضع تنافسي، بتخفيض أسعاره لجذب زبائن الآخر. وبما أن الآخر مدعو ببنية الوضع إلى أن يفعل ما فعله فلان، فإن حيلة فلان ستفشل. ولا يحصل فلان والآخر في النهاية إلاّ على نتيجة التقاتل لصالح المستهلك. كان بامكان فلان بالتأكيد أن يتوقع ردة فعل الآخر. إلاّ أنه كان عليه، حتى إذا توقع ردة الفعل هذه، أن يخفض أسعاره، وإلاّ لكان الآخر في وضع إغراء زبائن فلان. فمسلك فلان إذاً هو عقلي طالما أنه يؤمن له الحماية ضد عدوان الآخر الاحتمالي، بيد أنه لاعقلي في الوقت عينه ذلك بأن فلاناً يكابد خسارة. والتفاهم بين فلان والآخر يحل بالطبع الصعوبات جميعاً، إلاّ أنه يتعذر اللجوء اليه إلاّ أن يكون فلان والآخر الوحيدين في تقاسم السوق أو أن يكون المتنافسون قليلي العدد. ويخشى في الحالة المعاكسة أن يكون للتفاهم بالفعل كلفة باهظة. وهكذا تتغير بنية الوضع الموجود فيه كل واحد حسب عدد المتنافسين كما يشير Pareto[2] إلى ذلك بالضبط. فإذا كانوا قليلي العدد يكون التفاهم ممكناً. ويمكن عند ذلك أن يكون عمل كل واحد عقلياً أو «منطقياً». وإذا كانوا متعددين يجد كل واحد منهم نفسه في فخ.

فليس مفهوم العقلية محدداً إذاً إلاّ في بعض الأوضاع. وبتعبير آخر إن امكانية اعطائه معنى دقيقاً هو تبعاً لبنية الوضع المنظور اليه في هذا الصدد. وهذا ما رآه Pareto تماماً وعبّر عنه بوضوح تام. وأعتقد أن هذه الملاحظات تكفي لتجريد التفسير المقتضب والمتواتر من أهليته. وربما لأن هذا التفسير

---

(1) V. Pareto, Traité de sociologie générale, Paris, Lausanne, Payot, 1917, Nouvelle édition, Genève, Droz, vol. XII, 1968 § 159.

(2) المرجع عينه.

مقتضب قد أعطي أحياناً لمفهوم «العمل اللاّمنطقي» [1]. إن إلحاح Pareto على التصرفات اللاّمنطقية لا يسمح بأي شكل كان بتقليص إنتاجه إلى «الرؤية» الماورائية الشعبية التي بمقتضاها يكون العمل البشري إمّا موضوع إرشاد الغرائز العمياء (الانسان الأحمق) وإمّا من تصور مطلق العنان وغير مرتبط بالواقع (الانسان ـ الملاك)، ويكفي، من جهة أخرى، لقياس وزن المعنى المضاد بمقارنة النموذجية الباريتية (نسبة إلى Pareto) بالنموذجية الوبرية للعمل. فنلاحظ إذاً أن بعض نماذج العمل المصنفة على أنها «لا منطقية» من قبل Pareto يعالجها Weber ـ حسب الحالات «العقلية بالنسبة إلى هدف ما ـ على أساس أنها عقلية».

وفي بعض الأحيان يواجه مفهوم العقلية بالملاحظة أن المسلك البشري ترشده أحياناً البيانات المستندة إلى أساس إلى حد ما. فالمهندس الذي يبني جسراً يقحم فيه بعض «البيانات» المؤسسة علمياً على تأثيرات الجاذبية. والسياسة التي تختار خطاً معيناً لها كذلك بعض «التمثيلات»، بيد أنها ستكون في معظم الأحوال أقل صلابة في بنائها من تمثيلات المهندس. ويكون «التمثيلات» السياسي احتمالياً طابع «الأوهام». هل يجب أن نستخلص من ذلك، ما عدا الاستثناء، أن عمل الفاعلين الاجتماعيين يجب اعتباره «غير عقلي»؟ من المهم هنا التفاهم حول الكلمات. إذا كان المراد بذلك أن الفاعل الاجتماعي هو على الدوام في حالة هلوسة وهذيان فإن العرض غير مفيد وغير محقق. وإذا كان المقصود أن الفاعل، في بعض الأوضاع، وعلى وجه خاص الأوضاع المميزة بغموض كبير، يلجأ إلى تمثيلات مبنية على أساس إلى حد ما، يمكن ولا شك نعت مسلكه بغير العقلي، غير أنه يمكن كذلك نعته بالعقلي شريطة التحديد أن العقلية محدودة بالطابع غير المحقق للوضع، وانه جرى الابتعاد عندها عن التعريف التقليدي لمفهوم العقلية.

في ما يتعلق الأمر بالنسبة الي بالتصويت لمرشح ما في الانتخابات الرئاسية، أكون قد سمعت وعوداً من هؤلاء وأولئك. وأنا لا أعرفهم شخصياً،

---

(1) يعتبر Pareto غير منطقي أيّ عمل بمنجى من الرسم البياني الوسيلة / الغاية (العمل الانعكاسي مثلاً) أو متميز باللاّملاءمة بين الوسائل والغايات.

لا أعرف إذا كانت الوعود ستتحقق ولا بأي قدر هي قابلة للتحقيق. وعلى افتراض أنها تحققت فليس في مقدوري معرفة ما إذا كانت سوف لا تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها. فما العمل؟ هل أمتنع؟ ولِمَ لا؟. عملياً ليس لصوتي وزن[1]. هل أصوت لمن يبدو أكثر صدقاً؟ لمن تكون مبادئه الأقرب إلى مبادئي؟ لمن يبدو أنه عازم على الدفاع عن مصالح فئتي؟ ولِمَ لا؟ إن هذه المسالك جميعاً هي أيضاً عقلية بعضها كما بعضها الآخر[2]. من الصعب، بصورة أدق، اعتبار هذه المسالك ممكنة وفق مقياس ما للعقلية، كما من الصعب تصور مسلك ما غير وارد في اللائحة السابقة الأكثر عقلية من المسالك التي تحويها اللائحة بصورة أكيدة. إن هذه المسالك كافة بالنسبة إلى بنية الوضع يمكن إذاً أن تسمى عقلية شريطة أخذ هذا المفهوم في معنى واسع.

والفاعل الذي يواجه مشكلة الاختيار هذه يحاول بناء اختياره على أسباب تبدو له، مع أنه ليس لها ولا يمكن أن تكون لها صلابة قوانين الجاذبية، معقولة. ويمكن للفاعل، حسب الوضع، أن يستند إلى أسباب حاسمة إلى حد ما أو مكرهة. بيد أنه لا يمكن، في بعض الأوضاع، التصور أنه من الممكن وجود أسباب حاسمة. والفاعل الذي يتصرف عندها استناداً إلى أسباب غير حاسمة لا يستحق من أجل ذلك أن يُنعت باللاّعقلي. يمكن، على العكس، أن يقال في من لا يرى أنه في وضع لا يستطيع معه أن يأمل إيجاد أسباب حاسمة لاختيار هذا الرأي بدلاً من ذاك إنه لاعقلي. إن لهذه النقطة فائدة عملية. وهكذا، عندما تظهر صلة بين خاصيات اجتماعية ومسالك معينة ضعيفة فإن ذلك يعود في الغالب إلى أن هذه المسالك هي أجوبة على أوضاع لا يمكن فيها تأسيس الاختيار على أسباب حاسمة. فضعف الصلة ليس تشوشاً وإنما علامة. وهو ليس شعوراً ديناميكياً وإنما استدلال بالنسبة إلى بنية الوضع.

أفلا يمكن مع ذلك نعت الاعمال التي تبدو انها عائدة إلى خضوع

---

(1) أنظر مثلاً: Y. Barzel et E. Silberberg, «Is the act of voting rational?» Public choice, XVI, Automne 1973, 51- 58.

A. Downs, An economic theory of democracy, New York, Harper, 1957.

الفاعل الاجتماعي لبعض التقاليد باللاّعقلية (راجع الأعمال التقليدية لـ Weber)[1]؟ ألا تتكشف حالات «المقاومة (اللاّعقلية) للتبدل»، على سبيل استخدام أحد التعابير المكروهة أكثر من أي تعبير آخر، من الآراء المشبعة التي تحويها والتسلطية التي تكشفها؟

بيد أن ذلك، في أغلب الأحيان، عندما يندهش مراقب من تبعية الفاعل لتقليد ما أو الخضوع له، هو بالأولى دهشة المراقب التي تستحق الدرس. فالمراقب الغربي الآتي من بلد تكون فيه الأسرة المحصورة هي القاعدة والمعيار يندهش أحياناً من كون الأسر الفلاحية في العالم الثالث تستمر في إنتاج خلفاء عديدين. وإذا كان الانفجار السكاني الذي له جماعياً مفاعيل كارثية، ويساهم في إبقاء الفلاحين في حالة فقر، لا يقبل أي شك، وكون تقييد قوام الأسرة، في الأمم المتقدمة في أوروبا وأميركا، يقدم فوائد للفرد ويؤمن له، والاشياء متساوية جميعاً، مستوى معيشة أعلى، فإن ذلك يبدو أكيداً. غير أنه لا ينجم عن هذين العرضين أن معدل الولادات يترجم دائماً خضوعاً إكراهياً للتقاليد.

إن بعض الأمثلة العادية تتيح إشهار هذه النقطة. فقد أتاح الري في بعض مناطق الهند للفلاحين الانكباب على زراعة قصب السكر، الأوفر دخلاً من الزراعات التقليدية[2]. وقد حددت الادارة التي يبيعها الفلاحون قصب السكر، لتجنب فائض الانتاج، بموجب عقد، الكمية القصوى التي تلتزم شراءها من كل مستثمر. ولهذا الأخير إذاً كل الفائدة في أن يستقر بسرعة أو بالأفضلية أحد أولاده في قطعة أرض مستقلة. وبما أن المداخيل الزراعية في أي حال من الأحوال ضعيفة، فسيكون للأسرة مدخول أكثر قبولاً إذا شغل أحد الأولاد أو من الأفضل ولدان آخران وظيفة في المدينة القريبة. إن أجرهم بالطبع سيكون متواضعاً، غير أنه يتمم مداخيل الاستثمار. وبالمقابل سيجد الابناء المستخدمون في المدينة لدى قسم الأسرة الباقي في الأرض منافع عينية

---

(1) Max Weber, Economie et société, 1ère partie, chap. 1, «Les concepts fondamentaux de la sociologie», Paris, Plon, 1971.

(2) S. Epstein, Economic development and social change in South India, Manchester, Manchester University Press, 1962.

وسيكون بامكانهم الاعتماد على خدمات تعوّض عن ضعف أجرهم. فالوحدة العائلية، مع أربعة أبناء (ثمانية أولاد كمعدل وسطي)، من وجهة نظرها الخاصة، أكثر تكيّفاً مع الوضع مما هو الأمر مع اثنين. فمن غير المدهش إذاً أن لا تكون الدعاية المناهضة للولادة دائماً ذات فعالية لا نزاع فيها في منطوق من هذا النموذج[1]. وبنية الوضع «تعزز» النموذج التقليدي للأسرة الكثيرة العدد. تنتج عن ذلك بالتأكيد جماعياً وبالتالي فردياً مفاعيل سلبية. غير أنه ليس من مصلحة الفرد بالطبع في وضع من هذا النوع تبنّي نموذج الأسرة المحصورة[2]. وسوف يشهد المراقب الذي يضع تشخيص «مقاومة التبدل» أو خضوع الفاعل «اللاّعقلي» للتقاليد على جهله ليس إلاّ.

ويتصور، بالطريقة عينها، علماء اجتماع التربية الذين يدينون بوضعهم الاجتماعي لشهاداتهم، أن أولاد الطبقة غير المحظية يبدون طموحات مدرسية ضعيفة بسبب خضوعهم («اللاّعقلي») لزراعة متأخرة أو لعادة طبقية[3]. إلاّ أن هذا المسلك ليس غير عقلي إلاّ بارجاعه إلى وضع المراقب. والحال ان «عقلية» مسلك ما لا يمكن بداهةً أن يُحكم عليه إلاّ بالنسبة إلى وضع الفاعل نفسه، ما عدا الحالة التي يكون فيها وضع المراقب ووضع الفاعل من المتعذر تمييزهما، وهذا ليس إذاً الحالة التي نحن في صددها (ما عدا اعتبار الطبقات الاجتماعية غير موجودة).

إن نسبة اللاّعقلية في هذه الأمثلة تستدعي من جانب المراقب موقفاً ذاتي المركز أو اجتماعي المركز: إنني، أنا المراقب، أرى بشكل أفضل من الفاعل ما يجب عليه عمله لمصلحته بالذات. وهو لا يقوم بذلك. فهو بالتالي «لاعقلي» ولكن كيف يمكن لفاعل أن يكون أعمى، إلى هذه الدرجة، تجاه

---

(1) P. Berger, Les mystificateurs du progrès. Vers de nouvelles pyramides du sacrifice, Paris, Presses Universitaires de France, 1978.

(2) إنه التناقض الذي وصفه Hardin بالضبط في «The tragedy commons», in G. Hardin et J. Baden (reds), Managing the commons, San Francisco, W.H. Freeman, 1977.

(3) يكشف A. Degenne في Une méthodologie douce en sociologie, in L'Année sociologique, 1981, 97- 124. انه يمكن بشكل مفيد استبدال تفسير يأخذ في الحسبان موارد استراتيجية يحددها وضع الفاعل بتفسير الحوافز المدرسية بتعابير طبع الطبقة المشترك.

مصالحه الخاصة[1]؟. كيف يمكن لأجنبي أن يراها بشكل أفضل مما يراها هو؟ من الممكن أن يشكل ذلك حالة ظرفية. بيد أنه كيف يمكن أن يفوت مجموعة من الفلاحين الهنود أو أعضاء طبقة كهذه أن يروا مصلحتهم الخاصة؟ يمكن بالتأكيد تصور جواب سفسطائي على السؤال وإثارة مفاعيل الاستلاب أو ثقل التقاليد أو مقاومة التبدل أو الادراك الخاطئ. أليس من الأبسط، بدلاً من تكديس أفلاك تدوير كهذه والرجوع إلى مبادئ غامضة إلى هذه الدرجة، الاعتراف بأنه يمكن المراقب، ولو كان مرخّصاً له، أن تكون له آراء مسبقة، وانه ليس على الدوام مطلعاً إلى الدرجة التي يمكن أن يكون فيها مطلعاً على وضع الفاعل، وانه من الممكن بكل بساطة أن يخطئ؟ وعندما تكون التقاليد مقبولة من الفاعل فذلك لأنها، على وجه العموم، لها معنى بالنسبة اليه، أي فعالية تكيفية، وانها أيضاً عقلية إلى حد كبير، أو كذلك أنها قابلة للفهم بالمعنى الوبري للتعبير.

إن الآونة الاجتماعية المجهرية م (ح) لتحليل اجتماعي ترتكز بالاختصار على إظهار الطابع التكييفي لمسلك أو لنموذج مسلك بالنسبة إلى وضع ما. والتحليل يفترض من جانب المراقب جهد تحوّل عن المركز وابتعاد مما يستدعي أن يستعلم عن العناصر المكونة للوضع ح وان يعالجها كموضوع خارجي. وعند ذلك، عند ذلك وحسب، بامكانه فهم مسلك الفاعل.

وكما نرى ذلك، إذا كان الادراك بمعنى Weber (المعنى الذي أظن أنني صوّبته هنا) يفترض أن يتمكن المراقب من أن يضع نفسه مكان الفاعل، فإنه لا يستوجب بأي حال أن تكون ذاتية الثاني شفافة فوراً بالنسبة إلى الأول. إن الإمكانية في أن يضع أحدهما نفسه مكان الآخر تشهد على علاقة (على معرفة للغير) يمكن أن تكون موجودة بين أيّ رجلين، أيّاً كانت المسافة التي تفصلهما في الزمن وفي المدى. وهذه العلاقة غير الموجودة ـ أو غير الموجودة بالدرجة عينها ـ بين الانسان والدُرة (انثى الببغاء) تكفي لاعطاء معنى لمفهوم الطبيعة البشرية. بيد أنها ليست (احتمالياً) نتاج إنصهار ما للضمائر، وإنما على

---

(1) أو تجاه أفضلياته. إن طرحاً مثل «أفضل زيداً على عمرو» لا يرفضه المراقب بالطبع على وجه العموم.

العكس من ذلك نتاج جهد منهجي للابتعاد.

وبالفعل يدل المفهوم الوبري للادراك على مسعى قريب جداً من المسعى الذي تدل عليه كتب المنطق بتعبير «الاستقراء البوليسي» والذي يرتكز على اعادة تكوين الحوافز التي لا يمكن التوصل اليها بطريقة تجميع المعلومات حول الوقائع.

في مفهوم الفردانية

هذا المفهوم هو أيضاً عش مجموعة من اللبس. إن Weber، حول هذه النقطة أيضاً، صريح للغاية. وعلم الاجتماع، هو أيضاً، عليه الأخذ بمناهج فردانية[1] بحصر المعنى. وبما أن كل ظاهرة م تنتج عن تجمّع المسالك ولا يمكن تفسيرها إلاّ أن تكون هذه المسالك نفسها «مفهومة»، يجب على المراقب أن يتمكن من وضع نفسه مكان الفاعل. ولكن النص المذكور لا معنى له إلاّ أن يتعلق الأمر بفاعلين فرديين. وبالفعل لا يمكن نسبة حالات عقلية إلاّ إلى الأفراد، ولا يمكن تطبيق مفاهيم كالارادة أو الضمير أو علم النفس على «مواضيع» غير فردية إلاّ عن طريق المجاز وحسب. إن مفهوماً ما كمفهوم الضمير الطبقي مقبول تماماً إذا أعطيناه معنى فردانياً، أي إذا فسَّرناه بأنه يصف إحساس الفرد، بدرجة متغيرة، تجاه إنتمائه إلى إحدى الطبقات. ومفهوم الضمير الجماعي غير محقق أكثر بكثير. وتعبير ما كتعبير علم نفس الجماهير مثقل بماورائية مربكة هي نفسها مبنية على بلاغة مشكوك فيها. فالفرد في الجمهور سيكون ذاتياً، وموضوع المسلك الجماعي إذاً لا يمكن أن يكون إلاّ الجماعة نفسها.

وكون الفرد في جمهور ما تحت سيطرة الغير المباشرة، وكون استقلاليته محدودة، أمر ضعيف الشك فيه. وكون المرء في أحد الجماهير، و«كونه في

---

(1) رسالة Max Weber إلى R. Liefmann (1920). ولأن الرسالة موجهة إلى اقتصادي معروف في عصره من اتباع الحدّية Marginaliste، فإن كلمة «أيضاً» ترجع إلى الاقتصاد. من المهم الملاحظة أن الفردانية المنهجية لم تبدأ مع Hayek وانما أخصبت إلى حد كبير العلوم الاجتماعية جميعاً في النمسا وألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر. ربما ان الحرب هي التي دفعت، بشكل قليل التوافق مع وجهات نظر Kuhn، بهذا النموذج إلى المستوى الثاني.

أحد الصالونات» هما وضعان مختلفان بالتأكيد يكون فيهما للفرد نفسه الامكانية في أن يتصرف في شكل مختلف. فهل يجب أن نستنتج من ذلك أنه لا يخسر، في الحالة الأولى، استقلاليته وحسب، وإنما فرديته وذاتيته كذلك، وان هذه الذاتية، «عن طريق الاستنتاج»، تنتقل إلى سلطة أعلى هي الجمهور؟ إن مفهوم علم نفس الجماهير، كمفاهيم أخرى (مقاومة التبدل ووزن التقاليد، الخ)، تنتج في الواقع عن أوهام المراقب وقلقه وحالاته النفسية. إنها تعطي بيانات حول ذاتية المراقب، بدلاً من بيانات حول الموضوع الذي يطمح إلى مراقبته؛ والجنود يسيرون «كرجل واحد». فقد حوّلوا إذاً سلطتهم في اتخاذ القرار واستقلاليتهم، وبالتالي فرديتهم إلى الفريق. إنهم تحت وطأة النُوام[*]، وهو نوام ينتهي، بصورة غريبة، ما أن يعطى الأمر بالتفرق[1].

لا وجه بالطبع لنفي ظاهرات كالتأثير أو السلطان أو المقدرة على الاستقطاب. بيد أن هذه الظاهرات يجب عدم فهمها على أنها دلالة انفعالية أو أهلية أساسية للفاعل الاجتماعي في أن يدع نفسه متلاعباً به. إن ظاهرة ما كالتأثير ليست على العكس واضحة إلاّ أن نجعل من الفاعل شخصاً جديراً بالانتباه: إن الطبيب في مثلنا السابق يوافق على الخضوع لتأثير زميله، ذلك بأنه يعرف أن هذا الزميل يملك استدلالاً ثميناً بالنسبة اليه في وضع اتخاذ القرار الذي يواجهه. فالتأثير والسلطان، ما عدا نطاق حالة ما، هما إذاً ظاهرتان ليست لهما علاقة كبيرة بالإيحاء أو النوام. إن التفسير «النُوامي» لهذه الظاهرات يترجم آراء المراقب المسبقة وحسب. كما أن المراقب اللجوج في رؤية الفلاحين الهنود يحددون قوام أسرتهم أو أولاد الطبقات غير المحظية ينمّون طوحاتهم المدرسية سوف يرى أن ضميرهم مثقل بوزن التقاليد أو عاداتهم الطبقية. غير أنه يكفي النظر إلى هذه المفاهيم الجماعية (Kollektivbegriffe)[2]، التي يتكلم عنها Weber يتم الكشف بسهولة أن أساسها يكمن في أوهام المراقب الاجتماعية الذاتية المركز.

(*) النوام: حالة شبيهة بالتنويم المغناطيسي hypnose.

(1) انه تفسير La psychologie des foules, G. Le bon الذي استعاده S. Moscovici، L'âge des foules، Paris، Fayard، 1981.

(2) الرسالة إلى R. Liefmann (1920).

هناك استطراد هام يستحق إدخاله هنا. إن عدم الفهم الملاحظ في الغالب في الفردانية المنهجية ناجم إلى حد كبير عن النتائج التي يبالغ فيها والتي تستخرج أحياناً من مفهوم تقليدي هو مفهوم الـ Gemeinschaft. وقد أراد Tönnies[1]، في تفريقه بين Gemeinschaft وGesellschaft أن يلفت الانتباه إلى البداهة أن هناك مضامين اجتماعية يكون فيها الترابط بين الأفراد وثيقاً أكثر من غيره، ومضامين أخرى يكون فيها أقل؛ نحن عرضة لمراقبة الغير في بلدة ريفية أكثر مما تكون كذلك في إحدى العواصم. وقد استعاد Durkheim هذا التفريق ثم تبعه Redfield وآخرون[2]. وقد أخذ شيئاً فشيئاً في مؤلفات علم الاجتماع مكان نظرية فيثاغور في كتب الهندسة البدائية. إلاّ أن بداهة Tönnies ولدت نتائج طبيعية مؤسفة: إن الفردانية في Gemeinschaft سوف تذوب، فالفرد لن يكون موجوداً في صفته هذه، والجماعة هي التي سيعبّر عنها فيه. ولاثبات الاجماع يسيطر التوافق في المجموعات القروية. لن يكون الفرد إذاً معطى فورياً بل يكون مفهوماً مرتبطاً بشكل اجتماعي خاص هو شكل Gesellschaft الذي سيقاوم مفهوم Gemeinschaft نقطة نقطة. أما في ما يتعلق بالفردانية فالأمر يختص بفكروية ما. الفكروية المميزة لـ Gesellschaft.

إن هذه النتائج الطبيعية والحق يقال أكثر هشاشة بعضها من بعضها الآخر. وكون الفرد مراقباً في بلدة ريفية لا يستدعي أن تكون فرديته ذائبة. وكون القرويين في قرية آسيوية يأخذون قراراتهم بالاجماع لا يستلزم الموافقة بالضرورة. على العكس يمكن أن يكون ذلك علاقة حذر، على اعتبار أن الحذر هو نتيجة الترابط.

ويكفي، لكي نرى أن هذا التفسير ليس له أي تناقض، أن نفكر في مدلول قاعدة الإجماع. فالاتفاق على اتخاذ قرارات جماعية بالاجماع يعني في الواقع: الاتفاق على إعطاء الذات حق النقض والاعتراف بالمقابل للغير بهذا الحق. والحال إن حق النقض بدلاً من أن يجعل وزن الفرد في القرار الجماعي في حده الأقصى يجعله في حده الأدنى طالما أنه يعطي كل فرد حق

---

(1) F. Tönnies, Communauté et société, Paris, Retz, 1977.

(2) R. Redfield, «The folk society», American Journal of Sociologie, L II, 4, 1947, 293- 308.

وقف قرار ينشده الآخرون جميعاً. وتطلب الإجماع لا يبرهن إذاً بالضرورة على التوافق كما يدل على ذلك الواقع، إن الإجماع لا يتم التوصل إليه إلاّ «بنقاش ممل» وطويل.

والأخذ الصلب بالقيم المشتركة من جهته لا يترجم أي إنحلال للفردية، بل يشهد على فعالية السيطرة الاجتماعية والدرجة العالية للترابط بين أعضاء الفريق. كما أن التقليدية والأهلية الضعيفة لتحديث المجموعات القروية التقليدية ليستا بالضرورة علامة ارتباط دافع لاعضائها باتجاه نموذج جماعي. يجب بالأحرى أن نرى فيها في معظم الحالات نتيجة درجة الترابط العليا بين الأفراد، وفي الواقع ان لأي تجديد في نظام مترابط بقوة احتمال احتوائه مفاعيل خارجية، أي نتائج مضرة، احتمالياً، بالغير. وهكذا فإن زيادة الحصاد في حقل فلان يمكن أن تقلص مردود جمع سيقان الزُروع(*) للآخر[1]. ومن هنا ـ وذلك يقودنا إلى النقطة السابقة ـ مصلحة كل فلاح في قرار جماعي مع حق النقض[2].

والنتائج الطبيعية المستخرجة من تفريق Tönnies مشكوك فيها ويخشى أمرها، ذلك بأنها تدخل لبساً بين الـ Gemeinschaft والمجموعة الودية والمتجانسة، للتقليد الرومانسي. إن تغيّر درجة الترابط أو فعالية السيطرة الاجتماعية وصلابتها من شكل إلى آخر شيء، وكون الأفراد يجدون أنفسهم ذائبين في حرارة الـ Gemeinschaft وهم غير موجودين كأفراد في الـ Gesellschaft شيء آخر. فالعرض الأول يسرد التمييزات المقبولة والواضحة والبديهية، وله قيمة قادرة على المعرفة والادراك. والعرض الثاني يختط رؤية طوباوية للمجتمعات الواقعية؛ إنه يكبح المعرفة، بدلاً من أن يخدمها.

هناك إذاً، أيّاً كان الشكل الاجتماعي موضوع الاهتمام، فائدة في إقصاء

---

(1) S. Popkin, The rational peasant, Berkeley, University of California Press, 1979.

(*) إن كلمة زروع شاملة تطلق على النباتات الموسمية التي تزرع لاستثمار حبوبها الغذائية وأهمها الحنطة والشعير والذرة والأرز.

(2) J. Buchanan et G. Tullock, The calculus of consent, Ann Arbor, University of Michigan Press, 1962, 1965.

المفاهيم الجماعية التي يتكلم عنها Weber وإرجاع الظاهرات المجمعة التي نُعنى بشرحها إلى المسالك الفردية التي تؤلفها. وهذا العرض صحيح، سواء تعلق الأمر بتحليل قواعد القرار الجماعي الساري المفعول في «القرى الآسيوية» العزيزة على التقليد الماركسي، وبتخلف زراعة ما قبل الثورة في فرنسا، أو بالحركية الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، أو بأي موضوع آخر.

إن المراقب، أيّاً كانت المسافة في المدى وفي الزمن التي تفصل المراقب عن الفاعل، يمكن أن يتمكن المراقب دائما من فهم الفاعل شريطة أن يمتلك الاستدلالات الكافية حول الظروف التي تميز البيئة الاجتماعية للفاعل. لنكرر ذلك: الفهم لا يعني السعي إلى إبداء أحاسيس متماثلة مع أحاسيس الفاعل، لأنه سعي منذور سلفاً للفشل بالتأكيد، وهوة في أي حال، غير قابل للسيطرة عليه. والفهم بالمعنى الوبري هو إقامة علاقات بين وضع الفاعل وحوافزه وتصرفاته بحيث يتمكن المراقب من أن يستنتج أنه كان، في الوضع عينه، سيتصرف ولا شك كالفاعل ـ وأن يقنع الفاعل بأن يستنتج ذلك ـ .

من المفهوم أن القروي الذي يعتمد على نتاج جمع سيقان الزُروع لزيادة موارده يريد أن يتجنب المفاعيل الخارجية التي تحملها بالنسبة اليه مبادرات جاره، ويعتبر بالتالي أن ممارسة حق النقض مشروع. كما أنه من المفهوم على حد سواء مسلك هذا القروي البعيد مكانياً «وثقافياً» ومسلك الطبيب القريب الذي يعي المخاطر التي يحملها استعمال دواء جديد ويجهد في الاستعلام لدى زملائه الذين يثق بهم. والواقع أن كون أحدهما ينتمي إلى الـ Gemeinschaft والثاني إلى الـ Gesellschaft ليس له أي إنعكاس على جدارة المراقب في الفهم. إن على هذا الأخير في الأكثر أن يحذر، في الحالة الأولى، زيادة عما عليه أن يحذر في الحالة الثانية، من أن يلقي على الموضوع الذي يراقبه عناصر مأخوذة من وضعه الخاص. إن تحليلاً مغلوطاً هو في الواقع أقل تعرّضاً للتكذيب، وله بالتالي خط أوفر في فرض نفسه في الحالة الأولى كما في الحالة الثانية.

هذه المبادئ التي أوضحتها المدرسة الاجتماعية التقليدية الالمانية (Weber وSimmel) تدل عليها عموماً عبارة «الفردانية المنهجية». وهي لا

تستبعد ولا تستدعي، كما سبق أن رأينا، أيّ «نموذج اجتماعي مجهري» خاص. والنموذج الوثيق الصلة بالموضوع هو، حسب الحالة، «منفعي» أو «إدراكي» أو «استراتيجي»، الخ. وهي توصي فقط بالبحث عن معنى عمل من هو في الوضع الذي يعتبر أنه وضعه، وبتعبير آخر القيمة التكييفية لهذا العمل. وهي لا تستدعي، من جهة أخرى، أي ذريّة (أي مذهب الجوهر الفرد atomisme) طالما أنها لا تستبعد بأيّ حال الظاهرات الترابطية كالنفوذ والسلطان وتصر على أن يكون مسلك الفاعل مفهوماً بالنسبة إلى وضع محدد هو نفسه المتغيرات العيانية.

تجمّع المسالك الفردية

عندما تقوم مجموعة أفراد بعمل م ينتج عن ذلك مفعول تجمّع م. ويجري الكلام أيضاً ـ بالمعنى عينه ـ عن مفعول منبثق، أو مفعول تأليف، أو إذا كان للمفعول قيمة سلبية جماعياً وفردياً، عن مفعول ضالٍّ. وتمثل «م» في الرمزية السابقة مفعول التجمع، وتدل «م( )» على عملية التجمع.

وتنتج المفاعيل أحياناً عن تجمع الأعمال أو المسالك الفردية ويمكن توضيحها بطريقة حدسية: كل واحد مدعو، لسبب أو لآخر، إلى الاعتقاد أن ثمن انتاج ما سوف يرتفع. وينتج عن ذلك تدفق للطلبات، وحسب الحالات ظهور الحاجة أو زيادة الأسعار. وهذه الظاهرة هي نتيجة التجمع الذي لا يمثل تحديده صعوبة خاصة. وينجم عن مسلك المالكين العَقاريين الذي يصفه Tocqueville أيضاً بمفعول تجمع ذي أهمية تاريخية: التخلف المتعلق بالزراعة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر. وهذه النتائج كافةً التي لم يسعَ إليها بالطبع كنتائج أيّ واحد ليست مع ذلك ناجمة عن أي «قوة» أخرى غير إرادة كل واحد في الوصول إلى أهداف معينة.

وفي الغالب لا يمكن تحديد مفاعيل التجمع بطريقة حدسية. وبصورة أوضح إن تحديد م مع معرفة م يفترض جهد استدلال أو تحليل يقظ. هناك مثال على هذا النوع في تحليل مسار الانتشار المشار إليه

أعلاه. ليس من الواضح فوراً أن المسار، عندما يكون الأطباء جميعاً مدعوين إلى الاستعلام لدى زملائهم قبل اعتماد مستحضر صيدلي جديد، يجب أن يأخذ في الزمان شكل منحنٍ سيني. وبالعكس، عندما يكون للمسار شكل سيني، لا يكون من البديهي فوراً أن هذه الظاهرة الاجتماعية العيانية تترجم مساراً مجهرياً للتأثير البيشخص. والحدث جدير بإقامة رباط فوري بين الشكل الرياضي الذي يمثله «المنحني السيني» والإوالية الاجتماعية المجهرية للتأثير.

ولانهاء هذا الفصل سأكتفي بسرد بعض الأمثلة الأخرى على مفاعيل التجمع غير الحدسي. وسوف تقدم بلا ترتيب، ذلك بأن عددها غير محدد وترتيبها في الوقت عينه صعب وغير مفيد؛ وسيتم اعتماد تقديم ملخص طالما أن العديد من مفاعيل التجمع سيكون موضوع تحليل في ما بعد:

1 ـ إذا كان المنتجون يميلون إلى أن يستبقوا بالنسبة إلى نِتاجهم سعراً نسبياً يقارَن بسعر السنة المالية السابقة، ينتج عن ذلك تطور دوري للاسعار[1].

2 ـ إذا كان كل واحد يأمل الانتماء إلى بيئة يكون فيها نصف جيرانه من الفئة التي هو منها، ينجم عن ذلك أن جيران كل واحد جميعاً على وجه التقريب سينتمون إلى الفئة عينها التي ينتمي إليها. وينتج تجمع الطلبات الفردية المعتدلة (عدم الكون أقلية) مفعول تجمع يتجاوز إلى حد كبير هذه الطلبات ويرسمها كاريكاتورياً[2].

3 ـ إذا ازدادت حظوظ كل واحد تنتج عن ذلك زيادة في الاستياء الجماعي، طالما أن كل واحد مدعو، في بعض الاوضاع وحسب فرضيات معينة، إلى الانتظار أكثر مما يمكن أن يتلقى[3].

4 ـ يمكن أن لا تكون الأفضليات الفرضية تناقضية أو بصورة أوضح متعدية (إذا فضّلت أ على ب وفضّلت ب على ج فإنني كذلك أفضل أ على ج)

---

(1) إنها نظرية العُكاش (بيت العنكبوت)، فالمفعول الدوري يلاحظ بالنسبة إلى بعض قيم الثوابت.

(2) T. Schelling, La tyrannie des petites décisions, Paris, Presses Universitaires de France, 1979.

(3) R. Boudon, «La logique de la frustration relative», in Effets pervers, op. cit, 131- 155.

بدون أن تكون الافضليات الجماعية على هذا النحو[1].

5 ـ يكون التراث الاجتماعي مدموغاً أكثر بقدر ما تكون اللاّمساواة على الصعيد المدرسي تبعاً للأصل الاجتماعي أكبر واللاّمساواة في الأوضاع الاجتماعية تبعاً للمستوى المدرسي أكبر. ومع ذلك يمكن أن يقترب مستوى الفئات الدنيا المدرسي من مستوى الفئات العليا بدون أن ينجم عن ذلك تلطيف للتراث الاجتماعي[2].

6 ـ يمكن أن يكون للمستوى المدرسي تأثير قوي على الوضع الاجتماعي بدون أن يكون له أي مفعول على الحركية الاجتماعية: يمكن أن يتوقف نظامي الاجتماعي بشدة على المستوى المدرسي؛ ولا ينجم عن ذلك أن هناك على المستوى المجمّع أي علاقة بين مستوى الفرد المدرسي وحظوظه في أن يرتقي أو يهبط أو يبقى مستقراً بالنسبة إلى أسرته الأصلية[3].

7 ـ إذا اختفى أحد الأمراض المعدية ينزع كل فرد إلى تجنب ازعاج التلقيح. وبالتالي يميل المرض إلى الظهور ثانية ويكون للعودة إلى التلقيح مفعول زوال المرض. إن الطابع الدوري لعودة المرض لم يكن أحد يرغب فيه غير أنه ينجم عن المواقف المتفهمة لكل واحد تجاه المرض أو العلاج.

8 ـ مثال على الحالة التي يكون فيها العرض والطلب غير متزامنين أبداً: في الزمن ز نقص متحقق منه في الأطباء، فيتأثر الرأي العام، ويسرع الشبان إلى كليات الطب. ويبقى النقص قائماً في السنة التالية، ولم يكن الطلاب بعد قد تخرجوا، فيستمر الفتيان في الاتجاه نحو دراسة الطب. وفي نهاية

---

(1) إنه تناقض Condorcet، راجع G. Th. Guilbaud في «Les théories de l'intérêt général et le problème logique de l'agrégation», Economie appliquée, V,4 1952, 501- 551. وقد استعيد في: G. Th. Guilbaud, Eléments de la théorie mathématique des jeux, Paris, Dunod, 1968, 39- 109.

(2) R. Boudon, L'Inégalité des chances, Paris, Colin, 1973, 1978.

(3) R. Boudon، الاستشهاد عينه. انه تناقض Anderson، راجع:
C. Thélot Tel père, tel fils, Paris, Dunod, 1982.

الدورة يظهر فائض في عدد الاطباء.

9 ـ مثال على مفعول التجمع اللولبي: يسوء الوضع في أحد نماذج المدارس، وفي منطقة ما أو مؤسسة ما أو حزب ما فيتجه الأفراد الأكثر تطلباً نحو مدارس أخرى ومناطق أخرى ومؤسسات أخرى وأحزاب أخرى. وينتج عن ذلك، على اعتبار أن من يبقون هم أقل حماساً للعمل من أجل تصحيح المسار، إفساد جديد وهدر جديد ومفعول إفساد جديد[1].

10 ـ الامتثالية العقلانية كمفعول تجمّع. للمنتج العقلاني الذي يسعى طبيعياً ـ بحسب دوره ـ إلى التأثير والنفوذ مصلحة في أن يكون محط كلام. فعزل الافكار ودغدغة أهواء ميدان «الرأي» هذا أو ذاك بمعنى المزاج استراتيجية ناجحة شريطة أن يشهد شكل الانتاج على أصالة كافية[2].

11 ـ عندما تتم، في آونة معينة، مراقبة أجور عيّنة من الأفراد غالباً ما تبدو في اضطراد حتى سن معينة ثم في هبوط بعد ذلك. وهذه النتيجة ليست غير متجانسة مع الواقع. إن الأجر، في السكان موضوع البحث، يزداد بشكل منتظم طوال الحياة الناشطة[3].

لا تتم إذاً عملية تحديد مفاعيل التجمع م = م (مِ) دائماً بدون صعوبة. إنها تفترض تدرباً طويلاً إلى حد ما. وهي ليست «طبيعية» بالنسبة إلى الفكر البشري بدرجة أقل من استخدام الحساب التفاضلي ويجب، على غراره، تعلّمها. وتبقى الطريقة الفضلى في هذا الصدد ولا ريب التردد على الفاعلين الذين، من الأخلاقيين الاسكتلنديين إلى الجدليين الألمان وبعض الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين العصريين، كانوا حساسين تجاه المفهوم الأساسي

---

(1) A. Hirschmann, Face au déclin des entreprises et des institutions, Paris, Editions ouvrières, 1972.

(2) R. Boudon, «The Freudian-Marxsian- Structuralist (FMS) movement in France: variations on a theme by Sherry Turkle», in Revue Tocqueville, II, 1, Winter 1980, 5- 24; L'intellectuel et ses publics: les singularités françaises, in J.D. Reynaud et Y. Grafmeyer, Français, qui êtes-vous? Paris, Documentation française, 1981, 465- 480.

(3) C. Baudelot, L'évolution individuelle des salaires, 1970- 75, Collections de l'INSEE, Série M. octobre 1983.

لتجمّع التصرفات الفردية أياً كان التعبير («جدلية»، «نتائج غير مسبقة»، الخ) الذي استخدموه للدلالة عليه.

ويمكن أن تسمى العملية العكسية اللاّتجمع. وترتكز على السعي إلى نموذج اجتماعي مجهري مسؤول عن مفعول التجمع م. إنها، بكونها تماثل الأولى وتكملها، معرضة لمخاطر الحشو عينها، ذلك بأن هناك دائماً إغراء ـ إغراء تغيير المكان ـ يقضي، على الصعيد الاجتماعي المجهري، بالاقتداء بالعقبات الاجتماعية العيانية: تحدث ظاهرة معينة م لأن الأفراد يعملون بحيث أنها تحدث. وهذا صحيح أحياناً، بيد أنه لا تكون هناك حاجة الى خدمات العلوم الاجتماعية. ويفترض أحياناً، في الحالة التي لا يعطي فيها الفاعلون الاشارة البديهية لارادتهم في إنتاج م، انهم يتمنون ذلك لاشعورياً. ولكن لماذا يرغب لا شعورهم في نتيجة لا يراها شعورهم؟ إن بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ـ مقاومة التبدل، وثقل التقاليد، واستبطان القيم، والعادات ـ يمكن أن يعطي جواباً ملائماً على هذا السؤال، غير أن هذا الجواب هو من قبيل الحشو على وجه العموم[1]. وبالفعل لا يكون قد تم تفسير أي شيء عند الاعلان مثلاً أن دوام طابع عياني معين يعود إلى أن الأفراد تنعشهم إرادة «مقاومة التبدل». وستكون لنا مناسبة، في الفصل 5، لمناقشة مشكلة تغيير المكان هذه بالتفصيل إنطلاقاً من مناقشة نظرية Weber حول نمو الرأسمالية.

وانطلاقاً من الآونة التي يجب أن يكون التبدل فيها مفهوماً كنتاج تجمّع الأعمال الفردية (عن طريق أي شيء يمكن أن يحدث نتاج آخر؟) ماذا يبقى من المنهج الذي تحدده نظريات التبدل الاجتماعي؟ إنها المسألة التي سنتفحصها بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

---

(1) من المهم هنا كما في مكان آخر الملاحظة أن الأفكار القديمة تختبئ في الغالب وراء ثياب جديدة وان الوهم الذي يخلقه الثوب يمكن أن يكون تاماً. وحيث قال Comte «متقهقر» يقال «رجعي» في عام 1950؛ ويجري الكلام على «مقاومة التبدل» في عام 1970 أو 1980. وحيث جرى الكلام في عام 1950 على «الضمير البريق» يقال في عام 1980 «المظهر» غير أن التعبيرين يتضمنان جذر كلمة مماثل: وكلاهما يمثل علاقة أساسية للملازمة بين الفرد والمجتمع.

إن مبادئ علم اجتماع العمل التي تعرضنا لها[1] مقبولة على وجه العموم في ما يتعلق بالمجموعات الصغيرة والتنظيمات. ومن المقبول في الغالب اليوم في هذه الحالة وبدون مناقشة كبيرة أن «النظام» لا يمكن أن يكون موضوع تحليل إلاّ على أساس منهجية فردانية (مع استثناء حالة الماركسيين الجدد الذين يحتفظون بوجهة نظر معادية حتى عندما يعالجون التنظيمات). وهذه المبادئ بالمقابل، عندما يتعلق الأمر بالتبدل على مستويات أكثر تعقيداً من تبدل التنظيمات، تستمر تواتراً في أن تعتبر غير مفيدة أو غير فعّالة عندما لا تعتبر خطرة. وسنسهم من جانبنا هنا بالتبدل العياني على سبيل الحصر، بالتبدل غير المتعلق في نزعته بتنظيم معين وإنما بالمجتمع في مجموعه. وعلى هذا الصعيد أيضاً، على هذا النحو على الأقل، وستكون هذه الفرضية هي المعتمدة هنا، تبدو المنهجية الفردانية جديرة بالأخذ بها.

وأود لانهاء هذا الفصل أن أبدي ملاحظة ليس في وُسعي بسطها تماماً في الإطار الحالي. وكما سنحت لي الفرصة في أن أذكّر بذلك، يطلق Nisbet في مؤلفه The sociological tradition الفكرة أن علم الاجتماع نما في أرضية ردة الفعل الرومانسية على فلسفة الأنوار. وهذه الفرضية بالفعل لا يجري تطبيقها الحسن إلاّ على التقليد الاجتماعي الفرنسي (Comte, Durkheim). وفي ما يتعلق بالتقليد الألماني (Simmel, Weber) أو الايطالي (Mosca, Pareto) أو الأميركي (Merton, Parsons) أو القسم من التقليد الفرنسي المتخلص من تأثير Comte (Tocqueville)، نستشف فيه على العكس إسناداً ثابتاً إلى المنهجية الفردانية المتحدرة من الانوار. ومن المهم أن نرى أن النقاش، عندما يحدد علماء إجتماع العمل موقفهم تجاه الاقتصاد، لا يتناول مبدأ الفردانية، وإنما دور المصالح في تطبيق المسلك من جهة أولى، وهو دور، لا ننكره، تجعل بموجبه أهمية هذه المصالح نسبية تجاه التقليد الاقتصادي، ومن جهة ثانية يتناول مبدأ عقلية العمل الذي تنشر دلالته. وسوف تشهر الأمثلة التالية بما فيه الكفاية، على ما يبدو لي، هذه الحركة المزدوجة لعلوم اجتماع العمل كما تظهر في مزاولة البحث.

---

(1) لتشتيت أي طارئ غموض نلاحظ أن مفهوم «علم اجتماع العمل» كما استخدمته هنا يعالج مجرد علاقة مجانسة مع المفهوم عينه كما استخدمه A. Touraine الذي يدل بالنسبة اليه على تحليل «حركات اجتماعية» مفترض انها تحمل «التاريخية».

الفصل الثالث

قوانين التبدل:
الرأي المسبق القانوني المنطقي

يواجه Karl Popper في كتابه Misère de l'historicisme (شقاء التاريخية) القوانين المشروطة ذات الشكل «إذا كان هناك أ فهناك ب» بقوانين الخلافة ذات الشكل «أ، ثم ب، ثم ج». إن القوانين الأولى هي العلمية وحدها. وبالفعل يستخلص العالم الفيزيائي دائماً عن طريق النصوص ذات الشكل: «في ظروف معينة ينتج حدث محدد»؛ «إذا ظهر حدث معين أو ظاهرة محددة يتبع ذلك حدث معين أو ظاهرة محددة». ولن نراه أبداً يعلن أن «الحدث أ سيظهر وسيتبعه ب ثم ج». قد يكون ذلك بالنسبة إلى العالم الفيزيائي. ولكن ماذا بالنسبة إلى العالم الفلكي؟ إلا يعلن عن «قوانين التعاقب» المتعلقة بصيرورة النجوم؟ حول المراحل المفترض أن تمر بها؟ وبالنسبة إلى العالم الحِياوي biologiste: لا يعارضه أحد، في ما يختص بأنظمة الأحياء، في الحق في وضع قوانين نموها. وحق العالم النفسي (راجع أعمال Piaget) في وضع قوانين النمو الذهني معترف به هو نفسه. لا يمكن بالتالي نفي الطابع العلمي لقوانين التوارث في المطلق، مع أنه بالامكان إبداء شكوك جدية حول إمكانية إصدار قوانين كهذه في ما يتعلق بالأنظمة الاجتماعية.

هناك صعوبة أخرى في تفريق Popper تكمن في الواقع في أن «قوانين التوارث» غالباً ما هي في العلوم الاجتماعية نتيجة ضمنية أو صريحة «للقوانين الشرطية». وعلى افتراض أن الثانية يمكن أن تكون صحيحة ومبنية على

أساس، ألا ينجم عن ذلك أن الأولى يمكن أن تكون كذلك؟ وهكذا يقول Parsons إن الأسرة العصرية هي من نموذج نووي، ويعلن بالتالي قانوناً تطورياً. غير أن هذا القانون نفسه مبني على قانون شرطي يمكن صياغته كما يلي: لتحديث البنيات الاجتماعية المهنية مفعول مذيب للنموذج التقليدي للأسرة المنتشرة. كما أن قانون مراحل النمو لـ Rostow يرتكز على قوانين شرطية، وعلى سبيل المثال: عندما ينمو قطاع صناعي قوي يؤدي إلى إواليات ردة فعل مسلسلة تشبّك مساراً تراكمياً. ثم إن Mendras[1] أعلن منذ وقت قريب نهاية الفلاحين، أي نهاية زراعة متخلفة قروية متميزة حتى ذلك الوقت بأصالة قوية بالنسبة إلى الزراعة المدينية والصناعية. إن تعبير «نهاية الفلاحين» يدل تماماً على «نزعة» توارث أو قانون توارث. إلاّ أن هذا القانون مبني على مجموعة علاقات شرطية: يؤدي التجديد التقني إلى استدانة الفلاحين، وبالتالي إلى تبعيتهم بالنسبة إلى السوق المالية؛ فزيادة قسم المنتوج الزراعي المعروض في السوق تجر إلى حساسية أكبر لمستوى معيشة الفلاح تجاه الأسعار الزراعية. وسيكون إذاً مدعوّاً إلى تنظيم نفسه وإلى الكفاح لكي يضغط على السلطة العامة طالما أن هذه السلطة العامة يتوقف قسم منها على ظروف الائتمان والاسعار الزراعية. وينتج عن هذا التقييد أن الفلاح ينقاد إلى الحساب والاستقراض وتجديد إدارته، والكفاح، والاهتمام «بالحياة السياسية»، وبالتالي إلى العدول عن عزلته في العام المنصرم وعن خصوصياته الزراعية.

لا يمكن إذاً التمسك بتفريق Popper بين القوانين الشرطية وقوانين التوارث في صلابته الكلية، فالثانية غالباً ما تكون مبنية على الأولى. لنتصور أننا تأكدنا من صحة القانون الشرطي «إذا كان هناك أ، فهناك ب» واقتنعنا بوجوب حصول ب. وفي هذه الحالة ينجم قانون توارث «أ، ثم ب» آلياً عن القانون الشرطي «هناك أ، إذاً هناك ب». من المهم إذاً تفحص شروط صحة القوانين الشرطية في مجال العلوم الاجتماعية. وقد أعلن Popper ـ كما سبق أن قلنا ـ أن البحث عن قوانين كهذه هو مشروع في العلوم الاجتماعية كما في علوم الطبيعة ويوحي بأنه يشكل الهدف الرئيسي، وفي الحقيقة الهدف الوحيد

---

(1) H. Mendras, La fin des paysans, Paris, Sedeis, 1967.

الممكن لأي نظرية للتبدل الاجتماعي. ألا يتعلق الأمر برأي مسبق، الرأي المسبق القانوني المنطقي الذي بموجبه يكون الهدف غير القابل للاحاطة به للمعرفة العلمية انتاج نصوص تجريبية، للصحة الشمولية؟. إن هذا الفصل مكرس لمناقشة هذا العرض.

القوانين الشرطية بصورة عامة

عندما يرتبط عنصران أ و ب بقانون شرطي «إذا كان هناك أ، هناك ب»، فمعنى ذلك أن العنصر أ يحث الفاعلين المعنيين على أعمال تحدث ب عن طريق التجمع. والقانون الشرطي، في رمزية الفصل السابق، يلاحظ في حال ب = مِم ح (مُ، أ): يتوقف وضع الفاعلين (بعض الفاعلين) على متغيرات اجتماعية عيانية مُ، بيد أنه هو أيضاً متأثر بـ أ، بحيث أن المسالك المجهرية م تتوقف على أ؛ أما ب فتنجم عن تجمّع المسالك المجهرية م. وبنية الوضع ب تتوقف على أ، وب هي إذاً متوقفة على أ؛ وهذا ما يمكن تلخيصه أيضاً بـ: «إذا كان هناك أ، هناك ب».

على أنه من المهم الاشارة فوراً إلى أن أ ليست في الحالة العامة الشرط الضروري ولا الشرط الكافي لـ ب. إن صيغة الشكل السابق لها فائدة البيان أن ب ترافق أ تحت شرط ظهور سلسلة علاقات تربط أ بـ ب أيضاً. والحال أنه بالامكان تماماً تصور أوضاع يكون وضع الفاعل فيها غير متأثر بوجود العنصر أ. كما يمكن التصور أن وضع الفاعل متأثر بـ أ، إلاّ أن ذلك لسبب أو لآخر، لا يؤدي إلى نتيجة على مسلكه. وستكون أ في الحالتين حاضرة إلاّ أن ب لن تظهر. إن أ إذاً ليست شرطاً كافياً ـ ولا شيء يدل، من جهة أخرى، على أن ظاهرات أخرى لا يمكن أن تنتجها ب. وبالتالي فإن أ ليست شرطاً ضرورياً لـ ب.

ويتيح مثال بسيط قياس النتائج السابقة. لنتصور أننا حاولنا وضع القانون الشرطي: عندما يرتفع سعر المنتوج ط (أ) يهبط (ب) الطلب المتجه نحو هذا المنتوج. وليس من الصعب تصور حالات مثالية تتحقق فيها هذه العلاقة. ولنتصور أن المنتوج ط يتوافق مع حاجة ما، وان كل فرد يستهلك وسطياً وفقاً لوحدة زمن ط وحدات من ط، وأن هناك في السوق منتوجاً ظ يمثل تماماً قيمة استعمال ط. ولنفترض بالاضافة إلى ذلك أن ظ معروفة كما ط، أي أن

كل واحد ليست لديه المعلومات عن وجود ظ وحسب وإنما أيضاً عن صفات ظ بالدرجة عينها التي يملك فيها المعلومات عن وجود ط وصفاته. ولنفترض فوق ذلك أنه ليس هناك فارق في «صورة» المنتوجين، أو انهما لا يفترقان بميزات ثانوية بدون علاقة مع قيمة الاستعمال، وإنما يمكن أن يكون لهما تأثير على مسلك الشراء (ط هي مثلاً منتوج وطني، و ظ منتوج أجنبي). فإذا تحققت هذه الشروط جميعاً وندل عليها بحرف ل، فإن العلاقة «إذا كان هناك أ، هناك ب» يكون قد جرى إثباتها: إرتفاع أسعار المنتوج ط سوف يحدث إنخفاضاً في الطلب. ويمكن القول كذلك إذا تحققت ل لدينا شبه يقين لملاحظة العلاقة. وشبه اليقين هذا هو كافٍ لصرف النظر عن اختبار العلاقة.

مما تقدم ينتج هذا اليقين: واقع أن مجموعة الشروط ل تخلق وضعاً ليس وهمياً بالضرورة، وإنما مثالي في أي حال، بحيث أن كل فاعل منظور إليه على وجه خاص يفترض أنه اختيار بين منتوجين ط و ظ لهما بالضبط الاستعمال عينه. والرؤية عينها والصورة ذاتها. ويختلف واحدهما عن الآخر - إنطلاقاً من الآونة التي يرتفع فيها سعر ط - لأنه بين (ز) و (ز+1) تنقص كمية المنتوج ط الذي يمكن أن يحصل عليه الشاري بمبلغ معين من النقد، في حين أن بامكانه بكمية النقد ذاتها الحصول على كمية متزايدة من المنتوج ظ. فيكون الشاري إذاً في وضع مثالي يمكنه فيه أن يختار انقاص قوته الشرائية أو الحفاظ عليها ثابتة. إن الجواب م (أ)، في وضع من هذا النوع، لا يرقى إليه الشك: سيختار الشاري بالطبع عدم تشويه قوته الشرائية إذا كان بامكانه ذلك. فيتخذ التجمع من ناحيته شكل مفعول إنذار عادي: سوف يعمل كل واحد موجود في الوضع عينه بالطريقة ذاتها. وينتج عن ذلك انخفاض لصالح ظ في الطلب المتجه نحو ط. «فالقانون» العِياني هو في النهاية شبه يقيني ذلك بأنه يرتكز على بداهة مجهرية. إن هناك بداهة مجهرية لأن المجموعة ل تخلق هذا الوضع المثالي حيث تكون حدود الاختيار كما تبدو للشاري مسوّغة بوضوح تام، وحيث لا تظهر القيمة النسبية تجاه الشاري لهذه الحدود - بدون استثناء - مشوبة بأي شك.

يمكن إذاً ضمن الشروط ل المقيدة جداً أن يكون هناك شبه يقين لملاحظة العلاقة «إذا كان هناك أ، هناك إذاً ب». وبالفعل لنفترض أن أحد

شروط المجموعة ل أو العديد منها غير محققة. إن سعر ط يرتفع ويبقى سعر ظ مستقراً. وط و ظ لهما بالضبط قيمة الاستعمال عينها، بيد أن ظ منتوج جديد، وهو بالتالي غير معروف تماماً؛ فبعضهم يجهل وجوده، ومن يعرفون وجوده لم يجربوه بأنفسهم ولم يسمعوا عنه في جوارهم. وفي هذه الحالة يخشى أن لا يكون لزيادة سعر ط أي تأثير في الطلب حتى ولو كان ظ موضوعياً أكثر نفعاً. وبعد فترة، على اعتبار أن المستهلكين تصبح لديهم معلومات أكثر، يحدث انتقال ولا شك باتجاه ظ؛ إلاّ أنه من الصعب أن يحدد قبلياً طول المهلة، المتغيرة جداً تبعاً لنموذج المنتوج، وطبيعة الزبائن المعينين وعناصر أخرى عديدة. لا يمكن إذاً، في هذه الحالة، تكوين رأي مسبق عما سيلاحظ تجريبياً. وسيكون لارتفاع ط، حسب تاريخ الملاحظة وتبعاً لعناصر أخرى عديدة، تأثير على الطلب أو لا يكون. وإذا كانت المهلة طويلة بما فيه الكفاية يمكن لمنتج ظ، إضافة إلى ذلك، أن ينقاد لاسباب خارجية إلى زيادة سعره بحيث أن تأثير ارتفاع ط على الطلب لن يظهر في الواقع على الاطلاق.

ولنفترض أيضاً أن ط في وضع احتكار (هناك في هذه الحالة شرط آخر من شروط المجموعة ل غير محقق، طالما أن ظ غير موجودة). فماذا سيجري في هذه الحالة؟ ليس في الامكان الجواب قبلياً على هذا السؤال بالطبع. إذا كان ط متوافقاً مع حاجة مكرهة طبيعياً أو اجتماعياً، فلن يتأثر الطلب بارتفاع السعر. وسوف يكون أكثر كلفة للمستهلك أن يحصل على الكمية ط من ط، غير أنه سيفضل تقليص استهلاكه إلى منتوجات أخرى. وإذا كان ط غير متوافق مع «حاجة» مكرهة طبيعياً واجتماعياً، . فسيؤدي ارتفاع سعر ط، إلى إصلاح بنية الاستهلاك لصالح غ أو ح، الخ.

هذه الملاحظات العادية تحوي عدداً معيناً من الخلاصات العلومية الهامة. أولاً يولّد بعض مجموعات الشروط ل أوضاع بنية ملتبسة وحاسمة في الوقت عينه: لا شك في قرار الفاعل الموجود في وضع كهذا. ويتيح تحليل مسبق التأكيد مع شبه يقين انه: «ضمن الشروط ل، إذا كانت هناك أ فهناك إذاً ب». غير أنه تبقى هناك مجموعات شروط بحيث أن خلاصة مسبقة من هذا النوع ممكنة. وهكذا إذا كان ط في تنافس مع ظ، وإذا كان ظ منتوجاً جديداً وغير معروف بالضبط، فإن ارتفاع سعر ط يجر بالنسبة إلى الفاعل إلى إظهار

وضع غير حاسم. وبالتالي فإن تأثير ارتفاع السعر على الطلب ليس، ضمن هذه الشروط، مسألة نظرية يمكن إعطاء جواب عليها بتحليل مسبق، وإنما مسألة تجريبية يمكن للمراقب لاحقاً أن يعطي جواباً عليها.

وسيكون لدينا، عن طريق نزوع طبيعي للفكر، مع ذلك ميل إلى إيلاء انتباه خاص لأنظمة الشروط التي تخلف أوضاعاً غير ملتبسة وحاسمة بحيث أن مسلك الفاعل يمكن، في شبه يقين، أن يكون حازماً قبلياً. إلا أنه لا ينتج عن الفائدة النظرية لهذا النوع من الشروط أن يكون في الغالب الأكثر تواتراً ذلك بأن الفائدة النظرية والتواتر التجريبي ليس لهما أي سبب ليسيرا في خط واحد[1].

فالاجتماعي والاقتصادي وعالم الاحصاء البشري هم هكذا في وضع مختلف جداً عن وضع الفيزيائي. فالقوانين التي يطلقها الأول لها صحة محلية. وبالاضافة إلى ذلك إن الحد الذي يرسم منطقة صحة قانون ما هو، في العلوم الاجتماعية، غير محقق عملياً على الدوام: من المستحيل في الواقع أن يتم بشكل شامل رسم مجموعات الشروط جميعاً كمجموعة الشروط ل. بعض هذه المجموعات، بعضها وحسب، يمكن التعرف اليه بسهولة، وهو يتميز بأنه يخلق وضعاً مثالياً ح، حاسماً وغير ملتبس من وجهة نظر الفاعل بحيث أن م(ح)، الوضع المجهري، يمكن تحديده بسهولة. وما ان تنقطع مجموعة شروط لَ عن إظهار هذا الطابع، حتى تبدو م(ح) يقينية. ويمكن عندها إمّا ملاحظة تطابق بين أ و ب، وإمّا ملاحظة نشاز وليس ـ ب.

الطابع المحلي للقوانين، وعدم اليقين من حدود منطقة صحتها، وصعوبة التقرير في شأن مجموعة الشروط الموجودة فعلياً في وضع ملموس: هذه العناصر الثلاثة تساهم في إعطاء مفهوم القانون البنيوي نظاماً علومياً مختلفاً في علوم الطبيعة وفي العلوم الاجتماعية، لأنه إذا كانت الحاجات الأكثر وزناً من الهواء لا تسقط دائماً ـ الطائرات، والصواريخ، والأوراق التي تحملها الريح على سبيل المثال ـ فإن الفيزيائي جدير في أن يرسم بدقة

(1) كما لاحظ ذلك Weber، راجع Essai sur quelques catégories de la sociologie compréhensive, in Essais sur la théorie de la science. Paris, Plon, 1965, p. 325- 398.

الشروط التي يطبق في إطارها قانون سقوط الأجسام أو لا يطبق. والعالم الاجتماعي، بالمقابل، وفي إطار هذه الشروط وحسب، هو في وضع يمكن أن ترسم فيه الحدود بالدقة عينها.

وانتظام النموذج «هناك أ، إذاً هناك ب» لا يمكن أن يكون سوى نتيجة تجمع الأعمال المجهرية. وعلى العكس، لا يمكن أن تكون لأنواع الانتظام، باعتبارها من مفاعيل التجمع، إلاّ صحة محلية طالما أنها تتوقف على الشروط ل. وإسباغ صحة عامة عليها هو إذاً الافتراض أنها مؤسسة في ترتيب تصاعدي، أيّاً كان الاسم، مجتمع (Durkheim)، وإنسانية (Compte) وتاريخ (Marx) وروح (Hegel) وتحديث وبنيات وتطور وإنماء، يعطى لهذا الترتيب التصاعدي.

ولذلك تلاحظ دائماً صلة بين الرؤية الطبيعية للتبدل الاجتماعي ورفض المنهجية الفردانية. وقد جهد Durkheim، المشبع بشدة بالوضعية الكونتية والمتأثر بطبيعية «الفيزياء الاجتماعية»، بشكل ملحاح في إثبات أن علم الاجتماع لا يمكنه صرف النظر عن تفحص حوافز الفاعلين الاجتماعيين وحسب، وإنما يجب أن لا يأخذ في الحسبان الفرد وذاتيته إذا كان يبغي التطرق إلى موضوعه بطريقة علمية. وحال ماركس في هذا الصدد أكثر تعقيداً. إن ماركس الذي اختلط طويلاً بالاقتصاد السياسي الانكليزي يقيس أهمية المنهجية الفردانية، ولكنه، في الوقت عينه، يدخل في مبادئ كالضمير الخاطئ والاستلاب غير منسجمة مع هذه المنهجية. إن تخلّيه، لاحقاً للمخطوطات 44 عن مبدأ الاستلاب، هو ولا ريب العلامة على أنه كان واعياً للاّتجانس بين هذا المبدأ والفردانية المنهجية التي وضعها قيد التطبيق في رأس المال. ومعضلات تاريخ العلوم الاجتماعية هذه موجودة من جديد في إطار آخر. وسنكتفي هنا بالملاحظة أن الفردانية المنهجية لها نتيجة: إستحالة وضع قوانين شرطية من النموذج «إذا كانت هناك أ، هناك ب» ذي الصحة العامة انطلاقاً من الآونة التي يجري فيها فهم هذه القوانين كتأثيرات تجمّع.

تلاحظ بسهولة بالطبع أنواع انتظام محلي. وهكذا ظهر الانتحار في الحقبة التي درسها Durkheim متزايداً في البلدان التي تمكّن من استخدام

إحصاءاتها. ولكن، إذا افترضنا أن هذه الزيادة ليست عارضاً إحصائياً يعود مثلاً إلى كون بعض المسارات كالمدينية يسهّل تسجيل إحصاء الانتحار، يجب كذلك أن نلاحظ، كما سبق أن فعله Halbwachs في كتاب Causes du suicide (1930)، إن أنواع الانتظام التي وضعها Durkheim قد انقلبت إلى حد كبير في الحقبة التي تلت. والحال إن التفسيرات القانونية المنطقية لـ Durkheim «كانت تمنع ضمناً انقلابات كهذه».

أنماط وقوانين

من المفيد في هذا الصدد إظهار فرضية أخرى سوف تعالج بصورة أكمل لاحقاً في الفصل 7. وهي تعود كالسابقة للعلومية وتاريخ العلوم الاجتماعية. وقد رأينا سابقاً أن بعض مجموعات الشروط، كالمجموعة ل لمثلنا، له خاصية خلق أوضاع تتيح استخراج خلاصات مسبقة حول م (ح)، وكذلك حول م [م(ح)]. ويقال في اللغة العصرية إننا أقمنا في هذه الحالة نمطاً ومجموعة الأنماط التي يطرحها علماء الاجتماع والاقتصاد تشكل ما اتفق على تسميته تقليدياً النظرية الاجتماعية أو النظرية الاقتصادية[1]. بيد أنه من المفهوم أن نمطاً ما، بقدر ما يرتكز على شروط مثالية، لا يطبق إلاّ على مجموعة محدودة من الأوضاع الواقعية وانه، بالاضافة إلى ذلك، يجب النظر اليه كمقاربة. وليس في النقطة الثانية أي صعوبة، فكل قانون، حتى في مجال قوانين الطبيعة، هو مقاربة دائماً. وتتيح النقطة الأولى بالمقابل قياس المسافة الضخمة التي تفصل، من وجهة نظر علومية، قانوناً ما عن نمط معين. فللقانون تطبيق عام، أما النمط فسيطبق على أوضاع مثالية، أي أوضاع خاصة. وهكذا لا يمكن أن تعتبر الشروط ل للمجموعة السابقة مقاربة ملائمة للواقع إلاّ في بعض الحالات.

ربما كان Simmel ـ نشير عرضاً إلى هذه النقطة التي سنعود اليها في الفصل 7 ـ أحد المؤلفين الذين فهموا التفريق السابق بشكل أكثر وضوحاً.

---

(1) راجع، في شأن مبدأ النظرية في العلوم الاجتماعية، R. Boudon, La crise de la sociologie, Paris/ Genève, Droz 1971، والنماذج الرياضية بالطبع ليست سوى نوع خاص من الصنف الذي يدل عليه مبدأ النموذج.

فعندما يدافع عن أهمية علم الاجتماع الشكلي[1] (مبدأ غالباً ما هو غير مفهوم)، يريد أن يقول إن النشاط النظري لعلم الاجتماع يرتكز في المقام الأول، كالنشاط الاقتصادي، على إعداد أنماط تُسبغ عليها الصفة المثالية (بدلاً من إعداد قوانين). وانطلاقاً من علم الاجتماع الشكلي، وباتخاذ موقف إسمي حازم، كان Simmel يأمل معارضة واقعية الذين يطمحون إلى كشف القوانين المفترض أن تخضع لها الأنظمة الاجتماعية.

وكل ما قيل في صدد القوانين الشرطية يمكن استعادته في شأن القوانين بالمعنى الرياضي أو الاحصائي للتعبير. وقد رأينا في الفصل 2 أن بعض مسارات الانتشار تنمو حسب قانون يسمى منطقياً رياضياً: ينمو عدد التحولات إلى الجدة ببطء شديد في أول الأمر، ثم بسرعة أكثر فأكثر إلى أن يتحول تقريباً نصف الأفراد القابلين للتحول فعلياً. ثم يتباطأ بعيداً عن هذه النقطة مسار التحول ويتجه إلى سرعة معدومة عندما يتحول الجميع تقريباً. وللمنحني المميز للمسار شكل سيني. إن الأمر يتعلق بنمط بالمعنى الذي نادراً ما يكون فيه لمسارات الانتشار، حتى على وجه التقريب، هذا الشكل المميز. ويفترض النمط المنطقي الرياضي في الواقع شروطاً شديدة التقييد: يجب مثلاً أن يكون للأفراد القابلين للتحول حظوظ متساوية في الالتقاء أو الاستشارة المتبادلة. وهذا الشرط يمكن أن لا يتحقق، حتى من بعيد، إذا كان السكان القابلون للتحول مثلاً باتجاه جدة تقنية سكاناً ريفيين. وفي هذه الحالة من غير المقبول، حتى بصفة تقريبية، أن كل فرد هو أيضاً قابل لأن يلتقي فرداً آخر أو يستشيره. يمكن أن تشكل عقبات جغرافية جماعات شبه معزولة تكون الاتصالات بينها أقل تواتراً بكثير مما هو الأمر داخل هذه الجماعات. كما أنه من غير المقبول، من جهة ثانية، أن تكون لكل واحد المصلحة عينها في الأخذ بالتجديد. فبعضهم سوف يكون مستأجراً، وبعضهم الآخر مالك أرض. بعضهم بلغ سناً متقدمة وليس له فروع قابلون لمعاودة الاستثمار ولا يجدون مصلحة في الاستدانة من أجل استثمار يجني ثماره. فالنمط المنطقي الرياضي يطبق إذاً في بعض مسارات الانتشار وليس في المسارات كافةً. فهو لا يطبق

(1) راجع: G. Simmel, Sociologie et épistémologie , Paris, PUF, 1981.

في مسارات الانتشار التي لا تحرك إواليات تأثير لاشخصي. ولا يطبق في مجموعة مسارات لا تحرك هذا النوع من الإواليات إلا في المسارات الخاضعة لشروط تقييدية نسبياً. ولذلك هو نمط وليس قانوناً، وصحته محلية وليست عامة. وهو نموذجي لبعض مسارات الانتشار، مسارات تحرك إواليات تأثير. غير أنه لا يترجم إلاّ المسارات الواقعية الابسط المنتمية إلى هذه الطبقة. يمكن بالتأكيد رفع بعض الشروط التقييدية التي ترتكز عليها. وهكذا يمكن بسط بديلة لهذا النمط بحيث يكون احتمال التقاء فردين تبعاً للمسافة التي تفصل بينهما وإدخال فرضيات أو شروط متعلقة بتوزيع هذه المسافات. وهكذا يتم الحصول على رؤية أعم للنمط يغدو نموذجها المنطقي الرياضي التقليدي حالة خاصة. إلاّ أن التعيين يصل بسرعة إلى حدوده، بحيث أن النمط، حتى في شكله الأعم الممكن، لن يغطي سوى قسم محدود من طائفة لمسار الانتشار الفرعية التي تحرك إواليات التأثير اللاّشخصي.

وبإحلال مبدأ النمط مكان مبدأ القانون نجتاز إذاً هاوية علومية فاغرة فمها. كان Tarde يعتقد أن هناك قوانين اقتداء وأن هذه القوانين كانت قابلة لتحليل مجموع المسارات الاجتماعية[1]. ونعلم اليوم أن المسارات جميعاً ليست مسارات انتشار، وأن مسارات الانتشار قاطبةً لا تتضمن إواليات «إقتداء» (أي تأثير)، وأن مسارات الانتشار التي تحوي إواليات تأثير لاشخصي لا تترجم بقانون ذي شكل محدد. ويجب أن نأخذ، بدلاً من رؤية Tarde الموحدة والمطمئنة التي بموجبها تنظم الصيرورة الاجتماعية قوانين الاقتداء كما تنظم حركات الكون قوانين الإوالة (*) السماوية، بصورة أكثر تعباً: ينبجس عن مجموعة المسارات الاجتماعية في تنوعها أرخبيل يشغل في مجموعه مساحة صغيرة من مسارات البنية العادية والأمثل تخضع لشروط الأنماط التقييدية.

لم يعد Tarde من دُرْجَة اليوم (*). غير أن الحكم المطهّر عليه - إلا إذا

---

(1) G. Tarde, Les lois de l'imitation. Paris/ Genève, Slatkine, Reprints, 1979.

(*) الإوالة: علم تحريك الاثقال وتركيب الآلات، علم الميكانيك والآلات mécanique.

(*) الدُرْجَة: ما يُدْرَج عليه من عادات mode.

لم يكن بجهنّم ـ لا يعود بالتأكيد إلا لأنه كان يعتقد بامكانية وضع قوانين الصيرورة الاجتماعية، طالما أن البحث عن قوانين كهذه، سواء إتخذت شكل قوانين تتابع، أو قوانين شرطية، أو قوانين دنيوية، أو قوانين بالمعنى الاحصائي الرياضي للتعبير، هو على الدوام أحد الأهداف الحية والمنذورة للعلوم الاجتماعية. إن Durkheim، الأخ العدو، لم يحكم عليه بالحكم عينه. والحال إنه، مع كونه يعارض Tarde في نقاط عديدة، لا يفترق عنه حول النقطة التي تشغلنا. فكل منهما كان طموحه البحث عن قوانين لم يكن يفهمها كجوهر مختلف بشكل أساسي عن قوانين الطبيعة.

ويتيح لنا مجالا بحث، مجال التعبئة السياسية ومجال الانماء الاجتماعي الاقتصادي، المعتبران بصفة مثالين، إشهار الطموحات القانونية المنطقية للعلوم الاجتماعية وقياس هشاشة هذه الطموحات.

قوانين التعبئة

ليس في العلوم الاجتماعية مجال بحث يمكن أن يكون فيه طموح اقامة قوانين شرطية ظاهراً. أليس من «البديهي» مثلاً أن العنف الجماعي يجب أن يكون أكثر تواتراً عندما يكون الاستياء الجماعي أشد؟

لاختبار هذه «البداهة» قام Snyder وTilly بدراسة تتناول مئة وثلاثين سنة من التاريخ الفرنسي[1] (1830 ـ 1960). فبسطا أولاً قياساً، أو بالأصح قياسين للمستوى السنوي للعنف الاجتماعي، يرتكز الأول على تعداد الغليان الاجتماعي (الاضطرابات Disturbances) خلال الحقبة المعنية، والثانية على احتساب المشاركين في هذه «الاضطرابات». ويقصد المؤلفان «بالاضطرابات» «التفاعلات المستمرة التي تقحم على الأقل فريقاً من خمسين شخصاً أو أكثر والتي جرت خلالها تعديات على الأشخاص أو على الأشياء لاقت «مقاومة». وتقدير عدد هذه «الاضطرابات» وعدد المشاركين جرى احتسابهما بموجب جداول يومية وردت في صحيفتين يوميتين وطنيتين. ويظهر القياسان مرتبطين بقوة بين بعضهما: عندما يرتفع عدد الاضطرابات يزداد أيضاً عدد المشاركين،

---

(1) D. Snyder et C. Tilly, «Hardship and collective violence in France, 1830 to 1960», American sociological Review, XXXVII, 1972, p. 520- 582.

وهذا غير مفاجئ. والعنف للجماعي من جهة أخرى يتغير كثيراً من سنة إلى أخرى. والمنحنيان يمثلان أسنان منشار واضحة.

هل أن العنف الجماعي دالة الاستياء. بما أن الاستياء بحد ذاته يصعب قياسه لجأ Snyder وTilly إلى متغيرات «موضوعية» افترضا ـ بصورة معقولة ظاهرياً ـ أنها تقيس صلابة ظروف وجودها (Hardship) وبالتالي انه يجب أن تكون مرتبطة بحدة الاستياء الجماعي. ويتعلق الأمر بمؤشر أسعار المواد الغذائية، وبمؤشر أسعار المواد الصناعية، وبمؤشر الانتاج الصناعي. وكانت المشكلة بعد ذلك تحليل المعطيات المتوفرة بحيث يتم إظهار تأثير محتمل لكل من هذه المتغيرات الثلاث في العنف الجماعي الذي تقيسه إحدى الطريقتين الموصوفتين أعلاه. ثم جرى وضع الفرضية ـ الفرضية التي سيدل عليها بالرمز ف1 ـ أن الزيادة في أسعار المنتوجات الغذائية من سنة إلى أخرى، أو الزيادة في سعر المنتوجات الصناعية من سنة إلى أخرى، أو النقص في الانتاج الصناعي من سنة إلى أخرى يجب أن يترجم بزيادة عدد «الاضطرابات» أو عدد الأشخاص المتورطين في هذه الاضطرابات الاجتماعية.

وفائدة الدراسة أنها توصل إلى نتيجة سلبية كلياً. فالعنف الجماعي لا يتغير (خلال الحقبة المعنية، 1830 ـ 1960، وفي السياق المقصود فرنسا) تبعاً لظروف المعيشة الأكثر قساوة أو الأقل. وإذا سلّمنا أن قساوة الظروف هي سبب الاستياء، فإن ذلك يعني القول إن العنف الجماعي لا يتغير في الحقبة تبعاً لشدة الاستياء.

ربما كان Snyder وTilly قد فوجئا بهذه النتيجة فتساءلا إذا لم تكن نتاج فرضيات مشكوك فيها. إن تأثيرات زيادة أسعار المنتوجات الغذائية في ظروف المعيشة وفي الاستياء هي فورية. وتأثيرات ارتفاع أسعار المنتوجات الصناعية يمكن أن لا تظهر إلاّ بعد مهلة ما: يشعر المستهلك بتأثيرات زيادة أسعار أدوات الانتاج وحدها بعد زمن معين. والحال أن تغيرات المتغيرات المختلفة، في الفرضية ف 1 أعلاه، «متزامنة». فهذه الفرضية تتوقع مثلاً تأثيراً لتغير سعر المنتوجات الغذائية بين (ز ـ 1) و (ز)، وفي تغير العنف الجماعي بين (ز ـ 1) و (ز). يمكن بالطبع وبسهولة إدخال فرضيات أخرى مع الأخذ

في الحسبان تفاوتاً للتأثير في الزمن. ويمكن أن يفترض مثلاً تأثير تغير سعر المنتوجات الصناعية بين (ز ـ 2) و (ز ـ 1) في تغير العنف الجماعي بين (ز ـ 1) و (ز). إن فرضية كهذه تعني أن زيادة (أو نقص) سعر المنتوجات الصناعية تستغرق سنة لكي يبدأ الاحساس بتأثيرها. وبما أن عدم اليقين حول هذه المهل شديد فإن الطريقة الحسنة ترتكز على مضاعفة الفرضيات الممكنة في هذا الصدد. وهذا ما فعله Snyder وTilly. وفي مطلق الأحوال (أي أيّاً كانت الفرضيات التي ندخلها في المهل) يظهر تأثير تغيرات الأسعار والانتاج في تغيرات العنف الجماعي معدوماً عملياً.

تبدو تغيرات أسباب الاستياء هكذا بدون أي تأثير في تغيرات إبداء الاستياء. ويمكن أن تزيد مواضيع الاستياء (أو تنقص) بدون أن يزيد إبداء الاستياء بالموازاة (أو ينقص).

ولهذه النتائج السلبية أهمية قصوى. إذا لم تكن هناك علاقة بين المستوى أ للاستياء والشدة ب التي يتم التعبير عن الاستياء بمقتضاها فعلياً، يجري التساؤل بين أي من العنصرين أ و ب يمكن أن يوضع قانون شرطي من النموذج «هناك أ، هناك ب».

وينزع الطرح الفرضي «هناك أ (إذا كانت هناك مواضيع استياء) ب (هذا الاستياء من المحتمل التعبير عنه تبادلياً: كلما كان الاستياء كبيراً (أ) كلما ظهر هذا الاستياء (ب)» إلى أن يكون مفهوماً على أنه بداهة لأنه بالفعل بداهة وحقيقة على الصعيد الفردي. من الصحيح أن فرداً ما يبدي مسلك استياء بسهولة أكبر بقدر ما تكون أمامه مواضيع استياء. ان العلاقة، على الصعيد الفردي، بين أ و ب سطحية لم يهتم أي عالم نفسي، مهما كان تجريبياً، بالتثبت منها ولا شك. والطرح على الصعيد الجماعي هو أيضاً سطحي، ولكنها سطحية فائدتها أنها خاطئة. ولِمَ ذلك؟ ليس من الصعب أن نجد السبب: ليس الاستياء الجماعي مجرد انذار للاستياء الفردي. إن وضعاً ب يمكن أن يثير الاستياء. غير أن مسألة معرفة ما إذا كان هذا الاستياء يترجم بالمشاركة م(ح) للفرد مثلاً في تظاهره احتجاج تتوقف على العديد من الشروط: يجب، من بين المنظمين المحتملين، أن يقدر بعضهم أن التظاهر، من وجهة نظره، هو عملية يمكن أن تنجح، أي أن تجذب عدداً كافياً من

الأشخاص، وأن يكون رابحاً، أي أن يضخّم الرصيد السياسي. فإذا اجتمعت هذه الشروط، يجب كذلك أن يقدّر الفرد القابل للاشتراك في التظاهر المخاطر والاكلاف الواجب تحملها والحسنات المعقولة والمفيدة. والحال إن المخاطر والاكلاف والحسنات تتوقف هي نفسها [ح = ح (مُ)] على عناصر متغيرة: في حقبة ركود اقتصادي حيث يكون التوظيف مهدداً يفضل الكثيرون ولا ريب توجيه نشاطهم نحو الحفاظ على وظيفتهم بدلاً من المشاركة في تصرفات جماعية. إن المنظمين المحتملين، إذ يشعرون أن التظاهرات الجماعية لها، في ظرف من هذا النوع، احتمالات جمع جمهور غير كافٍ، يمكن من جهتهم، أن يعدلوا عن اللجوء إلى فرقهم: فيكون الاستياء الجماعي كبيراً غير أن التظاهرات الجماعية للاحتجاج ستكون أقل كثافة أو أقل تواتراً.

ليس هناك إذاً أي سبب لتوقع ملاحظة علاقة بين كثافة الاستياء وكثافة التعبير الجماعي عنه. فللاستياء وللتعبير عن الاستياء كل الحظوظ للظهور كظاهرات مرتبط بعضها ببعضها الآخر على الصعيد الفردي. وليس لها أي سبب للظهور مرتبطة على الصعيد الجماعي. يمكن أن تتوافق زيادة ضعيفة «لقساوة الشروط» (انني أترجم هنا مبدأ الـ Hardship لـ Snyder وTilly) مع كثافة تظاهرة احتجاج جماعي. إلاّ أنه من السهل كذلك تصور أوضاع تشهر الحالة العكسية حيث لا تترافق زيادة في قساوة الشروط إلاّ مع احتجاج جماعي ضعيف. فيذوب القانون «البديهي» الذي يربط الاستياء والاحتجاج بكامله إذاً ما ان تأخذ في الاعتبار أن الاحتجاج هو عمل يمكن، حسب وضع الفاعل، أن يبدو له، إلى حد ما، ممكناً أو صحيحاً أو مفضلاً أم لا بالنسبة إلى أعمال أخرى هي أيضاً ممكنة. ويثبت التحليل التجريبي لـ Snyder وTilly في مطلق الأحوال أن العنف، في فرنسا بين 1830 أو 1960، ليس أكثر كثافة ولا أكثر احتمالاً عندما تكون قساوة ظروف المعيشة أشد. وبالعكس تنقطع هذه النتيجة التجريبية عن أن تكون مفاجئة اعتباراً من الآونة التي نقبل فيها فهم العنف الجماعي كتأثير مجمّع للمسالك الفردية.

وبالاضافة إلى ذلك تبيّن عدة دراسات، ليس بشكل غير مباشر كدراسة Snyder وTilly، وإنما مباشر، لماذا يمكن أن يتبع أ، الاستياء، ب، العنف

الجماعي، أو لا يتبعه ب. وهذه هي حال أعمال Oberschall[1] حول الحركات الاجتماعية. فالحركة السوداء التي نمت في الستينات في الولايات المتحدة غالباً ما هي عنيفة في الشمال وغير عنيفة في الجنوب. لماذا؟ لن نجد السبب في شخصية القادة، أو في أفضليات بعضهم للعنف وبعضهم الآخر للاّعنف. إن ظهور الفوضى على المستوى الاجتماعي العياني لا يحكم على علم النفس بالعجز.

ومصدر «المعضلة» السوداء في الحالتين يكمن بالطبع في لامساواة الظروف بين البيض والسود. إلاّ أن هذه اللاّمساواة غدت معضلة في الستينات ذلك بأنه، بتطبيق «نظرية Thomas»[2] الشهيرة، لم يعتبر العديد من السود وحسب وإنما قسم من النخبة الثقافية هذه اللاّمساواة كمعضلة، أي كوضع لا غنى عن معالجته. طالما أن حركة اجتماعية ليس لها جمهور إلاّ في مجموعة السكان الفرعية التي تخدم أهدافها مباشرة فإن هذه الحركة يخشى أن تعتبر منحرفة وخطرة وملومة. وما أن يتسع جمهورها إلى مجموعات سكان فرعية وأقسام من النخبة غير معنية بالاهداف التي تتابعها الحركة الاجتماعية حتى تغدو القضية التي تدافع من غير الممكن معالجتها كمنحرفة أو ملومة وحسب، حتى ولو كانت قابلة للاعتراض عليها، بل تصبح مناقشتها مشروعة. وهناك معضلة أساسية بالنسبة إلى زعماء حركة اجتماعية سياسية ترتكز إذاً على تأسيس نظام أحلاف فعالة بقدر ما يمكن الحفاظ عليه بالطبع.

والحال أن الكنائس البروتستنتية للسود في جنوب الولايات المتحدة كانت المؤسسات الوحيدة الضعيفة المراقبة والمنوّاة التي أنشأها البيض فيها. ولأنها عديدة كانت تستخدم كقاعدة لشبكات علاقات اجتماعية واسعة ومتنوعة. «وهذه الكنائس المنظمة كرابطات مع تقسيم للعمل والتراتبية لها نشاطات جمع الأموال، ونشاطات انتخابية»[3]، هي المكان الذي، في جنوب يكاد ينفتح على الأبوية، يمكن أن تتكوّن فيه الزعامات السياسية. إن الكنائس البروتستنتية تشكل في أي حال، بسبب تأثيرها في المجموعة السوداء ودورها

---

(1) A. Oberschall, Social conflict and social movements, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1973.

(2) «عندما يعرّف وضع ما انه واقعي يجر إلى نتائج واقعية».

(3) A. Oberschall، المرجع عينه، صفحة 221.

كقطب اجتذاب وتلاق، حليفاً كامناً له أهمية ضخمة بالنسبة إلى الذين، بصفة أو بأخرى، يأخذون على عاتقهم إعلاء شأن قضية السود. كان من الضروري لهم، كحد أدنى، تجنب معارضة الاكليروس البروتستنتي. وكان استخدام العنف يحوي إذاً مخاطرة هامة بالنسبة إلى من قد يحاول المجازفة، وهي المخاطرة في أن لا يتخلى عنه الاكليروس البروتستنتي وحسب وإنما قسم كبير من السكان السود: ليس الذين يعترفون بالسلطان المعنوي والديني للكنائس وحسب بل الذين يشاركون، بدون أن تكون لديهم القناعات الدينية العميقة، في مختلف النشاطات التي تنظمها هذه الكنائس أو الذين كانوا حساسين تجاه الوضع أن الكنائس هي المؤسسات الوحيدة التي لا يسيطر عليها البيض. فكانت معطيات الوضع بالتالي في الجنوب إلى جانب استراتيجية اللاّعنف.

أما الوضع في الشمال فكان مختلفاً تماماً. كانت الكنائس تقوم بدور أقل مركزية في تنظيم ردات الفعل الاجتماعية. والبروليتاريا السوداء هي هنا مشعَّعَة أقل بكثير مما هو الأمر في الجنوب. فالزعماء المحتملون يتأهلون في مدارس مختلفة. وبرزت عدة معضلات اجتماعية من عواصم الشمال الكبرى، وكانت هذه المعضلات بالتالي تنافسية: اهتمام النخبة السياسية والثقافية كما اهتمام الجمهور كان نادراً[1]. لم يكن بامكانه التصدي في الوقت عينه وبالكثافة ذاتها للمعضلات جميعاً. كان يمكن أن يبدو العنف المنظم والاعتراف بالعنف العفوي واستعادته لمتعهدي السياسة استراتيجيات فعالة: فقد نجحت في اجتذاب انتباه المثقفين ورجال السياسة.

ومع أن المعضلة السوداء كانت إلى حد ما هي ذاتها في الشمال والجنوب، فإن العنف كان إذاً، بسبب فوارق السياق، استراتيجية خطرة وغير فعّالة في الجنوب، في حين أنه كان يمكن أن تعتبر رابحة في الشمال. وهذا المثال، على بساطته، له بداهته أي أن تطابق العنصرين أ و ب في نظام اجتماعي يتوقف على بنية هذا النظام، وانه بالتالي ليس هناك أي سبب لكي نتوقع أن يظهر في الحالات كافةً وحتى ان يظهر أكثر تواتراً من عدم التطابق «أ

---

(1) A. Downs, Up and down With ecology, the issue- attention cycles, The Public Interest, n° 28, été 1972, p. 38- 50.

وليس ب». وهذه الخلاصة تكون مخيبة للأمل إذا كان السعي إلى القوانين الشرطية هدفاً أساسياً للعلوم الاجتماعية. إلاّ أنه لا شيء يدل على أن الحال يجب أن تكون على هذا النحو. لماذا يكون من الأكثر فائدة القول إن الأسباب عينها تنتج دائماً الآثار ذاتها بدلاً من الشرح لماذا يمكن للأسباب نفسها أن تنتج مفاعيل متغيرة تبعاً للمضمون؟

إن البحث، في ما يتعلق بالعنف الجماعي، عن القوانين الشرطية التي من المفترض التحكم بها يبقى مع ذلك هدفاً دائماً للعلوم الاجتماعية، كما شهد على ذلك Tilly عن وجه حق[1]. كان Tocqueville يريد ـ وقد سبق قول ذلك ـ أن تكون الثورات أكثر احتمالاً عندما تتبع حقبة طويلة من الجمود السياسي أو الاقتصادي مرحلة تتسع فيها حظوظ عمل كل واحد وإمكانياته. وقد لوحظت بالفعل في الماضي مسارات من هذا النموذج وسوف تلاحظ في المستقبل ولا شك. فالأمر لا يتعلق بقانون شمولي وإنما بقانون محلي، أي بعلاقة يمكن أن تلاحظ ضمن بعض الشروط التي من المستحيل تحديدها بشكل تام. وهذا يستدعي أن تكون العلاقة مبسوطة في الشكل الوجودي «هناك أ، أحياناً هناك ب» والشكل الاحتمالي ـ وهو الشكل الذي اعتمده Tocqueville ـ «هناك أ، في الغالب هناك ب». ولا شيء يسمح في الواقع بالتأكيد أن أ يجب أن يكون متبوعاً في الغالب بـ ب بدلاً من ليس ـ ب. وكل ما يمكن قوله هو أن أ يمكن أن يتبعها ب.

وبعد Tocqueville تم طرح قوانين التعبئة السياسية، كطرح Davies[2] الذي يرى أن الثورات تكون أكثر تواتراً عندما تتبع حقبة نمو منتظم، بصورة مفاجئة، حقبة ركود: في وضع من هذا النوع يكون للافراد ميل طبيعي إلى إبداء استباقات وتكوين توق غير واقعي محكوم عليها بخيبة أمل. إلاّ أنه يمكن، على العكس، القول إن توقفاً فجائياً للتوسع يمكن أن يؤدي إلى موقف برودة في الانطواء على الذات وبالتالي الإسهام في إنقاص العمل الجماعي. إن «قانون» Davies، كقانون Tocqueville وكجميع القوانين

(1) C. Tilly, From mobilization to revolution, Reading, Londres, Addison-Wesley, 1978.

(2) J.Davies، المرجع عينه.

الشرطية للنموذج عينه، يترجم في الواقع مجرد احتمالات.

ويستحق Gurr[1] تنويهاً خاصاً. فقد اقترح Gurr، وكان يسعى إلى الأخذ في الحسبان الواقع أن العنف الجماعي يحرك أخصاماً عليهم حشد الموارد للقيام بعمل جماعي تجاه هذا العمل الجماعي أو مقاومته، قانوناً أكثر تعقيداً مما اقترحه من جاء قبله بجعل احتمال العمل الجماعي دالّة متغيرات كالاستياء وموارد الاخصام والتفوق الاحتمالي لموارد أحد الخصوم على موارد الآخرين، الخ. لم يعد قانون Gurr في الشكل «هناك أ، إذاً هناك ب» وإنما «إذا كان هناك أ، أَ، أً، الخ، إذاً هناك ب». وهذا القانون جدير بالاهتمام بقدر ما هو متجانس مثلاً مع غياب إرتباط بين أ و ب طالما أنه لكي يكون أ متبوعاً بـ ب يجب أن يتحقق الشرطان أَ، أً. لقانون Gurr إذاً مدى صحة أكبر من القوانين التي ترمي إلى أن تجعل من العنف الاجتماعي الدالّة على الاستياء وحده. غير أنه يبقى محلياً. ويمكن بالاضافة إلى ذلك، إذا صرف النظر عن الصيغة التي يلخص فيها Gurr «قانونه»، ان نعتبره بالأحرى كنموذج، ذلك بأنه، في أي حال، لم يقم إلاّ برسم إطار شكلي والاعلان عن بعض المتغيرات التي من المهم أخذها في الحسبان في تحليل التعبئة السياسية.

ويبدو أن Snyder وTilly لم يستنتجا من الدراسة التي بيّنا فيها غياب العلاقة بين قساوة الظروف والعنف الاجتماعي الخلاصة التي تحوي عدم إمكانية وجود قوانين للعنف الاجتماعي. وقد تناول نقدهما بالأحرى طبيعة أ بدلاً من الشكل «هناك أ إذاً هناك ب». وقد أشارا في القسم الثاني من مقالهما إلى أنه إذا كان العنف السياسي في فرنسا في الحقبة الممتدة من 1830 إلى 1960 لا يتأثر «بقساوة الشروط» فهو يتأثر بإيقاعات الحياة السياسية (سنوات انتخابات / سنوات بدون انتخابات) وبقسوة الردع الحكومي وبمجموعة متغيرات سياسية أخرى. وهكذا يبدو أن Snyder وTilly يريان أن البحث عن القوانين الشرطية «هناك أ، إذاً هناك ب» مقبول في حالة العنف الجماعي ذلك بأن الشروط أ يجب أن تؤخذ من كرة المتغيرات السياسية وحدها. وقد لوحظ بالفعل في مضامين أخرى، في الحالة البريطانية على وجه الخصوص، أن

(1) T. Gurr, Why men rebel, Princeton, Princeton University Press, 1970.

العنف الجماعي يمكن في الحقيقة أن يتوقف على متغيرات اقتصادية. وهكذا تظهر الاضرابات في بعض الحقبات مرتبطة بشكل وثيق بتغيرات اقتصادية في الأرجنتين في حين أنها ليست على هذا النحو في فرنسا[1].

ليس هناك إذاً أي قانون عام من النموذج «هناك أ، هناك ب» قد صدر في ما يتعلق بالعنف الجماعي. يمكن أن تلاحظ علاقات مؤرخة ومموضعة بين بعض المتغيرات أ و ب وحسب، ذلك بأن طبيعة أ تتغير في الزمان والمكان. وتفسر الفوارق بين فرنسا والأرجنتين، في الحالة التي نحن في صددها، بالاضافة إلى ذلك، بسهولة. فالدولة الانكليزية في الحقبة العصرية هي في الوقت عينه أكثر حذراً في تدخلاتها وأكثر استقراراً في مؤسساتها. وفي أي حال ينظر إليها على أنها أكثر مشروعية. والنقابات الانكليزية من جانبها أقوى وأكثر توجهاً نحو أهداف اقتصادية. فمن الواضح إذاً أن العنف الجماعي يمكن أن يكون أكثر ارتباطاً بمتغيرات اقتصادية في الحالة الانكليزية مما هو في الحالة الفرنسية والعكس بالعكس أكثر ارتباطاً بمتغيرات سياسية في الحالة الثانية. إن العلاقة بين أ و ب، في حالة ملاحظتهما، يجعلها النظام ب = مم ح (مُ، أ) موسَّطة. وإذا كانت مُ مختلفة هنا وهناك فهي تترافق أ مع ب أو لا تترافق معها.

وإذا استمر البحث عن قوانين في شكل «هناك أ، هناك ب»، صراحة أو ضمناً، في شغل موضع هام في الدراسات المتعلقة بالعنف الجماعي فذلك يعود، على ما أظن، إلى ثلاثة أسباب.

السبب الأول منها عام: يتعلق الأمر بتأثير المفهوم الطبيعي في العلوم الاجتماعية. فالقوانين الشرطية تعتبر كنتاج عادي لعلوم الطبيعة؛ وانتاج قوانين كهذه هو إذاً علامة العلمية. ونذكّر بأن Popper نفسه لم يتأثر - في كتابه Misère de l'historicisme - بهذه الحجة.

ويكمن السبب الثاني في أنه، على سبيل التسهيل، هناك في الغالب نزعة إلى تقليص تجمّع الأعمال الفردية إلى إنذار. والحال أن التجمّع يمكن

---

(1) A. Marshal, L'action ouvrière et la transformation du régime capitaliste, Paris, Librairie générale de Droit et de jurisprudence, 1943.

أن يتخذ شكل الانذار، بيد أنه لا يأخذ بالضرورة هذا الشكل. فإذا طلب كل واحد كمية أقل من منتوج مّا فإن الطلب الاجمالي ينخفض. وإذا زاد استياء كل واحد فلن ينجم عن ذلك أن الاستياء الجماعي يجب أن يزيد بالموازاة؛ «فجميع» الاستياءات الفردية هو شيء، والتعبير الجماعي عن الاستياء شيء آخر. يمكن، بالاضافة إلى ذلك، أن يشار إلى أن مؤلفين مثل Olson[1] وHirschman[2] ماثلوا بين بعض حالات الصور النموذجية حيث لم يكن لزيادة الاستياء الفردي أي حظ في إنتاج احتجاج جماعي: إن وضعاً من هذا النوع سوف يظهر مثلاً إذا كان كل واحد مقتنعاً بأن بامكانه أن يتخلص من الخطوة الخاطئة التي مشاها باستخدام استراتيجية ارتداد فردية بسهولة أكثر من المشاركة في عمل جماعي وعلى وجه الخصوص إذا كان هذا العمل يبدو له مكلفاً وغير محقق.

ويكمن السبب الثالث، لإغراء القوانين الشرطية في مجال العنف الجماعي، في تأثير الرؤية الكلية للحركات الاجتماعية، وهي رؤية ترتكز على المسلّمات التالية: يذوب الفرد في حركة اجتماعية؛ والتحليل «الفرداني» الذي يجعل من الحركة تأثيراً مجمّعاً من الأعمال الفردية هو إذاً غير ملائم؛ وليس في وُسع البحث بالتالي أن يشتمل إلاّ على تحديد الشروط الجماعية أ للعمل الجماعي ب. إن دراسة علومية تاريخية، في ما عنى الحركات الاجتماعية، مقترنة بفائدة كبيرة يمكن أن تثبت ولا ريب أن النماذج الكلية تغري دائماً أكثر من النماذج الفردانية.

قوانين الإنماء والتحديث (أو التعصير)

إنه حقل ثالث، مأخوذ هنا كمثال تكميلي، يتوجه في البحث أيضاً، بالنسبة إلى قسم كبير، نحو صياغة القوانين الشرطية. وهذه القوانين عديدة: علم اجتماع الانماء الاقتصادي، علم اجتماع الانماء السياسي، الاقتصاد الانمائي، علم اجتماع التحديث أو التعصير[3]، وقد

(1) M. Olson, La logique de l'action collective, Paris, PUF, 1978.

(2) A. Hirschman, Face au déclin, op. cit.

(3) راجع B. Badie, Le developpement politique. Paris, economica, 1980. S.N. Eisenstadt, (red), Readings in social evolution and development Oxford, Pergamon, 1970.

ساهمت أنظمة أخرى في هذا الانتاج. وتنزع هذه القوانين كافةً اليوم إلى أن تعتبر ذات صحة مشكوك فيها. وكان من الممكن، بالنسبة إلى كل منها تقريباً، مجابهته بأمثلة مضادة.

كان Parsons قد طرح أن التصنيع يجر إلى استبدال نموذج الاسرة النووية بنموذج الاسرة المنتشرة: ينجم هذا «القانون» عن كون التربية في المجتمعات العصرية تتجه إلى النمو خارج الإطار العائلي، والنظام الاجتماعي المهني إلى أن يكون في الغالب مكتسباً أكثر مما يكون منتقلاً، والحركية الجغرافية إلى الزيادة، الخ. وهذه الطروحات مقبولة بالطبع وإنما لا يمكن إعطاؤها صحة عامة. فالمقاول في اليابان، إذا أخذنا بأعمال Ezra Vogel[1]، وقد كان يأمل ملء وظيفة ما، كان يتفاوض في تعيين المرشح مع أسرة هذا الأخير. وكان بامكان المرشح حشد موارد التضامن العائلي لتحديد نصوص العقد بدقة والتأكد من أنه سيجري التقيد بها: إذا تم صرف العامل الجديد بدون سبب وجيه كان في مقدور الاسرة الإسهام في نضوب مصدر التعيين للمقاول. فيتجه التصنيع، في وضع من هذا النوع، إلى تعزيز علاقات التضامن في الأسرة بدلاً من إضعافها طالما أن هذه العلاقات تشكل مورداً ثميناً في المفاوضة.

هل أن هذا التنافر (أ وليس ب: تصنيع وتعزيز بدلاً من إضعاف علاقات التضامن العائلي) ليس نموذجياً أو أقل تواتراً من التوافق أ و ب؟ يصعب الحكم مسبقاً على ذلك حتى الحكم عليه: كيف تحدد مجموعة السكان الاحصائية التي تسمح بتخمين التواتر المقارن للتوافقات والتنافرات؟ كل ما يمكن قوله هو أن التنافر ليس من سبب يجعله استثنائياً وانه يمكن أن يكون ناتجاً على العكس عن مظاهر متغيرة من العوامل. سنكتفي بمثال ثانٍ من المتفق عليه أنه يرسم ولا شك أوضاعاً واقعية عديدة: عندما تكون الأجور الصناعية ضعيفة و«الفائض» السكاني الريفي معتدلاً يكون هناك احتمال لأن يكون مفعول الجذب (pull-effect)

(1) E. Vogel, Kinship structure, migration to the city, and modernization, in R.P. Dore (red.) Aspects of social change in modern Japan. Princeton, Princeton University Press, 1967, p. 91- 111.

للصناعة ومفعول الدفع (push-effect) للمجتمع الريفي ضعيفين. وفي هذه الحالة يأتي الأجر الصناعي الذي يقبضه بعض أفراد الأسرة في الغالب ليكمل المدخول الزراعي العائلي، علماً أن الأسرة تؤمن لهؤلاء الأفراد بالمقابل تسهيلات تسمح لهم بقبول أجر قليل الارتفاع، فالتصنيع في النتيجة لا يحطم تضامن الأسرة بل يساهم في حالة من هذا النوع في تعزيزه.

وقد طرحت، في مجال الإنماء الاقتصادي، قوانين عديدة[1]. مثلاً:

1 ـ لا يمكن أن يظهر الانماء عندما تكون الاسواق محلية: عندما يكون الطلب الكامن الاجمالي ضعيفاً سيكون الانتاج بالضرورة ضعيفاً وبالتالي سيبقى حرفياً. وبالفعل لا يمكن أن يظهر الحث على زيادة الانتاجية إلا أن يتجاوز الطلب الاجمالي عتبة معينة. وهكذا ليس لمالك مصنع إنتاج أحذية من فائدة في مكننة انتاجه إذا لم يكن يأمل تصريف عدد معين من الأزواج في الشهر.

2 ـ إن وجود رأس مال اجتماعي (Overhead capital: مثلاً طرق المواصلات وشبكاتها) ضروري للإنماء: وإلاّ فإن الأسواق هي محلية وسنعود إلى أن نجد الإواليات السابقة.

3 ـ عندما تكون قدرات الادخار ضعيفة لا يمكن أن يكون هناك استثمار؛ وانطلاقاً من ذلك لا يمكن أن تزيد الانتاجية؛ وبالتالي تبقى الموارد الفردية راكدة وقدرات الادخار ضعيفة. ولا يمكن أن ينتج الانماء إذاً في هذه الحالة إلاّ عن المساعدة الخارجية[2].

4 ـ عندما تمتلك نخبة ما فائضاً من الموارد في شركة ضعيفة النمو سوف تتجه إلى تخصيص هذا الفائض للاستهلاك بدلاً من الاستثمار: يفترض الاستثمار بالفعل وجود طلب كافٍ، والحال ليست كذلك عندما يعيش قسم كبير من السكان في ظروف قريبة من مستوى البقاء.

5 ـ تميل نخبة البلدان الضعيفة النمو إلى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار بسبب

---

(1) P. T. Bauer, Dissent of development. Londres, Fakenham and Reading

فهرسة ونقد لعدد هام من هذه القوانين.

(2) R. Nurkse، المرجع عينه.

وجود تأثير اقتداء يحث النخبة على اعتماد نماذج استهلاك البلدان «الغنية».

من الجائز بالطبع ذكر قوانين أخرى عديدة. فالقوانين التي أتينا على ذكرها تعود لحركة البحث التي تطلق عليها على وجه العموم تسمية «الانمائية». غير أن النظرية الماركسية الجديدة للانماء أنتجت كذلك عدة «قوانين». والنسبة عينها صحيحة في ما يختص بتيارات البحث جميعاً التي اهتمت بالانماء الاجتماعي الاقتصادي.

وجميع هذه القوانين يوضّح إواليات يمكن أن تلاحظ تجريبياً ومن السهل ادراك منطقها على صعيد نظري، كما ندرك بالضبط وكما نلاحظ، في بعض الحالات، إن إرتفاعاً في سعر منتوج ما يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض في الطلب المتجه إلى هذا المنتوج. بيد أن هذه الإواليات المثالية لا تنمو واقعياً إلاّ أن تتحقق ظروف تقييدية معينة، تماماً كما أن ارتفاع السعر لا يؤدي إلى إنخفاض الطلب إلاّ ضمن شروط تقييدية معينة. فإذا لم تتحقق هذه الشروط يمكن أن يلاحظ «تنافر» حيث يتنبأ قانون كهذا «بتوافق» بين أ و ب.

وهكذا يمكن التصدي لقانون يجعل الانماء متوقفاً على تراكم سابق لرأس مال الشركة في حالة الأرجنتين في منعطف القرن التي سبق إنماؤها الاقتصادي المشهدي إنماء وسائل النقل بدلاً من أن يتبعه[1]. والقانون الذي يجعل الإنماء الاقتصادي متوقفاً على المساعدة الخارجية يمكن أن يجابه بحالة انكلترا في القرن الثامن عشر أو اليابان في القرن التاسع عشر[2]. والقانون الذي يجعل من إنفجار الأسواق هاوية للاختناق، يمكن أن يواجه بحالة كولومبيا التي، كما بيّن Hagen[3]، عرفت في بداية القرن العشرين إنماء سريعاً

---

(1) E. Hagen, Structures sociales et croissances économiques. Paris, Editions inter-nationales, 1970.

(2) ناقش P. T. Bauer فكروية الانماء عن طريق المساعدة الخارجية في Foreign Aid and the Third World, in P. Duignan et A. Rabushka (red.), The United States in the 1980 s, Stanford, Hoover, 1980.

(3) E. Hagen، المرجع عينه.

جداً، مع أن جغرافيا طرق المواصلات وطابعها البدائي يحدّان من التبادلات بين مناطق هذا البلد.

هل من الواجب فهم هذه الحالات كاستثناءات تؤكد القاعدة؟ هل من الواجب اعتبار بعض هذه الحالات نموذجية وبعضها الآخر غير نموذجي؟ يفترض التفسير الأول حساباً مستحيلاً للتواتر ـ والتفسير الثاني يستدعي تعريفاً للتعارض نموذجي / لانموذجي لا نرى كيف يمكن أن لا يكون دائرياً، وانطلاقاً من ذلك، مؤسساً، في الكلام على غرار Pareto، على المشاعر بدلاً من الاختبار. من المناسب بالأحرى الأخذ بأن القوانين المزعومة هي في الواقع نماذج مثالية قابلة للظهور على أنها محققة (بصفة تقريبية) في بعض الحالات بدون أن يكون بالامكان تعريف حد مدى صحتها بصورة دقيقة.

تحليل (تشريح) نظرية التبدل الاجتماعي

من المفيد، لإنهاء هذا الفصل، التوقف عند نظرية التبدل الاجتماعي ـ نظرية Hagen ـ التي تشهر بشكل مدهش في الوقت عينه تأثير المفهوم القانوني المنطقي أو القانوني الموضعي (البحث عن القوانين) للتبدل الاجتماعي واستحالة وضع قوانين التبدل.

تنطلق «نظرية التبدل الاجتماعي» لـ Hagenمن نقد النظريات الاقتصادية للإنماء الاقتصادي التي لا تسمح، بالنسبة اليه، بتحليل حالات هامة، كحالات الانماء في اليابان في القرن التاسع عشر أو في كولومبيا في بداية القرن العشرين. فقد نمت اليابان وكولومبيا في غياب أي مساعدة خارجية. ورؤوس الأموال الخارجية لا تذكر في كولومبيا حتى السنوات التي تلت الحرب العالميةْ الثانية. والسوق الكولومبية مجزأة، واليابان وكولومبيا هما، قبل الحقبة التي نميا فيها بصورة مشهدية، بلدان فقيران، غير أنهما لا يخضعان «لقانون حلقة الفقر المفرغة». وبالمختصر لا يتيح أيّ من النظريات الاقتصادية السائدة في الستينات تفسير هذه الحالات التي لا يمكن التقليل من أهميتها بداهةً. وبالاضافة إلى ذلك هناك حالات أخرى عديدة تمثل مقاومة «النظرية» عينها.

وقد استخرج Hagen من النظريات الاقتصادية التي شخّص جدارتها في تفسير الإنماء الاقتصادي إن المتغيرات المسؤولة عن الإنماء قد يكون من

المحتمل البحث عنها في إطار غير إطار الاقتصاد. إن التشخيص بحد ذاته له أهميته. فهو يستلفت سلباً نتيجة مؤسفة لتقسيم العمل المسيطر في العلوم الاجتماعية: لدى الاقتصاديين كما علماء الاجتماع أو علماء السياسة نزعة إلى عدم الأخذ في الحسبان إلاّ المتغيرات العائدة لاختصاصهم، بحيث انه عندما «يكتشف» اقتصادي أو عالم سياسي وجود وقائع للتفريع الاجتماعي أو عندما يكتشف عالم اجتماعي وجود مؤسسات سياسية أو إكراهات موازيه أو أكلاف استدلال، فإن ذلك يمكن أن يعتبر كحدث ما. وقد ساهم Hagen، بقوله إن الإنماء الاقتصادي كان يمكن أن يكون نتيجة متغيرات غير اقتصادية، بشكل ملائم، في زعزعة مسلّمة هي مسلّمة استقلال النظام الفرعي الاقتصادي الذي تمليه بالأحرى العادات السيئة لتقسيم العمل الصلب والفوضوي في الوقت عينه وليس الاختيار المنهجي.

ترتكز «نظرية» Hagen الاجتماعية للإنماء الاقتصادي على بعض دراسات الحالات. ويمكن تلخيصها بسهولة: يلاحظ، في الحالات المدروسة جميعاً، أن الإنماء الاقتصادي هو، في قسم كبير منه، نتيجة ظهور فريق مقاولين. وفريق المقاولين هذا لم يبرز عفواً على عكس ما تفترضه النظريات الاقتصادية التي ينتقدها Hagen بحق، إنطلاقاً من الآونة التي يوجد فيها طلب ما. فوجود طلب الأحذية لا يكفي لتظهر صناعة ديناميكية للاحذية. ووجود طلب كامن ربما هو نتيجة تسهّل ظهور عرض مناظر، إلاّ أنه ليس شرطاً كافياً للتصنيع. إذ يمكن في الواقع أن يلاحظ إنتاج ديناميكي وطلب ضعيف (أسواق مجزّأة)، كما يمكن أن يلاحظ إنتاج قليل الديناميكية وطلب إجمالي هام. فانطلاقاً من الآونة التي لم يعد فيها ظهور فريق مقاولين مفهوماً كنتيجة آلية للحث الذي يحدثه الطلب تولد معضلة أساسية في تحليل الإنماء ترتكز إذاً على البحث عن الشروط الاجتماعية التي تفسّر ظهوره.

إن الحالات التي تفحّصها Hagen حول هذه النقطة أقنعته بأن بعض المتغيرات الاجتماعية تجعل هذا الظهور محتملاً إلى حد ما. فالمقاولون في حالة اليابان لا ينشأون بشكل تناسبي من طبقة الساموراي (*) بل أكثر من

(*) الساموراي: محارب ياباني، من العهد الإقطاعي Samouraï.

ذلك. ويعطي إحصاء في عام 1956 في كولومبيا المنشأ الاقليمي لمؤسسي 161 مقاولة تستخدم أكثر من مئة عامل وتثبت أن مؤسسي المؤسسات هؤلاء آتون، بصورة أكثر تناسبياً بكثير، من مقاطعة Antioquia: 75 مقابل 20 فقط من مقاطعة Candinamarca الأكثر أهمية بكثير من وجهة نظر ثقافية وسياسية إذ إنها تؤاوي العاصمة بوغوتا. والحال إن للساموراي وسكان و Antioquia سمة جوهرية مشتركة: فهؤلاء وأولئك من طبقة متدنية.

وقد وجد الساموراي المرتبط بخدمة الاسياد نفسه محروماً من الوظيفة ومعرضاً للاسقاط طبقياً عندما قام أباطرة Tokugawa بتعزيز السلطة المركزية على حساب الاقطاعيين وفرضوا عليهم طاعة قصر Kyoto. وكان سكان Antioquia، كسكان بوغوتا، من مستوطنات إسبانية وقد أتوا في القرن السادس عشر للبحث عن الذهب والفضة في غرناطة الجديدة فوجدوهما في Antioquia وليس في منطقة بوغوتا. فكان الأولون معدِّنين والآخرون إنكبوا على استثمار الأرض. بيد أن مناجم الذهب والفضة كانت، إبتداء من منتصف القرن السابع عشر، قد استنفدت تقريباً، وكان لها في مطلق الأحوال مردود قليل بحيث لم يتمكن المستثمرون من الاحتفاظ بالعمال الهنود الذين استخدموهم خلال عشرات السنين. فتعرّض سكان Antioquia لمسار بروليتاري. وكنتيجة لذلك أصبحت Antioquia، بالنسبة إلى سكان بوغوتا وCali، نوعاً من البلد المتخلف المحتقر إلى حد ما. وعندما دخلت اليابان عهد Meiji أصبح السكان الساموراييون رجال أعمال. وعندما عرفت كولومبيا، في بداية القرن العشرين، إنماء اقتصادياً مماثلاً لانماء عدد كبير من البلدان الأخرى، أصبح سكان Antioquia أصحاب مقاولات.

وقد جعل Hagen، بعد إبراز هذه السمات المشتركة لليابان وكولومبيا وحالات أخرى أيضاً، من الاسقاط الطبقي الجماعي أحد أسباب ظهور فريق من المقاولين الديناميكيين. كان سكان Antioquia والسكان الساموراييون، لأنهم استبدت بهم فكرة إيجاد نظامهم الضائع، مدعوّين، في آونة ظهور العلامات الأولى الخجلة للانماء الاقتصادي، إلى أن يجعلوا من أنفسهم صناعيين. وكانت الصعوبة في أنه، بين الآونة التي وجدوا فيها مقاولي Tokugawa يجردونهم من نظامهم الخاص والآونة التي ساهم فيها فروعهم في

الانطلاق الاقتصادي الياباني، كان قد مرت عدة أجيال. كما أن أجيالاً عديدة فصلت بين منتصف القرن السابع عشر، وهو حقبة حمل فيها مالكو مناجم Antioquia أنفسهم المِغْول، وبداية القرن العشرين.

لقد رفض Hagen، المقتنع ـ بحق ـ بمصداقية، معطياته (الاسقاط الطبقي لسكان Antioquia والساموراي والدور الخاص لكل منهما في الإنماء الاقتصادي) أن يرى في الصلة بين الاسقاط الطبقي لهذه المجموعات ودورها في الانماء تنافراً صدفوياً. فحاول بطريقة جاهدة إلى حد ما ليست مقنعة الارتكاز على هيمنة بعض النظريات النفسانية والنفسية التحليلية لكي يبيّن أن الحقد الذي أحدثه «سحب النظام» يمكن أن ينتقل من جيل إلى جيل: ينتقل الحقد، بإدراجه في بنية الشخصية عن طريق التربية العائلية، إلى طريقة الكون être، فسيكون بناء الشخصية عندها موجهاً بقيم مسيطرة، قيم الانجاز، وهدف لاشعوري: إستعادة النظام الضائع.

لهذه النظرية بالطبع ضعف النظريات التي تزوّد شخصية الفاعل بإعلاء نفسي أو أهواء أو طريقة كونها تقوده تماماً إلى إعتماد المسلك الذي تسعى إلى تفسيره: كيف يمكن إثبات وجود طرق الكون إن لم يكن ذلك إنطلاقاً من المسلك[1]؟ ولكن كيف يؤمل أن تفسر هذه الطرق المسلك إذن؟ إن نظرية Hagen خارج طابعها الدائري، تشكو أكثر من استبعادية. كيف يمكن الاعتقاد أن هذه الطرق بامكانها أن تنتقل من جيل إلى جيل بعلامة أكثر كذلك من صلابة الانتقال الوراثي ـ طالما أن الانتقال الوراثي، في أي حال، يفترض بيئة ملائمة، وبالتالي يتوقف على هذه البيئة؟ تبرهن دراسات بالتأكيد على أن النظام الضائع يمكن أن يكون له تأثير على «مستوى التوق». فالأولاد الذين هم من أم من منشأ إجتماعي أعلى من نظامها الحالي غالباً ما لهم نظام توق أعلى، طالما أن أيّ معطيات وظروف أخرى هي متساوية[2]. غير أن هذه الحالة مختلفة عن حالة Hagen، ذلك بأنه إذا لم يكن فيها أيّ استبعادية لاعتبار الأم تتذكر النظام الذي عرفته في شبابها، حتى ولو

(1) Hagen واعٍ لهذه الصعوبة ويحاول الإحاطة بها باستخدام روائز مصممة.

(2) على سبيل المثال I. Krauss, Educational aspirations among Working-class youth, American Sociolgy Review, XXIX, 1964, p. 867- 879.

فقدته بعد الزواج، من الشكوك فيه أكثر أن يتمكن التذكير بالنظام الضائع من أن يبقى على مر الأجيال.

فنظرية Hagen إذاً هي في النهاية ذات تصديقية ضعيفة. إلاّ أنه من المفيد الملاحظة أن فشله ليس ناجماً عن تحقيقه الذي يبقى نموذجاً نوعياً، وإنما عن رأي مسبق علومي، رأي مسبق يبغي أن توصل «نظرية للتبدل الاجتماعي» إلى نص «قانون». وبالفعل اتخذ Hagen لنفسه كهدف وضع قانون يربط، والحالة هذه، الاسقاط الطبقي بعقلية المغامرة. وبإقدامه على ذلك «أخفى» هو نفسه النظرية البالغة التدقيق والتصديقية للإنماء الكولومبي التي يحويها مؤلفه ضمناً. إن هذه النظرية تتخذ شكل عضو متصل يجب رتقه ثانية ذلك بأن Hagen أراد تثبيت ما قدمه في شكل قانون «إذا كانت أ فهناك ب» بدلاً من إيضاح النموذج م = مم ح (مً، أ) الذي أعطاه مع ذلك العناصر كافةً. وهذا النموذج هو الذي نبنيه اليوم ملخصاً. وسنرى انه بالامكان الاستغناء تماماً عن الفرضيات المشكوك فيها للانتقال الثقافي التي ترتكز على محور «نظرية» Hagen.

لقد أنتجت صدف الجغرافيا الكولومبية فعلياً ابتداء من القرن السابع عشر تجزئة اجتماعية واقليمية في الوقت عينه. فعرف سكان Antioquia مسار تحول بروليتاري: قسم منهم يستثمر المناجم الضئيلة المردود، وبعضهم الآخر انكب، في الوقت المناسب، على زراعة البن، وغيرهم انطلق، عقب نمو زراعة البن، في نشاطات النقل. بيد أن الأمر يتعلق بمقاولة صدفوية. لم يكن هناك حتى بداية القرن العشرين أيّ نفق يصل، عن طريق Medellin، عاصمة مقاطعة Antioquia بمنطقة بوغوتا، La Sabana. ولم يتم وصل Medellin بمدينة Cali الكائنة في الشمال إلاّ في عام 1940. ومن عام 1800 حتى نهاية القرن ظهر إنماء بطيء يقارَن بنمو البلدان المجاورة لكولومبيا. غير أنه كان أكثر وضوحاً في Sabana منه في Antioquia: بعض المصارف، وصناعة نسيج، وصناعة موجهة نحو أموال الاستهلاك، ومعامل جعة، ومؤسسات نقل ظهرت في البلاد بأسرها، ولكنها كانت أكثر تركيزاً في Sabana. بعد ذلك، وعلى وجه الخصوص، ابتداء من الحقبة التي تلت الحرب العالمية الأولى، انقلب اختلال التوازن بين المناطق. كانت Antioquia، حتى منتصف القرن

التاسع عشر، المقاطعة الأكثر فقراً والأقل ديناميكية اقتصادياً. وبعد ثلاثة أرباع قرن أصبحت تمثل قطباً هاماً للانماء.

لِمَ كانت المؤسسات الجديدة قد أنشأها سكان Antioquia بنسبة كبيرة وليس في Antioquia وحسب بل خارجها؟ من غير المفيد (على العكس ما يدعيه Hagen، وإنما وفقاً لما تتيح معطياته تأكيده) اللجوء إلى فرضية ذكرى جماعية لإسقاط طبقي «إنطباعي» في بنية الشخصية. يكفي تفحص الفوارق في أوضاع الفاعلين، هذه الفوارق الناجمة هي نفسها عن فوارق أحدثتها الجغرافيا والتاريخ في البنية الاجتماعية لـ Sabana وAntioquia وهناك أربع سلاسل معطيات تسمح بتحليل هذه الفوارق.

إن Sabana هي أولاً ريف ملكية عَقارية كبيرة، بينما التدجين في «الوادي» (ريف Cali) يحتل مكاناً أكبر. فالملكية العَقارية، لأسباب تاريخية وجغرافية سبق بيانها، تحتل مكاناً أكثر تواضعاً بكثير من Antioquia.

وAntioquia، بالاضافة إلى ذلك، هي زراعياً «منطقة نائية Backwater». فكان Antioquia يعتبرهم سكان الأرياف الأخرى كأناس على حدة، يدعون إلى الاحتقار إلى حد ما (وذلك يعود إلى التحول البروليتاري لهذا الريف خلال قرنين)، والضمير الجماعي، بالاضافة إلى ذلك، حساس تجاه خصوصية سكان Antioquia إلى درجة أن أساطير تحاول تفسير مصدرها قد نمت حتى أنها أتاحت الفرصة لمحاولات إثبات: أليست خصوصية سكان Antioquia عائدة إلى أنهم يتحدرون من مستوطنات يهودية أو من الباسك؟ أن الاحتقار الذي يتناولهم يلاحَظ حتى في كتب التاريخ التي تبخس حصة سكان Antioquia في ماضي البلاد. ونتيجة ذلك: عندما ينمو النظام التربوي يكون تقديم الخدمات للريف المتخلف وغير المحبوب سيّئاً. ومنذ ما قبل الاستقلال استقرت مؤسسات التعليم العالي ومجامع الابحاث في كل مكان تقريباً ما عدا في Medellin. وقد استقر فيها لاجئو الحروب الأهلية فساهموا في تأكيد مَجْبَر(*) Medellin. والاتصالات مع الخارج هي أضعف في Antioquia مما هي خارجها.

(*) المَجْبَر: حيّ يُجْبَر اليهود على الاقامة فيه Ghetto.

إن إقتصاداً كهذا، من ناحية أخرى، ومع أن البلد فقير، موجود في Antioquia كما خارجها، وهو يملك فائضاً. وصعوبة النقل وحاجات التجارة، قبل نمو وسائل الاتصال، أدت إلى إنشاء مؤسسات النقل للمسافات البعيدة. وقد لوحظ، عندما بدأت الطرقات والأنفاق والسكك الحديدية بالظهور، هبوط لهذا النشاط، ولكن هذا النشاط أتاح لبعض الأسر أن تثرى.

هناك نموذج رابع هام من المعطيات: كان سكان Antioquia، في إطار نشاطاتهم الاستثمارية المنجمية، قد استخدموا أشكال تنظيمات عصرية تقارن إلى حد ما بالشركات المحدودة المسؤولية. وبما أن البحث عن الأماكن المربحة مهمة على درجة كبيرة من المخاطرة، كانت كل إرسالية تموّل عن طريق تخصيص أربع وعشرين حصة. وفي حال الفشل كانت الديون تسدد على أساس قاعدة مساواتية من جانب المشاركين الأربعة والعشرين. وكان بامكان أكثرية أن تعلّق إرسالية ما. وكان المساهمون، في أغلب الأحيان، مرتبطين بعضهم مع بعضهم الآخر بعلاقات قرابة. وكانت المؤسسات التي أنشأها سكان Antioquia في بداية القرن العشرين مؤسسات عائلية.

إن نتائج مجموعات المعطيات الأربع هذه م (ح) ممكنة التحديد. فنخبة Sabana وAntioquia تملك نماذج مختلفة من الموارد وهي معرّضة بنيات ملاءمات مختلفة. فنخبة Sabana تحثها بنية البيئة الاجتماعية المهنية على شراء الأراضي وإرسال أولادها للدراسة ودفعها نحو المهن الحرة أو نحو الوظائف الادارية والسياسية. وهذه الاهداف بالنسبة إلى نخبة Antioquia يصعب الوصول اليها جداً، ويعتبرها الأفراد المعنيون، إضافة إلى ذلك، قليلة الرغبة فيها. وهي، في أي حال، أقل تقويماً في Medellin منها في بوغوتا. فالثقافة الانسانية يعتبرها سكان Antioquia من اختصاص بوغوتا. إن مؤسسات التعليم العالي الأقل قدراً موطدة جميعها خارج Medellin. وبنية الوضع لا تحث نخبة Antioquia على السعي إلى المهنة السياسية ولا المهن «الثقافية» ولا المهن الحرة. فهي ليست، زيادة على ذلك، مندفعة إلى استثمار «فائض الدخل» في الملكية العَقارية، ذلك بأن الارستقراطية العَقارية، الحاضرة جداً في Sabana، هي جنينية في Antioquia، وأرستقراطية النخبة في «الوادي» (منطقة Cali) ليس لها مماثل على الاطلاق في Antioquia. وبنية الفرص ونظام القيم

ينقلبان إذاً من Sabana إلى Antioquia. ويملك سكان Antioquia، بصورة تكميلية، الوسائل الأسمى في شأن الخبرة التنظيمية والتضامن العائلي؛ زد على ذلك أن الاحتقار الذي يبدونها لمكان الثقافة الانسانية المنتصر في بوغوتا يدعوهم إلى الاتجاه نحو قيم عملية (ذلك، في أي حال، الصورة التي يرسمونها بأنفسهم، حسب Hagen لدى سكان بوغوتا أو Cali). وتشكل هذه العناصر المنظور اليها في مجموعها، أنظمة حث متباينة. فنخبة سكان Antioquia تتوفر لها احتمالات أكبر للاتجاه نحو المؤسسة الصناعية أو التجارية من نخبة Sabana.

وهكذا تكفي بنية الوضع لتحليل الفوارق الاحصائية وعلى وجه الخصوص الاهتمام الأكثر من النسبي الذي يوليه سكان Antioquia للإنماء الصناعي في كولومبيا ما بعد الحرب العالمية الأولى. ربما قامت الذكرى القرنية للإسقاط الطبقي بدورها في هذا الصدد. غير أنه من الصعب إثباته، ومن غير المفيد، على عكس ما أبداه Hagen، إفتراضه.

وفي الواقع، إذا كان Hagen قد أدخل هذه الفرضية لأنها أتاحت له إخضاع عدة حالات، اليابان وكولوميا الخ، لقانون مشترك واحد: الإسقاط الطبقي سبب عقلية المغامرة، لا لأنها ضرورية لتفسير معطياته. إن دراسات عديدة أكدت[1] أن الاسقاط الطبقي، وعلى وجه أعم الحدّية، يخلق أحياناً أوضاعاً تسهل نمو عقلية المغامرة والتجديد. بيد أنه لا شيء يسمح بإقامة العلاقة بين هاتين الغايتين كقانون. فهما تبدوان مرتبطتين في حالة كولومبيا، بيد أن الصلة ليست قابلة للفهم إلاّ شريطة أن نرى معطيات الوضع في Antioquia وSabana منتجة لأنظمة حث متباينة. أما الدور الذي يقوم به الساموراي في اليابان فيعود إلى أسباب أخرى مختلفة تماماً.

إن نظرية Hagen تقدم حالة ثمينة من وجهة النظر العلومية: إنتقاد Hagen، في سعيه إلى أن يستنتج من معطياته «نظرية» (أي قانوناً في الحالة الراهنة)، إلى إفقار تفسيرها ودعم العلاقة بين الحرية وعقلية المغامرة بفرضيات مشكوك فيها.

---

(1) L. Feuer, Einstein et le conflit des générations. Ed. Complexe, 1978.

غير أنه ما أن نخلّص تحليله من الرأي القَبْلي القانوني المنطقي الذي يشوّه السمات حتى تولد نظرية هي نموذج نوعي. فظهور طبقة المقاولين في مقاطعة Antioquia يفسَّر كتأثير تجمّع يغرز جذوره في مسار تاريخي طويل. لا شك في أن البنية التفاضلية للفرص التي تعرّض لها سكان Cali وسكان بوغوتا من جهة أولى، وسكان antioquia من ناحية ثانية هي التي تفسران إنشاء المؤسسات الصناعية والخدماتية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هو أكثر نسبية من صنع سكان Antioquia. إلاّ أن هذه البنية التفاضلية هي نفسها نتاج مسار لمدة طويلة. وذلك بأن ملك إسبانيا، لأسباب مفهومة سياسياً، حاول أن نعرض مذهب الـ «morada» والـ «labor» بأن مستوطني Sabana قاموا بتنمية ملكيات عقارية كبيرة استثمرها عمال زراعيون هنود وان استقراطية عَقارية استفادت منه في هذه المقاطعة. ويشكل وُجود هذه الارستقراطية في القسم الثاني من القرن التاسع عشر إحدى المعطيات الاجتماعية العيانية التي أسهمت في خلق البنية التفاضلية للفرص التي وضع Hagen معالمها تماماً. كما أن إفقار مناجم الذهب والفضة في القرن السابع عشر هو الذي أوجد مسار تحوّل سكان Antioquia نحو البروليتاريا الذي يفسر مثلاً سياسة توطيد المؤسسات الجامعية في القرن التاسع عشر والتمييز السلبي الذي جرت ممارسته في موقع Antioquia. وكذلك نتج عن علم الأخلاق «المادي» للنخبة في Antioquia وميل سكان بوغوتا إلى الثقافة «الانسانية» عن هذا المسار الطويل. وعقلية المغامرة، بالمختصر، وقد برهن عليها سكان Antioquia في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حلّلها تماماً Hagen كتأثير تجمّع ومسالك الفاعلين مفسرة على أنها ردّات فعل على أوضاع البنية المتغيرة. بيد أن هذه البنية التفاضلية في الوقت عينه فهمها Hagen كنتيجة مسار تراكمي طويل غير قابل للإدراك إلاّ بوضع معالم عدد معين للمعطيات العيانية مموضع في الزمان بشكل عالٍ جداً، كما المبدأ السياسي الذي تختصره العبارة «Morada y labor». ونظرية Hagen، في بنيتها المنطقية، تناظر إذاً شلالُ تحليل من النموذج م = م {م [ح(مُ)]}.

ألا يضر مفهوم قانون بالعلوم الاجتماعية أكثر مما يخدم؟ هل من الملائم البحث عن قوانين التبدل ولو كانت شرطية، وعلى وجه الخصوص عندما تكون الأنظمة التي يتم السعي إلى إخضاعها لهذه القوانين هي في

مستوى تعقيد كبير كما هي المجتمعات الوطنية التي يتفحصها Hagen؟ يبدو أن الجواب يجب أن يكون سلبياً رغماً عن المفهوم القانوني المنطقي للتفسير الذي يستمر في تفوقه في ندوات عديدة.

إن التحليل الناقد لنظرية Hagen يوضح نقطة أخرى: لم يتوصل تحقيقه إلى قانون، كما اعتقد، وإنما إلى نموذج. وهذا النموذج،بالاضافة إلى ذلك، ليس نموذج إنماء وإنما نموذج يفسر، علكى وجه أكثر تواضعاً وإنما أكثر صلابة، تشكيل طبقة مقاولين في المضمون الخاص الذي يدرسه.

ويبدو جيداً، باستعادة مسألة طرحت في الفصل السابق، ان تشديد العلوم الاجتماعية على وضع القوانين الشرطية مشتق من علومية تأثرت بعلوم الطبيعة أو على الأقل بالتمثيل الذي ستعطيه العلوم الاجتماعية لعلوم الطبيعة. يمكن ولا ريب وضع بعض أنواع الانتظام، غير أنه يجب من أجل ذلك أن يكون البند التقليدي للشروط الثابتة قابلاً للتطبيق. والحال انه من البديهي أن ليس لهذا البند احتمال لأن يكون سليماً إلاّ في حالات خاصة. ولذلك لا يمكن أن يكون البحث عن انتظامات شرطية هدفاً أوّلياً لتحليل التبدل الاجتماعي. عندما يظهر التوافق أ ب لا تعود المسألة عموماً كونها ناجمة عن قانون «هناك أ، إذاً هناك ب»، وإنما بالأحرى البيان أن العنصر أ، في النظام المعني، يحث الفاعلين على إنتاج ب، إذ من المتفق عليه أن العنصر أ عينه يمكن أن يحث الفاعلين على إنتاج غير ب .

يجري هنا التطرق إلى مشكلة علومية أساسية. ليس هناك، على عكس ما كان يظنه Hempel مثلاً[1]، سبب للقول إن تفسير ظاهرة ما هو دائماً معالجتها في ظل عروض صحة شمولية: القوانين. إن مفهوم التفسير الذي قدمته في الفصل السابق يعطي، على العكس، الانتظامات الاحتمالية العيانية التي يمكن أن تلاحظ نظام نتائج بدلاً من مبادئ. ومفهوم التفسير هذا الذي تلخصه الصيغة م = مِمِ ح مُ، له حسنة كونه أقوى وأعم من الآخر. إن مفهوم Hempel للتفسير كما بيّنه مثال Hagen يمكن أن يقوم بدور بلّورة موشورية (prisme) تشوّه المعرفة وتكبحها.

---

(1) C. Hempel, Aspects of scientific explanation and other essays in the philosophy of sciences, New York, The Free Press, 1965.

الفصل الرابع

بنيات وتبدل:
الرأي المسبق البنيوي

مفهوم البنية هو أحد المفاهيم التي يمكن أن تكون علومية. وهذا الطرح، الصحيح عموماً، ربما كان أيضاً أصح في شأن العلوم الاجتماعية[1]. بيد أنه، إذا كانت الدلالات المقترنة بالمفهوم عديدة وإذا كان عدم اليقين ناتجاً في الغالب عن أننا لا نعرف، عند استخدام الكلمة، أيّ دلالة خاصة هي المقصودة، فإن بعض هذه الدلالات واضحة كل الوضوح. وسنختار اثنتين تتعلق بنا هنا مباشرة، ذلك بأنها تشِف[*] منهجياً عبر شكل مفاهيم مثل «القوانين البنيوية للتبدل»، و«الشروط البنيوية للتبدل»، الخ.

البنية = النموذج

مفهوم البنية في معنى أول، قريب من مفهوم النموذج إن لم يكن مرادفاً له. ان نموذجاً ما هو مجموعة خاصيات وهكذا عندما يجري الكلام على نموذج أخلاقي، أو نموذج رواية، أو نموذج سيارة، يُقصد بذلك أن بعض المجموعات البشرية، أو بعض الروايات، أو بعض السيارات، له الخاصيات أ، ب، ج، . . . ن تحدد النموذج موضوع البحث. وهذه الخاصيات ترتبط في أغلب الأحيان بعضها ببعضها الآخر بمعنى أنه، إذا كان أيّ من هذه

---

(1) R. Boudon, A quoi sert la nation de structure, Paris, Gallimard, 1968.

(*) شفّ: بدا من خلال Transparaître.

العناصر ملاحظاً، فإن كلاً من العناصر الأخرى يميل إلى الظهور أيضاً. عندما يكون لأحد الأفراد عينان زرقاوان يكون له ميل أيضاً إلى أن يكون له شعر أشقر، وبصورة أوضح ستكون احتمالية أن يكون له شعر أشقر أكبر في حالته مما هي في حالة فرد له عينان داكنتان. وغالباً ما يلاحظ أفراد شقر ولهم عيون زرقاء (النموذج أ ب) وسمر لهم عيون داكنة (النموذج أُ بُ)(ومن النادر ملاحظة النموذج أُب أو النموذج أبُ).

وعندما يكون، في حال وجود مجموعة خاصيات أ، ب، ج.. ن، تواتر للنماذج (أو الاستلاحة (*) حسب الحالة) التي يمكن تشكيلها إنطلاقاً من هذه الخاصية متغيراً جداً من نموذج إلى آخر، غالباً ما يقال انه تم تحديد بنيات.

نفهم تماماً لماذا تستخدم كلمة بنية في وضع من هذا النوع: النموذج أ ب ج .... ن غالباً ما يلاحظ؛ والنموذج أُ بُ جُ... نُ هو أيضاً كذلك؛ ولدى البحث نادراً ما يلاحظ مثلاً النموذجان أ بُ جُ.. ن أو أُ ب ج أو أُ بُ ج. وذلك يوحي بأن الخاصيات أ، ب، ج، ... ن ينزع بعضها إلى أن يسمّي بعضها الآخر فتشكل بنية ما. كما أن الخاصيات أُ، بُ، جُ تميل إلى الاجتذاب في ما بينها وتشكل بنية أخرى.

إلاّ أنه إذا عرفنا بسهولة أن كلمة بنية تستخدم في هذه الحالة فيجب كذلك أن نرى أنها تحوي بعض الأخطار. وبنية ما بالمعنى الذي سبق تحديده ليست أكثر من نموذج معين، غير أنه في حين أن كلمة نموذج لا تتضمن أي لغز وتستدعي فقط نتاج عملية ترتيب، تستدعي كلمة بنية عملية جوهرية: انها تعطي إنطباع اللغز والعمق. ولذلك بامكان البنيوية التي يتحدد هدفها في الغالب بوضع ترتيبات ونموجيات ان تمثل في نظر بعضهم نهجاً يتيح العمل على انبجاس الاشياء المخفية، جوهر الظواهر.

إن هذه النموذجيات ذات استعمال متواتر في العلوم الاجتماعية. وهكذا ترتكز نظرية الأنظمة السياسية لمونتسكيو على توضيح نموذجية ما: عندما يكون للحكم الشكل أ تنزع العلاقات بين المواطن والدولة إلى أن تكون ذات

(*) الاستلاحة: مشابهة الحقيقة vraisemblance.

خاصية ب، وينزع النظام إلى أن يكون ج من وجهة نظر الاستقرار، على اعتبار أن نموذجاً آخر من النظام السياسي هو أ بُ جُ.

ومقابلة Tönnies بين الـ Gemeinschaft والـ Gesellschaft ترسم نموذجين للمجتمعات أو بنيتين. فالعلاقات في البنية الأولى بين الأفراد تميل إلى أن تكون عاطفية (أ)؛ وذلك ممكن لأن المجتمع صغير (ب)؛ فالقواعد الشكلية تشغل مكاناً صغيراً (C)؛ . . . . ؛ وتقسيم العمل مختصر وتراتبيات النظام وتمييزاته قليلة التحديد ومنازع فيها (نُ). وعلى العكس تنزع العلاقات في البنية الثانية إلى أن تكون لاشخصية (أُ)؛ فقوام المجتمع كبير (بُ)؛ والعلاقات بين الأفراد تحكمها قواعد شكلية (جُ)؛ . . . ، وتقسيم العمل فيها معقد وتمييزات النظام منازع فيها على الدوام (نُ)، إن الـ Gemenschaft بنية (أو نموذج مجتمع) تميزه السمات أ، ب، ج، . . . ، ن. والـ Gesellschaft بنية معكوسة بالنسبة إلى السابقة: أُ، بُ، جُ، . . . نُ. وتدل نموذجية Tönnies على أن المجموعات الاجتماعية والمجتمعات الحقيقية تنزع إلى الانتماء إلى هذا النموذج أو ذاك من النموذجين وإلى أن تكون إمّا Gesellschaft أو Gemeinschaft. ونماذج مثل أ بُ جُ . . . ن أو أ بُ جُ . . . ن من المحتمل ملاحظتها إذن. وخاصيات أ، ب، ج . . . ن يسمي بعضها بعضها الآخر كما نقائضها.

والمقابلة التقليدية بين المجتمع التقليدي والمجتمع العصري يمكن اعتبارها هي أيضاً قطعة تقليدية من تحليل بنيوي. وعلاقات القرابة في المجتمعات التقليدية تسيطر وتحدد نماذج العلاقات الأخرى (أ)؛ وقد جعل التقليد منها موضوع إجلال كبير (ب)؛ ويعتبر التبدل فيها مشبوهاً وخطراً (ج)؛ . . . ؛ والعلاقات بين الأفراد مثقلة بالعاطفة (ن). وعلاقات القرابة في المجتمعات العصرية مقلّصة إلى قدر مناسب (أُ)؛ والمسالك هي بالأحرى عقلية أكثر من كونها تقليدية ـ يقوم التقليد هنا، في مطلق الأحوال بدور أقل أهمية مما هو الأمر في مجتمعات النموذج الآخر (بُ)؛ ويعتبر التبدل سوياً ومرغوباً فيه (جُ)؛ . . . ؛ والعلاقات بين الأشخاص حيادية فعلياً (نُ). والخاصيات أ ب ج، . . . ، ن من جهة أولى، وأ، بُ، جُ . . . نُ من جهة ثانية تتجاذب في ما بينها. وتشكل المجموعتان بنيات متماسكة العناصر. وقد

شكلت البنيوية الماركسية الجديدة التي بعثت على الهيجان في باريس في السبعينات، هي أيضاً، جهداً لتحديد نموذجية المجتمعات المنظور اليها في مظاهرها الاقتصادية والسياسية والثقافية[1].

هذا التعريف الأول لمفهوم البنية يعنينا بالتأكيد في المقام الأول: إن بنية ما بهذا المعنى يمكن اعتبارها تعميماً لمفهوم القانون الشرطي: «إذا كان هناك أ، إذاً هناك ب» تعني قوانين شرطية، وإذا كانت هناك أ هناك إذاً ب، ج، لـ ، . . . ، ن تعني قوانين بنيوية. إن بنية ما على وجه العموم ـ في هذا المعنى الأول ـ يمكن تعريفها «كمجموعة أ، ب، ج . . . ن بحيث أنه، إذا ظهر أحد عناصر هذه المجموعة، فإن العناصر الأخرى تظهر كذلك». والنصوص البنيوية بالطبع، كما في حالة القوانين الشرطية، يمكن تحديدها بطريقة صلبة إلى حد ما: «إذا كانت هناك. . . ، إذاً هناك (دائماً، غالباً، في الأغلب، بصورة أكثر معقولية، الخ). . . ».

البنية = السمات الجوهرية

إن المواضيع التي تتفحصها العلوم الاجتماعية مواضيع معقدة بالمعنى الذي لا يمكن، حتى عن طريق الفكر، ان توضع وفق مضمونه لائحة الخصوصيات التي ترسم بصورة شاملة مجتمعاً ما أو تنظيماً معيناً أو مجموعة ذات أهمية عصرية. يجب إذاً الاختصار والاختيار. بعض الاختصارات تلقائية بقدر ما يفرضها الموضوع المعالج. وانطلاقاً من الآونة التي لا أهتم فيها بمجتمع ما كمجتمع، وإنما بمسألة تتعلق بهذا المجتمع (مثلاً لماذا هو في حالة ركود اقتصادي؟)، يمكن استبعاد عدد من الخاصيات غير الوثيقة الصلة بالموضوع بالنسبة إلى المعضلة المطروحة. غير أنه ليس من السهل دائماً أن يحدد قبلياً ما إذا كانت سمة ما وثيقة الصلة أم لا بالنسبة إلى معضلة ما. يمكن أن لا تكون للجغرافيا أهمية كبيرة إلاّ أنها على العكس يمكن أن تؤدي إلى مفاعيل حاسمة (راجع حالة كولومبيا في الفصل 3).

(1) A. Aron, D'une sainte famille, à l'autre, Essai sur les markismes imaginaires, Paris, Gallimard, 1969.

وملاءمة خاصية ما في الواقع لا يمكن تحديدها إلاّ لاحقاً عندما ننجح في بناء نظرية تتيح مثلاً تفسير جمود المجتمع موضوع البحث إذا كانت المعضلة المثارة هي على هذا النحو. وسيكون لهذه النظرية، وفقاً لمقتضى الحال، شكل معقد إلى حد ما. وستكون إلى حد ما مقنعة. ومهما يكن من أمر سوف تتخذ شكل مجموعة عروض تجعل من الركود نتيجة عدد معين من السمات أ، ب، ج... ن المميزة للمجتمع الذي يتم تفحصه. وستكون هذه السمات على وجه العموم في الوقت عينه قليلة العدد (في أي حال قليلة العدد بالنسبة إلى المجموعة النظرية والمثالية للسمات التي ستبني الوصف الشمولي للمجتمع)، ومرتبطة في ما بينها بطريقة ما. وغالباً ما سيقال، بكونها قليلة العدد وتشكل كلاً متماسكاً إلى حد ما وعن طريق ارتباط واضح، إنها تشكل بنية المجتمع.

إن تسمية كهذه هي، ثانية، وفي الوقت عينه طبيعية ومفيدة، فمفهوم البنية يستدعي تماماً مفهوم «مجموعة السمات الجوهرية». إنه يتعارض بالاضافة إلى ذلك مع فكرة اجتماع صدفوي. والحال انه، عندما يجري الكلام على البنية بمعنى حس داخلي منتقد، يكون هناك إدراك تام للعناصر البنيوية على أنّها مزودة بعلاقات تبعية متبادلة أو انها تسهم في اشتراكها في إنتاج الأثر المراد تفسيره. بيد أن مفهوم البنية، بسبب كونه مرادفاً أو شبه مرادف لمفهوم الجوهر، يخشى هنا أيضاً الايحاء بأن السمات «الجوهرية» أو المعطيات «البنيوية» الداخلة في النظرية تصبح «الحقيقة العميقة» للمجتمع موضوع البحث وأن الباقي ما هو سوى ظاهر مجرد من الأهمية. إن تفسيراً واقعياً من هذا النوع غير مفيد وخطر كما سنرى.

وسوف نتفحص في تتمة هذا الفصل على التوالي الصعوبات التي تبينها مفاهيم «القانون البنيوي» و«الأسباب البنيوية» للتبدل.

القوانين «البنيوية»

تكمن في هذه القوانين الصعوبات عينها وتعود للتحاليل ذاتها المتعلقة بالقوانين الشرطية. فالبنية أ ب ج ... ن سوف تظهر مثلاً إذا كان الفاعلون، في نظام تتمثل فيه الخاصيات ج... ن، مدعوين إلى إنتاج أولي بحيث ان

ا، ب = م م ح(مُ، ج... ن). مما يعني أن البنية لن تظهر إلاّ ضمن شروط من الصعب تحديدها عموماً. يمكن بالتأكيد القول إنه من الواجب، إذا تحقق بعض الشروط الخاصة، أن نرى ظهور الخاصيات أ، ب، ج... ن في آن معاً. غير أنه لن نتمكن، بصورة عامة، من تحديد الشروط التي ستتحقق في ظلها المنافسة أو لا تتحقق. أما معرفة ما إذا كان التركيب أ ب ج ... ن أكثر تواتراً من أُ بُ جُ... ن فإنها مسألة تفترض أن يحدد، إحصائياً، السكان الذين جرى التخمين استناداً إليهم. والحال إن ذلك مستحيل على وجه العموم. ومثل الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه يكفي وحده للبيان، على عكس قانون بنيوي جرى قبوله لمدة طويلة، أن مجتمعاً معاً يمكن في الوقت عينه أن يكون صناعياً وعسكرياً (بمعنى سان سيمون وسبنسر): هل هذه الحالة أ بُ أكثر تواتراً من الحالة أ ب؟ ليس للسؤال معنى كما يبدو الأمر جلياً، ذلك بأنه من المهم تحديد المجموعة الاحصائية التي يتم على أساسها تقدير التواتر موضوع البحث بصورة دقيقة ومقنعة.

وسوف نتفحص في ما يلي بالتفصيل بعض الأمثلة على القوانين البنيوية التي أفسحت في المجال لمناقشات مستمرة في الأدب الاجتماعي. وسوف تؤخذ هذه الأمثلة من إطارين، إطار علم اجتماع الفكرويات وإطار الاقتصاد الاجتماعي للانماء.

بنيات وفكرويات

أعطى علم الاجتماع المسمى علم اجتماع المعرفة الذي رسم برنامجه Nannheim أول مثل مفيد إنطلاقاً منه يمكن بسهولة إدراك فرط الطموح الذي يضم عموماً القوانين البنيوية. وسنتفحص هنا مثلاً خاصاً، غير أنه من المفيد أن نشير إلى أن علم اجتماع المعرفة يريد ذاته، في مبدئه، أن يكون منتجاً للقوانين البنيوية طالما أن طموحه هو كشف العلاقات بين البنيات الاجتماعية وبنيات المعرفة. وينجم إخفاق هذا الفرع من علم الاجتماع الذي يتعرف عليه كل واحد اليوم عن هذا الطموح وريب في وضع القوانين البنيوية.

والانفجار المدرسي الذي ظهرت عوارضه في الخمسينات قاد علماء

الاجتماع إلى التساؤل حول مفاعيله. فبسط بعضهم عند ذلك نظرية وفرت مادة للنقاش في زمنها، وهي نظرية التحول البروليتاري[1] للمثقفين التي يمكن تلخيصها بالعروض التالية:

- اكتسب نمو المجتمعات الصناعية عدداً لا ينقطع عن الازدياد من الاشخاص الذين أتموا دراسات عليا (أ)؛
- إن هذا الوجود «الوظيفي» للمجتمع من السهل تحقيقه بقدر ما تجعل عوامل معقدة معينة، في الوقت نفسه، طلب التعلم يزداد؛ ومن بين هذه العوامل يقوم ارتفاع مستوى الحياة بدوره؛ وفي الدُرْجة عينها من الأهمية تنافس الجميع مع الجميع (ابتداء من الآونة التي يطلب فيها بعض الطلاب التعلم يقوم آخرون بذلك أيضاً إذا كانوا لا يرغبون في أن يتخلفوا مسافياً في السباق)؛ وأخيراً رسخ الاعتقاد أن وظائف الغد سوف تتطلب اختصاصات تقنية أعظم من اختصاصات اليوم؛ وبنتيجة هذه العوامل المختلفة يكون عدد المثقفين حسب أهليتهم[2] محكوماً عليه بأن يزداد (ب)؛
- ينجم عن ذلك (ج) أن المثقفين سيكونون منذورين لأن يشغلوا أكثر من السابق وظائف أو مراكز اجتماعية متواضعة نسبياً؛ وبعبارة أخرى تجد الطبقة المثقفة نفسها معرّضة لما يمكن تسميته قانون إنخفاض نظامهم الذي له نزعة معينة؛
- ستكون الأهمية الاجتماعية، في الوقت عينه، نامية (ج)، ذلك بأن المجتمعات العصرية ليست متوقفة أكثر فأكثر على المهارة النظرية والمهارة التقنية وحسب بل كذلك على امتلاك كتل الاستدلال المتنامية وحسن إدارتها.
- الاستدلال هو (سيكون) في مجتمعات ما بعد الصناعة ما كانت الطاقة (وما هي) في المجتمعات الصناعية. فتاريخ المجتمعات الصناعية تسيطر عليه العلاقة بين الناس. وهذه التطورات التي وصفها جيداً Daniel

---

(1) A. Touraine, Le mouvement de mai ou le communisme utopique, Paris, Le Seuil, 1968.

(2) على سبيل استعادة مفردات F. Bourricaud: Le bricolage idéologique, Paris, PUF, 1980.

Bell[1] تستوجب كذلك زيادة طلب المثقفين حسب أهليتهم.

- يمكن أن نتوقع، على اعتبار أن المثقفين في آن معاً لا غنى عنهم وأقل تقديراً وأجرهم الاجتماعي يميل إلى الانخفاض بقدر ما تنزع مساهمتهم إلى الازدياد، أن يظهر موقف معارضة للنظام الاجتماعي (ث).

- ربما يتأكد شعور التضامن. ورفض مجتمع ما بعد الصناعة يحتمل جداً، في مطلق الأحوال، أن ينمو في الطبقة المثقفة، إلى درجة أنه ربما هي منذورة لكي تكون، على غرار البروليتاريا العمالية في القرن التاسع عشر في المذهب الماركسي، المحرك الرئيسي للتبدل (ذ).

يوصل هذا التحليل إلى نص قانون بنيوي: إن العناصر أ، ب، ج، د، ع، ث، و ذ منذورة، في مجتمعات ما بعد الصناعية، إلى الظهور في آن معاً. ومجموعة هذه العناصر (وغيرها) تشكل إذاً بنية متميزة لمجتمع ما بعد الصناعة. والتعارض بين مجتمع ما بعد الصناعة والمجتمع الصناعي، كما في حالة التعارض بين المجتمع التقليدي والمجتمع العصري، يناظر بنيتين معكوستين: أ ب ج ... ذ ضد أَ، بُ، جُ... ذُ.

وتكمن هشاشة هذا القانون البنيوي في أنها لا تهتم بالأخذ في الاعتبار تغيّر الأوضاع التي يمكن أن تنجم عن العناصر «البنيوية» أ، ب، الخ. وتعقيدها. والحال ان لهذا التنوع النتيجة التي سيكون فيها أ، ب فعلياً في بعض الأوضاع، في ترافق مع ث (وضع معارضة النظام الاجتماعي)، في حين أن هذه العناصر البنيوية، في حالات أخرى، ستولّد موقف تخفيف وتطابق بدلاً من معارضة ورفض كما يثبت ذلك مثال بسيط.

لقد تُرجمت السياسة المسماة سياسة المجتمع الكبير التي وضعها الرئيس جونسون في الولايات المتحدة بتوسع ضخم للمناهج الاجتماعية والوكالات المعدّة لدعم هذه المناهج التي ترافقت مع إنشاء عدد هام من الوظائف. وكثير من هذه الوظائف، بحكم جانبيتها، كان يستدعي تكوين مستوى عالٍ في

(1) D. Bell, Vers la société post-industrielle, Paris, Laffont, 1976.

العلوم الاجتماعية التطبيقية. والطلاب الذين يختارون هذا النموذج من السلوك هم في الغالب متعلقون بقيم منعوتة اعتيادياً باليسار. وهم يبدون حساسية متيقظة تجاه اللاّمساواة والظلم الاجتماعيين. وهم في الغالب في ظرف متواضع نسبياً. وتتيح سياسة المجتمع الكبير للكثير منهم إشغال وظيفة ومزاولة نشاطات لا تعتبر مشروعة وحسب وإنما تتجاوب مع الطلب. كانت هذه النشاطات ولا ريب تمارس لصالح بعض المجموعات وبعض الأشخاص؛ بيد أن الطلب لم يكن يأتي من المستفيدين أنفسهم وإنما من الدولة التي تعبّر عنهم وعن مصلحتهم. ومن السهل الفهم أن العامل الاجتماعي social worker، في وضع كهذا، المكافأ من موازنة المناهج الاجتماعية، يجد هذه المناهج غير كافية أو يقدّر أنها موجهة في اتجاه لا يوافق عليه كلياً. غير أنه من الصعب الفهم أنه يبدي موقف معارضة جذرية للنظام السياسي: فالمؤسسات التي تستخدمه تعترف، بحسب طبيعتها بالذات، بتسويغ «الكفاح ضد اللاّمساواة» وإنماء «العدالة الاجتماعية». ربما يمكنه رفض النهج. غير أنه من الصعب أنه يرفض جذرياً الاهداف وأن يعتبر أنه، بخدمة هذه الاهداف، يخدم سلطة غير شرعية.

وبالاضافة إلى ذلك يمكن إعطاء هذا المثال مدى أعم: كان Bell على حق عندما أعلن توسع القطاع «الرباعي»، وهو قطاع النشاط الاجتماعي الاقتصادي الذي يعالج العلاقات بين الوكلاء الاجتماعيين، وهو قطاع تنتمي اليه المصالح الاجتماعية، وكذلك النقابات، أو مجموعات الدفاع عن هذه الفئة أو تلك أو هذه المصالح أو تلك. والحال أن القطاع الرباعي يقدم، على الأقل لمن يرغبون، الفرصة لممارسة نشاطاتهم لصالح غير المحبوبين أو غير المرغوب فيهم في النظام الاجتماعي أو الذين عليهم أن يتحملوا ظلاماته، ذلك بأن هذا النشاط يعتبر مشروعاً ويتلقى مساعدة مالية احتمالياً، حتى أن النظام يكافئه بشكل غير مباشر.

ويمكن بالمختصر أن تذكر، بدون صعوبة، أمثلة وبراهين تدعم قانوناً «بنيوياً» متناقضاً مع القانون السابق الذي تنتج بموجبه السمات «البنيوية» أ، ب، الخ طبقة مثقفين ليسوا أخصاماً وإنما هم مندمجون في عجلات «النظام» ث رغماً عن حساسيتهم تجاه الظلم الذي يولده. وهذا القانون الآخر، إضافة

إلى ذلك، سبق أن طرح فعلياً[1]، وقام نقاش حول مسألة تحديد أي منهما كان صحيحاً. لم يكن أي منهما صحيحاً بالطبع، ذلك بأن كلاً منهما صحيح ضمن بعض الشروط: إن العناصر أ، ب، الخ، حسب كل حالة، تحدث أوضاعاً بحيث أن المتخاصمين المحتملين يميلون إما إلى الاندماج في النظام وإمّا أن يرفضهم هذا النظام. أما الحصول على القيمة الجبرية لهذه المفاعيل ذات العلامات المتعارضة فمهمة لا يمكن القيام بها بالطبع.

يجب، إضافة إلى ذلك، أن يلاحظ أن العناصر «البنيوية» لا تستحق وحدها أن تؤخذ في الاعتبار. ليس من غير المبالى فيه، والأشياء جميعاً متساوية، أن يكون المتخاصمون المحتملون مثلاً قد «استردتهم» نقابة لها مقاصد ثورية أو نقابة لها طموحات إصلاحية. وهكذا سيكون للمفاعيل البنيوية ذاتها نتائج متغيرة مع خاصيات النظام النقابي القائم. ويمكن أن يكون الاسترداد في الحالة الأولى مستبعداً مقولة تقرّظ مزايا قطيعة مع النظام.

ومن المخاطرة الفادحة بصورة عامة إذاً، على عكس أخذ طموحات علم اجتماع المعرفة الأعظم، أن نجعل من الظاهرات الفكروية نتاج عناصر بنيوية. فموضع المثقفين يمكن أن يتأثر بطريقة متغيرة ومتناقضة بعناصر بنيوية بحيث أنه يكون لدينا أحياناً ث = مم ج (أ، ب، . . . ، م) وأحياناً أخرى ثُ = مم ح (أ، ب، . . . ، مُ)، بدون أن يكون فيها أي وسيلة للتحديد مسبقاً ما إذا كان التأثير الناتج مدعواً إلى الميل إلى هذا الاتجاه أو ذاك. إن نقاشاً ما، في حالة من هذا النوع، من المحتمل أن يظهر ويشرك في آن معاً قانونين بنيويين متعاكسين (وهذا ما ينتج فعلاً في الحالة موضوع البحث). بيد أن هذه القوانين تعبّر بالأحرى عن أهواء الذين يصدرونها وأحاسيسهم بدلاً من الواقع. فالحقيقة أن هناك عوامل حتى «بنيوية» قابلة لتوليد أوضاع متغيرة يمكن أن تحث الفاعلين المثقفين على إتخاذ مواقف هي ذاتها متغيرة. وينتج عن ذلك أن أياً من القانونين المتنافسين لن يكون صحيحاً.

وترتكز طريقة أخرى للتعبير عن الفكرة عينها على القول إن العناصر «البنيوية» نادراً ما تكون وحدها حاسمة. فعملها ممزوج دائماً بعمل عناصر

---

(1) C. Waxman, The end of ideology debate, New York, Simon et Schuster, 1968.

مؤسسية أو ظرفية. وتأثير العوامل المؤسسية (نمو مؤسسات تنتمي في لغة Bell إلى النموذج «الرباعي» مثلاً) تشهره المناقشة السابقة. وتأثير العناصر الظرفية يمكن أيضاً إشهاره بسهولة.

كان Sombart قد شرح في بداية القرن لماذا لم تكن هناك إشتراكية في الولايات المتحدة: إمكانيات الحركية الفعلية، والايمان في فضائل الحلول الفردية بالصعوبات الفردية، وهو إيمان «عززته» الحركية التي جعلها وجود «الحدّ» ممكنة، حملت الاميركيين على أن يكونوا قليلي التأثر بفكرويات إسباغ الشرعية على الاستراتيجيات الجماعية للاحتجاج. ولكن هل أن الفكرويات الاشتراكية، في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، قد توطدت تماماً في الولايات المتحدة؟[1] إن الحزب الشيوعي الاميركي هام وذو تأثير. والمثقفون يعلنون إخلاصهم للماركسية، وليس ذلك بالنسبة إلى الذين إنقادوا إلى مراقبة سير عمل المؤسسات، واحتمالياً تقويم سير العمل هذا ومناقشته، وعلى وجه أعم النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحسب، وإنما أيضاً الكتاب ومخرجو الاشرطة السينمائية والممثلون. غير أن النقابية ترددت من ناحيتها. بعضها يأمل في اشتراكية غير سياسية، محبوسة بصرامة في الدفاع عن جمهورها المحتمل. وآخرون يؤكدون أنه إذا كانت الحركة النقابية تأمل في توسيع تأثيرها فإن لها كل الربح في إقامة علاقاتها مع اليسار السياسي حتى إعلان ذلك.

ودحض Sombart هذا الذي أيدته الوقائع التالية للعصر الذي كتب فيه ليس سراً: فالاتفاق الجديد أسبغ الشرعية على مفهوم السياسة الاجتماعية؛ وقد أصبح «طبيعياً» أن تؤكد الدولة وتؤمن «مسؤولياتها» في حماية الفرد الاجتماعية. والأمر لا يتعلق فقط بالدفاع عن المواطن في حياته وفي موارده وإنما بتأمين موارده عندما تصبح هذه الموارد غير كافية «اجتماعياً». والحزب الشيوعي الاميركي يتبنى الماركسية تماماً، وهي مذهب ليس مألوفاً كثيراً في نظر الاميركيين ولكنه نجح في فرض الانطباع في أنه يعتنق ماركسية غير مذهبية وسيئة التعريف وتقتصر في الواقع على بعض التوجهات العامة المتجانسة مع

(1) D. Bell, The end of ideology, Glencoe, The Free Press, 1980, ed. rev. 1965.

مبادئ الاتفاق الجديد. إنه أصغر عدداً من الاحزاب التقليدية الكبرى، ولم يتورط مباشرة في اللعبة السياسية، وهو من جهة أخرى قليل الاهتمام بالتسويات ويمكن أن يظهر كحارس يقظ للمبادئ ومدافع ساهر عن القضايا الكبرى التي إذا لم يخنها الحزبان الكبيران فهما لا يخدمانها بالشكل الأفضل إلاّ بطريقة متحفظة. والحزب الشيوعي الاميركي يدعم، بذرائعية معينة، جميع القضايا التي يمكن أن تبدو كنتيجة طبيعية لمبدأ العدالة الاجتماعية.

ومن الثلاثينات إلى الأربعينات أوصلت مجموعة عوامل إلى أن تجعل من الماركسية نقطة ارتباط وإسناد للكثيرين الذين هم إمّا عاكفون مهنياً على مراقبة المجتمع المحيط وتقويمه، وإمّا قادرون على أن يجدوا في «المسألة الاجتماعية» مصدر إلهام فني أو أدبي.

غير أن أهل الفكر الاميركيين إنقلبوا من جديد في عام 1945. وغدا تأكيد Sombart ثانية صحيحاً وبقي كذلك حتى منتصف الستينات: من جديد لم تعد هناك اشتراكية في الولايات المتحدة؛ وقد خف حضور الماركسية على أي حال لدى المثقفين الاميركيين إلى حد كبير بالنسبة إلى ما قبل الحرب، ذلك بأن الحزب الشيوعي الاميركي خلال ذلك اقترب من موسكو وضمن الميثاق الجرماني السوڤياتي مما كلفه خسارة نفوذ فورية. ولم تعد المسائل الاجتماعية، بالاضافة إلى ذلك، هي التي، منذ ذلك الوقت، تشكل فرضيات الاسناد إلى الحياة السياسية ومواضيع التفسخ والنزاع وإنما معضلات السياسة الدُولية. وغدا الحزب الشيوعي، كنتيجة لفقدان الثقة الذي جلبه لنفسه، مهملاً من جانب الحركات النقابية من جهة أخرى. وتعزز وضع الذين كانوا يأملون في نقابية لا سياسية: هدأت هذه العاصفة، ورأى المسؤولون النقابيون جيداً مخاطر الصلة الضيقة جداً بتشكيل سياسي فالحزب الشيوعي الاميركي بحيث أن المسافات كانت منذ ذلك الحين مؤكدة علانية بين الحزب الماركسي والحركة النقابية. وأصبح الوضع في نهاية المطاف مقلوباً تماماً بالنسبة إلى ما كان عليه في الثلاثينات. وفقدت فرضيات العدالة الاجتماعية أوليتها؛ وفقدت المذاهب الاشتراكية إذاً على وجه العموم من فائدتها بالنسبة إلى المثقفين؛ ولم تفقد الماركسية بصورة خاصة تأثيرها وحسب وإنما غدت كمشتبه بها. ولم تعد أي مؤسسة توصي نفسها بها. والحزب الشيوعي ذاته أصبح في حالة

إعسار. وتخلص منه مؤيدوه منذ وقت قريب ورفضته الحركة النقابية التي أكدت لا سياسيتها ولم تعد تريد أي علاقة بهذا الحزب. وكان أي مثقف، في هذه الظروف، يؤكد إخلاصه للماركسية على يقين تقريباً من أن ينبذه الجميع وأن لا يملك هكذا أي تأثير. والحال ان للمثقف دور السعي إلى ممارسة نفوذه. يمكنه ولا شك اختيار فن ممارسة هذا النفوذ وطريقته وتطبيق طموحاته على أهداف مختلفة. ولا ريب أيضاً أن بامكانه احتقار الوجاهة والشرفيات والمال. غير أنه ليس في وُسعه أن يختار، إلاّ أن يغير دوره، عدم السعي إلى ممارسة النفوذ.

إن وضع المثقف الفرنسي، في الوقت عينه، أي بعد الحرب مباشرة، مختلف تماماً. فالفكرويات اليمينية فقدت الثقة بها طويلاً[1]. والحزب الشيوعي كان له قسط كبير وهام في المقاومة واكتسب بذلك ثقة وشرعية. وتبنى الماركسية قسم هام من الحركة النقابية ولم يخفِ تعلقه بالحزب الشيوعي الفرنسي والقسم الفرنسي للاممية العمالية، حزب اليسار الآخر الكبير الذي قام بدور هام في الحياة السياسية للجمهورية الثالثة واجتاز سنوات الأزمة التي سبقت الحرب[2] بشكل سيء. فقد قامت المجابهة حول تقدير المواضيع الرئيسية، وكان بعضهم حساساً تجاه إرادة سحق البلاشفة الذي أعلنته الاشتراكية الوطنية غير أن معظمهم كان مسالماً قبل أي شيء وأيّد اتفاق ميونيخ. ولم يكن الاشتراكيون من جهة ثانية، بكونهم لم يألفوا النظريات اللينينية للتنظيم السياسي السري، قد عرفوا خلال الحرب كيف يحولون مؤسساتهم في زمن السلم إلى تنظيم مقاومة في باطن الأرض. ونتيجة لهذه المجموعة من العوامل، وفي الوقت الذي صرف فيه المثقف الاميركي النظر عن التعلق بنقطة الاسناد الماركسي، كان المثقف الفرنسي مدعواً إلى فعل ذلك.

إن الطبيعة المذهبية للحزب الشيوعي الفرنسي ـ عدم إمكانية الانضمام اليه إلاّ بتبني مذاهب معينة في تلك الحقبة أكثر مما هي الحال اليوم ـ تفسر إلى حد كبير كون الانضمام إلى الحزب الشيوعي الفرنسي كان مألوفاً في هذه

---

(1) F.Bourricaud Le bricolage idéologique, F. Bourricaud.

(2) M. Sadoun, «Les facteurs de la conversion au socialisme collaborateur», Revue Française de Science Publique XXXVIII, 3, 1978, 459- 487. Les socialistes sous l'occupation, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences publiques, 1982.

الحقبة، إذا أخذنا بالشهادات على ذلك، كاعتناق دين ما. إلاّ أن حدة الاقتناع والطابع «الداخلي» للالتزام ليسا في أي حال الدليل على غياب الحساسية تجاه معطيات الوضع. كان للمثقف الفرنسي في الخمسينات الأسباب الوجيهة عينها التي كانت لدى المثقف الاميركي في الثلاثينات، رغماً عن كونها مختلفة لدى كل منهما، لاتخاذ الماركسية «أفقاً غير قابل لاجتيازه»، واعتبار الانضمام اليها نتاجاً للقناعة الداخلية.

هذا التحليل لا يهدف ـ على سبيل الايضاح ـ إلى عرض نظرية منفعية للاقتناع السياسي. إن تصوراً من هذا النوع قد يكون تسويغه ضعيفاً كالرؤية العكسية التي تجعل من هذه القناعة نتيجة «التزام» تعليلاته غير قابلة للتفسير. إن اعتبار «التزام» ما ذاتياً كتنوير أو هدى لا يستدعي ـ كما يثبت ذلك مثالنا ـ أن يكون مجرداً من الأسباب. وهكذا يمكن أن تكون الاختيارات الحاصرة للمثقفين الاميركيين في الثلاثينات كاختيارات المثقفين الفرنسيين في الخمسينات مفهومة إنطلاقاً من معطيات الوضع الذي وجد فيه هؤلاء المثقفون. وهذه المعطيات التي هي نفسها نتاج عوامل عيانية تحدد الثوابت التي تميز حقل عمل الفرد. وهذه الثوابت لا تحدد بالطبع مسلك الفرد بحد ذاته: إنها توفر له تعليلات تصرفاته وأسبابها وحسب.

إلاّ أن الدرس الرئيسي لهذه الأمثلة، بالنسبة إلى النقطة التي تشغلنا في هذا الفصل، هي أن الثوابت المميزة لبنية الوضع التي يتحرك فيه الفاعلون يمكن أن تكون محددة في بعض الحالات أكثر بكثير بعناصر مؤسسية أو ظرفية من أن تكون محددة بالعناصر البنيوية.

ومزيج العناصر الظرفية والعناصر البنيوية، والواقع في أن للعناصر البنيوية تأثيرات متغيرة محلياً في أوضاع الفاعلين يدعوان إلى الحذر والتحفظ تجاه القوانين البنيوية التي، تحت هذا الاسم أو أسماء أخرى وبشكل مغفل، غالباً ما تجعل منها العلوم الاجتماعية، صراحة أو ضمناً، مهنتها في البحث.

وليس للأسباب البنيوية دائماً الفعالية التي تنسب اليها وتأثيراتها ليست لها دائماً الدلالة التي تعطى لها. زد على ذلك أن هذه التأثيرات ليس لها على وجه العموم التماسك المنتظر منها.

تماسك البنيات تجاه التبدل

يشدد مفهوم البنية ومفهوم «القانون البنيوي» على تماسك العناصر أ، ب، ج... ن التي تشكل نظاماً: أ، ب، ج... ، ن وأُ، بُ، جُ...، نُ هما بنيتان نموذجيتان أو محتملتان، على اعتبار أن التركيبات الأخرى لا نموذجية أو منحرفة أو انتقالية. هكذا هو التصور الضمني للنموذجيات التقليدية: Gemeinschaft/Gesellschaft، مجتمعات تقليدية/ عصرية، مجتمع قوم/ مجتمع مديني، الخ. ونتيجة طبيعية لذلك تناول القول الذي يطال أحد العناصر، في نزعة معينة، العناصر الأخرى جميعاً.

وليس من الصعب مضاعفة الأمثلة التي تبين ما يحويه تصور كهذا من التخيّل. وتبدل ما أ ← أُ لن يكون له تأثير في ب، وبالأحرى في مجموعة العناصر ب، ج، ...، ن، إلاّ أن يطال التأثير حقل عمل الأفراد بحيث أنهم يكونون مدعوين إلى الأخذ بالمسالك التي من نتيجتها انتاج بُ، جُ... نُ بدلاً من ب، ج، ...، ن. وظهور تأثير كهذا ليس بالطبع نتاج ضرورة تصاعدية وإنما يتوقف على خاصيات نظام الترابط الذي بدونه يتحرك المتصرفون. إن أ، حسب طبيعة هذه الخاصيات، تحدث تبدلاً على مستوى بعض عناصر المجموعة ب، ج، ...، ن أو جميع العناصر احتمالياً أو لا تحدث هذا التبدل. وهذه النقطة هي التي سيشهرها المثال التالي.

أطلقت الحكومة الهندية، عشية الحرب العالمية الثانية، برنامج ري. وقد درس S.Epstein[1]، في دراسة مدهشة مفاعيل هذا التبدل الخارجي المنشأ في قريتين من ولاية Mysore كائنتين بجوار مدينة Bangalore، هما قريتا Wangala، وDalena. وتستفيد Wangala، بسبب وضعها، مباشرة من التوسع والري. ولم تثر هذه القرية اهتمام قرية Dalena الكائن قسم من أراضيها على علو كبير وبالتالي لا يمكن ريها. ويشكل اختيار هاتين القريتين، مع بساطته، «تصميم مراقبة مدهش»: كان الامر يتعلق بأن تتحد في آن معاً نتائج التبدل الخارجي المنشأ في القرى المروية ونتائجه غير المباشرة في القرى التي لا يمكن ريها.

---

(1) S. Epstein، المرجع عينه.

وفي الدراسات التي تتناول مفاعيل التبدلات الخارجية المنشأ في المجتمعات التقليدية غالباً ما نجد نموذجي برهنة أو طراز. وهذه الدراسات تقدم أحياناً على أنها تؤكد طراز إنتاج. وقد أشارت Margaret Mead[1]، في كتابها Cultural patterns and technological change، إلى صورة القرية الهندية اللازمنية واللامتغيرة (timeless and changeless): التقاليد راسخة فيها بعمق ومترابطة بدقة بحيث أنها تجعل بنية القرية غير قابلة لأن يخترقها التبدل. ولم تفعل M.Mead سوى استعادة رؤية أوصى بها ماركس صراحة، وهي رؤية القرية الآسيوية التي يسوسها قانون قاسٍ للنتاج خارجي المنشأ. وقد بسط الرؤية عينها، ولو كان ذلك بكلمات مختلفة، العديد من المؤلفين وعلى وجه الخصوص Hoselitz[2]. والطراز الثاني للتبدل المضخّم شيئاً فشيئاً أو لمسار ردة الفعل المتسلسلة: ابتداء من الآونة التي لا يكون فيها تبدل ما خارجي المنشأ مرفوضاً بلا قيد أو شرط أو ممتصاً من المجتمع التقليدي أو يتناول بعضاً من عناصره ينتهي إلى أن يتناول العناصر الأخرى جميعاً على التوالي. وطراز الانتاج كطراز التحول الذي تولده ردة الفعل المتسلسلة، مهما كانت درجة تناقضهما البادي لأول وهلة يرتكز كل منهما على مسلّمة مشتركة: مسلّمة ترابط العناصر المكوّنة «لبنية» المجتمعات التقليدية، أي الترابط الوثيق بين العناصر كافةً.

ولدراسة Epstein الفائدة الكبرى في أنها تبين، في صدد القرى الآسيوية، أن الطرازين يمكن أن يكونا خاطئين أو مختصرين من جهة، وأن مفاعيل التبدل من جهة ثانية متعددة (ليست هي ذاتها في القرى التي يتناولها الري مباشرة وفي القرى التي يتناولها بصورة غير مباشرة)، وان التبدل، في المقام الثالث لا يتناول عناصر البنية كلها بالشدة عينها ولا في الاتجاه ذاته. وهي تثبت أخيراً أن مفاعيل التبدل لا يمكن أن تكون مفهومة ومحددة إلاّ بتحليل تأثير التبدل الخارجي المنشأ في وضع الفاعلين.

وباختصار خلاصات تحليل Epstein يمكن القول إن التبدل الخارجي المنشأ أ ← أُ، في Wangala (القرية المروية أراضيها) كانت له نتائج متغيرة

(1) M. Mead, Cultural patterns and technological change, Paris, UNESCO, 1953.

(2) B.F.Hoselitz et W.E. Moore, Industrialisation et Société, Paris/ La Haye, Mouton, 1963.

وفي أي حال غير متماسكة حسب المظاهر الاجتماعية موضوع البحث. ويعدّل التبدل الخارجي المنشأ في بعض الحالات حالة الأشياء (يترجم نموذج التأثير هذا بالرمزية : س (إحداثية سنينية، أفقية X) ← سُ)، ويؤكده في حالات أخرى: (بصورة رمزية: ص (إحداثية صادية، عمودية Y) ← ص).

إنتقلت القرية أولاً بفضل التصرف الخارجي المنشأ من نظام اقتصاد بقاء إلى نظام اقتصاد تبادل (ب ← بُ). والعلاقات بين الأب وأبنائه، في المقام الثاني، تعدلت فعلياً باتجاه وصفه منظِّرو التحديث (أو التعصير) باستقلال كبير للابناء عن الأب (ج ← جُ). والعلاقات بين الرجال والنساء تغيرت باتجاه لصالح النساء: اكتسب دورهن، بنتيجة التبدل، في نظام تقسيم العمل، أهمية وتعززت استقلاليتهن (د ← دُ). وعلى العكس من ذلك عزز التبدل التنفيذ والتراتبية الاجتماعيين داخل الطبقات (ع ← ع: تأكدت التراتبيات القديمة بدلاً من أن تنقلب) وتعززت أيضاً التراتبيات وعلاقات التبعية بين الفلاحين. والمنبوذين (ث ← ث). وبدت تقليدية المنبوذين وتضامنهم وشعورهم بالانتماء إلى المجموعة القروية أكثر تأكيداً عن ذي قبل (ذ ← ذ). وارتفع مستوى المعيشة (ف ← فُ). بيد أن التجديد أوجد تأخراً في النشاطات الزراعية بدلاً من تقدمها (س ← س). ورغماً من الانتقال إلى اقتصاد تبادل بقيت العلاقات مع البيئة مهملةً جداً (ش ← ش)، حتى أنه يمكن الكلام على إنطواء القرية على نفسها.

وبالمختصر، ونتيجة للتبدل، تحولت البنية الخارجية المنشأ أ ب ج د ع ث ذ ف س ش إلى البنية أ بُ جُ دُ ع ث ذ فُ س ش: لا انتاج معمّم (لعناصر البنية جميعاً)، ولا تحوّل معمّم (لعناصر البنية كافةً). ورغماً عن «الترابط» بين هذه العناصر تحول بعضها وبعضها الآخر تأكد وتعزز.

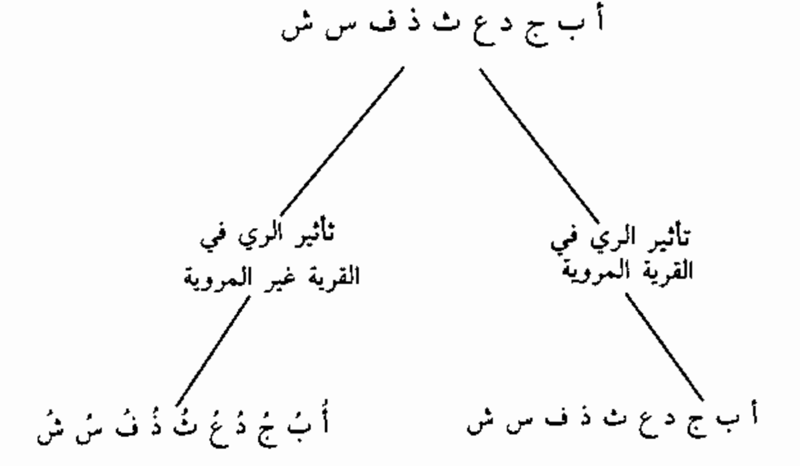
وكان للتبدل الاجتماعي الخارجي المنشأ (أ ← أُ) في Dalena، القرية الجافة، نتائج ضخمة أيضاً مع أن الري لم يتناولها، بفعل الواقع، مباشرة. وقد جرى فيها الانتقال، كما في Wangala، وإنما لاسباب أخرى وبفعل إواليات أخرى، من اقتصاد بقاء إلى اقتصاد تبادل (ب ← بُ). وتعدلت العلاقات بين الأجيال المتعاقبة في اتجاه استقلالية أكبر (ج ← جُ). وبالمقابل لم يتأثر تقسيم أدوار الجنسين (د ← د): إحتفظت المرأة بدورها التابع فلا

تملك سوى إستقلالية ضعيفة. وتعدلت التراتبيات الاجتماعية داخل طبقة الفلاحين: حصل بعضهم على نظام أعلى نسبياً، وبعضهم الآخر على نظام أدنى نسبياً من الذي كانوا يتمتعون به قبل الري (ع ← عُ). وذبلت روابط الزبونية بين طبقة الفلاحين وطبقة المنبوذين (ث ← ثُ). وتبدل المعنى المجموعي للمنبوذين (ذ ← ذُ)، وقامت منافسة شديدة بينهم. وارتفع مستوى المعيشة (ف ← فُ)؛ ثم نمت نشاطات جديدة إلى جانب النشاطات الزراعية التقليدية (س ← سُ). وترافق الانتقال إلى اقتصاد التبادل مع تكثيف مدهش للصلات بالبيئة (ش ← شُ). وتحولت البنية أ ب ج د ع ث ذ ف س ش إلى البنية أُ بُ جُ دُ عُ ثُ ذُ فُ سُ شُ.

إذن جرى تطبيق طراز ردة الفعل المتسلسلة بصورة أفضل في القرية التي لم يتناولها الري، مع أنه كان للتبدل مفعول تعزيز أحد العناصر، عنصر تقسيم دوري الجنسين، بدلاً من التحديث.

نبدي كعارضة اننا لم نتفحص، بسبب الاختصار، في هذا العرض بعض العناصر التي تحوي دراسة Scarlett Epstein في شأنها استدلالات ثمينة كالموقف من القيم الدينية. ونكتفي بالقول، هنا أيضاً، إن مفاعيل التبدل معقدة وتؤدي، حسب الحالات، إلى تضخم التعبد المنذور للالوهيات المحلية، وظهور المنافسة، في حالات أخرى، بين الألوهية القومية والألوهية المحلية.

والرسم البياني الثاني يتيح أن يبدي التحليل للعيان:



إذا كان الهدف الأساسي للاقتصاد الاجتماعي للتبدل يرتكز على توضيح انتظامات تجريبية، كشكل القوانين الشرطية أو البنيوية على سبيل المثال، فإن خلاصات دراسة Epstein تكون باعثة على اليأس: مفاعيل الري أكثر صراحة في القرى غير المروية، وهي غير متقاربة وذات علامة واتجاه وكثافة متغيرة، وتعقيدها يبعث على فقدان الثقة بالطراز المنتج للقرية «غير الزمنية واللاّمتغيرة» والطراز المتراكم لردة الفعل المتسلسلة. نجد هنا إذاً المعضلة العلومية البادية في هذا الكتاب كله. فهل على العالم الاجتماعي (أو الاقتصادي) الذي يتصدى للتبدل الاجتماعي أن يسعى فيه إلى وضع نصوص قانونية منطقية، أي يحاول توضيح خاصيات تجريبية أو على العكس أن يكون هدفه، إذ يلاحظ أن نظام البنية أ ب ج . . . ن في ز مميز في ز + 1 ببنية أخرى، أُ بُ جُ . . . ن. على سبيل المثال، أن يفسر لماذا ذلك؟ وشرح لماذا ذلك يعني: أن يبيّن كيف يمكن لتبدل ما (أ ← أُ مثلاً) أن يعدّل وضع الفاعلين بحيث أنهم مدعوّون إلى اعتماد مسالك جديدة وكيف تنتج البنية أُ بُ ج . . . ن عن تجمّع هذه المسالك.

وهذا ما قام Epstein تماماً. وسأكتفي، لعدم امكانية استعادة تحليله بكامله بالطبع، ببيان عناصره الرئيسية.

يتيح الري نمو زراعات جديدة، قصب السكر على وجه الخصوص الأكثر مردوداً من الزراعات التقليدية كزراعة ما يسمى ragi. بيد أنه يتطلب استثمارات: مستوى الأرض واستخدام الأسمدة. ومحراث من الخشب، في الأرض الجافة، يجره ثوران عاجزان يكفي لقلب الأرض أو على الأقل لخدجها؛ والتزبيلة غير ضرورية. والمحراث المعدني لا غنى عنه في الأراضي المروية، وتستهلك كميات كبيرة من التزبيلة؛ والاستثمارات التي تفرضها زراعة قصب السكر تموّل بقروض يعطيها المعمل للفلاح ثم يشتري منه في ما بعد محصوله، وكذلك يعطيها الجيران الأكثر يسراً. وتزداد التبعية المالية للفلاح غير أن مستوى معيشته يرتفع: ب ← بُ.

ويتطلب قصب السكر والأرز، من جهة أخرى، عناية ثابتة، ويجعلان الفلاح منشغلاً طوال السنة. وعلى العكس من ذلك تترك الزراعة في أرض جافة ـ وهي الزراعة المسيطرة قبل الري ـ فترة راحة من شباط حتى نيسان.

وكان هذا الوقت تشغله نشاطات متنوعة كانت توفر للفلاح فرصة العودة إلى القرية أو المدينة المجاورة، فيهتم باستثماره، وتنحصر شبكة علاقاته واتصالاته الاجتماعية (ش ← شَ).

ولم تتعدل العلاقات بين الأب وأولاده بسبب نتيجة غير مباشرة للري وحسب وإنما كذلك للتدابير التي اتخذتها الادارة في الوقت عينه (ج ← جُ): يباع قصب السكر لمعمل صنع تابع للادارة التي ـ بحسب دورها ـ لها اهتمام مزدوج لتجنب الانتاج الفائض ومعاملة الفلاحين على قدم المساواة. فهي تحدد إذاً الحصص على عدد الأفراد. فالفلاح الذي يعطيه بيع قصب السكر مردوداً أكبر من بيع الـ ragi، مدعوّ بالتالي إلى التنازل عن قسم من أرضه ما أن يستطيع ذلك إلى ورثته. وكان التنازل الفعلي قبل الري يسبق التنازل القانوني؛ ثم أصبح التنازل القانوني على العكس يسبق التنازل الفعلي. وهكذا حل الاستثمار الذي يمكن نعته بالإلافي (الفيديرالي) تدريجاً محل الاستثمار العائلي الذي يسيطر عليه رب الأسرة حيث كان للابناء ـ المخصصين قانوناً بحصص ـ القدرة على تأكيد استقلاليتهم تجاه الأب.

وأصبح لدور المرأة (د ← دُ) أهميته: أصبح الفائض المكوّن من الاثراء موظفاً في إنتاج الحليب الذي يعهد إلى المرأة بتنظيمه وتسويقه. ولم يخطئ أحد في ذلك في القرية: غنى الألبسة التي تعرضها الفلاحات أيام الاعياد أو السوق هو الذي جرت العادة على قياس فائضه الذي يوفره الاستثمار.

إلاّ أن الفائض مستخدم أيضاً ـ كما سبق بيانه ـ لمساعدة الذين لا يتوصلون إلى تمويل استثماراتهم بالسماد والمعدات من أموالهم الخاصة. ونتيجة لذلك تعززت فروقات الدخل والاعتبار والنظام بظهور صلات تبعية مالية. بيد أن التوسع الاقتصادي لا يؤدي إلى ازدياد الاستدانة وحسب، إنه يجر كذلك إلى نمو الاستهلاك. والحال أن العاملين ينزعان إلى تسريع التراتبيات. فالاغنياء لم يصبحوا أثرياء وحسب، بل أصبحوا كذلك عِياناً وعلانية. زد على ذلك أن الفلاح لكي تكون له مصلحة في شراء أراضٍ جديدة يجب أن يصل الفائض الذي يملكه إلى كمية معينة: من غير المفيد له اكتساب قطعة أرض جديدة إذا لم يكن في وسعه التزود بأدوات الانتاج وعلى وجه الخصوص بالحيازات الجارّة التي تسمح له

بوضع قطعة الأرض هذه في الاستثمار. فالفلاحون الأكثر ثراء إذاً هم الذين يزيدون من قطع أراضيهم. والتمييزات بين الطبقات الاجتماعية لها على وجه الاجمال نزعة إلى الدوام حتى إلى تعزيز الفلاحين داخل الطبقة (ع ← ع).

إن نمو الزراعة يؤدي إلى نمو الحاجات إلى اليد العاملة. وزراعة الأرز وقصب السكر هي أكبر مستهلك للعمل: إنها عمل غزير. ويؤمن العمل أعضاء الاستثمار وكذلك تبادل ساعات العمل بين الاستثمارات واللجوء إلى مياومين؛ زد على ذلك أن الديون التي يتعاقد عليها المنبوذون تجاه الفلاحين غالباً ما تسود عملاً. والمنبوذ، مقابل العمل الذي يقوم به؛ يمكنه الاعتماد على مساعدة الفلاح عندما تفرض عليه وفاة أو زواج نفقات يجب أن يتدبرها أو عندما يصيبه المرض أو عندما لا تسمح له موارده بأن «يقتصد». وهكذا تمثل روابط الزبونية بين الفلاحين والمنبوذين أنواعاً من العقود تنتقل من جيل الى جيل مع تبادلات خدمة معقدة. إن زيادة طلب العمل من جانب الفلاحين، على اعتبار أن المنبوذين لا يملكون موارد تسمح لهم بأن يلتزموا بأنفسهم الزراعات الأكثر مردوداً، تنزع إلى تعزيز علاقات الزبونية: ذلك بأن المنبوذين إذا كانوا يستفيدون في قدر متواضع من «الازدهار الاقتصادي المفاجئ» فليس بامكانهم الاستقرار لحسابهم وليست لهم مصلحة في الذهاب الى مكان آخر (ث ← ث). وبما أن المنبوذين ليسوا في وضع تنافس في ما بينهم ـ طالما أن روابط الزبونية تحدد أرباب العمل الذين يمكن أن يستخدموهم ـ فإنهم يبدون إحساساً مجموعياً مؤكداً يتعزز بدلاً من أن يضعف بتأثير نتائج الري (ذ ← ذ).

وقد تأكدت Wangala، رغماً عن الازدهار الاقتصادي المفاجئ، أنها منذورة للزراعة (س ← س). فزراعة الأرز وقصب السكر تتطلب الكثير بحيث أن الفلاح ليس لديه الوقت لعمل شيء آخر. ليس لديه الوقت للذهاب إلى المدينة. وعلاقاته بالبيئة تتباعد بدلاً من أن تتعزز (ش ← ش). فالنساء وحدهن يذهبن إلى السوق. زد على ذلك أن الازدهار الاقتصادي المفاجئ جعل الفلاح غير ملزم ينقل بنفسه منتوجاته وفي وُسعه أن ينيطها بناقلين يأتون من القرى «الجافة» مثل Dalena.

وفي Dalena يرتفع مستوى المعيشة كما في Wangala التي جرى فيها الانتقال من اقتصاد بقاء إلى اقتصاد تبادل (ب ← بُ)، وإنما لأسباب مختلفة. فالزراعات «الجافة» التي كانت تمثل قبل الري، وبقيت كذلك بعد الري، نشاطاً زراعياً وحيداً أصبحت تكملها نشاطات صناعية ونشاطات خدمات. وزراعة الأرض الجافة خلفت حقبة طويلة من اللاّنشاط وأدت بالتالي إلى استخدام محدود ومزمن لليد العاملة. فلدى Dalena إذاً يد عاملة لا تطلب سوى الخروج من الاستخدام المحدود شريطة أن تتوفر لها الظروف المؤاتية. وهذه الظروف هي أولاً استخدام الأجراء المتوفرين من قبل معامل تصنيع قصب السكر، أو هي ناتجة عن أشغال بناء الطرقات أو الجسور التي تمولها الدولة. وهذه الأشغال لا توفر استخدام العمال وحسب وإنما كذلك ظروفاً للذين يرون في أنفسهم الكفاءة لأن يكونوا مقاولين أشغال عامة. وأخيراً إن القرى ـ على غرار Wangala ـ التي تتأثر مباشرة بالري تفقد فائض اليد العاملة الذي كانت تملكه قبل الري: ليس لفلاحي هذه القرى الوقت لنقل منتوجاتهم بأنفسهم ورأب معداتهم أو طحن حبوبهم. وبالتالي فإن استخدام الفائض الناتج عن قصب السكر والأرز لاستئجار خدمات المقاولين في Dalena هو أربح لهم. والري ينشئ أيضاً حاجة في السوق إلى حيوانات الجر. فأصبحت Dalena، المستفيدة من هذا الطلب، مركز بيع حيوانات الجر، فيأتي اليها الفلاحون لشراء الثيران التي يجلبها المقاولون من محيط واسع.

وارتفاع مستوى المعيشة وانفتاح Dalena على النشاطات غير الزراعة في الادارة والخدمات أثرت بصورة غير مباشرة في العلاقات العائلية. فقد ذبلت الأسرة الأبوية، كما في Wangala، وإنما لأسباب مختلفة، واستقلالية الشبان تعززت هنا بصورة خاصة بسبب إرسال الأول إلى المدرسة في الغالب (ج ← جُ). وبالمقابل تأثر دور المرأة بالتبدل. ونتج ذلك عن أن الزراعة في الأرض الجافة تفسح مجالاً أوسع للعمل النسائي أكثر من زراعة الأرض الرطبة. وفي حين أن الرجال يصبحون أجراء في أغلبيتهم أو مقاولين إنكبت المرأة أكثر من السابق على المزرعة (د ← د).

ومن جهة أولى ساهم نمو مؤسسات الخدمات الصغيرة ومؤسسات الاشغال العامة، إذ خلق مناخ منافسة، في ظهور أخلاقية فردية جديدة. وفي

حين أن رموز التمييز الاجتماعي في Wangala بقيت تقليدية (ألبسة نسائية)، كان في Dalena استهلاك كبير للرموز المدينية (الطبع الحجري الملون والساعات والدراجات الخ.). ولم ينقلب نظام التنفيذ بظهور رموز جديدة للنظام وحسب بل أيضاً لأن نمو المؤسسات الصناعية أو مؤسسات الخدمات أدى إلى ظهور بورجوازية أعمال (ع ← عُ).

ونزعت العلاقات بين المنبوذين والفلاحين إلى أن تكون فارغة المعنى. وبالفعل، ولأن الأراضي الجافة ضعيفة الطلب على اليد العاملة، ذهب المنبوذون إلى العمل في ورش الادارة. ولم يتمسك بهم الفلاحون بكونهم ليس في وسعهم استخدامهم بدوام كامل. وعندما يغدو الفلاح مقاولاً ويوظف عمالاً من المنبوذين تدعوه المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها إلى اختيارهم بالأحرى على أساس معايير فعالية بدلاً من أن يكون ذلك على أساس علاقات الزبونية. ونزع نظام التنضيد التقليدي إذاً إلى التفكك (ث ← ثُ). فكان المنبوذون في وضع تنافس (ذ ← ذُ). وذبل حسهم المجموعي بالتالي. وغدوا شاحبي اللون عند طلبهم لخدمة شعائرية، وذلك حدث لا يمكن تصوره تقريباً في Wangala.

لقد ارتفع مستوى المعيشة بالطبع في Dalena بنتيجة نمو نشاطات ثانوية وثلاثية (س ← سُ)، مما كثّف صلات القرية ببيئتها (ش ← شُ).

وتحوي دراسة Epstein خلاصات هامة وتقحم الكثير من المفترضات الموجودة في نظريات التبدل. فقريتا Wangala وDalena تشكلان بالتأكيد نظامين إجتماعيين عناصرهما مترابطة بقوة. ورغماً عن ذلك لا تظهر مفاعيل الري التماسك الذي تشير إليه نظريات التبدل وحسب وإنما كذلك تظهر عدم تماسك وما يمكن تسميته «عدم انتظام بنيوي». وعدم التماسك هذا هو نسبي بالطبع. أريد أن أقول إنه نسبي إلى التوقع أو بالأحرى إلى الفرضية: الفرضية التي أوصلت اليها التمييزات «التقليدية» بين الـ Gemeinschaft والـ Geselleschaft، والمجتمع التقليدي والمجتمع العصري، الخ، والتي بموجبها لا يمكن أن نلاحظ سوى البنيتين أ ب ج ... ن وأُ بُ جُ... نُ، على اعتبار أن التركيبات الأخرى صالحة. ربما ليست التمييزات هذه سوى أفكار متلقاة. وفي أي حال، إذا كانت طرق التبدل غير منتظمة فهي ليست غير قابلة

للادراك. إن تحليل Epstein يقنعنا ـ لأنه يهبط حتى مستوى مجهري ويستخدم ما سميته في الفصل الثاني النموذج الوبري ـ أن ما كان غير قابل للتفسير كان ملاحظة تحوّل إمّا من النموذج أ ب ج . . . ن ← أ ب ج . . . ن (تحوّل إلى التماثل أو الانتاج) أو من النموذج أ بُ جُ . . . ن ← أ بُ جُ . . . نُ (تحوّل معمم) رغماً عن الأهمية التي تعطيها نظريات التبدل الاجتماعي لهاتين الحالتين من الصورة.

وإذا كانت هذه التحولات العادية لا تظهر في حالة نظام اجتماعي مترابط بصورة وثيقة إلى هذه الدرجة كنظام Wangala-Dalena يجدر التساؤل كيف يمكن أن تظهر في حالة أنظمة أرحب وأضعف ترابطاً. من الصحيح أن حالة Dalena أقل تمرداً من حالة Wangala لكي تدخل في إطار «نظريات التبدل الاجتماعي»، وإن طراز التحول المعمم يعطي في هذه الحالة تقريباً حسناً، بيد أنه يجب أن نلاحظ كذلك أن التحديث في Dalena والتقليدية المستمرة في Wangala هما مظهران تكميليان لمسار وحيد.

إن دراسة Epstein بصورة عامة تتيح جعل الطابع المثالي، بالمعنى الذي يعطيه Weber لهذا النعت للتمييزات النموذجية، نسبياً، أو فهم هذا الطابع بوضوح، هذه التمييزات التي، في أشكال متغيرة، تظهر وتعود ثانية إلى الظهور بدون انقطاع في العلوم الاجتماعية: كان يكفي تغيير خارجي المنشأ وقاصر ظاهرياً ـ نمو الري ـ لكي يتعزز في Wangala طراز الـ Gemeinschaft، في بعض أبعاده على الأقل في حين ينبجس، على بعد بعض المسافات، داخل النظام الاجتماعي الفرعي عينه، في Dalena طراز الـ Gesellschaft. هنا يتعزز الطابع الآلي للتضامن، وهناك يظهر شكل تضامن ينعته أتباع Durkheim بالأحرى بأنه عضوي. هنا طراز الانسان التراتبي يتأكد، وهناك يظهر طراز الانسان المعادل. هنا يتغلب التقليد، وهناك تنبجس رموز العصرية. ودراسة Epstein تجذب، مقابل التفسيرات الواقعية لهذه النموذجيات التي تنزع إلى جمع الغايات مع انظمة نموذجية خاصة (بعض المجتمعات هي إذاً مفهومة أن لها جوهر الـ Gesellschaft، وآخر الـ Gemeinschaft. مثلاً)، انتباهنا إلى الواقع أن الفئتين ليس في وسعهما أن تطبقا في آن معاً وحسب، وإنما أن ترسما أيضاً كلا الفئتين من العناصر المترابطة بشكل وثيق. سأكتفي بهذه

الملاحظة بادخال نقطة ستكون لي مناسبة العودة اليها بالتفصيل في الفصل 7 وفي الخاتمة، وهي أن انزلاق نظريات التبدل الاجتماعي غالباً ما يعود إلى كونها، بعكس تحذير Weber (راجع مفهوم النموذج المثالي)، تفسر بصورة واقعية فئات مفهومية لا تطبق بهذه الصفة حرفياً في أي واقع.

العناصر البنيوية / العناصر اللاّبنيوية

في المعنى الثاني الذي يعتمد هنا، عندما يجري الكلام على «بنية نظام اجتماعي»، يكون المقصود العناصر التي، إذا اتخذت في مجموعها، تتيح شرح الظاهرة العيانية موضوع الاهتمام، كالجمود مثلاً (من وجهة نظر معينة) للنظام الاجتماعي، أو تبدّله (من وجهة نظر معينة) في برهة محددة من الزمن.

لا شك في أن استخدام مفهوم البنية في هذا المضمون ليس مشروعاً تماماً وحسب، وإنما يوصي بنفسه أيضاً. فعند التصدي لموضوع معقد، كما هو المجتمع، ننقاد طبيعياً إلى اختصاره. فإذا أردنا مثلاً تفسير الركود الاقتصادي لمجتمع ما علينا، في عالم الوقائع اللاّمتناهي الذي يمكن أن نجده فيه، أن نختار الوقائع التي تبدو وثيقة الصلة بالموضوع لتفسير الركود. ويعطى لهذه السمات الأساسية أو الجوهرية في الغالب اسم بنية؛ وبالعكس يمكن اعتبار هذه السمات جوهرية بقدر ما تسمح بتفسير الركود (أو التبدل). ولاستعادة مثال سبق إيراده تجهد النظرية المسماة الحلقة المفرغة للفقر، الموجودة ابتداء من الستينات، في تفسير استمرار الفقر لغياب قدرة التراكم: الفقر وعدم وجود القدرة على الادخار والطابع المحلي للاسواق وغياب فرصة الاستثمار وغياب الحث على الاستثمار، الخ، تشكل حسب هذه النظرية سمات جوهرية أو بنيوية بقدر ما تكفي، بأخذها في مجموعها واعتبارها تشكل نظاماً ما، لتفسير الركود. وبنتيجة ذلك يمكن تسمية السمات الأخرى المتعددة التي يمكن استكشافها في مجتمع فقير لاجوهرية أو لابنيوية.

هذا الفصل بين العناصر البنيوية والعناصر الجوهرية لنظام اجتماعي يعتبر أحياناً خاصية الفكر الماركسي. من الصحيح أنه، في التقليد الماركسي، يجري السعي عموماً إلى تعيين نوع البنيات الأساسية للتنظيم الاجتماعي وإلى تحديد قوانين تطورها (يمكن أن يبقى التطور متخذاً شكل الانتاج المتماثل).

وهكذا حاول Guy Dhoquois[1]، في كتاب صغير مميز لهذا التقليد، وضع نموذجية أنظمة الانتاج، وبخاصة أنظمة علاقات الانتاج، وتحديد قوانين تطور هذه الأنظمة. غير أنه من الخطأ جمع هذا النمط من الفكر حصرياً مع التقليد الماركسي. إن قسماً كبيراً من الاقتصاد الاجتماعي للإنماء، وعلى وجه أعم من علم اجتماع التبدل الاجتماعي مرتبط «بالمنهج» عينه. فليس الهدف المرتكز على تحديد نماذج بنيات ووضع قوانين تطور هذه البنيات إذاً بأي شكل كان مرتبطاً بهذا التقليد المذهبي أو ذاك بدلاً من ارتباطه بتقليد آخر.

والحق يقال لا يتناول النقاش بين التقليد الماركسي ونماذج التقليد الأخرى (التقليد الزراعي مثلاً) ملاءمة هذا المنهج وحسب وإنما أيضاً منطقة الواقعي التي يجب البحث فيها عن المتغيرات أو المعطيات البنيوية. وهذه المنطقة، حسب المذهب الماركسي، للواقعي محددة بوضوح إلى حد ما: يتعلق الأمر بتنظيم علاقات الانتاج. وليس هناك، في النظريات غير الماركسية، أي تقييد «مختص بعلم الكائن» من هذا النوع يدخل الموضوع: ليس في وسع علاقات الانتاج أن تطمح إلى نظام عناصر بنيوية وحسب، وإنما القيم على سبيل المثال، وبصورة أعم المعطيات «الثقافية» أيضاً.

وهكذا، وحسب نظرية Hoselitz؛ يجعل الترابط الوثيق الذي يميز النشاطات الاقتصادية والثقافية والعائلية في المجتمعات التقليدية نفاذ هذه النشاطات إلى التبدل الخارجي المنشأ أو الداخلي المنشأ ضعيفاً. إن نظرية كهذه تفترق بالتأكيد عن النظريات الماركسية بالمتغيرات والمعطيات المأخوذة في الحسبان. غير أنها لا تفترق عنها على الصعيد النموذجي: إنها تفترض، فالنظريات الماركسية والنظريات الماركسية الجديدة، في الواقع أنه من الممكن عزل مجموعة عناصر بنيوية مترابطة، واقتران هذه المجموعة بقانون تطور (بالنظر إلى ذلك: قانون انتاج تماثلي) تكون بمقتضاه لأي مجتمع متميز بالبنية موضوع البحث نزعة إلى الخضوع لمسار يُنعت، في اللغة الماركسية، بمسار الانتاج.

وإذا كان النموذج البنيوي قد فرض نفسه إلى درجة تصعيد الحدود

(1) G. Dhoquois, Pour l'histoire, Paris, Anthropos, 1971.

المذهبية، فذلك ولا ريب لأن له ـ يجب الاعتراف بذلك ـ ملاءمة معينة وفعالية معينة. إن تفسير تبدّل ما (أو لا تبدل ما) عياني م ← م‌ز+ل يرتكز بالفعل على جعل هذا التبدل نتيجة نظام علاقات غ (أ، ب. . . ، ن) يربط مجموعة عناصر بنيوية أ، ب، . . . ، ن. وبذلك من المهم أن نرى أن صحة التمثيل غ تتوقف على مجموعة شروط ل نفترضها (موقتاً) قد تحققت في النظام موضوع البحث، إلاّ أنه ليس هناك أي سبب لكي تتحقق خارج هذا النظام.

وكنتيجة لما تقدم، ولو كان مجتمعان هما متميزان بالبنية عينها، لا يؤدي ذلك إلى أنه من المفروض أن نلاحظ فيهما التبدلات ذاتها بين ز و ز + ل: وبتعبير آخر لا ينجم عن كون النموذج غ (أ، ب، . . . ، ن) يفسر التطور م‌ز← م‌ز+ل في مجتمع ما ان أي مجتمع له البنية عينها يخضع للتطور ذاته. وعلى نقيض مفترض مشترك بين نظريات تبدل عديدة، ماركسية أم لا، للعرض «م‌ز ← م‌ز+ل لأن غ (أ، ب، . . .ن)»، لا ينتج عن ذلك أنه «إذا كانت هناك غ (أ، ب، . . . ، ن) فهناك م‌ز ← م‌ز+ل. مما يعني أن هناك عدة نظريات تبدل مؤسسة على نتيجة خاطئة، أي على نتيجة خاطئة لطروحات صحيحة ويمكن اعتبارها واقعية. هناك مثل يمكن أن يشهر هذا التمييز الجوهري.

يتعلق الأمر مجدداً بمثال مأخوذ من الاقتصاد الاجتماعي للإنماء. وهو مستخرج من دراسة حول البنغال الشرقية. كانت المعضلة تحليل الركود، وبالتعيين إعطاء تفسير لماذا، رغماً عن الجهود التي تبذلها الادارة لحث الفلاحين على الأخذ بتحديثات تقنية تتيح تحسين الانتاج الزراعي، استمر هؤلاء في ممارساتهم القديمة فساهموا هكذا في الحفاظ على وضع لا يفيد أحداً ولا يحكم أي قدر عليهم بالبقاء فيه.

إن الحركة الأولى للباحث الذي يواجه مراقبة من هذا النوع هي في الغالب السعي إلى إبطال لاعقلية الفاعل: إن احترامه للتقاليد يفسر كونه «يقاوم» تبدلاً يتفق مع مصلحته. ولثقل التقاليد فائدة إعطاء تفسير بسيط سهل الترسيخ في الذاكرة، وسهل الانتقال إلى شعار. ولكنه في أحسن الحالات حشو، وكلام مسهب في أسوئها.

إن التفسير الماركسي الجديد لـ Bhaduri[1] هو أكثر قبولاً: إنه يفترض أن الفاعلين يرون مصلحتهم جيداً، ولكنه يثبت أن بنية وضع الترابط الذي هم فيه يولد ظاهرة حصر: فكل واحد يتبع مصلحته ويسخّر الموارد التي هي بحوزته لتغليب هذه المصلحة ويساهم، بالتالي، في إحداث حالة غير ملائمة للجميع. وعلى سبيل استعمال مفردات لغة الرهانات، يناظر «حل» اللعبة توازناً «دون الأفضل». إن تفسيراً كهذا، بخلاف التفسير عن طريق «مقاومة التبدل» أو بواسطة «ثقل التقاليد»، ليس كلاماً إسهابياً ولا حشوياً. إنه يعالج رفض التحديث كظاهرة بارزة، ونتيجة تجمّع المسالك الفردية القابلة للادراك تماماً ابتداء من الآونة التي نتفحص فيها بنية الوضع الذي يوجد فيه الفاعلون. على أنه يجب تجنب اعتبار بنية نظام الترابط حاسمة، ذلك بأن هذه البنية لا تحوي النتائج الملاحظة فعلياً إلاّ لأنها تترافق مع مجموعة ظروف «لابنيوية». وسوف نعود إلى هذه النقطة الجوهرية.

وتفسير Bhaduri هو التالي. نظام علاقات الانتاج في المنطقة موضوع البحث في البنغال هو من نموذج نصف اقطاعي. إنه ليس اقطاعياً حصراً بقدر ما لا يكون الفلاح الذي يزرع أرضاً لا يملكها مرتبطاً بالمالك بصلات قانونية: إنه حر في أن يبيع قوة عمله. إلاّ أنه يمكن أن يسمى نصف إقطاعي ذلك بأن الموارد التي بحوزة مالك الأرض غير كافية لتسمح له بالبقاء. عليه إذاً الاستدانة ولا يستطيع الاقدام على ذلك إلا لدى المالك، فليس في وسعه، بسبب ضعف موارده، في الواقع تقديم ضمانات مصرفية وليس بامكانه بالتالي النفاذ إلى السوق المالية. وبما أن الانتاجية في ركود وموارد المالك غير كافية

(1) A. Bhaduri, A study of agricultural backwardness under semi-feudalisme, Economic Journal, XXXIII, 329, 1976, 20- 137..

وقد مدت في La logique du social تحليلاً عن هذه الدراسة بأن الطابع المدخلي لم يسمح لي بالتفصيل. وآمل أن تتيح التجربة الحالية الاجابة على بعض الأهداف التي أثارها العديد من المقالات الممتازة:

P. Bénéton, Logique et prégnance du social chez Boudon, Revue Tocqueville, 1980- 81, III, 1, 119- 136; D. Swartz Classes, educational systems and labor markets, Archives européennes de sociologie, 1981, XXII, 325- 353; P.V. Parijs, Sociology as general economics, ibid. 229- 324; P. Favre, Nécessaire mais non suffisante: La sociologie des «effets pervers» de Raymond Boudon, Revue française de science politique, XXX, 6, 1980, 1229- 1270.

بصورة مزمنة فهو مدين على الدوام. وهو بالفعل مرتبط به إذ ليس في وسعه تركه قبل أن يسدد ديونه.

لنفترض الآن أن الادارة تحاول، كما حصل فعلاً، إقناع الفاعلين بالأخذ بتحديث يستوجب استثمارات ضعيفة قد تساعد مالياً، وان هذا التحديث يضمن ربح انتاجية وقد جرى تبنيه بالفعل (وهذا ما لم يحصل في الواقع). إن مفاعيل التحديث في السنة الأولى (ز1) في صالح المالك والمستأجر: الانتاج أغزر من السنة السابقة؛ فيتقاسم المالكون والمستأجرون في النسبة المعتادة نتاج غلة أهم. فيضيف المالك إلى المداخيل التي يحصل عليها من بيع حصته من الغلة، في عمود «الواردات»، الفوائد التي يدفعها له المستأجر. ولا يؤثر التحديث في مبلغ هذه الفوائد طالما أنها ناتجة عن القروض التي أجراها المستأجر في السنة السابقة، أي قبل إدخال التحديث. فالتحديث، في السنة الأولى، ينتج إذاً لعبة «تعاونية»: يستفيد كل واحد من التحديث فيها.

بيد أن بنية اللعبة تتحول مع الزمن. والغلة في السنة الثانية (ز2) هي من جديد أهم من الغلة قبل إدخال التحديث (ز0)، وهي مشابهة لما كانت عليه في ز1. والمداخيل التي يجنيها المستأجر من حصته في الغلة مشابهة لمداخيل ز1 وأعلى من مداخيل ز0. غير أن الموارد يمكن أن تكون أكبر في ز2 من ز1. ويكفي لذلك أن لا يكون، في ز1، قد استهلك لامساواة الفائض الذي أدى إليه التحديث وأن يكون قد خصص قسماً من هذا الفائض لتقليص القروض التي، من سنة إلى أخرى، قد تعاقد عليها مع المالك. فإذا كانت الحال على هذا النحو فإن المركزين اللذين يشكلان واردات المالك سيتطوران بصورة مختلفة: تتأرجح الموارد التي يجنيها من بيع حصته في الغلة بين ز0 وز1، إلاّ أنها تبقى مستقرة بين ز1 وز2؛ وتنقص الموارد المناظرة لما تنتجه الديون بسبب نقصان المبلغ الذي اقترضه المستأجر.

يخشى إذاً أن يؤثر التحديث ـ في حال تبنيه ـ في موارد طبقتي الفاعلين على نحو معقد وتصاعدي. لنستعد السيناريو المحتمل الذي سبقت الاشارة اليه بطريقة تعين بدقة التهديد الذي تتعرض له طبقة المالكين.

تظهر اللعبة في ز1 تعاونية، وعلى سبيل استخدام لغة Rapoport[1] «مستقرة بقوة». إنها لعبة يقبل أي فاعل عاقل القيام بها. يمكن أن تبقى اللعبة في ز2 تعاونية (تربح الطبقتان فيها بالنسبة إلى ز0) بيد أنها تغدو «مستقرة وحسب» (تربح الطبقتان فيها إلا أن إحدى الطبقتين تربح أكثر من الأخرى). وبعد ذلك يمكن أن تصبح اللعبة لاتعاونية: من الممكن أن تكون موارد المالك الاجمالية بالفعل، ابتداء من دورة معينة ز ل، في المستوى الذي كانت عليه في ز0، قبل إدخال التحديث حتى أن تستقر في مستوى أدنى. وفي هذه الحالة لا يكون التحديث قد أفاد في حينه إلاّ طبقة المستأجرين. من الممكن كذلك بالطبع أن تستقر موارد المالك الاجمالية في مستوى أعلى مما كانت عليه في ز0 وان يفيد التحديث الطبقتين. في أي حال (إلاّ أن نفترض أن المستأجرين يستهلكون لامساواة الفائض) إن التحديث أكثر فائدة للمستأجرين.

وبالمختصر ان اللعبة التي يدخلها التحديث هي تعاونية ولها توازن «مستقر بشدة» في البداية، ثم تغدو تعاونية بأفضل ما يمكن وذات توازن مستقر وحسب (تجني إحدى الطبقتين من التحديث فائدة أكبر من الأخرى نسبياً)؛ بيد أن اللعبة يمكن أن تصبح لاتعاونية أو نزاعية في الحالة التي تكون فيها طبقة المالكين في وضع أقل حظوة في ز ل منه في ز0، ذلك بأن مظهر التطور يتوقف من جهة أولى على تأثير التحديث في الانتاجية، وعلى ردة فعل المستأجر تجاه زيادة موارده من جهة ثانية[2].

إن فائدة الاختبار الذهني التي سبق أن وصفناها هي في إثبات أن التحديث، ما عدا الحالة التي يستهلك فيها المستأجر الفائض كله، تدخل لما فيه الأفضل لعبة تعاونية ذات توازن مستقر وحسب تفيد المستأجر أكثر مما تفيد المالك، وتنقلب لما فيه الأسوأ (من وجهة نظر المالك) لعبة لاتعاونية لغير صالح المالك. وبعبارة أخرى من غير المؤكد أن المالك الذي يتبنّى التحديث أن لا يتحمل، في حينه، خسارة المال بدون أي تعويض. ولا يمكن، في هذه الظروف، أن ننتظر من جانبه حماساً كبيراً للتحديث. والحال

(1) A. Rapoport et M. Guyer, A taxonomy of 2X2 games, General Systems, XI, 1966, 205- 214.

(2) يكفي تأثير ضعيف في الانتاج وردة فعل معتدلة من الفاعل لتوليد لعبة غير تعاونية.

انه هو الذي، في الظروف المعنية، يملك الأهلية لادخال التحديث أو رفضه.

إن بعضاً من طبقتي الفاعلين هؤلاء يملك جدارة إدخال التحديث غير ان عدد من يأخذ بالتحديث لا يصل إلى النصف. ولهذا البعض على وجه التعيين الأسباب لكي يخشى أن يؤدي التحديث إلى مفاعيل غير مؤاتية بالنسبة اليه. وأعضاء الطبقة الأخرى لديهم الدافع الضروري بالتأكيد ولكنهم لا يملكون أهلية التقرير.

ويتميز تحليل Bhaduri بثلاث سمات. انه يشرح أولاً الظاهرة التناقضية التي يسعى إلى معرفة أسبابها (رفض تحديث ملائم ظاهرياً)، بعزل بعض العناصر الجوهرية في القائمة اللاّمتناهية للعناصر التي يمكن أن تميز النظام الاجتماعي موضوع البحث. وهو، إذ يقوم بذلك، يفعل كما تفعل النظريات البنيوية جميعاً. وهذه النظرية، في المقام الثاني، يمكن اعتبارها منتمية إلى الطبقة الفرعية للنظريات الماركسية الجديدة طالما أن العناصر البنيوية التي تأخذ بها هي من منطقة الواقعي التي يعطيها المذهب الماركسي نوعاً من «الاوّلية الانطولوجية»، أي تنظيم «علاقات الانتاج». والسمة الأخيرة هي أن النظرية تقترح قانون إنماء داخلي المنشأ: إن مجتمعاً متميزاً بعلاقات نصف إقطاعية ينزع إلى أن يُنتج بالتماثل طالما أنه ينزع «بنيوياً» إلى رفض التحديثات المعروضة عليه.

وفي الواقع يجب تحديد النتائج التي من المشروع استخراجها من هذا التحليل بعناية. والحق يقال، إذا كان التحليل يعطي تفسيراً مقنعاً لحدث مؤرخ ومموضع (رفض تحديد خاص في حقبة معينة وفي منطقة معينة) فهو لا يتضمن أي نتيجة بالنسبة إلى صيرورة النظام موضوع البحث ولا بالنسبة إلى صيرورة أنظمة مقارنة بنيوياً أي أنظمة متميزة بتنظيم نصف اقطاعي لعلاقات الانتاج. والسبب هو في أن العناصر البنيوية لا تتوافق إلاّ على القسم البارز من نظام التفسير الذي يحوي كذلك عناصر يمكن أن تعالج على أنها لابنيوية غير أنه من الجوهري وعيها.

ويثبت التحليل أن المالك الذي يتبنى التحديث الذي تقترحه الادارة يمكن أن يتعرض لمخاطر: مخاطر محتملة لتقليص نظامه التفاضلي (المعتبر هنا من زاوية الموارد وحسب)، مخاطر تقييمها أكثر صعوبة بكثير من مخاطر

خسارة موارد لأجل متوسط. غير أن من يقول مخاطر يعني عدم اليقين: الوضع الذي ولّده اقتراح الادارة هو ملتبس إذن، بالمعنى المعين الذي للفاعل الموجود في هذا الوضع حظوظ حقيقية لاختيار هذا الخط أو ذاك من خطوط المسلك الممكنة. وللفاعل حظوظ كبيرة في رفض التحديث طالما أنه يحوي المخاطر. إلاّ ان له كذلك حظوظ كبيرة في تبنّيه طالما أنه يعطيه حظاً أيضاً في زيادة دخله لأجل قصير وأجل متوسط.

ويجب لامكانية استنتاج مسلك الفاعلين في بنية الوضع أن تضاف إلى العناصر البنيوية التي جرى تفحصها فرضية أو قانون نفساني بحيث أن «الفاعل يتبنى دائماً خط المسلك الذي يخفض المخاطر إلى حدها الأدنى حتى ولو حرم نفسه من ربح محتمل». ويعود ذلك إلى جعل معيار Wald لنظرية الالعاب شمولياً. غير أنه لا يبدو واضحاً ما يسمح بوضع قانون كهذا. وقد عرّف منظّرو الألعاب معياراً يسمى معيار Wald وكذلك معياراً معاكساً يسمى معيار Savage[1] (الفاعل الذي يستخدمه يخاطر لكي يخفض ما قد يندم عليه إلى حده الأدنى). أما العلماء النفسانيون فلم يضعوا أي قانون يؤكد أن الفاعل في وضع عدم اليقين يستخدم دائماً معيار Wald. وبالمختصر ليس هناك ما يسمح بادراك الطرح العام المقبول الذي يتيح استنتاج مسلك فاعلي بنية الوضع، ولا شك في أن ذلك لكون طرح كهذا غير موجود.

ويحوي تفسير Bhaduri بعبارة أخرى عنصرين من المهم التفريق بينهما بعناية: من جهة أولى برهنة، وتحقق من جهة ثانية. فالاثبات يظهر أن التحديث يضع المالك في وضع عدم يقين: يتضمن خطّا العمل الممكنان بالنسبة اليه أرباحاً وخسارات محتملة. والتحقق يبيّن أن المالكين، في الوقائع، فضلوا الامتناع. ولكن الأمر يتعلق ـ نكرر ذلك ـ بنص تجريبي لا نرى فيه السبب الذي يجب إدراكه على أن له طابع الضرورة. ويمكن أن يتيح تحقيق أكثر تعمقاً فهم هذا الامتناع بشكل أفضل. ربما أقنع الأغنى والأكثر اعتباراً من المالكين الآخرين بالامتناع. وربما خشي الأقل ثراء أن يتم استبعادهم بلعبة

(1) انظر: R. D. Luce et H. Raïffa, Games and decirions. Introduction and critical survey. New york Wiley, 1957, 1967.

المنافسة في الحالة التي لم يتبعوا فيها الأكثر ثراء التحديث واستخدموا سلطتهم للجم تبني التحديث. غير أن دراسة Bhaduri لا تسمح بالبت بين مختلف الفرضيات التي يمكن تصورها في هذا الصدد. وأياً كانت أسباب امتناع المالكين فإن هناك شيئاً أكيداً: إنها لا تفسر إنطلاقاً من العناصر أن الفاعل قد أخذها في الحسبان. وينجم عن ذلك انه ليست هناك علاقة ضرورة بين النظرية والواقع الذي تحلله. وبصورة أكثر تعييناً: تفسر النظرية ان المالكين قد يتعرضون للمخاطر بتبنّي التحديث. غير أنها لا تفسر لماذا اختار المالكون عدم التعرض للمخاطر. إنها تؤكد ذلك بلا قيد ولا شرط. ولكن يمكن أيضاً التأكد من العكس في منطوق آخر حتى ولو كان هذا المنطوق متميزاً بالسمات البنيوية عينها (تنظيم نصف إقطاعي لعلاقات الانتاج) للمنطوق المتفحص هنا.

عندما تتطلب إحدى النظريات، لكي تكون مقنعة، ضم ملحق نص تجريبي محدد حصراً بالحالة التي يجري تفحصها، لا يمكن أن تمتد الخلاصة بالطبع إلى حالات أخرى. زد على ذلك أن النظرية ليست بسبب ذلك غير سليمة أو غير مثيرة للاهتمام. ونظرية Bhaduri تسهم بداهةً على وجه أكثر فعالية في تفهمنا للظاهرة المتفحصة من الفتّاحات ذات الاستعمال المتعدد التي تمثلها النظريات «العامة» حول «مقاومة التبدل» في المجتمعات «التقليدية».

ومن المهم، في المقام الثاني، الملاحظة أنه إذا كانت نظرية Bhaduri لا تشتمل صراحة إلاّ على العناصر المميزة لنظام علاقات الانتاج، فإنها تحوي ضمناً الكثير غيرها. فالعناصر البنيوية تخفي، بعبارة أخرى، عناصر بنيوية عديدة.

إن طراز Bhaduri يحوي ـ كأي طراز آخر ـ ثوابت ومتغيرات. فالمتغيرات تكوّنها المجموعة الثانية: دخل المالكين (المتوسط)، ودخل المستأجرين، وقيمة الغلة قبل التحديث وبعده، واستهلاك المستأجر، واستدانة المستأجر وتشمل الثوابت العناصر التالية: معدل الفائدة الحقيقي، نسبة الغلة المحفوظة للاقسام المأخوذة وفقاً لنصوص عقد الايجار، ونزعة طبيعية حدية للمستأجر إلى الاستهلاك. وهذه العناصر جميعاً، وكذلك بالطبع العلاقات التي تقيمها في ما بينها تجسد النظام «نصف الاقطاعي» الذي يسوس العلاقات بين طبقتي الفاعلين. ومعادلات الطراز تبين مثلاً أن الفارق الايجابي بين

استهلاك المستأجر وموارده يمثل رأس المال المقترض من المالك والمسدد مع الفائدة في السنة التالية: مما يكفي إلى التعيين أن المستأجر غارق في الدين المزمن تجاه المالك. ويفترض التحليل في مجمله أن أهلية الأخذ بالتحديث أو رفضه يعودا للمالك. وقيمة الثوابت تظهر باثبات الحالة: وهكذا لاحظ Bhaduri انه عندما يبيع المستأجر قوة عمله وحدها و يجلب معه أدوات الانتاج تجري قسمة الغلة عموماً على قاعدة 60/ 40: 60% للمالك و40% للمستأجر. ويلاحظ، إضافة إلى ذلك، أن معدل الفائدة الطبيعي هو في حدود 50% إلى 60% ومعدل الفائدة الواقعي هو في حدود 100%، ويكون الفارق بين المعدلين عائداً إلى أن المستأجر يسدد ديونه بعد الغلة عندما يكون سعر الأرز منخفضاً فيقترض مجدداً بعد بضعة أشهر في آونة يكون الأرز فيها أكثر ندرة ويتجه سعره نحو حده الأقصى السنوي.

وبالإجمال يشتمل الطراز ضمناً على العناصر المحتملة جميعاً بالنسبة إلى العناصر البنيوية (الطابع النصف إقطاعي لعلاقات الانتاج). والأسواق المالية غير قابلة لأن ينفذ المستأجرون اليها بيد أنه لا شيء يمنع إمكانية أن تكون قابلة للنفاذ وان يتمكن المستأجرون من أن يقترضوا من هيئات مرتبطة بالادارة قسماً من الموارد التي هم بحاجة اليها إذا قررت الادارة ذلك. ولا شيء يمنع أن يكون بمقدور التدابير الادارية محاولة تحديد معدلات الفائدة[1].
ومن جهة ثانية لكي يكون قرار قبول التحديث أو رفضه عائداً لأهلية المالك وحده، يجب أن يكون للتحديث بعض الخاصيات. ومن السهل أن ندرك أن التحديث إذا كان يستدعي توظيفاً فإن هذا التوظيف يعود إلى قرار المالك وحده. وبالمقابل، إذا كان التحديث يتناول مثلاً تنظيم العمل أو تشكيل فرق عمال زراعيين فإن المالك يصعب عليه أكثر مقاومة ذلك.

ورفض التحديث، بالاختصار، ليس نتيجة «عناصر بنيوية» وحسب، بل كذلك عناصر لا تظهر رسمياً في النظرية وفي الطراز الذي يعبر عنها. وفي الأمور المتساوية، إذا تم اقتراح تحديث من نموذج آخر، ربما جرى قبوله لأن المالكين ليس في وسعهم معارضته. وفي الأمور المتساوية تعدّل مساعدة مالية

(1) مع أن ذلك صعب في وضع من هذا النوع. راجع Popkin.

حتى ولو كانت ضعيفة وغير مجانيةً تقدمها الادارة للمستأجرين علاقات الطراز والخلاصات التي يمكن استخراجها منها. فالطراز يفترض بعبارة أخرى مجموعة شروط ثابتة. إلاّ أنه لا شيء يدل على أنها يجب أن تبقى كذلك. والحال انه يكفي تغيير أيّ من هذه الشروط عن طريق الفكر للملاحظة أنه يقلب معطيات النظام. فالتنظيم النصف إقطاعي لعلاقات الانتاج لا يوصل في آخر المطاف إلى رفض التحديث، وإلى جمود الانتاجية وإلى انتاج علاقات انتاج إلاّ أن يترافق مع مجموعة معقدة من الشروط الضمنية التي يفترضها التحليل ثابتة وهي الشروط التي نلاحظها في الحال، مما هو طريقة أخرى للقول إن التحليل غير سليم إلاّ فوراً، وبتعبير آخر إن العناصر البنيوية عينها ليس هناك أي سبب لكي تنتج على وجه العموم تأثيرات متماثلة.

من الخطر إذاً السعي إلى إقامة حد صلب بين الخاصيات البنيوية والخاصيات اللاّبنيوية لنظام ما، وعلى وجه الخصوص تفسير التمييز بطريقة واقعية. يجب أن نرى، من جهة ثانية، أن بنية نظام ما لا تسمح بتحديد صيرورته ذلك بأن هذه البنية مقترنة دائماً بعناصر «لابنيوية» لا يمكن اعتبارها عموماً منذورة لكي تبقى ثابتة.

وقد حاولت أن أبيّن في هذا الفصل أن بعض الالتباسات في نظريات التبدل الاجتماعية متأتٍ من تفسير واقعي لمفهوم البنية. ويُعتقد، بذريعة أن بعض نموذجيات مفيدة، انه بالامكان تفسير هذه الالتباسات كانعكاس لتمييزات واقعية. كما يُظن أن هناك في الواقعية سمات بنيوية وسمات لابنيوية مما يتيح استخراج الخلاصة أن الثانية يمكن أن تكون غير معروفة، وبذلك نتعرض لكل أنواع خيبة الأمل.

بيد أنه لهذا التفسير الواقعي لمفهوم البنية مؤهلان للنجاح: تناظر التمييزات البنيوية من جهة أولى (راجع مثلاً التمييز بين المجموعة والمجتمع، والتمييز بين المجتمع التقليدي والمجتمع العصري، أو مفهوم البنية النصف اقطاعية لعلاقات الانتاج) في الغالب حقائق عاطفية أو انفعالية أو فكروية، ومن جهة ثانية، عندما يجري تفسير مفهوم البنية ـ كما هو الوضع في أغلب الحالات ـ بطريقة واقعية ينتج عن ذلك ورم صنعي لسلطة التنبؤ للعلوم الاجتماعية.

الفصل الخامس

إلتماس الباعث الأول: الرأي المسبق المتعلق بعلم الكائن

لعلماء الاجتماع أو الاقتصاديين أو المسيّسين، في رغبتهم في الظهور وفي أن يكونوا علميين، نزعة إلى إخفاء الفائدة التي يستمرون في إضفائها على الجدل الذي صُنّف في القرن التاسع عشر في خانة فلسفة التاريخ.

وقد أعلن مؤلف أميركي مؤخراً[1] حول التبدل الاجتماعي أنه مؤسس على العرض الجوهري أن النزاعات بين المجموعات الاجتماعية هي المحرك الرئيسي للتبدل. وهناك آخرون أكثر تعييناً أعطوا أهمية أولية للنزاعات الطبقية التي يمكن أن تحمل التبدل أو على النقيض من ذلك أن يتأبد التفسخ في أشكال مختلفة ويفصل الطبقة المسيطرة عن الطبقة المسيطَر عليها. وبالطبع كانت الفرضية المعاكسة موضع دعم: النزاعات الاجتماعية بالنسبة إلى Durkheim هي ظاهرات مختلفة؛ إنها تظهر عندما يتقهقر النسيج الاجتماعي، وعندما تغدو إواليات الضبط التي تضمن الانتظام الاجتماعي غير فعالة. هذه الرؤية مشتركة بين مؤلفين أكثر عصرية[2].

ويختار بعضهم مع تجنب الكلمة عموماً رؤية «مادية» للتبدل. وهم يريدون أن يكون التبدل ناتجاً عن لعبة المصالح التي يفرضها وضع الفاعلين

---

(1) R. Ash Garner, Social Change, Chicago, Rand McNally College Publishing Company, 1977.

(2) راجع مثلاً: K. Boulding, Ecodynamics, Londres, Sage, 1978.

الاجتماعي حتى انه يحددها. وتعتبر الأفكار، في روايات الماركسية الجديدة الأكثر استقامة، مفهومة على النحو الذي تسوسها فيه المصالح بصرامة. وتعلن المجموعات المتعارضة المصالح، في التنوع الأكثر مرونة، طلبات «ثقافية» متباعدة: للمنذورين لاتخاذ موقف «وظيفي» لأهمية متنامية كل الحظوظ لتغليب طلباتهم. والتحديث الثقافي للغد هو نفسه إذاً مفهوم على أنه تابع بشكل وثيق لبنيته الاجتماعية اليوم: يحدد الحاضر من بين المجموعات المتعارضة من هم رسل المستقبل[1].

ويتعارض مع هذا المفهوم «المادي» للتبدل وفقاً للتمييز التقليدي مفهوم مثالي حاضر دائماً مع أن الكلمة، بهاجس تعيين «قطيعة» العلوم الاجتماعية مع الجدل الفلسفي، ليست عملياً مستعملة على الاطلاق. فإذا لم نر ثبات هذا الجدل لا يمكن أن نفهم مثلاً لماذا أصبح علم الأخلاق البروتستنتي كتاباً «شعبياً»، في حين أن باقي كتاب Max Weber لم يبق مجهولاً من «الجمهور المثقف» وحسب بل انه ليس له سوى تأثير محصور في الانتاج الحالي للعلوم الاجتماعية. ومن المعلوم اليوم أن فرضية Weber التي، فضلاً عن ذلك، قدمها واضعها بطريقة منوعة يجب إكمالها وجعلها نسبية (سنعود إلى هذه النقطة في ما سيلي). وبدلاً من ذلك تقدم عموماً بطريقة مذهبية: يوحي الطبع المشترك الكلڤاني (نسبة إلى كلڤان Calvin) لمن ينتسب إلى المذهب الكلڤاني بارادة المقاولة؛ إنها مسؤولة عن ظهور نموذج اجتماعي، نموذج المقاول الرأسمالي، نموذج الرأسمالية ذاتها. ولا يمكن تفسير نجاح فرضية Weber في روايتها المتداولة إلاّ بكونها تتكشف عن اقتراح ماورائي: إنها تبين أن تبدلاً اجتماعياً بدرجة أهمية نمو الرأسمالية العصرية يمكن تفسيره كنتيجة لظهور قيم جديدة أو أفكار جديدة عوضاً عن تبدلات في «البنيات». إنها توحي على وجه أعم بأوّلية الأفكار والقيم حيث تعطي التقاليد الماركسية مثلاً الأولوية-«لعلاقات الانتاج» والبنيات.

إنه دور النزاعات، ودور القيم والأفكار. طابع أول أو مشتق للنزاعات، وطابع أول أو مشتق للأفكار والقيم. ومواضيع الجدل الكبيرة هذه هي على

(1) A. Touraine, Le mouvement de mai ou le communisme utopique, op. cit., Production de la société, Paris, Seuil, 1973.

الدوام حاضرة في إنتاج العلوم الاجتماعية. وParsons هو أحد المؤلفين النادرين الذين اعترفوا بذلك مباشرة. كان له سلطان كافٍ لكي يكتب مقالاً معنوناً صراحةً «دور الأفكار في العمل الاجتماعي The role of ideas in social action»[1]، بدون أن يُعتبر مفكراً نظرياً وأن يخشى قذفه خارج حلبة العلوم الاجتماعية. إن مقال Parsons قديم غير أنني لا أظن أن المسائل التي طرحها فيه يمكن أن تعتبر اليوم قد تجاوزها الزمن. وإذ أبالغ في قصدي إرادياً، أقول، على العكس، إن قسماً كبيراً من العلوم الاجتماعية لا يعالج أي شيء آخر.

إن مسألة أخرى، كما أشار Nisbet[2] إلى ذلك صراحة وبغزارة، هي دائماً موجودة في نظريات التبدل الاجتماعي، وهي مسألة معرفة ما إذا كان التبدل هو بشكل أساسي داخلي المنشأ أو خارجي المنشأ. إنه محق على ما أعتقد في أن يبدي أن الجواب الأول هو الجواب الذي لا يعطيه في أغلب الأحيان علم الاجتماع الذي يعالجه بصورة خاصة وحسب، وإنما أيضاً قسم هام من الاقتصاد وعلم السياسة.

فمعظم منظّري التبدل الاجتماعي يتوخّون بالفعل البيان أن الحالة في ز+1، . . . ، ز+ل للنظام الاجتماعي الذي يهتمون به ينتج عن حالته في ز: الحاضر يحتوي المستقبل؛ والحاضر ينتج عن الماضي. ويفترض أحياناً أن «تقلّصات» النظام في ز هي التي تفسر التبدل الملاحظ في ز و ز+1. إن «الاختلالات الوظيفية» للنظام في ز، في خط الفكر الذي يُنعت «بالوظيفي»، هي التي تحدد مظهر التبدل بين ز و ز+1.

إن ميل علماء الاجتماع إلى مفهوم داخلي المنشأ للتبدل يبدو لي كما Nisbet معطى واقعياً. وأسباب ذلك معقدة وسأرجئ الآن تحليلها. على أن أحد هذه الاسباب يستحق الاتيان على ذكره منذ الآن: إذا كان من الممكن فهم التبدل على أنه داخلي المنشأ «بشكل أساسي»، فإن استقلالية العلوم الاجتماعية، وعلى وجه أخص استقلالها بالنسبة إلى انتظام تقليدي وقديم، أي

(1) T. Parsons, The role of ideas in social action., in Essays in sociological theory, New York, Free Press, 1954, p. 19- 33.

(2) R. Ash Garner، Social Change، الاستشهاد عينه.

التاريخ، يمكن تأكيدها. وبالمقابل، إذا كانت العوامل الخارجية المنشأ تأخذ مكاناً رحباً جداً، فمن الأصعب فصل أرضية «المؤرخ» عن أرضية العالم السياسي أو العالم الاجتماعي. وعندما تعرضت العلوم الاجتماعية ـ ابتداء من منتصف العشرينات بين 1970 و1980 ـ لخسوف تأثيرها العَرَضي تعزز تأثير التاريخ إلى درجة أن بعض علماء الاجتماع أو الاقتصاديين أعلن استعداده ليكون مؤرخاً[1]. ولا تُفسَّر جاذبية العلوم الاجتماعية، بالطبع، لرؤية داخلية المنشأ للتبدل «بأسباب حرفية» وحسب وإنما أيضاً وعلى وجه أخص بأسباب علومية، بكون التبدل الداخلي المنشأ مفهوماً على أنه أكثر توقعاً ـ وذلك لا نزاع فيه ـ وأكثر معقولية ـ وهذا أقل توقعاً.

وليس أكثر صعوبة، على ما أعتقد، إظهار اتخاذ موقف، في نظريات التبدل الاجتماعي جميعاً بالنسبة إلى المسائل الثلاث التي ذكرتها: دور النزاعات ودور الأفكار والطابع «الجوهري» الداخلي المنشأ للتبدل أو الخارجي المنشأ. ويمكن بسهولة كشف هذه المواقف لدى المنظِّرين التقليديين. فالنزاعات، بالنسبة إلى Durkheim ـ سبقت الاشارة إلى ذلك ـ مشتقة، والقيم ثانية (هكذا حلل Durkheim «الفردانية» التي تعبر عنها النهضة والاصلاح على أنها نتاج مسار التفردية المترابطة لتوسع تقسيم العمل)، والتبدل خارجي المنشأ بشكل أساسي[2]. ويمكن توضيحها بالسهولة عينها في النظريات العصرية. والنزاعات بالنسبة إلى T.H.Marshall هي الأولى، والقيم والأفكار هي الأولى، والتبدل داخلي المنشأ. إن نظرية ما كنظرية الحلقة المفرغة للفقر لا توفر سوى مكان ثانوي للنزاعات، إنها مادية وتشهر رؤية داخلية للتبدل بصرامة. وعلى وجه أكثر تعييناً يُفهم عدم التبدل والركود فيها كنتاج ضروري للأسباب الداخلية المنشأ بصرامة... مما ينتج عنه أن التبدل في مجتمع فقير لا يمكن أن تضاف اليه مسائل أخرى، كمسألة الطابع الخطي أو غير الخطي

(1) إنها حالة Nisbet على وجه الخصوص الذي يستعيد وضع الاعتبار التاريخي التقليدي الذي سبق لـ Simmel ان أثبت بصعوبة تقليه.

(2) ليست هذه الاقتراحات في خلاف مع تفسير M. Cherkaoui، تبدل اجتماعي وفوضوية changement social et anomie، محاولة تقعيد استنباط نظرية Durkheim, Archives européennes de sociologie, XXII, 1981, p. 3- 39.

للتبدل) آلية تركيبية. ومن السهل البيان أن أي «نظرية» للتبدل الاجتماعي ترتدي بطريقة خاصة إحدى التنسيقات التي تولدها هذه الآلة.

لقد بيّن كانت Kant، في كتابه «نقد العقل الصرف Critique de la raison pure» أن بعض المسائل ذات طبيعة ما بحيث أنه يمكن إعطاؤها أجوبة متناقضة والدفاع عن كل منها ببرهنة غير قابلة للدحض ظاهرياً. والمسائل الأخيرة التي تظهر في نظريات التبدل الاجتماعي وتحدد ـ بصفة ضمنية ـ قسماً هاماً من «المنهج» الذي يدل عليه تعبير نظرية التبدل الاجتماعي بحد ذاته تبدو لي من الطبيعة عينها. وبرهنة حسنة الإحكام يمكن أن تثبت عن طريق حجج غير قابلة للدحض ظاهرياً صوابية أيّ طرح عام للدور الأول أو المشتق مثلاً للنزاعات أو الأفكار. ودوام الجدل، كما استحالة استخلاصه يبدوان لي وقائع يتعذّر ردها.

ويبدو لي أن حل هذه «المفارقات»، على سبيل استعادة المفردات الكانتية (نسبةً إلى كانت Kant)، يكمن في جواب من نموذج نقدي يرتكز على الاعتراف بأن هناك مسائل عديدة متعلقة بالتبدل الاجتماعي ليس لها جواب مع أنها مطروحة بصورة دائمة. ومن العبث السعي إلى البرهنة على أن الأسباب الأخيرة أو الرئيسية للتبدل يجب أن يتم البحث عنها في قطاع خاص لواقع الشيء، سواء تعلق الأمر بالقيم أو الأفكار أو علاقات الانتاج؛ ومن العبث أيضاً الافتراض أن التبدل يجب أن يغذيه بعض الإواليات بدلاً من بعضها الآخر، سواء تعلق الأمر بالنزاعات بين المجموعات أو الصراعات الطبقية أو «الاختلالات» أو التناقضات على سبيل أخذ بعض الامثلة التقليدية لإواليات كهذه.

إن التحاليل العلمية للتبدل الاجتماعي، بخلاف هذه النظريات التفكرية، التي تتجاوب مع التطلبات التي حددها Popper «للنقد العقلي» تتميز بثلاث سمات. إنها في المقام الأول تتبنى مواضيع محددة. إنها تستهدف بتعبير آخر الاجابة على مسائل مصاغة بوضوح وتتخذ عموماً الشكل التالي: «يلاحظ أن النظام الاجتماعي ح يتميز في ز بالسمات أ، ب، ج، . . .، ن، وفي ز + 1 بالسمات أُ، بُ، جُ، . . . نُ. لِمَ ذلك؟» على سبيل المثال: «المجتمع ح في ركود اقتصادي (أ) في ز؛ وفي ز+ل يبقى في ركود (أ) رغماً عن الجهود التي

تبذلها الدولة (بُ) لمحاولة حث فئة معينة من الفاعلين على تعديل مسلكها. لماذا؟». وفي المقام الثاني ـ نجد هنا نقطة سبق أن جرى التشديد عليها في الفصلين السابقين ـ يمكن أن يبيّن تحليل علمي أن تبدل بعض الخاصيات بينَ ز وز+ل من نتيجته أن يعدل (أو لا يعدل) وضع هذه الفئة من الفاعلين أو تلك بحيث أن هؤلاء الفاعلين هم مدعوون لإحداث نتائج مجمعة أُ، بُ، . . . نُ تلاحظ فعلياً في ز+ل. وفي المقام الثالث ـ وهذه النقطة هي نتيجة النقطتين الأوليين ـ تنقاد، حسب المسار موضوع البحث إلى معالجة هذا النموذج أو ذاك من المتغيرات باعتباره مستقلاً أو تابعاً.

انني أرجو القارئ الغريب عن العلوم الاجتماعية أن يسامحني على فرض طروحات عليه له كل الحق في أن يعتبرها تفاهات. غير أنني أطلب اليه أن يدرك انه لو كانت هذه التفاهات قد اعتبرها الجميع كذلك ـ وعلى وجه الخصوص الأخصائيون في العلوم الاجتماعية ـ لكان تاريخها مختلفاً بشكل عميق عما هي. لم يكن أحد ليتساءل عما إذا كانت الأفكار تحددها البنيات، وعما إذا كانت تقوم بدور أول أو مشتق في التبدل، وعما إذا كانت النزاعات أولى أو ثانية. وبالمختصر لما كان أحد «ماركسياً» ولا «ثقافوياً» ولا «بنيوياً»، ولما دافع أحد عن مفهوم «مادي» ولا «مثالي» للتبدل، ولما سعى أحد إلى مواجهة النظريات النزاعية (Conflict theories) للتبدل بنظرياته الوظيفية[1]. ولكانت هذه المسائل والطروحات جميعاً قد صُنفت نهائياً في «مفارقات» العقل الاجتماعي.

وبما أن تاريخ العلوم الاجتماعية هو ما هو عليه ربما لم يكن من غير المفيد التشديد على واقع كون إواليات التبدل متغيرة من مسار إلى آخر، والأدوات المفهومية المفيدة في تحليل التبدل تتوقف على المسار الذي يجري تفحصه. والعكس بالعكس ليس في مقدور أي نظرية عامة ـ أو مدّعاة كذلك ـ للتبدل أن تعلن مسبقاً تفوقها عندما يتعلق الأمر بتفسير هذا المسار الخاص أو ذاك.

وسوف نتفحص في تتمة هذا الفصل ثلاث معضلات: معضلة دور

---

(1) L. Coser, Les fonctions du conflit social, Paris, PUF, 1982.

النزاعات في التبدل، ومشكلة دور الأفكار والقيم، ومعضلة ملاءمة النموذج الداخلي المنشأ للتبدل.

دور النزاعات

إن ملاحظة النزاعات بين المجموعات الاجتماعية بشكل متواتر شيء، وكونها تشكل الإوالية الأساسية للتبدل شيء آخر. فالطرح الأول مقبول، والثاني غير مقبول لمجرد أنه يمكن إيجاد ألف مثال للمسار الذي يوصل إلى تبدلات هامة حيث تقوم النزاعات بدور ثان أو ثانوي، وقد سبق أن أتينا على ذكر بعضها أعلاه.

جميع النظريات التي تتوخى «الاثبات» أن النزاعات بين المجموعات تمثل إوالية التبدل الرئيسية ترتكز في الواقع على أساليب ذات طبيعة بلاغية أو سفسطائية ويعود ابتكار ذلك إلى ماركس بلا نزاع. ومن المفيد الملاحظة أنه لدى ماركس نفسه نجد أيضاً أفضل رفض لنظرية الصراع الطبقي كمحرك شمولي للتبدل الاجتماعي.

فقد عرض ماركس في Misère de la Philosophie (شقاء الفلسفة) الفرضية الشهيرة التي سيفصّلها في البيان Manifeste أن التاريخ هو تاريخ الصراع الطبقي: «كان للإقطاع أيضاً البروليتاريا الخاصة به ـ الرق الذي كان يتضمن بذور البورجوازية جميعاً. وكان للانتاج الاقطاعي كذلك عنصران مضادان يسميان أيضاً الجانب الحسن والجانب السيء للإقطاع بدون الأخذ في الاعتبار أن الجانب السيء وحده دائماً هو الذي ينتج الحركة التي تصنع التاريخ بتكوينها للصراع» (صفحة 89) (. . .) «عندما تغلبت البورجوازية لم تعد المسألة مسألة جانب حسن أو جانب سيء في الاقطاع. فالقوات المنتجة التي نمت من أجلها في ظل الاقطاع تم اكتسابها (. . .). وهكذا في سبيل إعطاء حكم سليم في صدد الانتاج الاقطاعي يجب اعتباره نمط انتاج مبني على الخصومة»[1].

وبتفحص النص عن كثب لا يمكن إلاّ التأثر بطابعه الهيغلي إلى حد

(1) K. Marx, Misère de la philosophie, Paris, A. Frank, 1847, Paris, Editions Sociales, 1972.

كبير: يحوي الاقطاع عنصرين متخاصمين؛ الجانب السيء، أي الطبقة الدنيا، الذي يناضل ضد «الجانب الحسن»؛ واستناداً إلى «عمل السلبية المظلم»، كما كان سيقول هيغل، سينتهي «الجانب السيء» بالتغلب ذلك «بأن الرق كان يحوي بذور البورجوازية كلها». أمامنا هنا مثال كامل للنموذج الداخلي المنشأ: يتحول الفريق الذي كان بمثابة الطبقة الدنيا، عندما «تتحقق ظروف تحرره»، إلى طبقة مسيطرة، هي الطبقة البورجوازية التي تقف في وجهها الطبقة الدنيا أي البروليتاريا.

وفائدة هذا النص أقل في مضمونه مما هي في قرينته طالما أن الافكار عينها تظهر في البيان. إن ماركس يطرح فيه، في المقام الأول، المآخذ التي وجهها في صفحات سابقة (صفحة 62) إلى Proudhon. وماركس المغرم بالاقتصاد حساس تجاه مبدأ الفردانية المنهجية كما نقول اليوم[1]. وهكذا ينفجر ضد Proudhon الذي يُشيّء [*] المجتمع بدون أن يرى أنه لا وجود له إلاّ عن طريق الأفراد الذي يؤلفونه: «إن السيد Proudhon يشخصن المجتمع ويجعل منه المجتمع الشخص، مجتمع ليس مجتمع أشخاص طالما أن له قوانينه على حدة، وليس له أي شيء مشترك مع الأشخاص الذين يتألف المجتمع منهم (...). ويأخذ السيد Proudhon على الاقتصاديين أنهم لم يفهموا شخصية هذا الكائن الجماعي (...)». كما أن ماركس يتولى الدفاع عن الاقتصاديين، ويستشهد بطريقة مؤيدة بالاقتصادي الاميركي Th.Cooper الذي يؤكد ضرورة عدم جعل المجتمع كائن عاقل واعتباره مجموعة «أشخاص»: «كان الكيان المعنوي (The moral entity)، الكائن النحوي (the grammatical being) المسمى مجتمعاً قد ألبسوه مهام ليس لها وجود فعلي إلاّ في مخيلة الذين بكلمة ما يكوّنون شيئاً ما» (صفحة 62).

هذه الملاحظات المنهجية منسية في الصفحات التي تفصّل فيها نظرية الصراع الطبقي: الطبقات هنا جُعلت جوهرية؛ وقد نسي ماركس أنها مكوّنة من «أشخاص». فالخصومة موضوع البحث في المقطع الأول ليست على

(1) يشير R. Nisbet صراحة في The sociological tradition إلى أهمية تأثير الـ Aufklärung في ماركس.

(*) شيّأ: حوّل إلى شيء réifier.

الاطلاق خصاماً بين الأرقاء والأسياد، وإنما هي خصام بين «عنصرين» أو «جانبين».

وليس هناك أي فائدة في الاصرار على ضعف نص في فترة الشباب إذا كان يشهر بشكل مثالي تقريباً الانزلاقات التي نجدها لدى المنظّرين جميعاً الذين يريدون أن يجعلوا من النزاعات محرك التبدل. لقد انكب ماركس، في النص الأول المستشهد به، على تعليل سفسطائي: الطبقات متخاصمة بحسب تعريفها؛ لا يمكن إذاً أن تكون هناك طبقات بدون أن يكون هناك في الوقت عينه صراع طبقي. والصراع الطبقي بلا جدوى ومجرد من المعنى إذا لم يكن من المحتم انتاج تحرير «الجانب السيء».

وما يثير الاهتمام الأكثر هو عدم التماسك بين نص «شفاء الفلسفة» الذي يفصّل فيه ماركس نظرية الصراع الطبقي ونص آخر موجود في صفحات أبعد (صفحة 102) حيث يعود ماركس، في صدد الجدال الذي يثيره في هذا المقطع مع Proudhon، إلى مسألة اختفاء النظام الاقطاعي ونمو الصناعة العصرية. كان Proudhon يريد نمو المشغل والمصنع بشكل داخلي المنشأ لأنهما بكل بساطة يتيحان الارباح في الانتاجية. وقد وقف ماركس ضد هذه الفكرة وذكّر Proudhon «بأنه لا يمكن صنع التاريخ عن طريق الصيغ» (102). إنه يعطي Proudhon إذاً درساً في التاريخ ويبسط نظرية لاختفاء الإقطاع لا علاقة لها بنص الصفحة 89 حول الصراع الطبقي. إن تقهقر الاقطاع هنا حلله ماركس كما سيحلله Keynes تماماً في ما بعد[1] على أنه ليس مساراً داخلي المنشأ وإنما خارجي المنشأ انطلق عن طريق اكتشاف أميركا.

«إن أحد الشروط الأكثر ضرورة لتكوين الصناعة الانتاجية كان تراكم رؤوس الأموال الذي سهّله اكتشاف أميركا وإدخال معادنها الثمينة.

وقد تم بما فيه الكفاية إثبات أن زيادة وسائل التبادل كانت نتيجته من ناحية أولى انخفاض الأجور والمداخيل العقارية. ومن ناحية ثانية زيادة الأرباح الصناعية. وبتعبير آخر: كلما سقطت طبقة المالكين وطبقة الشغّيلة والاسياد الاقطاعيون والشعب، كلما ارتفعت طبقة الرأسماليين والبورجوازية.

---

(1) J.M. Keynes, A Treatise on money, Londres, Macmillan, 1953.

هناك ظروف أخرى أيضاً ساهمت في الوقت عينه في نمو الصناعة الانتاجية: زيادة السلع الموضوعة في التداول ما أن دخلت التجارة الهند الشرقية عن طريق رأس الرجاء الصالح والنظام الاستعماري ونمو التجارة البحرية.

هناك نقطة أخرى لم نقدرها بعد بما فيه الكفاية في تاريخ الصناعة انتاجية وهي تسريح حاشية الاسياد الاقطاعيين العديدين وقد أصبح أعضاؤها التابعون متشردين قبل دخول المشغل. فقد سبق المشغل تشرّد شمولي تقريباً في القرنين الخامس عشر والسادس عشر[1]».

لقد استشهدت طويلاً بهذا النص لأنه بدا لي ذا فائدة جوهرية. أولاً لأنه يبين انه لم يكن هناك صراع طبقي بين الاقطاعيين والبورجوازيين. وقد ظهر تضخم مزمن بسبب تدفق المعادن الآتية من العالم الجديد. وكانت نتيجة هذا التضخم افتقار الاسياد ذلك بأنه كان يصعب عليهم تصحيح دخلهم بالايقاع ذاته لنمو التضخم إلا أن يعرّضوا أنفسهم لمخاطر اثارة العامية. فالأسياد الاقطاعيون مكرهون إذاً على تخفيض نسق معيشتهم وتسريح حاشيتهم، كما أن تدفق المعادن، من جهة أخرى، يطلق رؤوس أموال تنشط إنشاء المصانع. «فالظروف» إذاً لصالح البورجوازية الناشئة في الوقت عينه الذي ليست لصالح الطبقة الاقطاعية. غير أن صعود الأولى وهبوط الثانية ليسا نتاج صراع تكون فيه الثانية مغلوبة على أمرها.

ومن جهة ثانية ليس صعود البورجوازية وتقهقر الطبقة الاقتطاعية ناجمين بأي شكل من الأشكال عن ضرورة داخلية المنشأ. بل على العكس، هذه الحركات المضادة نتاج إسهام ظروف ومجموعة مفاعيل متواصلة أوجدها تدفق المعادن الثمينة، والتضخم يحوي، إضافة إلى ذلك، تأثيراً تقليدياً آخر تنبّه له ماركس بالطبع: تزداد الأجور المتدنية بسرعة أقل من سرعة التضخم، كما أن يداً عاملة وفيرة، تضخمت كذلك بالتسريحات التي كان الاسياد مكرهين عليها، أصبحت متوفرة في سوق العمل. بيد أن هذا المفعول لا يكفي بالطبع لكي يثبت، كما شعر به ماركس نفسه، وجود صراع طبقي داخلي المنشأ في

---

(1) K. Marx, Misère... op. cit, p. 102.

مرحلة التراكم الأولي[1].

إن هذا النص الوارد في الصفحة 102، وفيه يتكشف ماركس كمؤرخ ممتاز للاقتصاد، طالما أن الكثير من استنتاجاته أكّده Keynes وقد اعتبر سليماً على الدوام، لا يمكن إذاً توفيقه مع النص المذهبي في الصفحة 89 إلاّ أن نقبل إعطاء كلمة «صراع» معنى مجازياً. فالصراع الطبقي في الصفحة 102 يأخذ شكل مسار «التتابع» المعروف تماماً في مجال علم البيئة[2]. ويكون هناك مسار «تتابع بيئي» عندما يسهّل تعديل البيئة نمو نوع ويعوق نمو نوع آخر. يمكن ولا شك، في حالة كهذه، الكلام على «صراع» بين النوعين، إلاّ أن الأمر لا يتعلق إلاّ بمجاز طالما أنه لا يكون هناك عند ذلك صراع حتى ولا تنافس بين النوعين وإنما مفاعيل بعلامة متناقضة ينتجها عامل خارجي المنشأ.

وبالمختصر يمكن للبلاغة والسفسطة وحدهما إنشاء وحدة بين النصوص الثلاثة في «شقاء الفلسفة» التي سبق تفحصها: النص الذي يذكّر فيه ماركس، كتلميذ حي الضمير للاقتصاديين الانكلوساكسونيين، بأنه من الجوهري عدم شخصنة المجموعات وانما الفهم أنها مؤلفة من أفراد؛ والنص الذي يطبق فيه، كمؤرخ جيد، هذا المبدأ ويثبت أن صعود البورجوازية وتقهقر الطبقة الاقطاعية هما مفعولان بارزان ناجمان عن تجمع المسالك الفردية في شروط يجعلها «إسهام الظروف» متغيرة؛ وأخيراً النص الذي يعلن فيه ضد المبادئ المعلنة في الأول والمطبقة في الثاني، أن التاريخ هو نتيجة الخصومة والصراع الطبقي الذي ينمو بين الطبقتين.

إن اللجوء إلى السفسطة ليس استثنائياً لدى ماركس، فهو يظهر في وجهة نظر أخرى هي مفتاح المذهب الماركسي: في تعريف مفاهيم الاستغلال وفائض القيمة والعمل المفرط. وهذه المفاهيم أتاحت لماركس إدراك العلاقات بين طبقتي المجتمع الرأسمالي، البورجوازية والبروليتاريا،

(1) D. Legros, Chance, necessity and mode production: a marxist critique of cultural evolutionism, American Anthropologist, LXXIX, 1977, p. 26- 41.

(2) G. Hardin, The cybernetics of competition: a biologist's view of society, in P. Shepard et D. McKinley, The subversive science. Essays toward an ecology of Man. Boston, Houghton Mifflin, 1969, 275, 296.

كمتخاصمتينّ، وبالتالي، وبالنفس عينه، تأكيد وجود الطبقتين غير المشكوك فيه في رأسمالية القرن التاسع عشر والصراع الذي تتواجهان فيه. وهذا الصراع يمكن أن يكون مرئياً إلى حد ما حسب الظروف. بيد أنه، حتى عندما لا يكون ملاحظاً بصورة مباشرة ولا يترجم بمواجهات، موجود طالما أنه مدرج في الخصام الناجم عن علاقات الانتاج الرأسمالية كما هي محددة انطلاقاً من مفهومي الاستغلال وفائض القيمة.

ترتكز نظرية فائض القيمة التي أفسحت في المجال لنقاشات عالمة لن نسترعي انتباهنا، في الواقع، كالبرهنة، على الخصومة بين الطبقة الاقطاعية والبورجوازية، على برهنة ذات طبيعة بلاغية من المفيد إظهارها.

لنبدأ بسرد بعض البداهات: مفهوم تقسيم العمل ذاته، وهو ظاهرة كتب ماركس - عقب آدم سميث - الكثير عنها، يستدعي المفاضلة والتنسيق بين مجموعة مهام بدائية. ولا تتوقف أكلاف انتاج صناعي، بنتيجة ذلك، على كلفة العمل الذي حددها ماركس كعمل تحويل للمادة وحسب، وإنما أيضاً على كلفة تنظيم العمل التي ليست معدومة طالما أنها تحوي مثلاً أجور المهارة. وهذه الكلفة بالطبع تعوض بأرباح الانتاجية التي يتيحها تقسيم العمل. إن شركة تجارية يجب، من جهة ثانية، أن تكون على علم بطلبات زبائنها وأن تستوفي قيمة فواتيرها. فتسويق المنتوج يستدعي إذاً أكلافاً أيضاً.

وماركس كان، بالتأكيد، واعياً لهذه البداهات وأشار اليها صراحة في مناسبات عديدة. بيد أنه محا هذه التمييزات وقلص أكلاف المؤسسة إلى عنصر وحيد بفضل تمييز بلاغي تقليدي غالباً ما شدد عليه Pareto: عندما يكون هناك ارتباك بسبب المخاطر التي تحويها السياسة المعتمدة من أجل الحرية تجري مواجهة الحرية الحقيقية بالحرية ليس إلاّ؛ وعندما يكون من المرغوب فيه إسباغ الشرعية على مسلك منازع فيه تواجه الفضيلة الحقيقية بالفضيلة.

إن ماركس يلجأ إلى أسلوب من هذا النوع عندما يعرّف مفهوم العمل. فالعمل (الحقيقي) هو العمل الذي يسهم في تحويل المادة، مما ينتج عنه أن قيمة نتاج ما هي قيمة عمل العمال طالما أنهم الوحيدون الذين يفعلون فعلهم في المادة، يمكن إذاً تجاهل أكلاف التنظيم والتسويق. فعمل المستخدَم الذي يدير كمية كبيرة من المعلومات أو عمل المِلاك الذي ينسق ادارة هذه

المعلومات هما في مصف فئة العمل وحسب. وفائض القيمة ليس في نهاية المطاف (مع أن ماركس لا يحدده بالطبع في إطار هذا الشكل) سوى الفارق بين «قيمة» العمل الحقيقي و«قيمة» العمل بلا زيادة.

والتمييز بين العمل والعمل الحقيقي سفسطائي بالطبع. غير أن السفسطة، كما يقول Pareto، فعالة عندما تؤكد المشاعر. وهذه هي الحال هنا: لا شك في أن التمثيل الماورائي والديني الذي يكون العمل بموجبه صراع الانسان ضد الطبيعة والمادة ليس غريباً عن الشعور الذي يبني قابلية تصديق التمييز البلاغي بين العمل والعمل الحقيقي.

إن ماركس، بارتكازه ضمناً على تمييز بلاغي من النوع عينه، «يثبت»، في تحليله لتاريخ الحق، الطابع المشتق للافكار والطابع الأول لعلاقات الانتاج: يظهر الحق الحقيقي إنطلاقاً من الآونة التي تتطلب فيها علاقات الانتاج أن يتمكن الشغيل من بيع قوة عمله. فالحق، نتيجة لذلك، (أي الحق الحقيقي) هو بناء ذهني يتجاوب مع ضرورة نظام انتاج رأسمالي.

وإذا كنت قد توسعت في حالة ماركس فذلك لأن طروحاته ووسائل «برهنته» ليست حية دائماً في العلوم الاجتماعية المعاصرة وحسب بل لأنها تستمر في إلهام منظّري النزاع، أريد أن أقول الذين يبتغون بالوسائل كافةً أن تكون النزاعات بين المجموعات ولاسيما النزاعات الطبقية، المحرك الرئيسي للتبدل (أو اللاّ تبدل حسب كل حالة). وفائدة التوجه إلى ماركس نفسه ليست في كونه مكتشف الطروحات والوسائل التي أضاف اليها الماركسيون الجدد على وجه الخصوص تغيرات وحسب بل لأن البناء الماركسي كذلك ظهر لدى مؤسسه ملتبساً بعمق: إن إلفة ماركس مع الاقتصاد، وثقافته التاريخية الواسعة تجعلان تحاليله التاريخية أو الاقتصادية التي يقدمها هو نفسه تتجاوز بلا انقطاع الاطار المذهبي الذي حاول استخراجه منها. ومن هنا التناقضات (بالمعنى المنطقي للتعبير حصراً) التي تظهر ـ كما حاولت أن أبيّن ذلك ـ في نص مثل شقاء الفلسفة وفيه سبق للصراع الطبقي ان كان موجوداً في شكل نهائي تقريباً، مع أنه لا يتوافق تماماً مع النمو التاريخي الموجود في أقسام أخرى من النص.

وقد أخذ الماركسيون الجدد العصريون عن ماركس الفكرة في أن الطبقات كانت متخاصمة بالضرورة وأن مفهوم الطبقة الاجتماعية ذاته بالتالي

يستدعي وجود صراع دائم للطقبات حتى ولو كان هذا الصراع غير مرئي. إن أي تفاضلية اجتماعية وأي شكل للاّمساواة يمكن هكذا أن يفسرا كإظهار للصراع الطبقي وتأكيده. إن «الخصام» لدى ماركس نفسه هو موضوع جهد برهنة في نظرية القيمة والاستغلال. والخصام بين الطبقات لدى الماركسيين الجدد غالباً ما يُطرح كحقيقة أولى ليس هناك اهتمام للبرهنة عليها، ربّما لأن النظرية التي تبني هذه الحقيقة، نظرية القيمة والاستغلال، تظهر على أنها من الصعب تصديقها أكثر فأكثر بقدر ما ينمو تعقيد تقسيم العمل. ومن بعد يبدو من الصعب بالفعل اعتبار أكلاف التنظيم كأكلاف جمع المعلومات ومعالجتها معدومة. ولذلك يلاحظ أن هناك جهوداً لجعل النظرية الماركسية التقليدية متلائمة مع العالم الاقتصادي العصريَ. بعضهم[1] يتمسك بنظرية فائض القيمة في شكلها المستقيم ويجعلون من المستخدَمين مثلاً قسماً أدنى من البورجوازية: البورجوازية الصغيرة. فالبورجوازيون وصغار البورجوازيين هم كذلك لأن رواتبهم مقتطعة من فائض القيمة. إلاّ أنهم أيضاً بورجوازيون صغار بقدر ما تكون هذه المرتبات ضئيلة. ومن البديهي أن برهنة كهذه تستوجب أن تتمم نظرية الطبقات، وهي غير كافية لوحدها، بنظرية التنضيد.

ويخطو آخرون خطوة أخرى ويقبلون إدخال أكلاف التسويق والتنظيم في قيمة المنتوج[2]. ويمكن، في هذه الحالة، جمع المستخدَمين والعمال داخل الطبقة العمالية، ذلك بأن معيار التمييز بين الطبقات هو معيار السلطان (إطار / تابعون). هنا تذوب نظرية الطبقات كلياً في نظرية التنضيد.

إن هذه التهيئة للنظرية الماركسية مثيرة للاهتمام. إنها تبيّن أن نظرية القيمة والتمييز عمل / عمل حقيقي التي تبنيها هما من بعد مفهومتان على أنه من الصعب قبولها متجانسة مع الأنظمة الاقتصادية العصرية. بيد أنه إذا كان التمييز عمل / عمل حقيقي ملغى، فإن نظرية القيمة تنهار وفي الوقت عينه إمكانية تحديد فائض القيمة ومفهوم الاستغلال ذاته. وخصام الطبقات لا يعود

(1) C. Baudelot, R. Establet et J.Malemort, La petite bourgeoisie en France, Paris, Maspero, 1975.

(2) M. Verret, Pour une définition distinctive de la classe ouvrière, Année sociologique, 31, 1981, p. 49- 69.

على الاطلاق مبرهناً عليه، ولا تعود الطبقات ضرورية في الصراع. ولا يعود بالامكان الاسناد إلى الصراع الطبقي غير المرئي الناتج عن الخصام البنيوي لهذه الطبقات.

لذلك يسعى بعض بديلات الماركسية الجديدة إلى نقل مكان الصراع الطبقي من الإطار الاقتصادي إلى الاطار الثقافي[1]. غير أنه لم يتم حتى الآن على الأقل في هذا السجل معادل نظرية القيمة التي «تبني» خصام الطبقات. ولا ريب في أن الأفراد لا يتوفر لهم جميعاً النفاذ إلى الثقافة في المجتمعات الصناعية. ولا شك في أن بينهم فوارق ولامساواة من الأنواع جميعاً. وقد أشار Weber، في نصوص تقليدية، إلى أن الأفراد ينتمون إلى طبقات مختلفة ولهم أنظمة مختلفة ولا يملكون جميعاً السلطة عينها. وهذه البداهات تطبق في المجتمعات العصرية وعلى الكثير من المجتمعات «التقليدية». إلا أن وجود الطبقات لا يستدعي، حسب Weber، وجود نزاع دائم أو «بنيوي» بين الطبقات لا يمكن الافتراض أنه موجود حتى عندما لا يظهر. إن قرينة كهذه، مرة أخرى، لكي تكون مسوّغة تجعل مما لا غنى أن تكون هناك نظرية تستدعي وجود خصام مبدئي كنظرية القيمة، وإلاّ لا يكون الصراع الطبقي موجوداً إلاّ عندما يكون بالامكان الاثبات أنه موجود فعلياً.

ويميل النمو الحديث للعلوم الاجتماعية، على ما يبدو لي، إلى الحكم لـ Weber ضد ماركس. لم تعد هناك، من بعد، نظرية للخصام «الأساسي» بين الطبقات قابلة للتصديق. غير أن «الهوى العام والمسيطر» للمساواة، وفقاً لتنبّؤ Tocqueville، من نتيجته أن أي لامساواة، أياً كانت، يمكن نقضها على أساس أنها نتيجة نزاعات غير مرئية بين مجموعات متخاصمة ليست لها القوة عينها.

وذلك بأنه إذا تمسكنا بالنزاعات المرئية فإنها تتدخل أحياناً في مسارات التبدل ولكنها لا تمثل بالطبع على الاطلاق الإوالية الأساسية للتبدل الاجتماعي ولا دوام البنيات الاجتماعية (في الحالة التي يمكن اعتبار هذه البنيات فيها بالفعل جامدة). فالنزاعات ليست مزمنة ومستوطنة، كما رأى ذلك تماماً التقليد

(1) J. Karabel et A.H. Halsey, Power and ideology in education, New York, Oxford University Press, 1977.

الماكيافيلي (Pareto وMosca، الخ)، إلاّ في النظام السياسي الفرعي. والحال أن النزاعات السياسية ليست على وجه الحصر ترجمة للنزاعات الطبقية ولا للنزاعات الاجتماعية؛ يمكن أن تكون مثلاً ترجمة للمنافسة بين أقسام متنافسة للنخبة.

إن منطق المشاعر وحده يمكن أن يدعم المبدأ الذي تكون النزاعات الاجتماعية بمقتضاه المحرك الأساسي للتبدل الاجتماعي.

دور الأفكار والقيم: هو أحياناً أهم مما نعتقد

هناك مفارقة أخرى للتمييز الاجتماعي تحوي إحدى الفرضيات: الأفكار والقيم هي نتاج البنيات، وفرضية مضادة: القيم هي المتغيرات المستقلة؛ إنها تفسر الفوارق بين الأنظمة الاجتماعية وكذلك مسارات التبدل والانتاج. وهذه الفرضية والفرضية المضادة حتى لو كانتا نادراً ما يعبر عنهما بطريقة فظة بما فيه الكفاية، فهما موجودتان ضمناً في الكثير من الانتاج المعاصر. إن نجاح أحد كتب علم الاجتماع أو علم السياسة غالباً ما يعود إلى أنه مفهوم، مباشرة أو بشكل غير مباشر، انه يأتي لدعم الفرضية أو الفرضية المضادة. فالحظوة الكبيرة التي نالها كتاب McClelland، The achieving society، في الولايات المتحدة له علاقة بالتأكيد بالفكرة «العامة» المنتشرة من تحاليله الخاصة: القيم مسؤولة عن «الديناميكية» والتقدم كما عن جمود المجتمعات[1]. وتفسّر شعبية كتاب Weber حول علم الاخلاق البروتستنتي بوجه الاحتمال، كما سبق أن قلت، بالأسباب عينها، وكذلك النجاح الذي سجله في عصره Les mots et les choses[2] لـ M.Foucault، وفيه قُدم التاريخ الغربي بأنه تسيطر عليه سلسلة انكفاءات معرفة اعتبرت هي نفسها غير قابلة للتفسير. والفرضية هي ذاتها بوجوده دائماً في مختلف بديلات الماركسية الجديدة وفي بعض بديلات «النفعية»(*).

(1) D.C. McClelland, the achieving society, Princeton, D. Van Nostrand Co., 1961, New York, The Free Press, 1967.

(2) M. Foucault, Les mots et les choses, Paris, Gallimard, 1966.

(*) النفعية: نظرية في الهندسة وصناعة الرياش تقول إن جمال الشكل هو نتيجة توافق البناء أو الأثاث مع ما يؤديه من نفع لمستعمليه: fonctionnalisme.

والسؤال الذي تثيره «المفارقة» الثانية ليس له هو أيضاً جواب عام. ولذلك يبقى النقاش قائماً بدون التقدم خطوة واحدة في اتجاه خلاصة ما. ولا يمكن أن يكون تحليل التبدل الاجتماعي علمياً ـ أي، مرة أخرى، متجاوباً مع المعايير البوبرية للنقاش العقلي ـ إلاّ عندما يتناول مسارات جزئية محددة تماماً في الزمان وفي المكان. يلاحظ أذاً أن بعض هذه المسارات يمكن تحليله بطريقة مقنعة بطرح مسلّمة استقلالية الافكار والقيم أو، على سبيل استخدام تعبير ذي قصد مبهم وعام، معطيات ذهنية، في حين أن مسارات أخرى تستدعي أن تعتبر هذه المعطيات الذهنية تابعة أو، باللجوء إلى اللغة الاحصائية، متغيرات تابعة ـ يجري الكلام أيضاً في لغة الاقتصاد الرياضي، في هذه الحالة الثانية، على تغيرات داخلية المنشأ، وفي الحالة الأولى على تغيرات خارجية المنشأ.

تنتمي دراسة Epstein التي أشرنا إليها في الفصل السابق إلى النموذج الثاني: عولجت القيم والأفكار فيها كمتغيرات تابعة. ونذكّر بالرسم البياني لتحليله: يخلق الري فرصاً جديدة تتغير طبيعتها مع نماذج الفاعلين. وهي ليست ذاتها بالنسبة إلى الفلاحين والمنبوذين: إنها مختلفة بالنسبة إلى المالكين في القريتين. ويفترض Epstein بعد ذلك أن الفاعلين يدركون هذه الفرص بقدر ما لهم من الجدارة في ذلك، وهدفهم الرئيسي تحسين ظروفهم. يمكن إذا نعت التفسير بالمادية (تفسر البنيات المسالك) والمنفعية (ترشد الفاعلين مصالحهم). ولا شك في أن Epstein لاحظ كذلك تبدلات على صعيد القيم. وهكذا يقيّم فلاحو Dalena من بعد رموز العصرية، في حين أن فلاحي Wangala يتمسكون بالرموز التقليدية للاعتبار والنظام. بيد أن هذه التبدلات في القيم تفسر كنتائج معقولة لانفتاح Dalena على بيئتها ولتحلّل البنيات الاجتماعية التي يحدثها الري. كما أن تعزيز الرموز التقليدية في Wangala يعود إلى أن الري كان تأثيره تعزيز التراتبيات داخل طبقة الفلاحين وكذلك روابط الزبونية بين الفلاحين والمنبوذين وينزع في الوقت عينه إلى قطيعة القرية مع بيئتها. وبالتالي يمكن أن تكون تبدلات القيم في Dalena، كما ثبات القيم التقليدية في Wangala، في هذه الحالة معتبرة كمشتقات أو ثانوية.

هناك أيضاً بالطبع حالات يجب أن تكون القيم فيها معالجة كمتغيرات مستقلة.

ومن المفيد في هذا الصدد: مقارنة دراسة Epstein بدراسة تعود لـ Dore حول الزراعة اليابانية في القرن التاسع عشر[1]. فقد بيّن Dore في صفحات مدهشة منها كيف قامت ممارسة تقليدية بريئة ظاهرياً بدور حاسم في انطلاق مسار تحديث زراعة كانت قد بقيت جامدة إلى حد كبير حتى مرحلة متقدمة من القرن التاسع عشر. وتحليله يبرهن على وجه الخصوص أنه يجب، في هذه الحالة، إعطاء متغيرات فكروية أو خِلاقية دوراً حاسماً وأنه يجب معالجتها كمتغيرات مستقلة مع أن تأثير الفكروية يجب أن يفهم هنا أيضاً إنطلاقاً من وضع الفاعلين.

وقد خلقت هذه الممارسة بالنسبة إلى المالكين موجَباً مزدوجاً: موجَب تخفيض دخل السنوات العِجاف وموجب عدم اقتطاعه من السنوات المُغلة. أما تأثير الصاعق الذي كانت مدعوة إلى أن تقوم به فهو ناجم عن أنها كانت تولد نظام حث تناقضي. فقد كانت للمالك بالفعل أسباب وجيهة للسعي إلى زيادة انتاجيته طالما أن ذلك كان يمكن أن يعفيه من تخفيض دخل السنوات العِجاف. غير أنه كانت له أيضاً أسباب وجيهة لعدم التحديث، ذلك بأن مستأجري الأرض، بكونهم معتادين على أن لا يزداد الدخل في السنوات المغلة، يقبلون بصعوبة أن يكون ذلك بذريعة أن نمو المردود كان لا يعود إلى الجوّيات وحسب وإنما كذلك إلى ربح الانتاجية.

وتأتي، إضافة إلى ذلك، عناصر أخرى ترعى التباس الوضع الذي كان فيه المالك الياباني وتعززه. وقد أطلقت الحكومة في نهاية القرن التاسع عشر حملة دعاية مقترنة باقتراحات مساعدة مالية لانماء الري. غير أنه على أي واحد يرغب في الاستفادة من المساعدة الحكومية أن يقبل أن تكون معطيات المساحة مهيئة. والحال أن المالكين، في ذلك العصر حيث كانت المساحة قائمة ـ في ظل عهد Meiji ـ كانوا في الغالب، عن طريق أوعية الخمر، قد «أقنعوا» الموظفين بالتخمين البخس لقيمة أراضيهم. وكانت إعادة النظر في

(1) R. P. Dore, Land reform in Japan. Londres, Oxford University Press, 1959.

المساحة تتضمن إذاً بالنسبة إلى المالك العَقاري إنعكاسات ضريبية؛ وكانت، بالاضافة إلى ذلك، تعرضهم لفسخ يخشى أمره. وبالفعل لم يكن باستطاعة المالك، بكون الدخل محدداً على أساس المساحة المسجلة، وكانت أراضيه قد أعيد تقويمها، السعي إلى زيادته بدون مخاطرة لجوء مستأجريه إلى الاحتجاج. إلاّ أنه، من ناحية أخرى، لم يكن في وُسعه عدم اقتطاعه بدون التعرض لاحتجاج أمثاله.

وكان الالتباس الذي خلقه العُرف واقتراحات الادارة في الوقت عينه يمنع هذه المرة تطبيق النموذج المنفعي التقليدي الذي كان متلائماً تماماً مع الحالة السابقة. فالمالك لا يستطيع إتخاذ قراره عن طريق زنة المحاسن والمساوئ لمختلف خطوط العمل وتحديد مصلحته ليس واضحاً فوراً. ولذلك لاحظ Dore أن الفكروية تبدو أنها قد قامت بدور حاسم في المواقف النهائية التي أخذ بها هؤلاء وأولئك.

وبالفعل يبدو تحديث الزراعة أنه كان على وجه الخصوص، في الأزمنة الأولى على الأقل، من صنع الذين كانوا قد تعرضوا للفكروية الفيزيوقراطية التي كان الهولنديون قد نجحوا في إدخالها في بعض حلقات المجتمع الياباني. يجب أن يضاف إلى ذلك أيضاً أن تأثير الفكروية الفيزيوقراطية اتحدت مع فكروية المعطيات الظرفية أو الموضعية التي جاءت تعززها. وكان المزارعون بالقرب من المدن أكثر حركة، ذلك بأنهم كانوا يمتلكون إمكانيات استخدام أكثر تنوعاً مما هو الأمر في الحقول. فالمالك العَقاري كان إذاً مدعواً أكثر من غيره إلى اختيار التحديث لأنه كان في وُسعه الافادة من مغادرة مستأجريه للجوء إلى تصويب الدخل وبالتالي إلى تحقيق ربح أقصى من مفاعيل التحديث في الانتاج. ولذلك انتمى وكلاء التحديث، في بداية المسار، بصورة رئيسية إلى فئة المالكين العَقاريين الذين كانوا، من جهة أولى، قد استقروا بالقرب من مركز مديني، والذين كانوا، من جهة ثانية قد تربوا في حضن الفيزيوقراطية؛ ثم نما بعد ذلك تأثير شعشعة ما؛ فكان الاقتداء بالمحدثين، ولاسيما أنهم وضعوا التقليديين في وضع صعب: لقد حثوهم، بقدر ما كانت أمامهم أكلاف انتاج أقل ارتفاعاً منهم، بصورة غير مباشرة على تعديل الممارسات التقليدية.

غير أن ما يجب أن يشار اليه بصورة اساسية هو أن تأثير العامل الفكروي

في الحالة التي تعنينا لا يمكن إهماله من جهة أولى، وهو، من جهة أخرى، نتيجة بنية الوضع الذي كان الفاعلون فيه. وهذا الوضع لا يحدد بالطبع مضمون المعتقدات التي تبنوها؛ ولكنه حملهم على تحريك الأسباب الفكروية التي تتيح لهم تحديد الحل الصحيح، في حالة كان هذا الحل فيها بديهياً بالنسبة إلى الفاعل. ولذلك كان الذين تعرضوا لتأثير الفلسفة الأوروبية للأنوار في حالة إغراء أشد بالنسبة إلى التحديث، في وضع مقارن، من الذين تربوا في بوتقة الشعائر التقليدية والممارسات المحلية.

نشير عرضاً إلى أنه من المهم إبداء ملاحظة مماثلة للملاحظة التي أوردناها في الفصل 3، في شأن النظرية التي أعدها Hagen حول إنماء كولومبيا، في صدد هذا التحليل. يجب أن نرى هنا، كما في هذه الحالة الأخرى، أن التحليل ليس مموضعاً في الأجل المتوسط إلاّ ظاهرياً. يجب أولاً أن يلاحظ، إذا جرى تفحص المسار الذي قام Dore بدراسته، أنه انطلاقاً من الآونة التي ـ لاسباب قام بتحليلها ـ تم تكوين مراكز تحديث أدت هذه المراكز إلى ظهور ظاهرات جذب تراكمية. ومن البديهي أنه عندما يُنتج فلان الأرز بأدنى سعر تحدث هذه الواقعة تأثيراً خارجياً لا يمكن لآخر إلاّ أن يأخذه في الحسبان. ومن البديهي أيضاً أن تأثيرات الجذب هذه تنمو في الأجل الطويل وتحدث تأثيرات تحوّل عالجها Dore بشكل ممتاز، إلاّ أنني، بسبب ضيق المكان، لا أستطيع التوسع فيها. وأحد هذه التأثيرات تآكل روابط الزبونية (طالما أن المسار يمكن أن يحث المالك على التخلص من مزارعيه)، وظهور ظاهرة الطبقات، واختراق الحركية السياسية الحقول، وانفتاح هذه الحركية على الاختمار السياسي الآتي من المدينة. وبتفحص المسار من عاليته، إذا تم تحليل ظهور التحديث في و كتأثير للتجمع الناجم عن بنية الوضع التي تميز هذه الفئة من الفاعلين أو تلك في ز يتبين أن هذه البنية هي نفسها نتيجة معطيات مموضعة في الزمن إلى الوراء إلى حد كبير. ومع أنني انقدت هنا إلى عزل بعض عناصر تحليل Dore، فمن الواجب إذاً أن نرى في هذا التحليل أنه يفهم الانماء الياباني على أنه مسار متدرج في الأجل الطويل، وان كلاً من آونات هذا المسار غير قابلة للفهم إلا أن نضع معالم معطيات عيانية كائنة في أفق زمني شديد الرحابة. ومن المهم من جديد أن يلاحظ أن

النموذج الوبري للفردانية المنهجية غير محدود بتحليل مسارات تجري في الأجل القصير أو المتوسط، وانه يمكن أن يطبق في الأجل الطويل أيضاً.

يتوقف دور الأفكار والقيم وعلى وجه العموم المعطيات الذهنية إذاً على بنية الأوضاع التي تعالج في هذه الدراسة أو تلك. بعض الأوضاع يطرح معضلات قرار لا يمكن أن يعالجها الفاعل بسهولة إلاّ إذا كانت لديه قناعات فكروية. ويمكن على العكس معالجة أوضاع أخرى (أوضاع مبينة في الأمثلة السابقة) بطريقة «عقلية» أو شبه عقلية، إذ يسهل على الفاعل في آن معاً أن يدرك مجموعة خطوط العمل التي يمكن أن يعتمدها وتحديد الخط الذي يفضله.

إن المقارنة بين نموذجي الأمثلة يبرهن مرة أخرى، نكرر ذلك بدون التوقف عنده، على عدم فائدة النقاش، مسبقاً وبشكل عام، حول صحة النموذج العقلي للعمل. وهذا النموذج صحيح في بعض الحالات: وليس صحيحاً في حالات أخرى ذلك بأنه، إذا كانت الفرضية التي يحاول الفاعل فيها التكيّف مع الأوضاع التي يواجهها هي سليمة شمولياً، فإن شكل هذا التكيّف مختلف حسب بنية الوضع. وقد لاحظ Pareto ذلك: يمكن بناء جسر بالبدء بما سماه الاعمال «المنطقية» (أي بالقيام باختيارات عقلية مبنية على طروحات علمية)، غير أنه لا يمكن اختيار النائب بالطريقة عينها.

هذه الفكرة العادية، ولكنها غالباً ما هي غير معروفة للعلاقة بين بنية الوضع و«دور الأفكار»، هامة إلى درجة أنها تستحق التعمق فيها. أردت، بصورة أكثر تعييناً، أن أشير بالارتكاز على مثل مأخوذ عن Hirschman[1] إلى أنه، عند تفحص قرارات معقدة، ولاسيما إذا كان المقصود قرارات جماعية، تستند هذه القرارات إلى أنظمة معتقدات متماسكة إلى حد ما، يمكن إذا أردنا، تسميتها نماذج، ذلك بأنها قريبة بوظيفتها وطبيعتها من النماذج بالمعنى الذي يعطيه Kuhn[2] لها.

---

(1) A. O. Hirschman, Journeys toward progress, New York, The XX th Century Fund, 1963, Chapitre 1.

(2) T. Kuhn، الاستشهاد عينه.

وطبيعة النموذج المعتمد في هذا الوضع أو ذاك يحددها إلى حد ما، وإنما بطريقة سلبية على وجه الخصوص، الواقع والمعضلة المطروحة؛ وهكذا يظهر بعض النماذج غير جدير بالاجابة على المشكلة. واختيار النموذج من جهة ثانية تؤثر فيه «عوامل اجتماعية»، وعلى سبيل المثال تأثير بعض فئات الفاعلين الموجودين وطلباتهم. بيد أن هذا النموذج، إذا كان من الممكن أن تفسر مضمونه بنية النظام الذي ينتمي إليه ووضع الفاعلين، لا يمكن استنتاجه منه. يجب إذاً إعطاؤه استقلالية معينة. وبتعبير آخر لا يمكن أن يعالج كمتغيرة مستقلة أو داخلية المنشأ.

ومع الاحتفاظ بالطروحات جميعاً، يبدو الوضع مقارناً بالفعل بالوضع الذي يصفه Kuhn في حالة تاريخ العلوم. إن النموذج، في هذه الحالة، نظام طروحات يوجّه الابحاث المعتمدة من جانب أعضاء المجموعة العلمية ويجعل موضوع المعتقد الجماعي موزعاً إلى حد ما في نمط واحد. وهو موضوع منازعة ضعيفة طالما لا يناقضه الواقع بطريقة واضحة للعيان ولا يظهر أي نموذج منافس في الأفق. وإذا تضاعفت أنواع الفشل، وإذا أعطت الفرضيات العارضة التي تتيح امتصاص التناقضات بين الواقع والنظريات المبنية على النموذج الانطباع بأنها فرضيات موضوع معين «ابتكرتها حاجات القضية»، فإن بعضهم يغريه البحث عن نموذج جديد له، في الوقت المناسب، حظوظ الحلول محل النموذج القديم.

ويمكن ملاحظة نموذج المسار عينه، كما يبرهن عليه مثال Hirschman، عندما لا ترتكز المعضلة المطروحة على تفسير معطيات الملاحظة وإنما على الوصول إلى أهداف عملية: يمكن في الحالتين أن يلاحظ أن الحل مختلف انطلاقاً من أنظمة معتقدات جماعية متماسكة إلى حد ما ومصاغة بوضوح إلى حد ما، ويجب إعطاؤها درجة معينة من الاستقلالية. يمكن، إذا كان ذلك مرغوباً فيه، تحديد المفردات بدقة والكلام عند ذلك على «نماذج فكروية».

إن دراسة Hirschman تتناول الطريقة التي، منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، جرت بموجبها معالجة «معضلة» شمالي شرقي البرازيل. فداخل الشمالي الشرقي، أي الـ Sertão، متميز بنظام خاص

للامطار: تلي حقبة جفاف أكيد لسبعة أشهر (حزيران ـ كانون الأول) حقبة غير يقينية تسقط فيها الأمطار بكميات متغيرة ويمكن أن لا تتساقط على الاطلاق. فهذه المنطقة ليست صحراء إذن، والزراعة والتربية فيها قد نمتا على العكس من ذلك. غير أن هذين النشاطين معرّضان لتهديد الكارثة الدائم التي يمثلها الجفاف. فالفلاحون ينتقلون في سنوات الجفاف الى ضفاف São Francisco وParnaiba أو إلى مدن الجنوب والشاطئ، آملين أن يجدوا فيها وظيفة موقتة ومساعدة بانتظار أن تسمح لهم عودة الامطار بالرجوع إلى Sertão. والوضع الاقتصادي في الشمال الشرقي يمثل بالطبع معضلة سياسية بالنسبة إلى الحكومة.

إن «حل» «المشكلة» خلال حقبة أولى وطويلة تمتد عشرات السنين في الشمال الشرقي تعتبر ذات طبيعة تقنية: يقتضي ضبط مجاري المياه، وبناء السدود والخزّانات وحفر الآبار. وقد ظهرت ما بين 1877 و1879 حقبة جفاف تبعت حقبة طويلة استثنائياً كانت الامطار فيها كافية: تعود الكارثة السابقة بالفعل إلى عام 1845، فتشكلت عندها لجنة تحقيق امبراطورية أوصت بإنماء وسائل النقل، ولاسيما عدة خطوط سكك حديدية، وبناء عشرين سداً كبيراً وصغيراً. وبدأت الاشغال غير أن تنفيذها جاء بطريقة لم تحل مشكلة الجفاف.

ثم ظهر بين عامي 1888 و1889، خلال حقبة جفاف أخرى، موضوع الرشوة السياسية: ثم اختيار مكان السدود ورسم الطرقات بشكل رئيسي تبعاً لاعتبارات سياسية خدمت على وجه الخصوص مصالح القادة السياسيين المحليين. وكان بالطبع من مصلحة المعارضة السياسية نشر موضوع الرشوة السياسية هذا. إلاّ أن نتيجة هذا التحليل المسوّغ جزئياً والمهتم جزئياً، كانت أن إخفاق سياسة بناء السدود لم ينسب إلى هذه السياسة ذاتها، وإنما إلى طريقة السير بها، وعلى الأخص إلى الواقع في أن تنفيذها قد ترك مكاناً أكثر من اللازم للفاعلين السياسيين. ونتيجة لذلك تقرر في عام 1909 إنشاء وكالة حكومية، الـ Inspetoria، تابعة لوزير الأشغال العامة وعُهد بمراكزها المفاتيح إلى علميين ومهندسين.

وكانت السلطة المنوطة بالمهندسين والعلميين ناتجة عن مجموعة أسباب متلاقية: كان الأمر يتعلق أولاً، على قاعدة التشخيص الذي جرى ببطء استناداً

إلى أسباب الفشل السابق، بتجنب الانزلاق الذي يعود للرشوة السياسية؛ وكان هناك، في المقام الثاني، إتفاق منتشر حول النموذج الذي يؤكد أن حل معضلة الشمال الشرقي كان ذا طبيعة تقنية؛ وكانت المعاهد الرئيسية، في المقام الثالث، وكنتيجة لتأثير الوضعية(*) الفرنسية في البرازيل، للمهندسين في البلد، تتمتع باعتبار اجتماعي تحسد عليه. وكانت فكرة بناء خزّانات تظهر، إضافة إلى ذلك، طبيعية وبديهية ولاسيما أن شكل الأراضي يدعو إلى ذلك لأن الأنهر المتقطعة تنساب في الغالب بين شعب ضيقة. وكان من المفروض تكميلياً ـ بداهة أخرى ـ حفر الآبار وتنمية وسائل النقل ليتاح للفلاحين الانتقال إلى الأراضي الرطبة وارسال المعادن والمنتوجات.

ولا شك في أن بعضهم كان يقدر أن الهجرة كانت حلاً أكثر تكيّفاً مع معضلة الشمال الشرقي من مكافحة الجفاف، بيد أن هذا «الحل» لم يكن قابلاً للحياة سياسياً. كان يصطدم أولاً باقليمية الشمال الشرقي الناتجة عن الأهمية السياسية التي تمتعت بها المنطقة في الماضي. وبالاضافة إلى ذلك كانت الـ Inspetoria تتجاوز رغبات المعارضين طالما أنها كانت، هي أيضاً، تهدف إلى إنماء وسائل النقل بحيث يتاح للفلاحين الاقتراب من السدود. وكان هناك سبب آخر يتعارض مع حل الهجرة، إذ كانت الزراعة والتربية منذ وقت طويل جداً النشاطين التقليديين في Sertao: زراعات متكيفة مع المناخ قد نمت فيها (نباتات قتينة)(**) وكان نظام الامطار يخلق فيها ظروفاً صعبة فإن عوامل أخرى، كعدم وجود الحشرات، كانت تسهل نشاطي الزراعة وتربية الماشية.

إن مجموعة عوامل، كما في تحاليل Kuhn التقليدية، تساهم هنا إذاً في ظهور نموذج («معضلة الشمال الشرقي هي معضلة من طبيعة تقنية خصراً») يتحقق حوله توافق إيجابي وسلبي في الوقت عينه. وقد بقي هذا التوافق رغماً عن الفشل لأن هذا الفشل ألصق بالرشوة السياسية التي شوهت السياسة المتبعة في عام 1877. فالمسار يقارن تماماً بالمسارات التي وصفها Kuhn. وباستخدام لغته يمكن القول إن فشل سياسة بناء السدود التي انطلقت في عام 1877 كان

(*) الوضعية: فلسفة أوغست كونت، وكل فلسفة تعتمد على معرفة الوقائع وعلى التجربة العلمية كفلسفة ستيوارت ميل ورينان الخ...

(**) قَتِنٌ: نعت تعريضي يطلق على النباتات التي ترغب في المناخات الجافة: Xérophile.

شذوذاً، وامتصاص هذا الشذوذ تم الحصول عليه عن طريق فرضية عارضة هي فرضية مفاعيل الرشوة.

بيد أن الطابع التقنوي حصراً للنموذج المستخدم لحل «مشكلة» الشمال الشرقي لم يكن من المفروض أن يصطدم بالصعوبات التي لا مفر منها والتي تتعارض مع العمل بأي برنامج من هذا النوع وكذلك بالصدف السياسية والاقتصادية وحسب بل كذلك ان يتأثر بتآكل داخلي المنشأ. وكان للطابع التقني حصراً للنموذج، وفي الوقت عينه لعادات تفكير المهندسين والعلميين، أثر يساعد على ترك النتائج الاجتماعية للمقاييس التقنية في الظل. وعندما أصبحت هذه المقاييس، بعد وقت معين، مرئية أكثر فأكثر تأثرت بها تصديقية النموذج. ولم يعد يُكتفى، خلافاً لما جرى بعد عام 1877، بجعل الفشل - النسبي - للسياسة المعتَمدة من مسؤولية الصدف والتداخلات، على أنواعها وكانت مع ذلك، جزئياً، قد أخلّت بالعمل وأضرّت بالفعالية. وبدأ التساؤل عما إذا كانت الرؤية التقنوية التي طبقت على مشكلة الشمال الشرقي خلال عشرات السنين سليمة. وابتداء من الآونة التي بدأت فيها مسألة تغيير النموذج - نموذج التغيير على سبيل استعمال لغة Kuhn مجدداً - بالتصفية كانت هناك قوى سياسية عازمة على أن تستند إلى معارضة الحلول التقنوية؛ وانكب مثقفون من جهتهم على رسم نموذج مزاحم كان هناك شعور بالحاجة اليه، ولو كان ذلك بطريقة أسلوب إطناب، على الأقل في الأزمنة الأولى. لم يضع النموذج الجديد بالطبع العلميون والمهندسون الذين أغفلوا تفحص النتائج الاجتماعية لسياستهم؛ وقد قام بذلك بشكل طبيعي جداً أخصّائيون في العلوم الاجتماعية.

وقد بيّن الصعوبات التي قادت سياسة بناء السدود أولاً مكتب الـ Inspetoria المكلف تنسيق نشاطات المراكز الموضوعة على امتداد الخزّانات. وقد بنيت هذه الخزانات بدون اعتبار كبير لمشاكل الري. ونجم ذلك في قسم منه عن ان بناء السدود في الشعب كان عملية كان يمكن اعتبارها «طبيعية» وكانت في أي حال مكلفة سياسياً: كانت تسمح ببيان «أن شيئاً ما يجري»؛ كانت هناك إذاً أسباب وجيهة لتسريع بناء السدود بدلاً من توفير الوقت والوسائل لوضع نظام ري. وبالاضافة إلى ذلك لم تكن هذه الأسباب الوجيهة

سياسية وحسب وإنما اقتصادية أيضاً؛ ذلك بأنه إذا كانت السدود تتيح تغطية بعض نماذج الحاجة إلى الماء فإنها كانت توفر كذلك أمناً له شأنه ضد الجفاف. أما أقنية الري فكان كل واحد موافق بالطبع على أنها تعتبر لا غنى عنها، على أن الفكر كان متجهاً إلى أنه كان من الحكمة برمجتها لمرحلة لاحقة.

بيد أن نتائج اجتماعية للسياسة المتبعة كانت تنمو خلال ذلك. وكانت، اعتباراً من عام 1940، هي التي لفتت الانتباه إلى الفاعلين. وقد لخصها Furtado، وهو اقتصادي لعب دوراً أساسياً في سياسة توزيع الأراضي، وكانت هي التي تم الأخذ بها. والنتيجة الرئيسية منها هي أن الزراعات المفيدة مباشرة لاكثرية سكان Sertão، وعلى وجه الخصوص أكثرهم فقراً، كانت الزراعات التي كانت أقل فائدة للاشغال الكبرى. وكان الري الذي لم تأخذه الدولة على عاتقها قد نما، على وجه الخصوص في مستوى متواضع، من قبل كبار الملاكين الذين كانت أراضيهم كائنة في الغالب بالقرب من الخزانات. غير أنهم استخدموا الري بشكل خاص لتوسيع زراعة قصب السكر فزادت بذلك الأرباح الحاصلة من بيع السكر أو العَرَق الاسباني. وزراعة النباتات القوتية كانت على العكس من ذلك بطيئة التقدم. وإذا كانت الخزانات قد أتاحت الحفاظ على حياة الماشية بشكل خاص فإن هذه الفائدة كانت أيضاً تضاف إلى موجودات كبار الملاكين.

وبالاجمال كانت التأثيرات عكس التأثيرات المرغوب فيها بالضبط: كانت سياسة بناء السدود أكثر فائدة لزراعة النباتات الصناعية (القطن، قصب السكر) وتربية المواشي أكثر مما أفادت زراعة الأقوات التي بقي انتاجها غير كافٍ في حقبة الجفاف. يضاف إلى ذلك أن الاشغال العامة التي جرى الالتزام بها على مستوى كبير كان مفعولها إبقاء الفلاحين المحرومين في Sertão وإلاّ لكانوا هاجروا بدون شك. ونتيجة ذلك تمكن الملاكون العَقاريون الكبار من الحصول على يد عاملة فائضة وقليلة الكلفة ولم يكونوا في وضع يدعوهم إلى البحث عن طرق أكثر فعالية لتربية الماشية أو الزراعة. فاستقرت الانتاجية الزراعية إذاً في مستوى متدنٍ جداً وجرّت عن طريق مسار ذاتي الرعاية إلى ركود الاجور.

فبناء السدود إذاً لم يحل مشكلة الشمال الشرقي. واستمر الجفاف في

الإضرار بأكثرية السكان بقساوة. يضاف إلى ذلك أن السدود كانت قد ساهمت في حفر اللاّمساواة بين كبار الملاكين العقاريين من جهة، وصغار الملاكين والعمال الزراعيين ومستأجري الأراضي من جهة ثانية.

إن تحليل Hirschman يبرهن أولاً، من وجهة النظر التي تهمنا، على أنه من المستحيل تقليص السياسة المطبقة في الحقبة الأولى على تعبير المصالح الجماعية. فقد انقلبت هذه السياسة ولا ريب لصالح الأكثر يسراً ولمضرّة الأكثر حرماناً. إلاّ أن المصالح الطبقية لا تساهم في تفسير كونها مفروضة. يجب في الواقع تفسير التأثيرات اللاّمساواتية لهذه السياسة كنتيجة غير مقصودة لارادة شبه إجماعية في الطبقة السياسية لتقليص مفاعيل الجفاف. أما تأثير النموذج التقنوي وكيفيات العمل به فيجب تحليلها كمفعول بارز: عن طريق مجموعة عوامل عيانية، وفئات مختلفة من الفاعلين إنقادت إلى الاعتقاد أن حل مشكلة الشمال الشرقي كانت ذات طابع تقني.

ويبين التحليل، على صعيد أعم، ومنذ أن تبلغ معضلة ما مستوى معيناً من التعقيد، أن حل هذه المعضلة يمر في إعداد ضمني إلى حد ما «للنظريات» أو «نماذج». وإذا أخذت هذه الأبنية في الحسبان معطيات واقعية، فإنها من جهة أخرى تتأثر بمتغيرات اجتماعية ومعطيات صدفوية (راجع اعتبار المهندسين)، إلى حد ما على الطريقة التي يمكن أن تتأثر بموجبها نظرية علمية بهذه أو تلك. وهذه «النظريات» العملية ما أن توضع حتى تتبع مصيراً يذكّر هو نفسه بمصير النظريات العلمية: امتداد أجل هذه النظريات يتوقف على جدارتها في ملاحظة التكذيب الذي يلصقه بها الواقع، ووجود «نظريات تخييرية، وتصديقية هذه النظريات، والجذب الذي يمكن أن تمارسه لدى بعض فئات الفاعلين (اقتصاديي الحقبة الثانية على سبيل المثال) والموارد التي يحوزها هؤلاء الفاعلون لكي تسمع كلمتهم.

سأكتفي بدون الاصرار، بما أنني سبق أن أدخلت هذا النموذج من الملاحظات في صدد نظرية Hagen التي جرى تحليلها في الفصل 3 ونظرية Dore المقدمة في هذا الفصل بالذات، بلغت انتباه القارئ إلى الأفق الزمني الذي كان موضوعاً فيه Hirschman هنا. وهذا الأفق، كما في هذين المثالين الآخرين، هو أفق الأجل الطويل: لا يمكن مثلاً فهم تأثير Furtado بعد

الحرب العالمية الثانية إلاّ أن تكون المراحل السابقة للمسار حاضرة في ذهننا أو أن نرجع في الزمن، كما فعل Hirschman، حتى منتصف القرن التاسع عشر.

وأخيراً يبرهن التحليل الترابط المتبادل الذي شدد عليه Pareto بين الأفكار والقيم والمصالح ومعطيات التنضيد، وانطلاقاً من ذلك استحالة عزل مفاعيل كل من فئات المتغيرات هذه.

دور الأفكار والقيم: هو أحياناً أقل أهمية مما نظن

إذا كان هناك ميل في بعض التقاليد، كالتقليد الماركسي، إلى بخس قيمة استقلالية «الأفكار» و«القيم»، نلاحظ، في حالات أخرى، في العلوم الاجتماعية، النزعة المضادة إلى إعطاء القيم وعلى وجه أعم المعطيات الذهنية نظام الباعث الأول.

إن J.Baechler[1] يعارض بحق التفسير الذي غالباً ما يعطى للاخلاقية البروتستنتية لـ Weber: تبحث الكلڤينية (نسبة إلى Calvin)، وهي تعرف ذاتها مقدورة، في هذه الدنيا عن علامات اختيارها في العالم الآخر؛ فهي مدعوة إذاً إلى العمل وإلى النجاح، وإذا تورطت في القضايا إلى استبدال الاستثمار بالاستهلاك، فتساهم بذلك بدون قصد في نمو الرأسمالية.

هذا التفسير لا يمكن أن يؤدي إلى الاقناع لسببين: إنه أولاً يمحو كلياً البيئة الاجتماعية التي يوجد فيها المقاولون الكلڤانيون. لا يوجد هنا تجمع مسالك مجهرية وإنما مجرد نقل المكان على الصعيد العياني لفرضية مجهرية. ثم ليس هناك مجال، في هذا التقديم المعمم لفرضية Weber، لفهم العلاقة بين «الدالّ على» و«المدلول». لماذا يجب أن يكون النجاح الاقتصادي والتجاري علامة الخلاص في الآخرة؟ إن التفسير الذي يتوقف عند الاستقلالية التي تعطيها البروتستنتية، والكلڤينية على وجه الخصوص، للفرد الاجتماعي هو أكثر إرضاء. وقد رأى Durkheim[2] نفسه أن نمو البروتستنتية ساهم في

---

(1) J. Baechler, Les origines du capitalisme, Gallimard, 1971.

(2) E. Durkheim, Le Suicide، الاستشهاد عينه.

نشر القيم الفردية، وأن هذه القيم وفرت الحظوة لعقلية المغامرة. بيد أن لهذا التفسير الثاني، كالتفسير الأول، عيب إدخال ارتباط مباشر بين ظهور قيم جديدة من جهة، والمفاعيل المجمعة المفترض أنها أنتجتها من جهة ثانية.

يجب اعتبار التفسير العادي للأخلاقية البروتستنتية كإشهار خاص لظاهرة أعم. فالكثير من النظريات يدخل فرضية تأثير مباشر للقيم في التبدل الاجتماعي ويأخذ بعلاقة بين الأولى والثانية تكفي لاثبات هذا التأثير. ويظهر المجتمع بالنسبة إلى McClelland، عندما يقيّم الفرد الحاجة إلى النجاح بقوة، قوياً وديناميكياً. والفكرة عينها معبّر عنها في بعض نصوص Parsons[1]: تفسّر ديناميكية المجتمع الاميركي بأن قيمة النجاح راسخة فيها بعمق. كما أن Parsons يحاول تفسير بعض الفوارق بين المجتمع الاميركي والمجتمعات الأوروبية، ولاسيما المجتمع الألماني، إنطلاقاً من الفوارق بين القيم. أما علماء اجتماع الماركسية الجديدة فلهم، وفقاً للترجمة اللاتينية للكتاب المقدس، مفهوم داخلي المنشأ للقيم: فالقيم، بالنسبة إليهم، هي نتاج البنيات. وبقبول هذا الطرح يسلمون بلا صعوبة بأن القيم تقوم بدور أساسي ومباشر في التبدل الاجتماعي أو، على العكس، في تأبيد «البنيات الاجتماعية»: تولد هذه البنيات الاجتماعية «الثقافات الثانوية» الطبقية التي تفسر انتاج الطبقات الاجتماعية[2]. وقد اقترح منذ سنوات قليلة منظّرو النمو السياسي رسوماً بيانية مماثلة قائلين مثلاً إن ظهور الأنظمة الديمقراطية واستقرارها يتوقف بشكل وثيق على ظهور بعض القيم الفردية واستقرارها[3]. كما أن بعض منظّري النمو الاقتصادي يستعيدون ضمناً التفسير المعمم لفرضية Weber ويرون أن النمو يتوقف بشكل وثيق على طبيعة القيم المعزوة إلى الأفراد خلال مجرى مسارات «المشركة»[4]. إن موضوع المشركة، بشكل عام، اتخذ أهمية كبيرة في العلوم الاجتماعية إلى درجة أنه عولج أحياناً كحقل

(1) T. Parsons, Nouvelle ébauche d'une théorie de la stratification, in Eléments pour une sociologie de l'action, Paris, Plon, 1955, p. 256- 32.

(2) ليست هذه الفرضية من صنع الماركسيين الجدد وحسب.

(3) G. Almond et S. Verba, The civic culture, Princeton, Princeton University Press, 1963.

(4) هذه مثلاً حال E. Hagen في On the theory of social change الاستشهاد عينه.

أبحاث مستقلة[1]. ولا شك في أن إسباغ هذه الصفة الاستقلالية هو في قسم منه نتاج تقسيم العمل الذي تعرضت له العلوم الاجتماعية. إلاّ أنه لم يتم جعله ممكناً إلاّ لأنه يرتكز على نظرية ضمنية أي أنه من الممكن إقامة علاقة مباشرة بين القيم التي استبطنها الأفراد وبعض ظاهرات عيانية «كالنمو السياسي» و«النمو الاقتصادي» و«الانتاج الاجتماعي» الخ. وإذا كانت هذه النظرية قد فرضت نفسها مع أنها بقيت في الغالب ضمنية فلأنها كان بامكانها التوافق مع مدارس فكر متنوعة.

وتقسيم العمل يمكن، كما أشار إلى ذلك تماماً Durkheim، أن يكون فوضوياً. ويبدو أن هذه هي الحالة هنا. باسباغ الاستقلالية على مسار المشركة يكون هناك تعرض للمبالغة في مداه ولاسيما تعتيم الظاهرات العيانية التي يُسعى إلى تفسيرها. وكانت هناك محاولة لبيان ذلك في حالة نظرية Hagen: أصبح النمو الكولومبي في بداية القرن العشرين أكثر معقولية إذا فهمناه كمفعول مجمّع للمسالك التي ترشدها القيم ولا شك، وكذلك المعطيات الموضعية، إذا رأينا، بتعبير آخر، أن القيم لا تتمتع بأي حال من الأحوال بالأولية التي يرغب Hagen في إعطائها إياها.

إن الفائدة الضخمة لاعمال Trevor Roper[2] تكمن بالضبط في واقع أنها تتحمل تقويماً مماثلاً لفرضية Weber في شأن الأخلاقية البروتستنتية، أو، بصورة أدق، للتفسيرات المعممة لهذه الفرضية. ومن المفيد التوقف قليلاً عند هذا الجدل طالما أن كتاب Weber هذا هو إسناد أساسي للمتمسكين بأولية القيم في تكوّن التبدل الاجتماعي.

وترتكز برهنة Trevor Roper أولاً إلى استدلال عدد معين من المعطيات الواقعية التي فاتت Weber: من الصحيح أن معظم مقاولي القرن السادس عشر كلڤيني، غير أن اسكتلندا أو هولندا أو جنيف أو البلاطين[*]، وهي المجتمعات الكلڤينية بالامتياز، لم تنتج مقاوليها الخاصين بها. وليس من

(1) A. Percheron, Les études américaines sur les phénomènes de socialisation publique dans l'impasse? Années sociologiques, 31, 1981, p. 89- 91.

(2) H. R. Trevor Roper, De la Réforme aux Lumières, Paris, Gallimard, 1972.

(*) البلاطين: اسم معطى لدولتي الامبراطورية الجرمانية القديمة Platinat.

الصحيح من جهة ثانية أن رجال الأعمال الكلفينيين جميعاً خاضعون للتقشف، للـ Innerweltiche Askese التي يتكلم عليها Weber. فالكثيرون يعيشون في بحبوحة؛ وبعضهم يراكم الثروات الشخصية الضخمة ولا يشترك الجميع في الايمان الكلفيني بالدرجة عينها.

ولا شك في أن مقاولي القرن السادس عشر هم في الغالب كلفينيون حتى الذين يميلون إلى بلاط الامراء اللوثريين في الدانمارك والسويد. ومن الصحيح أن مصرف هامبورغ أنشأه الكلفينيون الهولنديون، بيد أن المقاولين الكلفينيين يشتركون كذلك في طابع آخر: إنهم جميعاً مهاجرون عملياً. ولا يوجد أحد من المقاولين الفاعلين في جنيف من منشأ سويسري. فأغلبيتهم آتية من الريف الفلمندي الموضوع تحت الوصاية الاسبانية. والرخاء، حتى في هولندا، من صنع المقاولين الفلمنديين. كما أن عالم الأعمال في هامبورغ وفي ألمانيا يسيطر عليه بصورة عامة الهولنديون من أصل فلمندي. أما المقاولون الكاثوليكيون في كولونيا أو هولندا فهم يأتون عموماً من أنفيرولييج.

وهكذا يتبين أن مقاولي القرن السادس عشر هم في الغالب كلفينيون ـ غالباً ما يأتون من الفلاندر الكلفيني ـ إلاّ أنهم يشتركون في كونهم مهاجرين معظمهم من المراكز الصناعية الكبرى في القرن الخامس عشر: أوغسبورغ وأنفيرولييج وكوم ولوك (هم في هذه الحالة الأخيرة يهود أكثر من كونهم كلفينيين). ومن الصعب، إضافة إلى ذلك، حسب Trevor Roper، التشديد كما فعل Weber على الفكرة في أن هناك فرقاً أساسياً بين مقاولي القرن الخامس عشر ومقاولي القرن السادس عشر أو السابع عشر. إن المقاولين في Fugger هم بالتأكيد أكثر عدداً في القرن السادس عشر مما هو الأمر في القرن الخامس عشر. وهذا الفرق في «التواتر» وفرضيته في تأثير الكلفينية في إنماء عقلية المغامرة هما ولا ريب العاملان اللذان دعيا Weber معاً إلى نعت سكان Fugger «بالمغامرين». إلاّ أن هذا التمييز الهش يمكن استبعاده ابتداء من الآونة التي يفسر فيها تأثير الكلفينية في أوساط الأعمال كنتيجة ردة فعل تكيّفية يلاحظ فيها، من جهة ثانية، أن وفرة رؤوس الأموال في القرن السادس عشر كانت تسهل ظهور «المقاولين».

وأسباب الارتباط بين التوسع الكلفيني ونمو المقاولة الرأسمالية هي إذاً أكثر تعقيداً مما يراه Weber. فالبورجوازية الصناعية والتجارية في القرن التاسع عشر هي بالطبع حساسة تجاه الإراسمينية(*) التي تؤكد المساواة في الاعتبار بين الشرط العلماني والشرط الاكليركي، وتصر على الطابع الداخلي للايمان وتجيز لرجل العمل أن يتفرغ لاعماله بدون التنكر للتقوى. ثم تنزلق البورجوازية الإراسمينية، بورجوازية ميلانو مثلاً، نحو الكلفينية التي تستعيد المواضيع الرئيسية للإراسمينية. بيد أنها تُحمل على الاعتراف بنفسها داخل الأممية الكلفينية والارتباط بها على وجه الخصوص ابتداء من الآونة التي يتكثف فيها ضغط الاصلاح المضاد. والنخبة الاقتصادية القديمة في أوروبا، بهجرتها نحو المدن الأقل تهديداً من جانب الاصلاح المضاد وعلى رأس ذلك مدن هولندا، تهرب من سلطة تعتبر الإراسمينية هرطقة تفاقم عبء الاقتطاع الضريبي لصالح الكنيسة، فتؤدي بذلك إلى هروب رؤوس الأموال، وتحاول، بصورة عامة، تعزيز سيطرة الدولة الديوانية على المقاولات. أما رجال الأعمال الذين يفضلون اجتناب الهجرة فيوجهون أولادهم نحو السلك العسكري. فتتلف الرأسمالية في أنفير وميلانو وتزدهر في أمستردام.

وتصبح فرضية Weber الشهيرة المقترنة بتصحيحات Trevor Roper أكثر تصديقية إلى حد كبير. وتغدو الإواليات على المستوى المجهري عادية ومتوافقة مع المبادئ الوبرية التي يلخصها مفهوم «الادراك»: من الممكن إدراك أن رجال الاعمال يتلقون بالايجاب الإراسمينية التي تسبغ الشرعية على نشاطاتهم وتنتزع من ثالبيها ما هي أحق به؛ كما من الممكن الادراك أنهم يسعون إلى الافادة من الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأممية الكلفينية وأن بعضهم ينزع إلى اكتساب الأراضي التي تستقبلهم أكثر من غيرها عندما يكونون موضع تهديد سلطة تشق الإراسمينية وتزيد من وطأة الضغوطات الضريبية على المقاولات، وتسعى، بصورة عامة إلى تنمية وصايتها. ومن الممكن كذلك الادراك أن الذين يبقون على توجيه أولادهم نحو المهن المزودة باعتبار في المجتمعات المدموغة بالاصلاح المضاد فيساهمون هكذا في تقهقر الأعمال

(*) الإراسمينية: مذهب إراسم Erosme العلاّمة الهولندي الشهير.

وعقلية المغامرة في هذه المجتمعات. وبامكان Trevor Roper، بتقديم تفسير مقبول تماماً لتعاطف رجال الأعمال مع الكلفينية، أن يتخلص من العلاقة السببية المشكوك فيها والتي بموجبها يكون الاقدام على المقاولة نتيجة الاعتقاد بالقضاء والقدر.

لقد حلل Trevor Roper على المستوى العياني العلاقة بين الكلفينية ونمو الرأسمالية كمفعول تجمّع ناجم عن ردات فعل تكيّفية لرجال الأعمال مع الظروف المتغيرة، وعلى وجه الخصوص بفعل ظهور الاصلاح المضاد. وهكذا توصل إلى نظام تفسير يتجاوب بصلابة مع المعايير التقليدية التي يُقترح انطلاقاً منها قياس سلامة نظرية علمية. ونظرية Trevor Roper لا تحلل في الواقع دور الكلفينيين في نمو الرأسمالية وحسب، وإنما أيضاً عدداً ضخماً من المعطيات لا تقوم فرضية Weber، بكونها فرضية، بتفسيرها: لماذا ليس رجال الأعمال المستقرون في جنيف من أصل سويسري؛ ولماذا رجال الأعمال الألمان هم في الغالب من أصل فلمندي؛ ولماذا نجد أيضاً مقاولين كاثوليكيين ويهود آتين من أرياف متأثرة بالاصلاح المضاد؛ ولماذا تقهقرت أنفير في حين ازدهرت أمستردام؛ ولماذا في الغالب الرجال المستقرون في البلدان اللوثرية هم كلفينيون (هذه الملاحظة بلا شك هي التي حثت بصورة رئيسية Weber على التشديد على مظاهر الكلفينية بالنسبة إلى أشكال البروتستنتية وأضفت على مذهب القضاء والقدر دوراً حاسماً). وتتيح النظرية سلباً تجنب بعض النتائج الطبيعية غير المرغوب فيها ـ ذلك بأنها ذات تصديقية ضعيفة بالنسبة إلى المعطيات التاريخية ـ لنظرية Weber، كمن يريد القول إن سكان Fugger، الذين كانوا كاثوليكيين، كانوا مجرد «مغامرين» في حين أن رجال الأعمال الكلفينيين في القرن السادس عشر ربما كانوا يفضلون «المقاولين» العصريين. إن نظرية Trevor Roper تظهر إجمالاً سليمة أكثر من نظرية Weber من وجهة نظر المعيار الوبري للإدراك ووجهة نظر المعايير البروبرية على حد سواء.

إن الأفكار والقيم والمعتقدات، مع Trevor Roper، مفهومة تلازمياً كعناصر في نظام تفسير يحوي مجموعة معطيات أخرى. وهكذا يبدو انجذاب رجال الأعمال إلى الإراسمينية ثم، على وجه أخص، وابتداء من الآونة التي انطلقوا فيها نحو المعارضة، إلى الكلفينية يفسر، كما مسالكهم للهروب أمام

الاصلاح المضاد، كأجوبة على أوضاع متغيرة، وبالتالي يتوقف على معطيات مميزة لهذه الأوضاع.

غير أنه من المهم كذلك التشديد بقوة على أن الجدل اللاحق للوبرية للاخلاقية البروتستنتينية يترك نواة نظرية Weber سليمة. وفي الواقع من الصحيح تماماً أن النخبة الاقتصادية في القرن السادس عشر كانت أكثر إنجذاباً إلى الكلڤينية من اللوثرية. وأسباب هذا الانجذاب هي بالتأكيد أكثر تعقيداً مما قاله Weber ويجب أن نشير على وجه الخصوص مع Trevor Roper إلى العلاقات الفكرية الوثيقة التي أقامتها الكلڤينية مع الإراسمينية. على أنه يبقى من الصحيح أيضاً أن المقولة الكلڤينية، بالحاحها على التقشف البيإجتماعي، كانت أكثر قابلية لاغراء هذه النخبة من اللوثرية التي كان المسيحي بالنسبة اليها بامكانه أيضاً إشهار مجد الله بتذوّق خميرات هذا العالم بما تستحقه (صاح لوثر: ?Pforzet und rülpset Ihr nicht? Hat es Euch» nicht geschmecket) وبادارة مقاولته كما يجب. ان نقضية النعمة من جهة ثانية، كما يشير إلى ذلك Troeltsch، في Soziallehren der christichen Kirchen und Gruppen الذي يكمل Weber حول هذه النقطة، تمنع عن اللوثري التأمين والطمأنينة اللذين يمكن أن يجنيهما الكلڤيني من ايمانه بلامعكوسية الاختيار.

تبدل خارجي المنشأ أم تبدل داخلي المنشأ؟

سأتفحص باختصار كلي مفارقة أخيرة (على سبيل استعادة لغة كانت Kant مجدداً) الحّ عليها Nisbet بحق.

تعتبر العلوم الاجتماعية في الغالب أن نظرية ما للتبدل الاجتماعي تستحق هذه التسمية يجب أن تكون داخلية المنشأ، بكون تبدل نظام ما بين ز و ز+ل يفسر كوظيفة لحالة هذا النظام في ز. مثال ذلك: «إختلال الوظائف» (على سبيل الكلام كالنفعيين) أو «التناقضات» (على طريقة الماركسيين) يمكن أن يلاحَظ في ز؛ إنه يفسر تبدل النظام بين ز و ز+ل؛ والنقيضة: يصدر التبدل عموماً عن أسباب خارجية المنشأ. والبرهان الرئيسي على هذا الطرح هو التالي: يتوصل نظام مغلق (أي منعزل أو كائن في بيئة ثابتة) طبيعياً بعد وقت معين إلى حالة توازن. ويجب بالتالي أن يكون التبدل آتياً من خارج النظام.

وتبدل المجتمعات «التقليدية»، حسب النظريات المتوافقة مع النقيضة تحدثه عموماً تدخلات خارجية المنشأ. وليس من الأكيد أن Nisbet، في عدائيته للنظريات الداخلية المنشأ للتبدل، قد قاوم كفاية إغراء الفرضية المضادة. فالإناسة(*) تقدم إشهاراً تقليدياً آخر لتعبيري المفارقة. ويعارض النفعيين الذين يرون أن التبدل داخلي المنشأ الانتشاريون الذين يريدونه خارجي المنشأ[1].

وتأتي إرادة البت بين الفرضية والنقيضة ولا شك في قسم منها من بعض الأهواء الماورائية وفي قسمها الآخر من الضرورة الاجتماعية التي يبديها السياسيون أو الاقتصاديون أو علماء الاجتماع في بعض الآونات أكثر من غيرها للتمييز عن التاريخ. وسنعود إلى هذه المسائل لاحقاً (الفصل 7). وما هو مهم هنا التشديد على أن طابع التبدل الداخلي المنشأ أو الخارجي المنشأ تتحكم فيه كلياً المسألة التي ننكب على الاجابة عليها، أي الظاهرة التي نتولى تفسيرها. ويمكن أن يتيح مثال تقليدي إشهار هذه الفكرة، ويتمثل في التحليل الذي يقترحه Merton لعنصرية النِقابات الاميركية عقب الحرب العالمية الأولى[2].

يتساءل Merton لماذا تنمو ممارسات التمييز ضد السود في هذه الحقبة رغماً عن القيم المساواتية التي تعلن عنها عموماً الحركة النِقابية؟ يرتكز الجواب على توضيح مسار داخلي المنشأ مصون ذاتياً: ليس للعمال السود الآتين من منطقة قليلة التصنيع، منطقة الجنوب، وهم في الغالب عمال زراعيون قدماء، خبرة ولا ثقافة نِقابية. وعندما يكون على النِقابيين الاختيار بين مرشحين إثنين ولديهم الأهلية في السيطرة على التعيين يفضلون، لمصلحة النِقابية، تعيين عامل أبيض من الشمال على عامل أسود من الجنوب. وبتكرار الظاهرة ينتج أن السود يواجهون عموماً صعوبة أكبر في إيجاد العمل من البيض. ولكون النِقابات أقل اعترافاً بها وقبولاً ومؤسساتياً مما هي اليوم يكون

(*) الإناسة: علم يبحث في أصل الجنس البشري وتطوره وأعرافه وعاداته ومعتقداته Anthropologie.

(1) E. R. Wolf, The study of evolution in S.N. Eisenstadt (red), Readings in social evolution, p. 179- 191.

(2) R. K. Merton, Eléments de théorie et de méthode sociologique, Paris, Plon, 1965, première partie, chapitre 4.

أرباب العمل ميالين إلى إفشال الاضرابات بالاستعانة بالعمال السود. ويحاول هؤلاء العمال الذين يجدون صعوبة في العمل انتهاز هذه الفرصة. ونتيجة لذلك ينطلق مفعول حلزوني: «تؤكد الوقائع» شكوك النِقابيين البيض في التضامن النِقابي للسود. فينتقل البيض لاشعورياً من مجرد شعور حذر يوحي به هاجس الحفاظ على المصالح النِقابية إلى موقف تمييز عنصري.

فإذا ما أوقفنا التاريخ عند هذه النقطة، وإذا كان الاهتمام محصوراً بتفسير ظهور عنصرية البيض المناهضة للعمال السود، نكون أمام قضية ذات مسار داخلي المنشأ: مسار ينمو في نظام مغلق مؤلف من أربع فئات فاعلين، العمال البيض، والمسؤولين النِقابيين، والعمال السود، وأرباب العمل. كل واحد يبدي ردة فعل «مدركة» على الوضع الذي هو وضعه في ز؛ وعندما تتجمع ردات الفعل هذه تنتج وضعاً جديداً في ز + 1 (يجد العمال السود صعوبة أكبر في إيجاد العمل مما هي الحال في ز، ويمكن أن يستخدمهم أرباب العمل بسهولة، الخ) يخلق في ز+ 2 ردات فعل مدركة أيضاً، الخ. وينتج المفعول الحلزوني - الانتقال اللاّإحساسي من الحذر إلى التمييز العنصري - عن تفاعل أفعال وردات فعل داخلية المنشأ. ويمكن جعل هذا النموذج الداخلي المنشأ رياضياً بسهولة، فيكون مماثلاً للنماذج التي يستخدمها الاقتصاديون لتحليل بعض المفاعيل الحلزونية الذي يظهر في المجال الاقتصادي (راجع مثلاً النظرية المسماة «العُكاش (بيت العنكبوت)».

ولكن لنفترض الآن أننا نلاحظ المسار في حقبة أطول. فبعد مضي وقت ما يجذب اسباغ الصفة المؤسسية على ممارسات التميز العنصري من جانب النقابات انتباه الفاعلين الذين، حتى الآن، بقوا منفعلين أو عديمي التأثير. وهذه الممارسات كانت في تناقض مع القيم المعتبرة أساسية في المجتمع الاميركي. وبذلك تؤدي، في الوقت المناسب، إلى تدخل السياسيين والمثقفين والصِحافيين الخ. ويأتي مفعول داخلي المنشأ (أي مفعول يحدثه تدخل فاعلين خارجيين عن النظام المحدد سابقاً) لتصحيح المفعول الحلزوني بتعديل المعايير التي تتحكم في العلاقات بين الفاعلين في المرحلة السابقة.

لهذا المثال، على ما أظن، مدى عام. إن نظاماً اجتماعياً ما ليس من المعطيات القابلة لملاحظتها وتعيين هويتها فوراً، كما يمكن أن يكون ذلك

بالنسبة حجر في الطريق. ولا يُعرّف إلاّ ابتداء من الآونة التي تم فيها تحديد الظاهرة التي نرغب في تفسيرها. وعنصرية النِقابيين الاميركيين في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الأولى هي من مفعول التجمع. وقد نمت بطريقة داخلية المنشأ في نظام مغلق محدد بأربع فئات من الفاعلين، تخضع كل فئة لمبادئ عمل «مدركة» بسهولة. وإذا أردنا، بالمقابل، أن نفسر في الوقت عينه الانماء ثم انكفاء الممارسة التمييزية العنصرية نصل إلى فهم النظام الأولي بأنه منفتح، أي معرض لردات فعل خارجية المنشأ محتملة من جانب الفاعلين الكائنين في بيئة النظام الأولي.

وهكذا يتوقف الطابع الداخلي المنشأ أو الخارجي المنشأ لمسار ما بشكل وثيق على طبيعة هذا المسار والحدود الزمنية التي يجري فيها تفحصه. ليس هناك إذاً أي اتجاه يمكن اختياره عموماً إمّا لرؤية داخلية المنشأ للتبدل الاجتماعي (كما يفعل الماركسيون أو النفعيون على وجه العموم) وإمّا لرؤية خارجية المنشأ (كما فعل Nisbet مثلاً).

والجدل الذي شغل مكاناً واسعاً في العلوم الاجتماعية حول دور النزاعات، أو دور القيم، أو دور طابع التبدل الداخلي المنشأ أو الخارجي المنشأ، يجهد في النهاية في حل مسائل لا أجوبة عليها. إنه على وجه الخصوص مثير للاهتمام بقدر ما يشهد على وجود معتقدات مختصة بعلم الكائن. ويمكن أن تقوم هذه المعتقدات بدور مفيد وتساهم في توجيه البحث في اتجاهات مفيدة. غير أنه يمكن أيضاً أن تشوّه التحليل. فأخلاقية Weber البروتستنتية، بقوتها وضعفها، كجميع أنواع دوران المراوغة البلاغية لماركس، تشهد على تعقيد التفاعل بين العلم والماورائية.



الفصل السادس

الحتمية المعتدلة إلى حد كبير

يريد رأي مسبق ثابت بكل قوة أن تشكل مسلّمة الحتمية الأساس الذي لا غنى عنه للمعرفة العلمية[1]: يجب، بما أن حالة نظام هو في ز، أن تنتج هذه الحالة عن مجموعة معطيات، خارجية عن هذا النظام أو داخلية، في (ز ـ 1). من المقبول ولا شك أن لا يتمكن مراقب حقيقي من معرفة هذه المعطيات جميعاً وأن يكون لديه إحساس حتمية ما، ونضيف فوراً أن المقصود ليس سوى إنطباع ما. والمراقب الكلي العلم أهل لقراءة حالة العالم في ز انطلاقاً من حالته في (ز ـ 1). إلاّ أن Laplace لم يشرح مع الأسف كيف يمكن لمراقب غير كلي العلم أن يكون أهلاً بدون أن يجعل نفسه كلي العلم لمعرفة ما سيكون عليه شيطانه.

وشيطان Laplace في العلوم الاجتماعية يستمر في الاستدارة حول نفسه مع أنه يمثل وهماً أكثر ضرراً مما هو مفيد ولا شك.

أولاً لأن بعض المسارات يظهر أوضاعاً مفتوحة، ومسارات أخرى تظهر أوضاعاً مقفلة (يجري الكلام باختصار على مسارات مفتوحة ومسارات مقفلة). والحال أن الثانية وحدها تتيح تحديد حالة مسار في ز+1 انطلاقاً من حالته السابقة.

(1) أنظر R. Thom, Halte au hasard, silence au bruit, Le Débat, n° 3, juillet-août 1980, 119- 132. ايضاً الايضاح المفيد جداً لـ J. Largeault، Observation sur le déterminisme et l'ordre في الموضوع عينه، ايلول 1981، 102 إلى 106، الذي يصر بحق على تعقيد وضع Thom.

يمكن إشهار هذا التمييز عن طريق أمثلة إرشادية. لنتصور نظام تفاعل لشخصين. إنهما، بصورة متكررة، أمام خيارين أ و ب. بامكان كل واحد الاختيار بطريقة مستقلة بين أ و ب. يمكنهما إذاً باختيارهما الاسهام في إظهار أربعة أوضاع: أ أ (يختار الأول أ والثاني أ)، أ ب (نختار الأول أ والثاني ب)، ب أ (الأول يختار ب والثاني أ)، ب ب (يختار الأول ب والثاني ب). ولنفترض إضافة إلى ذلك أن لهذه الأوضاع الأربعة خاصيات بحيث أن أي واحد فضّل أ أ بدون أي تردد ممكن على الأوضاع الأخرى. وفي هذه الحالة، في كل مرة يعرض فيها الاختيار سيختار كل واحد أ؛ بحيث أن الوضع أ أ يتحقق. وليس لأي من المشاركين إمكانية اختيار الوضع الذي سيتحقق طالما أن هذا الوضع هو نتيجة اختيار شخصين كل منهما مستقل عن الآخر. بيد أن كلاً منهما يمكنه أن يجعل بعض الأوضاع مستحيلاً. فالمشارك الأول، باختياره أ، يستبعد ب أ و ب ب. والمشارك الثاني، باختياره أ، يستبعد أيضاً أ ب وب ب. إلاّ أن الأول، باستبعاده ب أ وب ب، يفسح في المجال في الوقت عينه لأن يظهر أ أ أو أ ب. فيعود للآخر أن يبت بالاختيار بين الفرضيتين. كما أن الآخر، باستبعاده ب يفسح في المجال للامكانيتين أ أ وب أ اللتين لا يستطيع أي منهما فرضها. فلكل منهما إذاً القدرة على فتح عالم امكانيات يمكن للآخر أن يكون حَكَماً فيها. ويخشى، في بعض الحالات، أن تكون النتيجة غير مرغوب فيها بالنسبة إلى أحد المشاركين أو للاثنين، غير أن الحالة ليست على هذا النحو هنا. إن كلاً من الاثنين، باختياره بين الامكانيات التي يتيحها الآخر له، يساهم في تحقيق الوضع أ أ الذي من المفترض أن يفضله كل منهما على الأوضاع الأخرى. وكل واحد، في كل مرة يقترح فيها الخيار، سيختار إذاً أ ويساهم من جانبه في إنشاء الوضع أ أ.

لنطلق تسمية بنية المسار على مجموعة الفرضيات: يتعرض المشاركان، بشكل متكرر، للاختيار بين أ و ب؛ فيفضل الاثنان بقوة أ أ على الأوضاع الأخرى الممكنة، فيكون مسار من هذا النموذج ممكن التوقع بصورة كاملة من قبل مراقب خارجي يسيطر على البنية وأ أ تتبع أ أ التي تتبع أ أ الخ. وهذا المسار الوهمي يخضع لحتمية صلبة كتفاحة نيوتن. وذلك ناجم عن كون

الفاعلين في وضع مقفل. ومن وجهة النظر المختصة بعلم الكائن يميز الواقع في أن الفاعلين هما أهل للاستدلال والاستباق ولا شك عن تفاحات نيوتن. إلاّ أن المثل يثبت امكانية بناء مسار محدد ومتوقع حتى مع فاعلين ذكيين وجديرين بالاستباق والاختيار. وبالعكس لا يستوجب مسار محدد ومتوقع فاعلين منفعلين. والطابع الجبري، على وجه أعم، لمسار ما لا يتوقف على طبيعة العناصر التي تشكل النظام وإنما على علاقاتها.

لنتفحص الآن مساراً ما من الوجوه جميعاً، عدا وجهاً واحداً، مماثلاً للسابق. لكل من المشاركين مجدداً، بشكل متكرر، الخيار بين أ وب. بيد أنه ليس هناك في هذه المرة إجماع بالنسبة إلى الوضع المفضل. فالأول يفضل بقوة أ ب على الأوضاع الأخرى، في حين أن الآخر له التفضيل عينه مع تغيير ما: انه يفضل ب أ على الأوضاع الأخرى. ويمكن بسهولة تصور أوضاع اجتماعية توصل إلى أفضليات منهجية من هذا النموذج: «يجب أن يكون هناك رئيس وأن أكون أنا هذا الرئيس» يقول ذلك كل من الولدين. وهذا المثل العادي يترجم شكلاً بالأفضليات التالية: أ ب مفضل على أ أ وب ب وب أ من قبل الأول: ويفضل الثاني ب أ على أ أ وأ ب وب ب.

للفاعل الأول هنا الامكانية في أن يستبعد من حقل الامكانيات إمّا مجموعة الأوضاع ب أ ـ ب ب (يكفي لذلك أن يختار أ)، وإمّا مجموعة الأوضاع أ أ ـ أ ب (يكفي لذلك أن يختار ب). ويمكن، منهجياً، أن يستبعد الثاني المجموعة أ أ ـ ب ب باختيار أ، أو المجموعة أ أ ـ ب أ باختيار ب. إلاّ أن أياً من الاختيارات الممكنة ليس مرضياً لأي منهما. فالأول ليس في وُسعه أن يأمل أن يرى الوضع الذي يفضله (أ ب) قد تحقق إلاّ أن يختار أ. فباختيار ب يكون أكيداً أن لا يرى أ ب قد تحقق. ولكن هل من المفيد له اختيار أ؟ يجب من أجل ذلك أن تكون لـ أ ب الحظوظ في أن يتحقق، أي أن تكون للثاني أسباب وجيهة لاختيار ب. بيد أن هذه الأسباب غير متوفرة طالما أن الثاني باختيار ب يستبعد امكانية الحصول على التنسيق الذي يفضله أي أ ب. لكل من الاثنين اذاً أسباب وجيهة لاختيار أ. وبما أن لكل واحد الأسباب عينها فله أيضاً أسباب وجيهة لأن يتوقع عدم تحقق أ وب. فاختيار أ بالنسبة إلى كل منهما هو غير مفيد إذن. ولاختيار أ معنى لكل منهما إذا كان ب أ وأ

ب تنسيقين يخشى أمرهما بشكل خاص الأول والثاني تبادلياً. غير أنه لا شيء في الفرضيات يدلنا على أن الوضع ب أ يخشاه الأول مثلاً أكثر من الوضع أ أ أو أن الثاني يخشى الوضع أ ب أكثر من أ أ. وقد افترضنا فقط أن الأول يفضل أ ب والثاني ب أ على الأوضاع الأخرى.

ما الذي سيجري؟ من المستحيل التنبّؤ به. فنظام الفرضيات يوصل إلى عدم تحديد كامل. وبنية المسار (مجموعة الفرضيات) هي في وضع بحيث أنه ليس لدى الأول ولا الثاني أسباب حقيقية لاختيار أ بدلاً من ب. إن بنية المسار تخلق وضعاً مفتوحاً. يمكن بالتأكيد إدخال فرضيات عارضة. يمكن الافتراض مثلاً أن للأول وحده مزاج مسيطر. فتكون لديه إذاً أهلية فرض أ ب على الثاني. إلاّ أنه لا يمكن الافتراض أن الاثنين غامضان تماماً نفسانياً. وفي هذه الحالة يكون تطور المسار غير قابل للتوقع. إن المثل يثبت بالمختصر أنه من السهل أيضاً فهم المسارات الاجتماعية البدائية المحددة بكاملها (المسارات التي تولد أوضاعاً مغلقة) أكثر من فهم مسارات غير محددة بكاملها (المسارات التي تولد أوضاعاً مفتوحة).

إن مساراً محدداً، على عكس رأي مسبق شائع، ليس أقل فائدة بالنسبة إلى معرفة مسار محدد بدقة. وهذا الطرح مهما بدا تناقضياً ومثيراً يغدو عادياً إذا ما استندنا إلى مثلينا الارشاديين. فالمراقب في المثال الأول يمكنه أن يترقب بيقين تام ما سيجري في كل مرة يواجه المشاركان اختياراً بين أ وب. ويمكنه كذلك أن يفهم لماذا بامكانه بسهولة ترقب صيرورة المسار: لا يمكن، لكون أفضليات الفاعلين طبيعية (يجب افتراضياً أن يكون المرء مجنوناً لكي لا يفضل أ أ) ومتلاقية (اجماع على تفضيل أ أ)، في الحقيقة أن نرى لماذا يمكن أن يتحقق وضع غير الوضع أ أ. ولا يمكن للمراقب، في حالات أخرى، أن يتنبأ باختيار المشاركين غير أن بامكانه تماماً أن يفهم لماذا ليس في وُسعه التنبؤ: ليس لدى أيٍ من الاثنين، على اعتبار أن الوضع الذي هما فيه مفتوح، سبب لاختيار أ بدلاً من ب أو العكس. وليس باستطاعة المراقب أن يتنبأ بحالة المسار في ز، غير أن بامكانه أن يدرك وان يفسر سبب كون توقع كهذا مستحيلاً. إن استحالة التنبّؤ، بتعبير آخر، هي نتيجة بنية المسار الثاني، تماماً كامكانية التنبؤ الناجمة عن بنية الفرضيات التي تحدد المسار الأول.

إن أي علاقة عامة بالمختصر لا يمكن إقامتها بين أهلية المراقب في فهم مسار ما والطابع المحدد بدقة، المحدد جزئياً، أو غير المحدد لهذا المسار. وليس هناك من علاقة بين فائدة المسار ودرجة تحديده. ومن المفيد أيضاً الادراك أنه ليس للفاعلين الموجودين في وضع من النموذج الثاني أي سبب لاختيار أ بدلاً من ب أكثر من أن نفهم لماذا للفاعلين الموجودين في وضع من النموذج الأول أسباب وجيهة لاختيار أ بدلاً من ب. ولا نرى لماذا يكون أحدهما مثيراً للاهتمام أو واضحاً أكثر من الثاني.

فشيطان Laplace، في العلوم الاجتماعية، يواجه إذاً عقبة أولى، عقبة وجود وضع غير مغلق. والعقبة الثانية هي عقبة وجود تجديد غير متوقع تماماً (بما لا يعني أنه غير واضح). وتتمثل العقبة الثالثة في ما أسميه، باستخدام إسناد تقليدي، مفاعيل Cournot. وبوجود بنيات غير مغلقة، وتجديد غير متوقع تماماً، تمنع مفاعيل Cournot تمثيلاً لابلاسياً (نسبة إلى Laplace) للمسارات الاجتماعية. ينتج عن ذلك أن مسلّمة الحتمية التي غالباً ما تعتبر أساساً لا غنى عنه لمعرفة الواقعي يمكن، على العكس، في حالة مسارات اجتماعية على الأقل، أن يكون لها مفعول مناقضة التحليل أو المعرفة أو كبحهما.

المسارات المغلقة / المسارات المفتوحة

من الدراسات المعروفة تماماً من علماء الاجتماع الفرنسيين الاختصاصيين في المسائل التنظيمية التحليل الذي قدمه M.Crozier حول المؤسسة المسماة نظام الاحتكار[1]. تقوم هذه الدراسة حالة مسار مع أوضاع مغلقة: يواجه الفاعلون خيارات في كل لحظة. غير أن جوابهم، كما في المثال النظري الأول أعلاه، متوقع إلى حد كبير. ومن المهم أن نرى مع بعض التفاصيل لماذا الأمر هو على هذا النحو.

. إن الاحتكار هو مجموعة مؤسسات لها ـ كما يدل على ذلك اسم نظام ـ احتكار صنع منتوج ما. ويدير كلاً من المصانع مدير يلحق به مدير مساعد.

(1) M. Crozier, Le phénomène bureaucratique, Paris, Le Seuil, 1963 et J. L. Peaucelle, Théories des jeux et sociologie des organisations, Sociologie du Travail, XI, 1969, 22- 43.

ويتولى المدير حسن سير المؤسسة. وعلى المدير المساعد مسؤولية الانتاج، وتحت سلطته مهندس تقني. ويتألف فريق الادارة أيضاً من مراقب مالي يناط به التثبت من نظامية القرارات المالية التي يتخذها المدير. والعمال موزعون في مشاغل انتاج تحت سلطة رئيس مشغل. وتؤمن فرق عمال صيانة تصليح الآلات وصيانتها. كما توضع خلايا صيانة وانتاج تحت مراقبة مهندس تقني.

وتظهر المؤسسة ـ المؤسسة في مجملها والمؤسسات التي تتألف منها بصورة خاصة ـ كتقاطع نزاعات، وقليلة الفعالية، وذات ديناميكية ضعيفة ورتيبة. وما يلفت النظر أن مواضيع النزاعات هي ذاتها من مؤسسة إلى أخرى داخل الاحتكار. وتنزع حلول النزاعات هكذا إلى أن تكون متشابهة من مصنع إلى آخر. وللمهندس التقني في كل مكان سلطة حقيقية أعلى من السلطة التي يعطيه إياها التعريف الرسمي لدوره. ويبدو المدير، في كل مكان، غير أهل لأن يمارس فعلياً على المهندس التقني السلطان المفترض في الخطة التنظيمية. ويبدو عمال الصيانة في كل مكان أنهم يُخضعون عمال الانتاج لقواعدهم ويتصرفون كطبقة مميزة مرتبطة بالمهندس التقني. لماذا؟ لماذا يتكرر نظام، غير مرض من وجهة النظر الجماعية ومن جهة نظر العديد من الفاعلين وفئات الفاعلين ويظهر كذلك مختل الوظائف، هو ذاته في الزمان؟

الجواب هو التالي: للتنظيم بنية بحيث أن:

1 ـ لكل فاعل، أو فئة فاعلين، أهلية نظرية للاختيار بين عدة تفسيرات لدوره. لنُسَمِّ (س$_{س}$) مجموعة هذه التفسيرات الممكنة. مثلاً (س$_{س}$) = (س$_1$، س$_2$).

2 ـ كل فاعل، أو فئة فاعلين، تحثه «البنية» بقوة (سنبين فيما بعد مدلول هذا المفهوم) على اختيار عنصر خاص من (س$_1$). مثلاً س$_1$ فنكون أمام مسار مغلق.

3 ـ بعض الفاعلين. «باختياره» تفسير دوره الذي توصي به البنية، يضع نفسه في موقف سيء: ليس الوضع الذي ساهم في خلقه باختياره هو الوضع الأفضل من وجهة نظره. ولكن الحث الذي تحدثه البنية فعّال إلى درجة أنه لا يمكنه إبداء ولكن. وعليه هناك شعور عجز وكبت. وبتعبير تقني

يكون التوازن الذي أوصل اليه نظام التفاعل ضعيفاً[1].

4 ـ هناك أحياناً، عندما يظهر التوازن الضعيف، مسلك تجديد للفاعلين: إذا كانت قواعد لعبة ما تقود إلى الخسارة الدائمة يمكن أن أحاول تغيير هذه القواعد. ويجب إثبات ذلك. والحال إن الفاعلين، في حالة الاحتكار، هم في وضع ليس فيه لأحد أهلية التدخل والحافز في الوقت عينه لكي يتدخل في لعبة القواعد.

وبالمختصر لا يستطيع أي فاعل حقاً أن يختار بين التفسيرات الممكنة لدوره المتاحة له نظرياً. باستطاعة فلان نظرياً أن يختار بين س$_1$ وس$_2$ إلاّ أن الحث على اختيار س$_1$ قوي إلى درجة أن الاختيار هو نظري. وهذا التقليص لمدى الاختيار ليس بالطبع خاصية عامة لبنيات التفاعل. غير أنه يمكن أن يظهر في بعض الحالات. يجب إذاً تفسير أسباب وجوده. يمكن من جهة أخرى أن تنزع بنية ـ كما هي الحال هنا ـ إلى كبح التجديد، أي إلى أن تنشئ والحالة هذه مدى اختيار جديد. ومدى الاختيار المقلص وغياب تدخل الفاعلين في مدى الاختيار يحددان مساراً مغلقاً خاضعاً لقانون «منتج».

لنتفحص مثلاً نظام التفاعل الذي يكوّنه عمال الانتاج وعمال الصيانة ورؤساء المشاغل. تتوقف أجور عمال الانتاج بقسم منها على انتاجيتهم، فلهم إذاً مصلحة في أن يتم إصلاح أعطال الآلات بأسرع ما يمكن (يجب التعيين أن أعطال الآلات، لكون المادة الأولية غير متجانسة، متواترة ويصعب توقعها وتجنبها). ولرؤساء المشاغل أيضاً مصلحة في رأب أعطال الآلات بسرعة. فمهمتهم السهر على حسن سير المشغل. ولا يمكن إلاّ أن يشكو سلطانهم من خضوع نشاط المشغل للارتجاجات. أما عمال الصيانة فلهم مصلحة معاكسة لمصالح فئات العمال الأخرى: إن أخذهم بقواعد الاستجابة للطلب بسرعة يجعلهم ملتزمين بشروط عمل غير مرغوب فيها، سرعة في يوم ما وعدم نشاط في الغد. فليس لديهم أي سبب لكي يفرضوا على أنفسهم هذه الشروط: لكون انتاجيتهم ليس في وسعها، بخلاف انتاجية مصالح الانتاج، أن تكون محددة بالكمية بسهولة ولأن أجرهم مستقل عن الطريقة التي يقومون بدورهم

(1) أي أن هناك حلاً آخر ممكناً نظرياً يكون مفضلاً على إجماع المشاركين.

بموجبها. وهم، لكونهم في وضع احتكار، ليسوا بتعريفهم معرضين لعقوبات معنوية يمكن أن تتناولهم إذا أظهروا فعالية أقل من فريق منافس.

نرى فوراً النتائج الناجمة عن المعطيات التقانية والصناعية التي وصفناها: لعمال الصيانة نظرياً الاختيار بين تفسيرين ممكنين لدورهم (س$_1$، س$_2$). وبامكانهم (س$_1$) أن يتصرفوا بطريقة غيرية وأن يقرروا أن يأخذوا على عاتقهم عدم الانتظام والارتجاجات الناجمة عن عدم امكانية توقع أعطال الآلات. وبامكانهم أيضاً (س$_2$) إلقاء التبعة على عمال الانتاج عن طريق ضبط تدخلاتهم شرط الاضطلاع بمسؤولية ترك تتابع الانتظار إذا ظهرت الاعطال في وقت واحد في عدة مشاغل. إن مدى الاختيار (س$_1$، س$_2$) هو نظري بالطبع أو، كما يمكن أن يقال أيضاً، وهمي. كل شيء يدعو عمال الصيانة إلى اختيار س$_1$: إن لهم فيه كل النفع، ولا ينجم عن ذلك بالنسبة اليهم أي سيئة. ليس هناك إذاً أي صعوبة في فهم أن س$_2$ هي تماماً المسلك الملاحظ على الأرضية من جانب عمال الصيانة.

والسيئة الوحيدة التي يمكن أن يخشاها عمال الصيانة باختيارهم س$_2$ هي رفض رفاقهم في الانتاج. فلهؤلاء من جانبهم الامكانية النظرية في إقامة العلاقات مع عمال الصيانة بطريقتين. بامكانهم أن يستسلموا أو أن ينتظروا في حالة الاعطال أن يتدخل هؤلاء (ش$_1$). أن موقفاً كهذا يحوي بالطبع سيئات طالما أن جدول دفع أجور عمال الانتاج حساس بالنسبة إلى انتاجهم. ومن المزعج من ناحية أخرى تنفيذ العمل غير المنتظم المتضمن حالات غير متوقعة للسرعة والأوقات التي لا حركة فيها. ويرتكز الموقف الثاني (ش$_2$) على محاولة تحريك شعور عمال الصيانة وجعلهم يحسون بالذنب، ومضايقتهم بحيث يسرّعون إيقاع تدخلاتهم. إن ش$_2$ بالطبع هي نظرياً خط العمل الأفضل، شرط أن يكون له حظ في أن يكون فعّالاً، وإلاّ مثّل اختياراً يوصى به بدرجة أقل من الاختيار ش$_1$: إذا ضايق عمال الانتاج عمال الصيانة بدون نتيجة ساهموا في إفساد المناخ العام للمشغل والمؤسسة وحسب، ويتعرضون، إضافة إلى ذلك، لتحمل تبعة التصدّع الذي لن يتخلف عن الظهور بين فئتي العمال ويمكن أن يتّهما بالاساءة إلى التضامن العمالي وسير عمل الآلة النقابية. إن ش$_2$، بالمختصر هي بالنسبة الى عمال الانتاج أفضل استراتيجية

من ش$_1$ بشرط واحد: أن تحدث مفعول تخويف وان تؤدي من جانب عمال الصيانة إلى تبدل الاستراتيجية، شرط أن تجر، بتعبير آخر، عمال الصيانة إلى اختيار س$_1$ حيث تأمر مصلحة هؤلاء الآخرين باختيار س$_2$.

إن اختيار ش$_2$، في الواقع، يوصل إلى الوضع س$_2$، ش$_2$، وهو وضع أسوأ لعمال الانتاج من الوضع الذي يصلون اليه باختيارهم استراتيجية الاستسلام (ش$_1$). وبعبارة أخرى يتعرض عمال الانتاج لمخاطر ضخمة، باختيارهم ش$_2$: مخاطر الاصطدام بحائط وصدع التضامن العمالي بدون أي نتيجة. وما ان تظهر محاولة من النموذج ش$_2$ من جانب عمال الانتاج حتى يكون بامكان عمال الصيانة بسهولة جعل الآخرين يعلمون أنهم على الدوام مرتبطون بـ س$_1$ وهناك، بالاضافة إلى ذلك، احتمال ضئيل في أن يحاول الأولون إيجاد مخرج نحو ش$_2$: تكفي معطيات الوضع، أي دخل الوضع الذي يضفيه على عمال الصيانة مركزهم في الاحتكار والطابع الجزافي لمكافآتهم، لثني عمال الانتاج عن اللجوء إلى التخويف. ولا يمكن أن يتأثر عمال الصيانة بخطر الخزي، وهو السلاح الوحيد الذي يمكن أن يشهره عمال الانتاج: إذا لم يتدخلوا في شغل ما في آونة معينة يأمل فيها هذا المشغل ذلك، فلانهم منشغلون في مشغل آخر.

كل شيء يدعو إذاً عمال الصيانة إلى «اختيار» التفسير «الاناني» س$_2$ لدورهم. وكذلك كل شيء يدعو عمال الانتاج إلى أن يروا بوضوح أنه ليس لديهم أي سلطة تخويف أو تهديد تجاه عمال الصيانة. وبالمختصر ليس لدى عمال الانتاج أي خيار. إن مدى اختيارهم مقلص إلى ش$_1$ فهم محكوم عليهم عملياً بمعطيات الوضع (أي مجموعة المعطيات التنظيمية والتقانية) «باختيار» ش$_1$.

ونفهم في النهاية لماذا هذا القسم من المسار هو مغلق: من التنسيقات الأربعة للإستراتيجية أو الأوضاع الممكنة نظرياً، س$_1$، ش$_1$ إلى س$_2$ ش$_2$، ثلاثة منها وهمية، ويظهر الرابع وحده على المسرح.

وعندما ندخل رؤساء المشاغل في نظام التفاعل نحصل على مدى وهمي للاختيار متوافق مع ثمانية أوضاع نظرية. إن رؤساء المشاغل، كعمال الانتاج، لهم مصلحة في مضايقة (ل$_2$) عمال الانتاج. فإذا جاء عمال الصيانة يصلحون

الآلات عندما يحلو لهم، فإن رؤساء المشاغل يكونون في وضع مزعج: تسوّل لعمال الانتاج أنفسهم اتهامهم باللاّفعالية، ويخشى أن يتأثر سلطانهم بذلك. حتى ولو لم يبدِ عمال الانتاج أي رفض، فسيتولد لديهم الانطباع بأنهم غير قادرين على مجابهة التبعة التي يلقيها عليهم «دورهم». غير أن الفخ هو ذاته في الحالة السابقة. إن ل$_1$ ليست استراتيجية جيدة بالنسبة إلى رئيس المشغل إلاّ شريطة أن تكون فعالة، وإلاّ فإن استخدامها يحوي مخاطر ضخمة. إن له وهو يشغل وظيفة سلطان، مصلحة في السعي إلى الحفاظ على سلطان معنوي. ويغدو سلطانه المعنوي لدى عمال الانتاج مزيداً إذا كان أهلاً لتحريك عمال الصيانة لصالح مشغله. وسيتوصل إلى هذا السلطان إذا أسهم، بالسعي إلى التأثير في عمال الصيانة، في أسوأ الحالات، في توفير فرصة بيان استقلاليتهم وذلك أفضل من إظهار عجزه. وبالاختصار إن ل$_1$ استراتيجية جيدة إذا كان لها حظ في أن تكون فعالة. والحال ان لها كل الاحتمال في أن تكون غير فعالة طالما أن رئيس المشغل ليس لديه أي أهلية تخويف تجاه عمال الصيانة. فلرئيس المشغل إذاً أسباب وجيهة لاختيار ل$_2$ (الاستسلام) مع انه، باقدامه على ذلك، يساهم في خلق وضع مزعج لذاته. بيد أن الوضع الذي قد يخلقه باختياره ل$_1$ (التدخلية) سيكون كارثياً أيضاً.

فالمدى الوهمي س$_1$، ش$_1$، ل$_1$، ... إلى س$_2$، ش$_2$، ل$_2$، هو إذاً مقلص إلى المدى الواقعي س$_2$، ش$_2$، ل$_2$: يفرض عمال الصيانة قانونهم على الفئتين الأخريين اللتين تقبلان عدم امكانية العمل على نحو آخر. والوضع يكون سائغاً بالنسبة إلى عمال الصيانة، وغير سائغ بالنسبة إلى الفئتين الأخريين. يمكن بالطبع التصوّر إن هذه الفئات تطلب تعديلاً لقواعد اللعبة يجعلهم في وضع تعاون لانشاء وضع لديهم أسباب وجيهة للحكم عليه بأنه غير سائغ لهم. إلاّ أن «قواعد» اللعبة ليست نتاج مؤسسات وحسب بل أيضاً نتاج معطيات تقانية من الصعب معالجتها باليد في أجل قصير (مادة أولية غير متجانسة، آلات ليست موضوع ثقة كبيرة). وهذه المعطيات التي تشكل نظاماً تخلق دخل وضع لصالح عمال الصيانة، وهو دخل لا يميل هؤلاء بالطبع إلى التخلي عنه.

ومجموعة تحاليل الاحتكار ذات ركيزة واحدة. إنها ترتكز على البيان أن

المعطيات المؤسسية والممارسات تساهم في تكوين مدى استراتيجي يورط هؤلاء الفاعلين أولئك. بيد أن المدى الاستراتيجي في شبه مجموع الحالات مقلص وهكذا المدير المساعد والمهندس التقني هما في نظام علاقات ملتبسة ناتج عن كون الأول له سلطان شكلي على الثاني وإنما ممارسة قريبة العهد أكثر. فالأول خرّيج معهد البوليتنكيك شاب ينتظر الانتقال إلى حقل آخر. والثاني الذي شاخ في عمله له ممارسة صلبة في مهنته. وللثاني، في حالة الخلاف مع المدير المساعد له كل الاحتمال في أن تكون له الغلبة. والمدى الاستراتيجي الوهمي، كما في الحالة السابقة، مقلص في الواقع إلى خلية: يرفض المدير المساعد أن يتخلى للمهندس التقني عن مردود الوضع الذي تضفيه عليه ممارسات التعيين وقواعد «كلعبة» سير عمل المؤسسة. وبالتالي يظهر المدى الاستراتيجي الوهمي مقلصاً إلى «التعبير» عنه بحده الأدنى. إن «حل» «اللعبة»، كما في الحالة السابقة، يجعل المشاركين بالطبع راضين بصورة غير متساوية. فالمهندس التقني الذي يمتلك سلطاناً واقعياً لا يحتاج إلى تعديل قواعد اللعبة. أما المدير المساعد فليس له سوى سلطان شكلي وهو لا يسعى إلى تعديل القواعد طالما أن اقامته في المؤسسة ليست سوى مرحلة في دراساته الجامعية.

إن الاحتكار يوفر «حالة جيدة» لبنية توصل إلى مسار مغلق خاضع لحتمية صلبة نسبياً. والمسالك فيها متوقعة ومتكررة. وهذا ناجم عن كون خاصيات النظام لها مفعولان: 1 ـ تقليص مجموعة أنواع المدى الاستراتيجي التي تحددها إلى المستوى الأدنى، 2 ـ ثني الفاعلين عن العمل على تعديل قواعد اللعبة.

إلاّ أنه يجب أن يشار بقوة إلى أن الطابع المغلق للمسار يتوقف بشكل وثيق على الظروف. فإذا ما تحقق ظرف تغيير ما انقطع المسار عن أن يكون مغلقاً. وإذا ما حصل تجديد تقاني يغير تواتر الأعطال عاد المدى الاستراتيجي المناظر لنظام التفاعل بين فئات العمال الثلاث، عمال الانتاج، وعمال الصيانة ورؤساء المشاغل، إلى الانفتاح مجدداً مع النتيجة في أن حل «اللعبة» يمكن أن لا يكون محدداً. وإذا ما تم تعديل ممارسات التسمية والتعيين في مراكز المسؤولية عادت أنواع المدى الاستراتيجي إلى الانفتاح ثانية. وإذا ما جرى

تعديل خط التنظيم يمكن أن تتعدل بنية مختلف الأنظمة الفرعية للتفاعل. فليس الطابع المغلق والمتوقع للمسار إذاً نتيجة عادات ثقافية مزعجة تمنع الفاعلين مواجهة النزاعات التي يجابهونها. إنه بالأحرى نتيجة تنسيق هش ومعقد نسبياً ـ تنجم الهشاشة عن التعقيد ـ للمعطيات التقانية والصناعية.

إن الخلاصات المستخرجة من هذا المثال هي التالية: 1 ـ هناك بالفعل في المجال الاجتماعي مسارات خاضعة لحتمية صلبة؛ وهكذا يبدو مسلك أصحاب الاحتكار متوقعاً بدقة؛ 2 ـ يظهر مسار من هذا النموذج عندما يكون الفاعلون في ظروف بحيث أن أنواع المدى الاستراتيجي المحددة بتفاعلهم تتقلص إلى المستوى الأدنى؛ 3 ـ إن الطابع المغلق لمسار ما يتوقف دائماً على نظام معقد للظروف، والنتيجة الطبيعية لذلك: إذا تغير أي من هذه الظروف يمكن أن ينقطع المسار عن أن يكون مغلقاً. ومسلك الفاعلين يمكن أن يكف عن الظهور محدداً ومتوقعاً.

نشير عرضاً إلى أنه من الممكن أن نبدي في صدد الخلاصات التي استنتجها Crozier من تحليله بعض الملاحظات المماثلة للملاحظات التي قدمناها في الفصل 3 في شأن Hagen. إن «تجميد» الاحتكار مرتبط بداهةً بشكل وثيق بخاصيات نظام التفاعل الموصوف تحت تسمية نظام الاحتكار. من المستحيل إذاً أن نرى فيه نتيجة النزوع الطبيعي ـ من مصدر ثقافي ـ الذي لدى الفرنسيين إلى تجنب الجدل مواجهةً وإلى إحداث أوضاع تجميد، بدون أن يقصدوا ذلك، لا يمكن حلها إلاّ استناداً إلى نمط الأزمة. «فتجميد» الاحتكار لا يمكن الأخذ به، بتعبير آخر، للإشهار الخاص لمسار عام يسمح بايجاده عن طريق الاستقراء.

ولا تتمتع أوضاع «الاختيار الجبري» المميزة للمسارات المغلقة بالطبع بأي أولية مختصة بعلم الكائن أو علمية. بأي أولية مختصة بعلم الكائن: من البديهي أنه إذا كانت هناك أوضاع اختيارات جبرية فهناك أيضاً أوضاع اختيار واقعي. بأي أولية علمية: لماذا تثير أوضاع الاختيار الجبري بالفعل الاهتمام وحدها من وجهة النظر العلمية؟ لا يبدو، إذا بيّنا أن مجموعة ظروف تقود إلى تقليص لا يصل إلى الحد الأدنى لحقل القرار، أن ذلك أقل إثارة للاهتمام علمياً من البيان أن مجموعات ظروف أخرى تقود إلى التقليص في حده

الأدنى. وفي حال التأكيد أن لعبة ما هي مغلقة وفسّرنا لماذا فإن ذلك ليس بدرجة «علمية» أقل من التثبت من أن لعبة أخرى مفتوحة، ولا أكثر مع تفسير ذلك إلاّ بالطبع إذا كنا نرى أنه ليس هناك علم بدون حتمية، والباحث في هذه الحالة، كالسكّير الذي يبحث عن مفتاحه تحت القنديل لأنه يرى على ضوئه بوضوح، لا ينصرف إلى المسارات المغلقة لأنها تثير اهتماماً أكبر بل لأنها أكثر قابلية للتوقع.

ويُشهر الكثير من الدراسات المشار اليها في الفصول السابقة حالات المساواة المغلقة: دراسة Bhaduri حول البنغال أو دراسة Dore[1] حول تحولات الزراعة في اليابان مثلاً. نذكّر بهذه الأخيرة بكلمة. عندما اهتمت الحكومة، في نهاية القرن التاسع عشر، بحث المالكين العَقاريين اليابانيين على زيادة انتاجيتهم كان النجاح معتدلاً في أول الأمر، وسبب ذلك أن الممارسات المتعلقة باصلاح الدخل كانت تعطي المالك أسباباً وجيهة لأن يستثمر أو لا يستثمر في الوقت عينه. لكي يستثمر: بامكانه، عن طريق زيادة الانتاجية، أن يأمل أن يمتص الربح الفائت الذي كانت توفره حماسة الاصلاح باتجاه الدخل الادنى في السنوات العجاف. لكي لا يستثمر: ما الفائدة من الاستثمار طالما أنه من المعلوم أن الدخل لا يُضبط عندما تكون الغلة جيدة. إن منطق الوضع يخلق حقل اختيارين: استثمار، لا استثمار. ولا يمكن أن يجهل المالك العَقاري المسألة المطروحة: الحكومة تعطي اعانات مالية؛ اذن يجب الاختيار. ومنطق الوضع، في الوقت عينه، يجعل لكل واحد أسبابه الوجيهة لاعتماد أحد هذين الخيارين.

يبرهن هذا المثل أولاً ـ إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك ـ على أن هناك مسارات مفتوحة يحدد فيها منطق الوضع مجموعة خيارات، ولكنه لا يبت سلفاً بين هذه الخيارات. وهذا الطرح مقبول عموماً في ما يتعلق بتصرف الأفراد الذين يؤمنون مركز «مسؤولية» وهو أقل قبولاً في ما يختص «بالقرارات الصغيرة» التي تعالجها العلوم الاجتماعية أو الاقتصاد أو علم الاجتماع. ولا يكون هناك، في هذه الحالة، ميل إلى قبول أن الاختيار يفرضه عموماً منطق

(1) راجع الفصلين 4 و5.

الوضع أو التقليد أو أنه، إذا لم يكن مفروضاً، لا يقدم أي فائدة غير أن الأمر هنا يتعلق باقتراح ماورائي. فالمسارات المميزة بمدى اختيار مقلص هي الاستثناء بالأحرى؛ ولا نرى باسم أي مبدأ تكون وحدها أهلاً للاعتبار. والاقتراح الثاني: إن الطابع المفتوح أو المغلق لمدى الاختيار هو معطى أساسي للتحليل. فإذا لم نر أن المدى الذي يواجهه المالكون العَقاريون اليابانيون مفتوح، لا يمكن أن نفهم لماذا يقدم بعضهم على الاستثمار ولا يقدم آخرون على ذلك مع أنهم موضوعياً في الوضع عينه. وكذلك لا نفهم تأثير الفكروية والمعتقدات. فالفكروية والمعتقدات يمكن أن تقدم للفاعل أسباباً لاختيار خط العمل هذا أو ذاك لأن منطق الوضع يخلق مدى مفتوحاً، وإلاّ كان لها ولا ريب تأثير محدود. وبالاختصار لا يمكن تفسير مجموعة الوقائع التي لاحظها Dore إلاّ أن نرى (ج) تخلق مدى مفتوحاً. والاعتراف بلا تحديد المسار شرط لتحليله.

التجديد والتبدل الاجتماعي

وجود مسارات مفتوحة سبب أول أساسي يكون التمثيل الحتمي للتبدل الاجتماعي بموجبه فاشلاً، بالاضافة إلى سبب آخر هو أن العمل لا يأخذ بالضرورة شكل اختيار بين خيارات محددة سلفاً، وإنما يمكن أن يكون تجديدياً أيضاً. ويُعترض على ذلك أحياناً بأن التجديد لا يُحدث بالضرورة شِقاً في نسيج الحتمية طالما أنه يتوافق دائماً مع طلب ما («لن تبحث عني إذا لم تجدني»). والتجديد المعتمد في ز+1 بكونه، وفقاً لهذا المفهوم، جواباً على طلب مقدم في ز، فمعرفة الطلب هي ترقب التجديد. بيد أنه يجب التمييز بين الأوضاع التي يتجاوب فيها التجديد مع طلب مصاغ بوضوح والاوضاع التي يجب أن يكون فيها بالأحرى مفهوماً كجواب نوعي على سؤال منتشر. ويمكن، في هذه الحالة الأخيرة، أن يكون التجديد غير متوقع إلى حد كبير وأن يظهر مولداً «للقطيعة».

إن تجديداً ما لا يقبل بالتأكيد في نظام إلاّ أن يكون لهذا النظام أهلية تلقيه. وبصورة أكثر تعييناً يجب أن يظهر التجديد لبعض الفاعلين بأنه يحوي نتائج سعيدة. ويجب كذلك أن يتمكن بعض الفاعلين من الاضطلاع بأكلاف تدخلهم. والأخذ بتجديد ما (أو عدم الأخذ به) في نظام معين هو إذاً مرتبط

ببعض خاصيات هذا النظام. من الصعب، كما يذكّر بذلك Linton[1]، فرض أداة قلب التراب في مجتمعات تجهل استخدام الحذاء. كما أن White[2] بيّن تماماً أن المِحراث ذي السكة المعدنية لم يعتمد أصلاً إلاّ في المقاطعات ذات الكثافة السكانية الدنيا. ويسمح المحراث ذو السكة المعدنية الأقوى من المحراث البسيط بقلب الأتربة الأكثر كثافة والأكثر خصباً. فبامكانه إذاً تأمين أرباح انتاجية محسوسة. غير أنه أكثر استهلاكاً للطاقة إذ يجب جره عن طريق كدن عدة بقريات قوية. وكان النمو الزراعي ومستوى المعيشة في العصر الذي تفحصه White (القرن الأوروبي الوسيط) بحيث أن الفلاح المتوسط لا يملك الطاقة الحيوانية الضرورية لاستخدام المحراث ذي السكة المعدنية المعتمد بشكل رئيسي في المناطق الكثيفة نسبياً حيث يستطيع الفلاحون الاشتراك لجمع كدن الثيران. إن الأخذ بالتجديد، في هذه الأمثلة، يتوقف على خاصيات النظام. غير أنه لا ينتج عن ذلك أن خاصيات النظام تكفي لتفسير التبدل التقني. يجب لكي يعتمد المحراث المعدني أن يصنع هذا المحراث وأن يعرف الصانع كيف يصنعه. وواقع أن التجديد لا يمكن اعتماده إلاّ أن يكون متطابقاً مع تطلبات النظام لا يكفي إذاً لجعل انتشار التجديد مجرد نتيجة خاصيات النظام. يجب كذلك أن يكون هناك عرض متوافق مع الطلب. والحال أن الطلب لا يؤثر بالضرورة في العرض.

صحيح أن ظهور التجديد متوقف أحياناً بصورة وثيقة أكثر مما هو الأمر في المثل السابق على خاصيات النظام، وان طلب التجديد يمكن أن يعتبر مباشرة مسؤولاً عن العرض. إن ظهور التجديد وانتشاره في هذه الحالة يمكن اعتبارهما مكوّني مسار داخلي المنشأ. والتجديد في هذه الحالة، مع أنه يتضمن بتعريفه مظاهر غير متوقعة، يمكن اعتباره نتيجة خاصيات النظام. وقد ترافق ظهور مهن النسيج الأولى في إنكلترا في القرن الثامن عشر[3] مع إنشاء

(1) R. Linton, Cultural and personality factors affecting economic growth, in B. Hoselitz (red.), The progress of underdeveloped areas, Chicago, University of Chicago Press, 1952, 73 - 88.

(2) L. White, Technologie médiévale et transformations sociales, Paris, Mouton, 1969.

(3) N. Smelser, Social change in the industrial revolution, London, Routledge & Kegan Paul, 1959, 1967.

مشاغل نسيج. إلاّ أن مردودية هذه المشاغل تتوقف على سهولة حصول الحائك على الخيط. والحال ان الخيط كان يصنع تقليدياً في المزرعة، وصنع الخيوط لم يكن بالطبع سوى أحد نشاطات المزارع. وكان يستحيل، لفترة من الزمن، على الحائك تلبية حاجاته إلى الخيوط عن طريق ضم مشغل صنع خيوط إلى مشغله كحائك. وبما أن انتاجية صنع الخيط ضعيفة فإن أكلاف انتاج الخيط كانت باهظة. وقد أوصل «الضيق» الذي تكوّن على هذا النحو إذاً إلى صياغة طلب معين من جانب الحائك، ولم يكن هناك سوى جواب واحد على هذا الطلب: التجديد التقني. فأي واحد يكتشف أداة تتيح صنع خيط القطن بكمية أكبر وفي وقت أقل كان أكيداً من النجاح. والنظام في حالة كهذه كان يقود بعض الفاعلين إلى صياغة طلب واضح. كان يستحيل بالتأكيد في الحقبة التي ظهر فيها هذا الطلب توقع تفصيل الاكتشافات التقنية التي ستتيح تحسين انتاجية صناعة الخيط ـ وإلاّ كيف يمكن الكلام على الاكتشاف؟ بيد أنه كان من الممكن بصواب أن يتوقع، في مهل قصيرة إلى حد ما، ظهور تجديد أو تجديدات تتجاوب مع طلب الحائكين.

إن وجود حالة من هذا النوع يباركه الذين يريدون أن لا يكون التجديد متجانساً مع رؤية حتمية للتبدل. صحيح أن التجديد في بعض الحالات له طابع عرض يتجاوب مع طلب صريح ويمكن بالتالي أن يعتبر نتيجة هذا الطلب. وبما أن الطلب ذاته ينتج عن «بنية النظام» فإن التجديد ـ أي تجديد كان ـ يمكن أن يعتبر هو أيضاً نتيجة بنية النظام. ليس من المهم بالنسبة إلى المؤرخ أو العالم الاجتماعي أو الاقتصادي أن يعرف أيّ الحلول التقنية الخاصة قد أعطيت «لمشكلة» زيادة انتاجية نظام صنع الخيط. فما يهمهم هو واقع أن زيادة الانتاجية هذه تتوافق مع طلب ملح وتحوي تجاوباً تقنياً صرفاً.

إلاّ أن هذه الحالة، مع كونها مثيرة للاهتمام، هي حالة خاصة، نكرر ذلك. ومثل المحراث المعدني مختلف. فالعرض هنا لا يمكن اعتباره نتيجة الطلب. انه ينتج بصورة مستقلة ويؤخذ به بقيمته التكيفية. إن أمثلة White جميعاً تخضع للرسم البياني عينه: يظهر التجديد، سواء أكان المقصود المحراث ذو السكة المعدنية، أو الشكيمة، أو المحرك بأربعة أزمنة، كما يظهر

التطوير السكاني[1]. وإذا كان هذا التجديد له قيمة تكيّفية (إذا كان يتيح مثلاً أرباح انتاجية) وإذا كان مقبولاً (إذا كانت التطلبات التي يفرضها العمل به لا تشكل عائقاً) فهو ممتاز. غير أن هناك أيضاً تجديدات قيمتها التكيّفية أصعب تعريفاً. ويشدد Coleman[2] بحق على أن مفهوم شخص معنوي هو تجديد قانوني يتوافق مع بعض الطلبات، ولكن لا يمكن تقليصه إلى هذه الطلبات. إن له فضيلة تكيفية بقدر ما يسهل التبادلات. وهذه الفضيلة ليست بالطبع سهلة التحديد كتحديد الشكيمة. والأمر على هذا النحو في ما يتعلق بجدة تنظيمية «كالمتجر المقفل» الانكلوساكسوني[3]. فالجدة تفرض نفسها. ربما ان لها فضيلة تكيفية بقدر ما تسمح للحركة النِقابية بتوسيع تأثيرها. غير أن انتقاءها يجب أن لا يعتبر نتيجة فائدتها للتنظيمات النقابية وحسب، وإنما أيضاً نتيجة معطيات صدفوية. فانتشار جدة أخرى، الحزب من نموذج لينيني، يمكن بصعوبة إرجاعه إلى الرسم البياني تبديل / انتقاء.

وقبل الدخول في هذا النقاش، لنتوقف عند بعض النقاط. يجب أولاً أن نفرّق، كما توحي بذلك الأمثلة السابقة، بين عدة نماذج تجديد، ولو كان هذا التفريق يجب أن يبقى مثالياً في الممارسة. وأعني بذلك انه قد يكون من الصعب التقرير إلى أي نموذج ينتمي تجديد كهذا. بيد أن وجود هذه النماذج ووثاقة صلة التفريق بالموضوع التي يدخلها يبدوان لي جوهريين. فبعض التجديدات أجوبة لا تدعو إلى الدهشة (ما عدا الشأن التقني) لطلب صريح تماماً. وهذه التجديدات متجانسة مع رؤية حتمية للمسارات الاجتماعية: بكون ظهورها نتيجة الطلب لا يمكن أن تعتبر ناجمة عن خاصيات النظام. وهناك تجديدات أخرى هي بالأحرى مماثلة لتبديلات: ليس النظام هو الذي ينتجها وإنما هو الذي ينتقيها (وبشكل أدق بعض الفاعلين المنتمي إلى النظام) بسبب قيمتها التكيفية غير المنازع فيها. واعتماد التجديد، في هذه الحالة، في ز ينتج (في قسم منه) عن خاصيات النظام ز ـ 1: إن السكة المعدنية، في منطقة قليلة

---

(1) M.J. Farrell, Some elementary selection processes in economics, Review of economic studies, XXXVII, 1970, 305- 319.

(2) J. Coleman, Resources of social change, New York, Wiley, 1971.

(3) تعبير يدل على السيطرة النقابية على التوظيف.

الكثافة، حتى ولو كانت معروفة، لن يؤخذ بها. إلاّ أن العرض هنا مستقل عن الطلب. والتجديد، في حالات أخرى أيضاً لا يمكن اعتباره ناتجاً عن الطلب ولا متجاوباً معه. هناك، اضافة إلى ذلك، تعقيد النموذجية والتفريق بين الطلب والقيمة التكيفية: يمكن أن أدرك أن تجديداً ما مثير للاهتمام بدون صياغة الطلب حتى ضمنياً. هناك بين هذه النماذج المثالية نماذج وسيطة ممكنة. إن واقع كون تحديث ما ممتازاً بسبب فضائله التكيفية لا يستدعي بالطبع أن يكون مفضلاً على «حلول» أخرى. فللمتجر المقفل قيمة تكيفية بالنسبة إلى النِقابات: إنه يتيح الاحتفاظ بزبونية جانحة؛ ولكن هناك «حلولاً» أخرى ممكنة بالطبع وربما كانت أفضل «تكيّفاً».

وما يُلفت انه غالباً ما تكون هناك نزعة في العلوم الاجتماعية إلى إرجاع التجديد إلى النموذج الأول وإلى رؤية جواب فيها بشكل أساسي على طلب داخلي المنشأ، وسواء أكان هذا الطلب صريحاً أو ضمنياً، يجري الكلام بالأحرى، حسب المشكلة المطروحة والتقليد الفكري الذي يجري الاسناد اليه، على تطلب وظيفي أو خلل وظيفي أو تناقض أو ضيق أو تطلب بنيوي.

ونجد مثلاً على هذا الاستعداد الفكري في مقال هام لـ Gudmund Hernes[1]: تم تقديم التجديد فيه بأنه على وجه العموم تجاوب مع التطلب الوظيفي أو البنيوي.

ويمكن إشهار التطلب الوظيفي بالمثال المعطى أعلاه لنمو آلات صنع الخيط الانكليزية؛ وقد شهر التطلب البنيوي Hernes عن طريق مثال تاريخ الأرقام: استحالة حل معادلة مثل س = 2 ـ 4 في نظام لا يحوي إلا أرقاماً إيجابية (في حين أن المعادلة س = 4 و2 حلاً فورياً في هذا النظام) تفسر اكتشاف الأرقام السلبية؛ واستحالة حل معادلة مثل س = 2: 4 في نظام لا يتضمن سوى أرقام كاملة (في حين أن س = 4: 2 لها حل فوري في هذا النظام) تكون كذلك سبب اكتشاف الأرقام «الجذرية» الخ. وهكذا يمكن اعتبار تاريخ الأرقام مساراً داخلي المنشأ تحركه في كل مرحلة التطلبات البنيوية التي تنشأ في المرحلة اللاحقة للمسار.

---

(1) G. Hernes, Structural change in social processes, American Journal of Sociology, LXXXII, 3, 1976, 513- 547.

إن التنسيب السببي الذي يطمح Hernes إلى وضعه ناجم في الواقع عن عقلنة استدلالية: يكتب Hernes من جديد تاريخ الأرقام إنطلاقاً من الشكل الذي أعطته الرياضيات الحديثة أو العصرية.

صحيح أن الأرقام السلبية، في تعريفات نظرية المجموعات، لا تحوي أحجية أكثر من الأرقام الايجابية. غير أن تبديد الاحجية يفترض وجود مفهوم شكلي صرف. والحال ان هذا المفهوم هو تجديد عصري. ويجب، بتعبير آخر، أن يكون بالامكان النسيان كلياً أن البنيات الرياضية يمكن تطبيقها على عالم واقعي لاعتبار الأرقام السلبية أنها أيضاً «طبيعية» كالأرقام الايجابية، أو الأرقام «الجذرية» «طبيعية» كالأرقام الكاملة. غير أن التسمية الذاتية للرياضيات بالنسبة إلى العالم الواقعي هي عكس مسار عادي. ولذلك لم تكن «التطلبات البنيوية» (الناجمة مثلاً عن استحالة إعطاء حل للمعادلة س = 2: 4 في مجموعة الأرقام الكاملة) أحياناً مشبعة إلاّ بعد قرون. ولايجاد حيوية نظر تجاه ذلك يكفي أن تلاحظ الدهشة التي أبداها Hegel أيضاً[1] تجاه الفكرة في أنه لا يتم تعديل معادلة بنقل أحد عناصرها إلى العنصر الآخر، شرط تغيير علامته. فقد بدت له العملية إشهاراً للقوانين الغامضة للجدلية.

وفي مقال إيحائي يقول العالم الاحيائي (البيولوجي) Garret Hardin[2] أيضاً أن اكتشاف حق الاضراب يجب أن يعتبر جواباً طبيعياً إلى حد ما على «رد الفعل الايجابي» للسلطة: بما أن سلطة الرأسماليين قد ترسخت يجب أن تولد ـ تطلباً بنيوياً؟ ضرورة وظيفية؟ ـ سلطة مضادة. يجب أن يتدخل التجديد: أنه يناظر طلباً ضمنياً للنظام. وإذا تعلق الأمر كذلك بعقلنة استدلالية يكفي للتأكد منها أن يلاحظ أن هذا التجديد الذي يبدو لنا طبيعياً إلى درجة كبيرة لم يلاحظه Ricardo المراقب والمحلل المتيقظ للنظام الرأسمالي. إن قانون الفُلُز[*] للاجور يستوجب في الواقع أن لا يتصور العمال التجمع ليشكلوا ثقلاً على الأجور. لماذا لم يدرك Ricardo أن «قانون الفلز» الذي

(1) G.W.F. Hegel, Wissenschaft der Logik, Leipzig, Willy Kolbe, t 1, 2e partie, chapitres 1 et 2.

(2) G. Hardin, The cybernetics of competition الاستشهاد عينه.

(*) قانون الفلز: نظرية اقتصادية تحدد أجر العامل بالحد الحيوي الادنى: loi d'airain.

وضعه ـ على سبيل استخدام تعبير Lassalle ـ يخشى أن لا يكون صحيحاً بظهور سلطة نِقابية مضادة؟ على الأرجح لأن مفهوم التجمع كان يثير في ذهنه كما في ذهن الكثير من معاصريه التجمعات القديمة وان كل واحد متفق على أن يرى فيه شكلاً بالياً للتنظيم الاجتماعي[1]. إن قانون الفلز يثبت في أي حال ـ بموجب نصه ذاته ـ أن Ricardo كان يعتبر غياب سلطة مضادة أو على سبيل استعادة اللغة التحكمية لـ Hardin، غياب رد فعل سلبي يأتي ليصحح رد الفعل الايجابي للسلطة «طبيعياً». وعلى العكس يعتبر اليوم Hardin أن ظهورها «طبيعي». ربما يبرهن ذلك على أنه يجب التروّي قبل اعتبار التجديد مجرد جواب على طلب صريح أو ضمني ونتيجة «تطلب» بنيوي أو وظيفي.

ثلاثة شياطين تحث على هذا التفسير المفرط. شيطان التعميم أولاً: هناك تجديدات هي فعلاً نتيجة طلب ما؛ لماذا لا تكون جميعاً من هذا النموذج؟

والشيطان الثاني هو الشيطان التحديدي: يحدد أي وضع للاشياء الملاحظة في نظام ما بحالات أشياء سابقة. غير أنه إذا كان هذا الرسم البياني مقبولا عندما يكون القصد تفسير ظهور آلات صنع الخيوط في انكلترا في القرن الثمن عشر، فهو غير مقبول إذا تعلق الأمر بتفسير ظهور المحراث المعدني في أوروبا القرون الوسطى. صحيح أن التجديد مقبول بسبب بعض خاصيات النظام، بيد أن التجديد نفسه هو نوع غير قابل للتفسير انطلاقاً من النظام ذاته: وليس العرض نتيجة طلب ما. والرسم البياني التحديدي هو استدلالياً غير مقبول في حالة تجديد الحزب من النموذج اللينيني.

والشيطان الثالث هو شيطان داخلية المنشأ (Nisbet). وهو يوحي بأن أي نظام هو مغلق: لكل تبدل إذاً «في نهاية المطاف» أسبابه «العميقة» في بنية النظام نفسه. وفي «نهاية المطاف» أي تجديد يتجاوب مع تطلب وظيفي. ربما

---

(1) منع قانون Chapelier في عام 1791 العمال من التجمع للدفاع عن «مصالحهم المشتركة المدّعاة». وتشكلت في الولايات المتحدة حيث لم يكن لذكرى أهل الحرفة الثقل عينه كما في أوروبا أول نقابة في عام 1792 في فيلادلفيا.

لم يكن هذا الطرح غائباً عن فكر Parsons[1] الذي جعل من التجديد جواباً على اختلال توازن يحدث في نظام ما. غير أن هذا الرسم البياني غير مقبول إلاّ في بعض الحالات وحسب.

ربما أن Schumpeter هو المؤلف الذي، في كتابه Business Cycles وهو أحد أفضل مؤلفات علم الاجتماع الاقتصادي، لفت أفضل من غيره الانتباه إلى عدم كفاية أي نظرية بنيوية للتجديد: إن الاكتشافات التي استخدمها الصناعيون في ظل حكم آل Tudor وآل Stuart، في حالة التصنيع الانكليزي، هي في الغالب مأخوذة عن الخارج. وهكذا كانت الأساليب الالمانية هي التي استخدمت لتأمين عمليات الضخ في المناجم، في حين أن التقنيين من أصل ألماني أو هولندي حوّلوا انتاج الحديد أو الصلب. وبما أن الطاقة المستخدمة هي بشكل أساسي من الخشب، فإن زيادة انتاج الحديد والصلب على وجه الخصوص لم تؤدّ إلى ارتفاع أسعار الخشب وإنما إلى ظهور تدابير حماية الغابات. فالتجديد لا يرتكز هنا على جواب على طلب تستدعيه البيئة. وهو مثلاً ليس نتيجة توسع مسبق للأسواق حث المنتج على زيادة انتاجيته. إنه ناتج بالأحرى عن أن المقاولين قرروا أن ينتجوا محلياً أموالاً مستوردة سابقاً، وأن يأخذوا بطرق انتاج نامية في الخارج. وبالاقدام على ذلك ولدوا قطيعة توازن (ندرة الخشب مثلاً) أدت من جانب فاعلين آخرين إلى ردات فعل تكيّف وإلى خلق فرصة إنماء تجديدات أخرى كذلك. ويمكن أن تسهل مقاومة البيئة لنتائج بعض التجديدات (تدابير حماية الغابات على سبيل المثال) ظهور تجديدات أخرى. وهكذا نتج استبدال الفحم بالخشب، ولم يكن منذ مدة طويلة يستخدم إلاّ في بعض الصناعات الخاصة، كصناعة الزجاج، عن مسار طويل ومعقد من معطياته استنفاد الخشب.

إن ما يعرضه Schumpeter في تحاليله هو اعتبار التجديد نتيجة استراتيجية لا تشتق، مع كونها مبنية على معطيات البيئة، بطريقة آلية من هذه المعطيات: تنتج البيئة فرصاً يمكن انتهازها أم لا. ويجب، من ناحية أخرى، لفت الانتباه إلى أن المعطيات المميزة للبيئة يجب أن تعتبر نتيجة تلاقي

---

(1) T. Parsons, Sociétés. Essai sur leur dévolution comparée, Paris, Dunod, 1966, 1973, chapitre 2.

سلاسل مستقلة بمعنى Cournot. وهكذا يكون منتج الحديد في أيام آل Stuart في وضع يمكنه، من جهة أولى، التزوّد بالطاقة بسعر مناسب (الخشب)، ومن جهة أخرى الأخذ بأساليب نمو من الخارج.

هذا المفهوم الاستراتيجي والتفاعلي للتجديد ـ الذي يمكن أن يواجه به المفهوم «البنيوي» ـ يؤدي، إضافة إلى ذلك، إلى نتيجة طبيعية هامة، ذلك بأن أي تحليل يستهدف موضعة مسار تحول اجتماعي بمدى كبير في المكان والزمان ويجعل منه نتيجة عوامل مسيطرة هو على العموم مجرد استشباح(*)، ويمكن، كما يلاحظ Schumpeter بسخرية، إذا شئنا، استخدام تعبير كتعبير «الثورة الصناعية الانكليزية» وإنما شريطة أن لا ننجز إلى الوقوع في فخ الكلمات، وان لا نفهم هذه «الثورة» كظاهرة «قطيعة» يفسرها بعض الاسباب العادية، وان نرى جيداً ان هذا «الحدث» أو هذه «القطيعة»، يمتد إلى حقبة من القرن الثالث عشر إلى القرن الرابع عشر. إن الملاحظات عينها، كما سبق أن رأينا، تطبق على الحالات التي سبق الاتيان على ذكرها أعلاه، من الانماء الكولومبي إلى الانماء الياباني: إن تحاليل Dore، كتحاليل Hagen، مع أنها تتناول مسارات محددة، مموضعة في أفق زمني متسع المدى. والأمر على النحو عينه بالنسبة إلى تحاليل Hirschman حول البرازيل المبينة في الفصل السابق. وتكفي هذه الملاحظات لتجريد جميع النظريات التي تطمح إلى إعادة مسار التحول الاجتماعي إلى عوامل مسيطرة من أهليتها («تبعية»، «نقل ثقافي»، «امتصاص الضيق»، «توسع الاسواق»، «الصراع الطبقي»، «خاصيات التنظيم السياسي»، الخ).

موضع المصادفة

تعتبر العلوم الاجتماعية المصادفة ضيفاً غير مرغوب فيه. إنها في كل مكان، إلاّ أن هناك على وجه العموم جهداً لاخفائها ونسيانها عند الاقتضاء، ونفي وجودها. وتختلف الآراء حول نمط الكون الذي من الملائم اعطاؤه لها. بعضهم يعطيها وجوداً وموضوعية، غير أن الأغلبية يرون فيها مجرد نتاج جهلنا: «لدينا الانطباع أن ظاهرة ما غير محددة جزئياً لأننا لا نتمكن من الوصول إلى جميع «البديلات» التي تحدد هذه الظاهرة وحسب». ولكن إذا تغيرت الآراء حول نمط وجود المصادفة هناك نقطة يلاحظ شبه اتفاق عليها في

العلوم الاجتماعية وربما في نطاق أوسع، ذلك بأن المصادفة لا تقدم بتعريفها أي فائدة من وجهة نظر المعرفة. كيف يمكن لواقعة حدث تعود للمصادفة أن تثير اهتمام العالم الاجتماعي أو الاقتصادي وعموماً حتى أي واحد يهتم بفهم أسباب الحدث موضوع البحث؟ أليس تأكيد نسبته إلى المصادفة اعترافاً بأنه لا يعود لأي شيء أو على الأقل إننا لا نعرف إلى ما يعود؟

ليست المصادفة في الواقع موجودة وحسب، بل المهم الاعتراف بوجودها إذا أردنا تحليل عدد كبير من الظاهرات.

وقد بيّن Colas[1] في كتاب له حول اللينينية بشكل مقنع أن لينين قد سيطر عليه طوال حياته تمثيل جوقي للنظام الاجتماعي وتنظيم المجتمعات. إن لينين المعجب بالتيلورية والمأخوذ بالانقياد الذي يخضع فيه الموسيقيون لقائد الجوقة هو أيضاً مفتون بالمؤسسة الرأسمالية وبالانتظام والانضباط المخيمين فيها ودقة الساعة التي ينفذ كل واحد فيها مهمته. فليس من المدهش إذاً أن يكون إسهام لينين الرئيسي في الماركسية نظريته في الحزب قائد الجماهير ومرشدها ومنظمها. وكما أنه ليس في وُسع الموسيقيين التعبير بدون قائد الجوقة كذلك ليس بامكان العمال بدون إدارة أن يخرجوا إلى الوجود انتاجاً معقداً، ولا يمكن لاندفاع الجماهير الثوري إلاّ أن يبقى في حالة الكمون بدون حزب يوجد الائتلاف بين الطاقات وينظم النشاطات. وحيث تردد ماركس بت لينين: يجب أن يسبق الحزب الجماهير ويرشدها ويوجه نشاطاتها ويوفر لها مذهباً. وقد أبان Colas بتحليل متقن وماهر للنصوص اللينينية انه يتبين منها انطلاقاً من «ما العمل؟» انه لا يوجد اصرالر في كتابات لينين ومقولاته على الفرضية السياسية للحزب المرشد المنير للجماهير وحسب وإنما أيضاً تمثيلات الانتظام الاجتماعي التي ترتكز عليها هذه الفرضية. وتظهر مجدداً صورة الجوقة، والاعجاب بالتيلورية، وبالانضباط العسكري، وتقسيم المصنع الحديث وتنسيقه الدقيق محط كلام طوال الانجاز اللينيني. ويعبّر لينين، بشكل تكميلي، وبصورة مضايقة، عن حذره عن المكان الذي سنسميه لاحقاً الايحاء الذاتي، وميله

(1) D. Colas, Le léninisme, Paris, Presses universitaires de France, 1982.

القليل للعفوية الجماعية التي بدت له منذورة لنمط تعبير «هستيري».

ويرفض D.Colas ـ قصداً ـ دخول مجال علم نفس «المؤلف». ويرفض كذلك موضعة تصريحات لينين في منطوقها السياسي، ويكتفي باستخراج محط كلام المقولة اللينينية وبيان تنظيمها وتماسكها واستقرارها. وكان الرهان، في ما يتعلق برجل عمل وصانع تاريخ، جريئاً. إلاّ أنه كان مبنياً على أساس: تظهر المقولة اللينينية بالفعل مسمرة وتكرارية خلال عشرين سنة. ولا شك في أن الذرائعية والانتهازية قادتاه إلى مواقف متغيرة تجاه مسائل عملية. بيد أن المقولة تبقى، بالنسبة إلى ما هو أساسي، وإلى دور الحزب، وإلى مبادئ التنظيم الاجتماعي وفعالية العمل السياسي، في رسوخ مدهش وبرودة تامة تجاه المصادفة. ويقنع المؤلف بمهارة كبيرة القارئ بصحة الفرضية التي تقول إن عمل لينين السياسي ومذهبه السياسي هما نتاج نظام تمثيل للعالم والانتظام الاجتماعي مستقر بشكل مدهش منذ «ما العمل».

وإنما ليس قبل ذلك...

كان لينين، قبل بضع سنوات، بالفعل قد اعتمد فرضيات متباينة كلياً مع فرضيات «ما العمل». ربما أن هذه الفرضيات إذاً التعبير عن نظام معتقدات، وهي أيضاً ـ كما سنرى ـ نتاج تأثير Cournot، أي تلاقي سلسلتين سببيتين مستقلتين. كان Cournot، كما هو معلوم، قد شهر هذا المفهوم بواسطة أمثلة عادية، كمثال القِرميدة التي تسقط من السقف وتؤذي أحد المارة: لا شك في أن سقوط القرميدة كان مقدراً بالتأكيد؛ كانت، بسبب التصاقها السيء، تحت رحمة أي لفحة هواء. وكانت واقعة مرور أحد المارة تحت السقف هو أيضاً نتاج سببية من السهل التعرف اليها: كان ذاهباً لزيارة الشاغلين مما قاده، في ذلك اليوم كالأيام الأخرى، إلى المرور تحت السقف موضوع البحث. نحن هنا إذاً أمام قضية سلسلتين سببيتين. غير أن التلاقي ليس، حسب Cournot، نتاج سببية: لا شيء يفرض أن تسقط القرميدة في اللحظة التي مر فيها أحد المهارة تحت السقف.

إن استخدام أحد المؤلفين أحياناً أمثلة عادية وإرشادية لاشهار مفهوم ما من نتيجته أن مجال تطبيق المفهوم موضوع البحث سيء الادراك، إن القدر هو الذي يبدو تماماً أنه نظرية Cournot: حتى في حال قبولها نميل أحياناً إلى

الاعتقاد أنها لا تطبق إلاّ في حالات قليلة الفائدة، من طينة الأمثلة المستخدمة للإشهار ذاتها. وتبين حالة لينين على العكس أن محلل التبدل الاجتماعي له فائدة على الدوام في أن تكون نظرية المصادفة لـ Cournot حاضرة في ذهنه إذا أراد تجنب إدخال يد العناية الالهية ضد مشيئته ومبادئه.

وقد دافع لينين، في عام 1895، عن أنه على أهل الفكر الاكتفاء «بالانضمام إلى طبقة العمال وإنارتها ومساعدة العمال في كفاحهم الذي التزموا به هم أنفسهم[1]». لماذا؟. ليس من الصعب تصور الجواب. يكفي تفحص الظرف السياسي والاقتصادي لروسيا في عام 1895. كان التوسع الصناعي في عام 1890 في روسيا قوياً. وقد أبان ذلك تماماً بشكل خاص Gerschenkron[2]. كان الاستثمار الاجنبي هاماً والبطالة ضعيفة. وبما أن ذلك يحدث في حقبة توسع سريع، فإن الاضرابات تكون عديدة. إنها في أول الأمر من فعل عمال المقاولات الحرفية الصغيرة في المدن الكبيرة ولاسيما في موسكو، إلاّ أنها تمتد بعد ذلك إلى عمال الصناعة الكبيرة. كان العمال في الحقيقة سعداء لتمكنهم الاستعانة من المثقفين والافادة من مساعدتهم في شأن التنظيم والدعاية. غير أنهم يتذكرون في الوقت عينه التحرك الشعبي الذي حصل منذ سنين قليلة كما يتذكرون أن المثقفين المتطرفين سعوا إلى قولبة مجرى التاريخ بالرعب البوليسي. لهذه الاسباب (ولأسباب أخرى) أبدوا نوعاً من التحفظ بالنسبة إلى موضع المثقفين.

وقد ساهم الظرف الاقتصادي وكثافة الكفاح العمالي، وتحفظات العمال تجاه المثقفين إذاً في أن تفرض على المثقف الملتزم لينين «النظرية» التي دافع عنها فعلياً في تلك الحقبة: العمال هم الفاعلون الرئيسيون للتبدل؛ والكفاح العمالي هو من صنع العمال؛ يمكن أن يسهم المثقفون في نجاح الحركات العمالية بلعب دور المساعد والمعاضد. إن لينين، وهو سياسي محترف ومثقف في آن معاً، إنقاد بالطبع إلى توضيح أفكاره حول مشكلة العلاقة بين المثقفين والعمال. وليس في وُسعه ـ إلاّ أن يجرد نفسه من أي تأثير ـ الابتعاد

(1) R. Brym, Intellectuals and politics, Londres, George L & Unwin, 1980.

(2) A. Gerschenkron, Economic backwardness, in historical perspective, Cambridge, Harvard University Press, 1962.

عن «النظرية» التي فرضتها الظروف. هل ذلك انتهازية؟ إن فرضية كهذه هي مُبسَّطة بلا فائدة. كانت للينين بالتأكيد مصلحة في الأخذ «بنظرية» الحركة الشعبية المقبولة عموماً أو المنتشرة في أي حال بين العمال. والدفاع عن الفرضية المعاكسة التي سيعتمدها بعد بضعة سنوات يجعله مجرداً من أي تأثير. إلاّ أنه من المحتمل، من ناحية أخرى، أن يكون قد اعتقد بها. والاضطرابات التي أوجدها التوسع الصناعي الصاعق في روسيا ملموسة فوراً، والطابع الضخم للاضرابات أيضاً. لم يكن من المستحيل في ظرف كهذا التعبير الشعبي عن النظرية الشعبية للمثقف المستنير ومرشد الجماهير المستعبدة والمتكاسلة وحسب، بل كان من المستحيل ولا ريب الأخذ بها ببساطة كلية.

ثم ظهر بعد بضع سنوات ركود اقتصادي هام. لم يصل العمال، رغماً عن الازدهار السابق المفاجئ وعن أهمية الحركات العمالية، إلى مستوى تنظيم ولا إلى مستوى أجور كافيين لتراكم الموارد الجماعية والفردية الوفيرة. فقد تقهقر الهيجان الشعبي إذاً ثم انطفأ. كان العمال في مجموعهم أكثر انشغالاً بالاحتفاظ بوظيفتهم ومواردهم من إنشغالهم بالعمل السياسي. وكان الظرف الجديد يدفع العمال إلى اتخاذ موقف هو بالأحرى الدفاع الفردي بدلاً من الاحتجاج والعمل الجماعيين. ولم يبدُ أن التاريخ يمر عبر الطبقة العمالية.

وكانت النخبة المستنيرة في الوقت عينه ـ وبدون أن تكون هناك صلة واضحة بين الظاهرتين ـ تبدي من ناحيتها مسلكاً طبقياً. فقد سهّل التوسع الاقتصادي نمو القوام المدرسي. كان طلاب بطرسبورغ الذين خضعوا لمضايقات السلطة القيصرية بدأوا بالتحرك ثم انضم اليهم آخرون. وبدأت دورة عنف وقمع. كان الطلاب يشكلون تدريجاً دور جذب لم يتحالف حوله غير الراضين من أي جنس وحسب بل كذلك الكثير من الذين كانوا في خلاف سياسي مع النظام، بحيث أن التاريخ في عام 1901 بدأ يمر بالأحرى بأهل الفكر المستنير بدلاً من الطبقة العمالية، وكانت مقاومة السلطة آتية منهم. ألم يقم الطلاب خلال القرن التاسع عشر الأوروبي كله بدور سياسي ضخم؟ ألم يشكلوا النواة القاسية للحركات التي أوصلت إلى تبدلات عميقة سياسية واجتماعية؟

في هذا الظرف بالذات كتب لينين «ما العمل؟» وقد فرّق فيه بين العمال الواعين وغير الواعين. ونسب للمثقفين دوراً أساسياً في تنظيم الحركة

العمالية؛ واستنتج من التفريق بين النخبة المستنيرة والجماهير غير الواعية مبادئ التنظيم المركزي والسلطوي. والتاريخ معروف إنطلاقاً من هذه النقطة؛ فقد فرضت هذه المبادئ نفسها واندرجت في الوقائع ـ وغدا مقال ما العمل المبادئ التي تسوس فعلياً تنظيم الاشتراكية الديمقراطية الروسية. وعندما تغيرت الظروف مجدداً، في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وعادت الاضرابات إلى الظهور لم يكن لها التأثير عينه كما في عام 1901 أو 1902. فقد غدت **الاشتراكية** الديمقراطية حزباً منظماً وفقاً لمبادئ اللينينية وليس تنظيماً سياسياً ناجماً عن الوضع. إذن اكتفى لينين في عام 1912، في الكلمات، بالاعتراف بالطابع الثوري عفوياً للطبقة العمالية، وفي الممارسة بالتمسك بديمقراطية معينة في حياة الحزب. إلاّ أن مبادئ التنظيم لم تتعدل. فالحرب باستئصالها القوام العمالي أتاحت إقامة التنظيم البلشفي في شكله الصلب الذي يجب أن يكون عليه بعد ذلك خلال سنوات طويلة.

واعتقد أنه من المستحيل فهم هذا التاريخ كله إذا لم نر فيه وجود سلسلة مفاعيل Cournot. وليست الحركات العمالية في التسعينات غير قابلة للتفسير بالطبع وكذلك ضعفها أثر القمع في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. بيد أنه إذا كان من السهل كشف سلاسل سببية فليست كلها مرتبطة في ما بينها. إن التصنيع يفسر ولا ريب ظهور الحركات العمالية وولادة الأحزاب السياسية التي تتبنى هذه الحركات، غير أنه ليس هناك أي ضرورة تفرض أن يرمي جماعة Iskra بقواعد تنظيمهم في ظروف كانت الحركات العمالية فيها في الحضيض. وكان تتابع الأحداث الجزئي معقولاً، كما أن تلاقيها هو أيضاً قابل للفهم. إلاّ أن التزامن بين تتابع الاحداث لا يمكن تفسيره كنتاج حتمية صلبة. والحال أن تلاقي سلسلة بأخرى في مرحلة ما بدلاً من غيرها في نموها يمكن أن تكون له نتائج أساسية وغير قابلة للانعكاس. وليس هناك أي ضرورة تفرض أن تكون الحركات العمالية والحركات الطلابية غير متزامنة، وأن ينمو بعضها في الآونة التي ينطفئ فيها بعضها الآخر. كل من الظاهرتين كان قابلاً للتفسير في ذاته بيد أن تتابعهما لم يكن يحمل أي ضرورة: لم يكن أي من الظاهرتين سبباً للأخرى؛ ولم تكونا منذورتين لكي تخلف الواحدة الأخرى في نظام محدد.

للتاريخ السابق بنية نموذجية غالباً ما نجدها في تحليل المسارات الاجتماعية. فالسلسلتان أ و ب (أ سبب لـ ب) لا تشكلان ترتيباً كاملاً أج بج جج... حتى ترتيباً جزئياً أج بج ج وبج د... أنهما تشكلان مجموعة تتابع جزئي أج ب، جج د، الخ. ومساكنة هذه التسلسلات الجزئية في الزمن تنتج تأثيرات في النوع تتوقف طبيعتها على التزامن بين السلاسل الذي يمكن التثبت منه لاحقاً غير أنه غير متوقع على وجه العموم.

فالمصادفة ليست إذاً لا شيء. إنها شكل خاص يمكن أن تتخذه مجموعات التنسيقات سبب ـ نتيجة كما تظهر لمراقب حقيقي. بعض هذه التنسيقات له شكل ترتيب كامل (عود الثقاب يؤدي إلى الحريق، والحريق يستدعي وجود الاطفائيين). وبعضها الآخر له شكل ترتيب جزئي (عود الثقاب يؤدي إلى الحريق؛ ويؤدي كذلك إلى صرخة ألم لمن يمسك به). وبعضها أيضاً يحوي ارتباطات محتملة: «السلسلة أ سبب ب سبب ج» تنمو في الوقت عينه مع السلسلة «ص سبب ط سبب ظ»؛ إلاّ أنه يتعذر تحديد ما إذا كان هناك تزامن بالأحرى بين ب وظ أو بين ب وط أو بين ج وظ. لا يمكن إذاً تحديد أيّ من هذه الاحداث الثلاثة ب ص أو ب ض أو ج ض سيتحقق. والحال أن الاحداث الثلاثة يمكن أن تكون لها نتائج مختلفة جداً.

المصادفة موجودة إذاً ويمكن حول هذه النقطة أن نتبع بأمانة المفهوم العادي والعميق لـ Cournot في وقت واحد. ويجب لذلك أن لا نفهمها كماهية أو كمتغيرة أو كمجموعة متغيرات، وإنما كبنية مميزة لبعض مجموعات السلاسل السببية كما تظهر للمراقب. في مطلق الأحوال يمكن أن تفسر، على ما أرى، بشكل مختلف «كمفهوم سلبي وفارغ كلياً، وبالتالي بدون فائدة علمية» (Thom)[1].

(1) يلاحظ R.Thom بحق (اتصال شخصي) انه يمكن أحياناً استبعاد الاحتمال عن طريق توسيع النموذج: وهكذا لو كان علم النفس أكثر تقدماً لاستطعنا بشكل أفضل تفسير ردات فعل مختلفة على أوضاع متشابهة. غير أنه يبقى ـ واعتقد أن هذا ما أراد cournot قوله ـ من أجل تفسير تواقت بعض الأحداث انه يجب اللجوء إلى ارتداد مزدوج نحو اللاّنهاية، مما هو مستحيل على الاطلاق مهما كان التقدم العلمي ممكناً.

إن فرضيات «ما العمل؟» بما هي متوافقة بصورة أفضل مع شخصية لينين من الفرضيات التي دافع عنها منذ سنوات من قبل. وربما كان لينين، لاشعورياً في بادئ الأمر ثم عن وعي بعد ذلك، رسول رؤية جوقية للنظام الاجتماعي. غير أن ذلك ليس ظاهرياً سوى قسم من التاريخ وربما قسم صغير منه. ولفهم سبب فرض اللينينية نفسها مع وجه سلطوي من الضروري الأخذ في الحسبان الظروف (الاحتمالات) التي صيغ المذهب فيها.

وإذا كان صحيحاً أن حدثاً ما يعود للمصادفة لا يقدم على وجه العموم فائدة علمية، يمكن أن يكون بالتالي أنه مما لا غنى، لفهم حدث أو ظاهرة أو مسار عن الأخذ في الحسبان موضع المصادفة. إن بعض اعمالي يُفسَّر بشكل أساسي ببنية شخصيتي، وأعمال أخرى لا يمكن فهمها إلاّ أن نرى انني وجدت نفسي في ظروف خاصة. ولن يكون هناك أي ضرورة لكي أكون في هذه الظروف. بيد أن مراقباً خارجياً لا يكون على علم بها يكون أهلاً لفهم سبب تصرفي على النحو الذي تصرفت به. كما أنه لا يمكن فهم أعمال لينين ومواقفه إذا لم نر الظروف التي كان موجوداً فيها.



الفصل السابع

موضع الفوضى

حان وقت عقد الخيوط. فالمنهج الخاضع لنظريات التبدل الاجتماعي يظهر إلى حد كبير وفقاً لتشخيص Nisbet كفشل. والتماس الحافز الأول، المتكرر دائماً، يبقى بدون نتيجة. وتشكل قوانين التبدل، أكان المقصود قوانين مطلقة أو قوانين شرطية، مجموعة فارغة تقريباً. ويشكو تناسق البنيات من استثناءات عديدة. هل يجب الذهاب بعيداً كما فعل Nisbet، والقول إن هذا المنهج، المشترك مع معظم العلوم الاجتماعية، مدان؟ والنظريات السياسية المنطقية أو الاقتصادية منذورة إمّا لأن تكذبها الوقائع وإمّا لعدم تفريقها عن التاريخ؟ إنني أرى أن هذه الخلاصة مفرطة وأن المشكلة هي بالأحرى تعيين النظام المنطقي للمنهج. أما موقف Nisbet فيجب أن نرى أنه، إذا كان مستلهماً من إخفاق نظريات التبدل الاجتماعي، ناتج أيضاً عن أخذ Nisbet بالمفهوم الواقعي لتفسير الظاهرات الاجتماعية التي سعى Ranke في عصره إلى فرضها. زد على ذلك هنا أن تاريخ الافكار يشهد على تكرار ملفت طالما أن علم الاجتماع الالماني التقليدي، علم اجتماع Max Weber وGeorg Simmel قد تحدد ضد واقعية Ranke.

مسلّمات وتحققات

غالباً ما تتميز نظريات التبدل الاجتماعي بانزلاق منطقي أول: إنها تعالج كمسلّمات ذات مدى عام طروحات يجب أن تعتبر بالأولى تحققات محلية.

وهكذا هناك مسارات ـ وقد رأينا أمثلة عليها أعلاه ـ محددة، أي

مسارات حالتها في ز + 1 ممكنة التحديد انطلاقاً من معرفة حالتها في ز. بيد أن هذه الخاصية ليست عامة. إنها، على العكس، تتوقف على بنية المسار. ويجب، لكي تظهر هذه الخاصية، أن تكون حاضرة وان تستمر مجموعة شروط بحيث أن الفاعلين يكونون في وضع مغلق. والحالة ليست دائماً على هذا النحو بالطبع. هناك أيضاً أوضاع مفتوحة يواجه الفاعل فيها مجموعة خيارات بدون أن تكون هناك أسباب حاسمة لاختيار هذا الخيار أو ذاك. وهناك كذلك أوضاع يكون الفاعلون فيها مدعوين إلى انتاج تجديد ما. بيد أن الحالة من جديد، وفيها التجديد ناجم عن طلب نوعي ومحتواه بالتالي محدد إلى حد كبير، هي حالة خاصة أكثر مما هي حالة عامة. وليس التجديد في الحالات الأخرى سوى متوقف جزئياً على طلبات النظام. وهو، في حالات أخرى أيضاً، مستقل تمام الاستقلال. ومفاهيم كمفاهيم التطلب البنيوي أو التطلب الوظيفي هي إذاً مفاهيم مفيدة، إلاّ أنها تحوي مخاطر في الوقت عينه. مخاطر عدم رؤية وجود أجوبة عديدة عموماً على طلبات بنيوية، أو وجود بعض التجديدات غير المتجاوب مع أي تطلب. وأخيراً هناك تجديدات تابعة إلى حد كبير لظهور تأثيرات Cournot. وعلينا أن نتذكر مثال «ما العمل؟». إن أحد التجديدات الاجتماعية الاضخم في القرن العشرين، الحزب اللينيني، غير قابل للتفسير إذا لم تؤخذ في الحسبان الظروف السياسية والاجتماعية التي ظهر فيها.

فليست الحتمية إذاً، في شأن التبدل الاجتماعي، مسلّمة لا غنى عنها وانما هي تحقق يجب، حسب كل حالة، القيام به أم لا. إنها ليست شرطاً للمعرفة، وإنما خاصية خاصة ببعض المسارات وهي خاصية يتوقف غيابها أو وجودها على بنية المسار. والمسلّمة الوحيدة التي لا غنى عنها هي ـ على عكس ما يقال غالباً ـ قبول امكانية التحقق من الحتمية وإنما يمكن أيضاً أن لا يتم ذلك. وإذا لم يتم الاعتراف بالاحتمال الثاني يخشى جعل بعض الوقائع غير مفهومة. وهكذا لا نفهم تأثير فلسفة الأنوار في مسلك المالكين العقاريين اليابانيين إذا لم نر أنهم كانوا في وضع اختيار بين أ وب وانه كانت لديهم أسباب وجيهة لاختيار أ واختيار ب[1]، ولا نفهم كذلك ضعف العلاقة بين

(1) راجع الفصل 5.

نموذج التربية التي تلقاها هؤلاء الفلاحون (التربية التقليدية/ العصرية) ومسلكهم (تجديد/ تقليد) إذا لم نر أن الذين تلقوا تربية مشبعة بدروس الفيزيوقراطيين كانت لديهم أسباب وجيهة لعدم اتباع مذهبهم.

والنموذج العلومي للحتمية الصلبة أو الحتمية المعتدلة جداً التي سعيت إلى الدفاع عنها في الفصل السابق هي بعيدة عن أن تصنع الاجماع في العلوم الاجتماعية. ونجد، بتواتر أكثر، موقفين في الغالب. فالموقف الأول هو أن عدم التحديد له في جوهره طبيعة ذاتية، أي أنه ناجم عن الكلفة الباهظة للاستعلام والاستحالة التي يوجد فيها المراقب لتحديد هوية المتغيرات المسؤولة عن ظاهرة ما أو مراقبتها. والموقف الثاني يرى أن المسارات ذات الطابع الحتمي هي وحدها تثير اهتمام العالم الاجتماعي أو السياسي. وNisbet على حق تماماً حول هذه النقطة: يهتم علماء الاجتماع والاخصائيون الآخرون في الأنظمة ذات النزعة القانونية الموضعية ـ على سبيل استخدام لغة Piaget ـ إمّا بالمسارات الداخلية المنشأ بشكل أساسي، وإمّا يرون أن أي مسار هو داخلي المنشأ. وهم يسلّمون في الحالتين من جهة أخرى بأن مساراً داخلي المنشأ هو بتعريفه مسار محددة حالته في ز + 1 بحالته في ز.

لا يمكن الأخذ بالموقف الأول، الموقف الذي يرى أن عدم تحديد مسار ما هو ذاتي دائماً: أنه يتناقض على وجه الخصوص مع الملاحظة العادية انه يمكن أن توجد أوضاع مفتوحة وأن التجديد ليس محدداً دائماً بشكل وثيق بطلب ما. والموقف الثاني، الموقف الذي يربط الفائدة العلمية بالحتمية، مع أنه أكثر حذراً ظاهرياً، مجرد من أساس حقيقي. ولا نرى استناداً إلى أي سبب يكون البيان أن وضعاً ما هو مفتوح أقل إثارة للاهتمام من البيان أن وضعاً آخر هو مغلق، وكذلك لماذا يكون أيضاً أقل إثارة للاهتمام البيان أن تحديد ما هو في جزء منه قابل للتفسير عن طريق مفعول Cournot من البيان أن تحديداً آخر ينتج عن طلب نوعي.

والعكس عينه يجب أن يتم في صدد جميع المسائل التي تطمح نظريات التبدل الاجتماعي إلى إعطاء جواب عام عليها. والأولية المعطاة النظريات للقيم القائلة إن التبدل هو بشكل أساسي نتاج إواليات المشركة هي مسلّمة غير مرغوب فيها. فأهمية القيم تتوقف على المسار المثير للاهتمام. وهي،

كالحتمية، مرتبطة ببنية المسار. ويمكن أن تكون القيم، حسب الحالة، أو لا تكون «متغيرة» ومن المهم أخذها في الحسبان. ويجب، حسب كل حالة، أن تعتبر أولى أو ثانية إلاّ أن يكون من المستحيل تقرير طابعها الأول أو الثاني.

إن التبدلات في القيم هي ثانية[1] حسب دراسة Epstein حول تأثيرات الري في جنوب الهند. وإذا أردنا استعمال اللغة الماركسية نقول إن المسار هو موضوع تفسير «مادي»: التبدلات في القيم هي هنا نتاج التبدل في القوى وفي علاقات الانتاج. وبما أن الري لا يصل الى أراضي فلاحي Dalena فليس في وسعهم الافادة منه لجعل أراضيهم أكثر مردوداً. بيد أن الحركات التي خلقها ري الأراضي المتاخمة تفسح في المجال، على الأقل أمام الأكثر ثراء بينهم، لفرصة استثمار الفائض في مقاولات الاشغال العامة أو النقل أو الخدمة. وقد أقامت هذه النشاطات الجديدة علاقات دائمة مع أناس المدن. فأخذوا إذاً برموز النظام الجارية في المدينة. والمنبوذون المنتمون إلى إقليم Dalena هم في وضع استخدام محدود مزمن. ومع الري توفرت فرص لهم للاستخدام في المدينة أو في مؤسسات الخدمات. وغدا «حس المجموعة» أضعف، بقدر ما لا يتم تعيينهم على أساس معايير موروثة، وإنما استناداً إلى معايير على أساس الاهلية الفردية وبقدر وجودهم في فرق مؤلفة من أفراد من أي ناحية يأتون، وقد أخذ قرويو Dalena، عقب تفكك البنيات الاجتماعية الناجم بصورة غير مباشرة عن الري، يبدون اهتماماً أكثر أهمية بالألوهيات الخاصة بالهنود وإهمال الالهة المحلية. ويمكن القيام بأي تحليل بالتقيد بصرامة بمبادئ «مادية». إن النموذج المناسب، على العكس، في حالة دراسة Dore حول اليابان، هو بالأحرى النموذج «المثالي»: إذا كان الهولنديون لم يستوردوا فكرويتهم الفيزيوقراطية، فإن تاريخ النمو الياباني كان مختلفاً بلا ريب. ومن المستحيل، في حالات أخرى أيضاً، التقرير في شأن الطابع الأول أو الثاني للافكار والقيم. إن الرؤية الكلڤانية، للعالم، في نظرية Weber-Trevor Roper، تسهل عقلية المغامرة، غير أن جاذبيتها وبالتالي تأثيرها هما في الوقت عينه نتيجتا الصعوبات والعقبات التي تفرضها سياسة الاصلاح المضاد

(1) راجع الفصل 4.

على المقاولين. إن موضع القيم أو الأفكار ـ الأول أو الثاني ـ ليس ثابتاً بصورة نهائية، وهناك حالات، كما في المثال الأخير، لا يمكن أن يكون فيها ثابتاً. إنه على العكس مرتبط ببنية المسار قيد الدرس وغالباً ما يظهر غير محدد.

والأمر على هذا النحو بالنسبة إلى أهمية النزاعات الاجتماعية: يجب أن تعتبر هي أيضاً دالة على بنية المسار المدروس. هناك ولا شك أوضاع تضع مجموعات فاعلين في وضع تعارض متبادل؛ وهكذا، عندما يُنظر إلى قسمة المنافع والأجور في آونتها، تكون هذه القسمة «لعبة ذات حاصل معدوم»: كلما ارتفعت الأولى كلما انخفضت الثانية والعكس بالعكس. إلاّ أن الضغط النِقابي، في الزمن، من أجل الحصول على ارتفاع الاجور يمكن أن ينشّط الانتاجية ويساهم في وقت واحد في زيادة الأجور والأرباح. يظهر أذاً إمّا «كلعبة» تكون فيها المصالح متناقضة كلياً، أو «كلعبة» تكون فيها عناصر النزاع ممتزجة بعناصر تعاون بصورة غير قابلة للتفكك، حتى ولو كان هذا التعاون غير إرادي.

بيد أنه يجب، عندما يتعلق الأمر بمسألة أهمية النزاعات، التشديد على نقطتين. النقطة الأولى هي أن مفهوم الطبقة لا يستدعي مفهوم النزاع بين الطبقات. وهذا الطرح أثبته ماركس لاإرادياً عندما لاحظ أن استبدال البورجوازية بطبقة المالكين الاقطاعيين ليس نتيجة صراع أدى إلى منفعة الأولى، وإنما نتيجة مسار لا يمكن أن نجد له مثيلاً في عالم النبات. وقاد تدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد إلى إثراء البرجوازيين وإفقار الاقطاعيين، تماماً كما يحصل عندما يكون تعديل المناخ لصالح نوع ولغير صالح نوع آخر: مع أنه عقب مسار ما «يسيطر» أحد النوعين على نوع آخر لم يحدث نزاع بين الاثنين، على الأقل إذا ما صدقنا ماركس. وكذلك لم يحدث نزاع حقيقي بين الطبقة الاقطاعية والطبقة البورجوازية. إن لمفهوم النزاع، على أي حال، معنى مختلف تماماً هنا وفي حالة نزاعات منتصف القرن التاسع عشر بين البروليتاريا والبورجوازية. ولبيان الفكرة عينها بتعابير أخرى: لا يمكن إعطاء النزاعات ولاسيما النزاعات الطبقية أهمية حاسمة إلاّ أن نعطي مفهوم النزاع دلالة توسعية إلى ما لانهاية له، وأن نرفض التفريق بين الاستعمال المجازي وغير المجازي للمفهوم.

والنقطة الثانية التي يجب التشديد عليها ـ إلاّ أن هناك بعض الرصانة في إثارتها لكونها عادية إلى درجة كبيرة ـ هي أن التبدلات الضخمة يمكن أن تحصل بدون أن تترافق مع نزاعات. وتعطي دراسة Epstein أيضاً إشهاراً وثيق الصلة بالموضوع لهذه الملاحظة: أدى الري إلى تعديل في وضع كل واحد ويتجاوب كل واحد مع مصالحه بالشكل الأفضل. وينجم عن تجمّع هذه الاستراتيجيات الفردية تبدلات عميقة: تعزيز البنيات التقليدية هنا وتدمير هذه البنيات هناك. إنتاج هنا وتحوّل هناك. غير أن التبدل وعدم وجوده ليسا على الاطلاق نتيجة النزاع.

إن التفسير العادي لـ Weber يبخس أهمية النزاعات عندما يتعلق الأمر بتفسير تأثير الكلفانية حول نمو الرأسمالية. والتفسير العادي لماركس (الذي ساهم فيه ماركس نفسه إلى حد كبير) يعطي أهمية للنزاعات في «الانتقال» من الاقطاعية إلى الرأسمالية أكثر مما تستحق. إن وجود هذه التفسيرات وتأثيرها يبرهنان على أن نظريات التبدل الاجتماعي غالباً ما هي، على سبيل استعمال لغة Pareto، اشتقاقات ترتدي رواسب: إنها تهدف إلى وضع الواقع في خدمة المشاعر والاهواء أكثر مما تهدف إلى تحليل هذا الواقع.

ليست المسارات الاجتماعية بالضرورة داخلية المنشأ كما يرى في الغالب علماء الاجتماع، ولا خارجية المنشأ كما يظهر ان Nisbet أراد ذلك. إن نسبة هذا الطابع أو ذاك لمسار ما لا تعود، مجدداً، لمسلّمة ما وانما للتحقق. يمكن معالجة بعض المسارات بطريقة داخلية المنشأ. وهذا ما فعله مثلاً Smelser عندما حلل مسار نمو صناعة النسيج الانكليزية في القرن الثامن عشر وبيّن أنه ناتج عن تتابع الضيق. وهكذا ولّد ظهور مهن النسيج طلب تجديدات تتيح تسريع تسليم الخيوط وقد أدت هذه التجديدات بدورها إلى نتائج: تأمّن انتاج الخيط تدريجاً في المشغل بدلاً من المزرعة؛ وجرّت مكننة النسيج ثم صناعة الخيط إلى حركات هجرة، الخ يجب أن لا يستنتج بالطبع من هذه الأمثلة الخلاصة أن أي مسار تطوري ينتج عن امتصاص الضيق أو «الخلل الوظيفي»، أو، على سبيل استخدام اللغة الماركسية، عن التناقضات. وبالفعل هناك مسارات أخرى تطورية وخارجية المنشأ، في حين أن مسارات أخرى أيضاً يمكن أن تسمى داخلية المنشأ ـ خارجية المنشأ بقدر ما يؤدي نمو

المسار، في مرحلة ما، إلى ردة فعل الفاعلين الذين كانوا حتى ذلك الوقت منفعلين. ويمكن تصور أمثلة متوافقة مع هاتين الفئتين بسهولة. فقد شكلت مبادرات الادارة البرازيلية لحل مشكلة الشمال الشرقي مثل مسار خارجي المنشأ[1]. وظهور المحراث ذي السكة المعدنية في أوروبا القرون الوسطى هو أيضاً مثال تبدل خارجي المنشأ أدى بعد ذلك إلى ردة فعل متسلسلة. والمثال الذي قام بدرسه Mendras حول إدخال الذرة الهجينة مثل آخر للتبدل الخارجي المنشأ الذي ولّد ردات فعل متسلسلة[2].

وكنا قد أتينا أعلاه على ذكر عدة أمثلة على المسارات الداخلية المنشأ ـ الخارجية المنشأ: «العنصرية» اللاإرادية التي نمت في الأوساط النقابية الاميركية بين الحربين أدت إلى ردة فعل «للرأي» وللجهاز السياسي. وابتداء من الآونة التي غدت فيها مرئية، ولم يعد بالامكان تجاهلها أو التعامل معها كقضية «داخلية» للنقابات، أصبح التشهير بممارسات التميز العنصري الاميركي موضوعاً يستغله المثقفون الذين يمكن أن يجدوا فيها مناسبة للبروز وتأمين الزبونية. إن مساراً كهذا هو داخلي المنشأ ـ خارجي المنشأ بالضبط. وقد أحدثت الممارسات النقابية في المرحلة الأولى مفعولاً حلزونياً داخلي المنشأ نما داخل نظام تشكله فئات الفاعلين الأربع: رؤساء المقاولات والعمال البيض والعمال السود ومسؤولي النقابات. وخارج عتبة معينة فقط أطلق المفعول الحلزوني تدخل الفاعلين الذين كانوا غريبين حتى الآن عن النظام[3].

كما أن نمو الصناعة الزراعية القوتية عقب الحرب العالمية الثانية أدى إلى تأحيد المنتوجات القوتية وربما إلى تدني نوعيتها. وأصبح المستهلك في مواجهة هذا الوضع مجرداً من وسائل التصرف. أولاً لأنه ينتمي إلى فريق محول إلى ذرات بحجم كبير. وعليه فإن أكلاف مشاركة محتملة من جانبه في ردة فعل جماعية للاحتجاج مرتفعة وامكانياته ضعيفة. أيّ ثقل يمكن أن يكون لاحتجاج فرد منتم إلى فريق «كامن» إلى حد كبير؟ إن الاحتجاج استراتيجية لا يوصى بها كثيراً في وضع من هذا النموذج. والمستهلك من جهة أخرى ليس

---

(1) راجع الفصل 5.

(2) راجع الفصلين 2 و6.

(3) راجع الفصل 5.

في وُسعه اللجوء إلى الهروب أو الارتداد (إلى المنفى بمعنى **Hirschman**) طالما أن إنخفاض الجودة موحد. وذلك ناتج عن أن كل منتج محكوم عليه بتصنيع منتوجاته انطلاقاً من الآونة التي يقدم فيها الآخرون على ذلك. ليس في وُسع المستهلك إذاً تغيير المورّد: إن ذلك لا يفيد في شيء. نحن حتى هذه النقطة أمام مسار داخلي المنشأ حصراً: إن المنتجين مدعوون إلى تصنيع المنتوجات عن طريق إوالية مضونة ذاتياً، وهذه الإوالية لا تتوفر فيها حظوظ توليد ظهور مفعول ارتجاعي سلبي داخلي المنشأ طالما أن المستهلكين من جانبهم محرومون عملياً، بتأثير بنية الوضع الذي هو وضعهم، من إمكانية اللجوء إلى الاحتجاج أو الارتداد. إن الخلل الوظيفي أو التناقض، كما في الحالة السابقة، يمكن حله عن طريق دخول فاعلين أجانب عن النظام الذي كوّنه فريق المستهلكين إلى المسرح من جهة أولى وفريق المنتجين من جهة أخرى. ويجب أيضاً بالتأكيد أن يكون هؤلاء الفاعلون موجودين وان تكون لديهم الأهلية والحافز للتدخل. وبما أن هذه الشروط الثلاثة ليست مجتمعة بالضرورة فإن المفعول الارتجاعي السلبي الخارجي المنشأ يمكن أن لا يظهر. ويمكن، كما في الحالة السابقة، أن تغري «المقاولين» فكرة استثمار الاستياء الكامن. ولهؤلاء المقاولين بالطبع كل الحظ في أن يكونوا مجندين من فئات مختلفة من فئات المثال السابق، ذلك بأن الأمر يتعلق هنا بتفسير أشياء وليس بالتشهير بممارسات متناقضة مع القيم الأساسية.

بالاختصار عندما يتم تحليل مسار ما (أ$_{\text{ز}}$، ب$_{\text{ز}}$، . . .، ن$_{\text{ز}}$) ← (أُ$_{\text{ز+ل}}$، بُ$_{\text{ز+ل}}$، . . .، نُ$_{\text{ز+ل}}$) يمكن أن تكون هناك حالات صور عديدة. في حالة أولى يُحدث فاعلون أو مجموعات فاعلين أ$_{1}$، أ$_{2}$، . . . أن في ز نتائج أو ظاهرات أ$_{\text{ز}}$، ب$_{\text{ز}}$، . . .، ط$_{\text{ز}}$. ولهذه النتائج مفاعيل: إنها تعدل الوضع ـ أو تساهم، حسب الحالة، في الحفاظ على الوضع ـ الذي يوجد فيه بعض فئات الفاعلين؛ وهؤلاء يعدلون نتيجة لذلك مسلكهم ويحدثون في ز+ل النتائج أُ$_{\text{ز+ل}}$، بُ$_{\text{ز+ل}}$، . . .، طُ$_{\text{ز+ل}}$. فالمسار داخلي المنشأ وحسب. ويعطي التقليد الماركسي كما التقليد الوظيفي هذا النوع من المسارات الانتباه الأكبر.

عندما يجب أن يفسر المسار (أ$_{\text{ز}}$، ب$_{\text{ز}}$، . . .، ط$_{\text{ز}}$) ← (أ$_{\text{ز+ل}}$، بُ$_{\text{ز+ل}}$، . . . طُ$_{\text{ز+ل}}$، . . . طُ$_{\text{ز+ل}}$) بتدخل فاعل أو فريق فاعلين غير داخلين في

المجموعة أ، أح، . . . ، أن، نكون أمام مسار داخلي المنشأ أو كذلك مسار من مصدر خارجي المنشأ.

وعندما يكون المسار داخلي المنشأ وتؤدي النتائج التي تنتجها فرق الفاعلين أ$_1$، أح، . . . ، أن إلى ردة فعل الفاعلين (أط مثلاً) غير المتورطين في نظام التفاعل، في آونة ما بين ز وز+ل، . ويكون مما لا غنى عنه الأخذ في الحسبان هذا التدخل لتفسير حالة المسار ز+ل، يمكن القول إن هذا المسار هو داخلي المنشأ ـ خارجي المنشأ.

ويمكن إبداء اعتراض على هذه التمييزات: ليست حدود نظام ما معطى طبيعياً؛ لماذا لا يتم، كدخول في اللعبة، تعريف نظام لا يحوي الفاعلين أ$_1$، أ$_2$، . . . ، أن وحسب وإنما أط أيضاً. يمكن أن يعتبر المسار في هذه الحالة داخلي المنشأ بكامله. إلاّ أنه بالاقدام على ذلك نفقد تمييزاً أساسياً. ويضاف إلى ذلك أنه يخشى إحداث خلل وظيفي أو تناقضات ينتجها النظام وهو السبب الوحيد للتبدل. والحال أنه لكي تكون هناك ردة فعل يجب أن يوجد فاعلون يميلون إلى إبداء ردة فعل أو أن لهم مصلحة في ذلك. وليست الحالة بداهةً على هذا النحو[1]. فالاحتكار الذي درسه Crozier يشهر وضع تجميد لا تؤدي فيه الاختلالات الوظيفية إلى ردة فعل: ليس لدى أيّ من الفاعلين داخل النظام أو خارجه الحافز أو الأهلية لتصحيحها. وليس في هذا الوضع أيّ ضرورة ـ بل رأينا على العكس أنه كان نتاج تقارب معطيات يجب اعتباره طارئاً. إن فائدة الحفاظ على تمييز بين مسارات داخلية المنشأ ومسارات داخلية المنشأ ـ خارجية المنشأ هي إذاً ان نتجنب أن نجعل من ردة الفعل المحتملة للفاعلين غير المتورطين في النظام في الأصل ضرورة ناجمة عن وجود الاختلالات الوظيفية. إذ يمكن أن تولد الاختلالات الوظيفية (أو التناقضات) ردات فعل تصحيحية أو لا تولدها؛ فذلك يتوقف إلى حد كبير على العوامل الطارئة أي على مفاعيل Cournot.

من المفيد الملاحظة أن مؤلفاً مثل ماركس كان، في إنجازاته الباطنية،

---

(1) راجع H. Jamous، في Sociologie de la décision، Paris، CNRS (المركز الوطني للبحث العلمي)، 1969.

واعياً تماماً لوثاقة صلة التمييز بالموضوع. وقد بقي الكتاب III من رأس المال غير منجز ربما لأن ماركس كان يعرف تمام المعرفة وبوضوح مبدأين يصعب التوفيق بينهما: لكي يكون مسار ما متوقعاً ومحدداً يجب أن يكون داخلي المنشأ. بيد أن مساراً داخلي المنشأ يمكن أن يولد «تناقضات» لا يمكن الاعتبار أن حلها ينتج آلياً عن التناقضات ذاتها. وقانون إنخفاض معدل الربح مقدم على أنه نَزَّاع، ذلك بأن ماركس قد رأى تماماً أن عوامل خارجية المنشأ (التركيز العائد للتقدم التقني) وداخلية المنشأ (الرأسماليون مدعوون إلى التفاهم) كان يمكن أن تسهم في أن تخذله بدون أن تكون هناك ضرورة لذلك. والقانون نزّاع، بالاجمال، وبالمعنى حيث يكون المقصود مجرد نص امكانية. وهو ناجم عن نموذج نظري أدرك ماركس تماماً أنه لا يمكن استنتاج خلاصات تجريبية منه بدون توخي الحذر.

كما أنه لا يمكن التسليم استدلالياً بشكل مسار بين ز وز+ل وإنما التحقق منه ومحاولة تفسيره وحسب. وسأكتفي في صدد هذه النقطة بمثال سريع. لقد تم، بعد Adam Smith، ولمدة طويلة اعتبار تقسيم العمل مساراً مصوناً ذاتياً وعائداً لتحليل داخلي المنشأ(1). وجرى الاستنتاج من ذلك أن نزعة ما إلى تركيز المقاولات كان لا بد منها، وان توزيع المقاولات تبعاً لأهميتها كان منذوراً للتشويه في اتجاه ثابت. والحال أنه يلاحظ في حالة فرنسا أن هناك ثباتاً نسبياً للتوزيع ذاته(2). فالمقاولة الصغيرة لا تلبث أن تموت على عكس توقعات منظّري التبدل. ويعود خطأ التنبؤ إلى أنه جرى تمييز بعض العوامل بلا مسوّغ. وثبات التوزيع هو بالطبع ظاهرة معقدة ناجمة عن مسارات خارجية المنشأ وداخلية المنشأ. وهو أصعب تفسيراً من النزعة إلى التركيز إذا كانت هذه الأخيرة ملاحظة بالفعل. غير أننا ندرك تماماً بعضاً من الاسباب التي تعمل، في الحقبة الحديثة، ضد «النزعة» إلى التركيز. وأحد هذه الأسباب ليس سوى نمو السلطة النِقابية التي تدفع، في حالة فرنسا

---

(1) J. Elster, Explaining technical change. A case study in the philosophy of science, Oslo, 1981, ronéo.

(2) M. Didier et E. Malinvaud, La concentration de l'industrie s'est-elle accentuée depuis le début du siècle? Economie et Statistique, n° 2, juillet 1968, p. 3 - 10.

وايطاليا، برؤساء المقاولات إلى المقاولة من الباطن وإلى اللاّمركزية للحصول على أهلية تكيّف مع صُدَف الظروف[1].

يجب إذاً أن نعود إلى البداهة: لا يمكن أن تكون النظريات العامة للتبدل موجودة ولا يمكن أن توجد. إن مساراً ما (أَز، بُز، . . .، طُز ← (أُز، بُو. . . طُز) يظهر أو لا يخضع للحتمية الملزمة. إن هذه المتغيرات أو تلكَ أو فئات المتغيرات هذه أو تلك يمكن أن تكون لها أهمية في تفسير المسار أو لا تكون لها هذه الأهمية. فالأفكار والقيم يمكن أن تقوم بدور حاسم أم لا تبعاً لبنية المسار. وبعض المسارات متماثلة الشكل مع مسارات بيئوية يمكن أن نلاحظها في المجال النباتي؟ يمكن إذاً صرف النظر عن وضعها باللجوء إلى فئة النزاعات، وبعضها الآخر على العكس يستدعي تفاعلاً استراتيجياً بين جماعة الفاعلين. بعض المسارات يُحدث نتائج خطية أو دورية إلى أن يحصل قصف خارجي المنشأ يُخلّ بمظهر المسار، أو تنطلق إوالية مفعول رجعي إذا اجتمعت الشروط من أجل ذلك وهي دائماً صدفوية.

والنتيجة الطبيعية للطرح السابق هي أنه من الممكن دائماً إيجاد أمثلة، في الواقع، لا تنفذ من المسارات الكفيلة بتعزيز أي نظرية للتبدل الاجتماعي.

ولذلك، وكما أبان Stark[2]، يستمر النقاش في تاريخ العلوم الاجتماعية كله ـ نقاش له تعابير متغيرة حسب العصور ـ بين المتمسكين برؤية إوالية والمتمسكين برؤية عضوانية للتبدل، وبين «المثاليين» و«الماديين»، وبين منظّري النزاع والقائلين برؤية اقتصادية ديناميكية، على سبيل الكلام على طريقة Boulding، للتبدل. ولا شك في أن الكلمات تتغير مع الزمن: في الوقت الذي يُغضب فيه تعبير «الثقافوية» زالت فيه حظوة تعبير «المثالية». ولكل من التعبيرين مع ذلك رؤى منسجمة إلى حد كبير. ودراسة هذا الانزلاق الألسني مثيرة للاهتمام[3]. ولا يسعني هنا إلاّ الاكتفاء بالاشارة اليها.

---

(1) M. Piore et S. Berger, Dualism and discontinuity in industrial societes, Cambridge, Cambridge University Press, 1980.

(2) W. Stark, The fundamental forms of social thought. Londres, Routledge and Kegan Paul, 1962.

(3) يمكن أن يكون على غرار دراسة P. Bénéton في Histoire de mots, Culture et civilisation: P. Presses de la fondation Nationale des sciences politiques, 1975 Paris.

هناك نقطة أكيدة في أي حال: إن منظّري التبدل الاجتماعي، مع أنهم يستعملون كلمات أخرى، يتساءلون حول المسائل عينها كما فعل «علم الاجتماع التاريخي» الذي سبق أن تساءل، كما أشار Schumpeter[1] إلى ذلك، حول مسائل «فلسفة التاريخ» عينها. ويأتي دوام هذه المسائل من كون الأجوبة الممكنة يمكن أيضاً أن تسوّغها، على سبيل الكلام على طريقة Pareto، نظريات «ترتكز على الاختبار وتتجاوز الاختبار».

ولذلك نلاحظ دورات تعاقب في تمثيل التبدل: تعاقب بين نظريات النزاع والنظريات العضوانية، وبين النظريات الثقافوية والنظريات الاقتصادية، الخ. إلاّ أن هذه الدورات يصعب أحياناً التمييز بينها بسبب الفوارق، في اختيار الكلمات من دورة إلى أخرى. فكلمة هيئة تحل محلها في دورة أخرى كلمة نظام؛ وكلمة مثالي تحل محلها كلمة ثقافوي الخ.

تحديدات

ليس للنشاط العلمي، على عكس فكرة منتشرة، مقصد تفسير الواقع ـ الذي هو، كواقع، غير مقابل لمعرفته أو على الأقل ليس قابلاً للمعرفة إلاّ في النمط الماورائي ـ وإنما مقصده الاجابة على أسئلة حول الواقع. وشكل السؤال هذا، كما أشار إلى ذلك Popper، الذي يستعيد Kant حول هذه النقطة، يمكن أن يكون له جواب صحته قابلة للمراجعة أو جواب غير يقيني وإنما يمكن أن يكون مفيداً ومعقولاً أو خاضعاً أيضاً لأجوبة لا تقبل التوفيق بينها. والأسئلة الأولى هي مسائل علمية يمكن أن يجاب عليها بأجوبة علمية. أما الأجوبة على النموذج الثاني من المسائل فهي مصادفات. ويشمل النموذج الثالث مسائل يمكن نعتها مع Popper بالماورائية.

وليس هناك أي سبب، ومن المهم الاشارة إلى ذلك بقوة، لاقامة تراتبية بين فئات الأسئلة هذه والافتراض مثلاً أن الأولى «أهم» من الثالثة أو العكس. إلاّ أن هناك ما يدعو إلى التنبه للتحديدات بين الفئات الثلاث. وفي الواقع يمكن، بحق، المدافعة عن أن التباسات نظريات التبدل الاجتماعي بأسرها

---

(1) J. Schumpeter. History, op. cit.

تأتي إما من عدم الأخذ في الحسبان هذه التمييزات، وإمّا من الخلط بين هذه الفئات بعد تخمينها، أو وضع نظرية معينة في خانة لا تنتمي اليها.

لن أعود إلى النموذج الثالث، نموذج المسائل الماورائية. إذ أعتقد أنني برهنت على أن العديد من المسائل التي سعت نظريات التبدل الاجتماعي إلى الاجابة عليها تعود إلى هذا النموذج.

هناك مسائل أخرى تحوي، حسب شكلها، أجوبة ظرفية. ومعظم «القوانين» التي وضعها منظّرو التبدل الاجتماعي يبدو لي أنه من هذا النموذج. عندما يريد منظّرو التعبئة الاجتماعية والسياسية أن تظهر هذه التعبئة وعلى وجه الخصوص عندما يتبع حقبة نمو ركود مفاجئ، يضعون إمكانية بدلاً من قانون بالمعنى الضيق. ويكفي للاقتناع بذلك أن يلاحظ أن آخرين يقولون على العكس إن التعبئة تظهر على الأخص عندما يتبع نمو مفاجئ حقبة ركود. والقانونان، بداهةً، لا يمكن أن يكونا صحيحين في وقت واحد. وهذا لا يعني أنه ليس لهما أي فائدة. إنهما على العكس يجذبان الانتباه إلى إمكانية بعض حالات الأشياء. والأمر على هذا النحو بالنسبة إلى قوانين Tocqueville وDurkheim التي يمكن بموجبها أن يكون فتور الاكراهات سبباً «للفوضوية» أو التمرد. إن لها، بسبب طابعها التناقضي، أهمية كبرى: إنها تجذب الانتباه إلى الواقع أن فتور الاكراهات يمكن أن تكون له مفاعيل عكسية للمفاعيل التي نتوقع أن نلاحظها عموماً. بيد أن هذه الطروحات لها طابع نصوص الامكانية بدلاً من القوانين.

وعندما يقترن نص من هذا النموذج بالانطباع أن حالة الاشياء الممكنة هي في الوقت عينه أكثر احتمالاً من الاشياء المتعارضة، يجري الكلام على الصدفة. وهكذا إن الاقتراح «أن تجميد بدلات الايجار في حقبة تضخم يخشى أن ينتج تلفاً للروضة العقارية» يمكن أن يعتبر صدفة مبنية على أساس. ومن المحتمل جداً أن يثني تدبير التجميد المالكين عن صيانة مالهم ومن الأكيد أن لهم استقلالية القرار في هذا الصدد. فالصدفة محتملة إلى درجة أنه يمكن الكلام على قانون شرطي: «إذا كانت أ، هناك ب». ويمكن في هذه الحالة بسهولة استباق مفاعيل التدبير أ في حوافز الفاعل (ان له حافزاً أقل لصيانة ماله) ومن المعلوم أن هذا الفاعل لديه القدرة على التصرف تبعاً لحافزه.

هناك إذاً تدرج منطقي يسير من نصوص الامكانية إلى القوانين الشرطية مروراً بالظروف التي يمكن أن تكون محتملة إلى حد ما.

هناك في العلوم الاجتماعية، كما يبين ذلك بسط الفصول السابقة بشكل كافٍ، على ما يبدو نزعة إلى ترتيب مفرط لهذه النصوص. ونصوص الامكانية غالباً ما تقدم كتخمينات، حتى كقوانين، والتخمينات غالباً ما تقدم كقوانين. وهكذا إن «قوانين» التعبئة السياسية هي في الواقع مجرد نصوص إمكانية. والأمر على هذا النحو بالنسبة إلى قانون الانخفاض النزّاع لمعدل الربح: عندما تكون الأشياء متساوية يجب أن ينخفض معدل الربح. إلاّ أنه لا يمكن التأكيد أن الأشياء المتساوية تبقى متساوية، وهناك أسباب وجيهة للاعتقاد على العكس أن الشروط التي بدونها يتوقف القانون عن أن يكون سليماً لها كل الحظوظ في أن لا تكون ثابتة. والأمر على هذا النحو في ما يتعلق بالقانون البارسوني (نسبة إلى Parsons) لتنوية الأسرة. إنه صحيح إذا واجهنا المجتمعات التقليدية بالمجتمعات العصرية، وللروابط العائلية أهمية اجتماعية أكبر بالتأكيد في الأولى من الثانية. وهذه الملاحظة تحوي اقتراحاً وصفياً غير منازع فيه إلاّ قليلاً. بيد أنه لا يمكن أن نستنتج من ذلك أي قانون بدون حذر ولو كان نزّاعاً بالنسبة إلى تطور البنيات العائلية. ولنتذكّر أن العلاقات العائلية، حسب Caplow، تظهر أضيق في أميركا عام 1970 مما هي في أميركا في بداية القرن.

إن القوانين، على نقيض المعتقدات التي تتأكد عبر طموحات منظّري التبدل الاجتماعي، حتى التقليدية منها، هي قليلة العدد. إنها موجودة بالتأكيد. مثلاً القوانين التي على الحكومة المبدية الحذر أن تأخذها في الحسبان. وتظهر هذه القوانين عندما يتحقق شرط مزدوج: يجب أن يكون ظهور الحالة أ التي يُحدثها تبدل في حوافز بعض فئات الفاعلين استباقياً بسهولة؛ ويجب إضافة إلى ذلك أن تتوافر إمكانية التأكيد أن التبدل في الحوافز يؤدي فعلاً إلى تبدل في المسالك. وليس من قبيل الصفة أن تكون قوانين كهذه من الممكن وضعها بخاصة في المجال الاقتصادي؛ يمكن هنا أن تكون أفضليات الفاعلين، في بعض الحالات على الأقل، منظمة ومستبقة بسهولة.

إلا أن هناك عموماً ما يدعو إلى التخلي عن القوانين التي يقترحها منظّرو التبدل الاجتماعي واعتبارها في معظم الحالات مجرد نصوص امكانية في

الواقع، ويجب أن نرى كذلك أن مسائل اخرى يعالجها منظّرو التبدل الاجتماعي تعود لمعالجة علمية بصرامة. ويبدو لي أن قسماً من الأدب حول التبدل الاجتماعي بتعبير آخر يحوي نظريات درجة علميتها ليست دون الدرجة التي تتوق اليها عادةً نظريات علم الطبيعة. وبقدر ما هو من الضروري اتخاذ مقياس صحيح لهشاشة بعض نظريات التبدل الاجتماعي بقدر ما هو من الواجب أن يشار إلى أن نظريات أخرى تتبع مساعي غير مباشرة بصرامة غير مساعي العلوم المسماة صحيحة. ويبدو لي هذا التمييز جوهرياً. إنه يتيح، على ما أظن، وضع نهاية لجدل صعب يعود، على الأقل، لأيام Dilthey وRickert، وهو الجدل حول ازدواجية علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية أو وحدتها[1].

لنتفحص مجدداً، لإشهار هذه النقطة، بعض الأمثلة التي وردت أعلاه.

كما أبديت في الفصل السابق، لا تفترق نظرية Weber-Trevor Roper حول العلاقة بين الكلفانية ونمو الرأسمالية، من وجهة النظر المنطقية أو ـ أكثر تعييناً ـ العلومية عن نظريات علوم الطبيعة. كان Weber قد تأثر بعدد معين من الوقائع التي أدهشته: كان مقاولو القرن السادس عشر في أغلب الأحيان كلفانيين بحيث لا تفسر العلاقة بأنها مصادفة محض؛ والمصرفيون، حتى في البلدان اللّوثرية، هم كلفانيون. مما قاد Weber، إنطلاقاً من هذه الملاحظات، إلى التعلق بالتفريق بين الكلفانية واللّوثرية، وإلى أن يجعل من المرئية أكثر من الأخرى، بمعنى القضاء والقدر، عاملاً حاسماً. والطريقة المستخدمة حتى هذه النقطة تعود للقواعد التقليدية التي وضعها Stuart Mill. غير أن Weber لم يتوقف عند هذه النقطة: ليست لعلاقة ما دلالة إلاّ إذا كان بالامكان رؤية نتيجة مسالك واضحة فيها. وWeber لم ينجح في الواقع كلياً في تلبية التطلبات التي تستوجبها ضرورة الفهم الذي صوره: إن النجاح في القضايا الذي يجب أن يكون بالنسبة إلى الكلفاني علامة اختياره الأخيرة له مظهر اقتراح موضوع معين. وبالاختصار لم يتمكن Weber من الاقناع أي المسلك يفسره المعتقد. ومن جهة أخرى إذا كانت نظرية Weber ـ المقلصة

(1) راجع: R. Aron, La philosophie critique de l'histoire, op. cit.

إلى التفسير العادي الذي شرحته - «تفسر» بعض الوقائع فهناك الكثير من الوقائع التي لا تفسرها: كون المصرفيين الجنوبيين، وإن كانوا جميعاً كلڤانيين، ليست جنيف أبداً منشأهم؛ وكون المصرفيين في Cologne كاثوليكيين؛ وكون العديد من المقاولات يهودية كما لاحظ ذلك Sombart[1].

إن حدس Weber، مع Trevor Roper، محتفظ به لما فيه من الصحة؛ صحيح أن الأخلاقية البروتستنتية أكثر تسامحاً من الاخلاقية الكاثوليكية في مكان النشاطات التجارية والصناعية. ربما كان للبرتستنتي حظوظ أكبر في الانكباب على الأعمال. بيد أن رجل الأعمال بصورة خاصة له حظ أوفر أن ينجذب إلى الإراسمية وإلى بروتستنتية الطاعة الكلڤانية. والعلاقة تحت هذا الشكل «مفهومة». إلاّ أن Trevor Roper يبيّن، من ناحية ثانية، أنه، إذا درسنا مفاعيل الاصلاح المضاد في وضع الافراد المنتمين إلى نخبة رجال الأعمال، لا يمكن أن نحلل الوقائع التي أثارها Weber وحسب، بل وقائع أخرى أيضاً، بما في ذلك الوقائع التي لم تفسرها نظرية Weber أو التي تبدو غير متجانسة معها. وعليه لا يفسر كون المصرفيين كلڤانيين في البلدان اللّوثرية كنتيجة للهجرة وليس مرتبطاً إلاّ بصورة مباشرة إلى حد كبير بمذهب القضاء والقدر. كما أن تركيز رجال الأعمال الكاثوليكيين في Cologne أو اليهود في أمستردام يفسر بدون أي صعوبة في إطار نظرية Trevor Roper.

إن نظرية Weber تفسر مجموعة معطيات مجمّعة (م)، وإنما تستخدم نظرية مجهريةَ اجتماعية م (ح) منازَع فيها لأن لها طابع نظرية خاصة بموضوع معين أو بعد حصول الشيء[2]، أي طابع نظرية تم اختراعها لحاجات القضية، ولأنها، من ناحية ثانية، لا تلبي تطلبات معيار الادراك إلاّ بشكل غير كامل إلى حد كبير. كنا قد تكلمنا في الفصل 2 على نقل المكان للدلالة على المسعى المرتكز على كزّ بطريقة خاصة لنظرية مجهرية حول التأثير المجمّع الذي

---

(1) W. Sombart, Der moderne Kapitalismus, Leipzig, Dunker et Humblot 1902- 1927, 3 volumes, Die Juden und das Wirtschaftleben, Leipzig, 1911.

(2) راجع حول هذه النقطة: R. Boudon, Théories, théorie et Théorie, in La crise de la sociologie, op. cit., p. 159- 204.

يفترض في هذه النظرية أن تفسره. إن النصوص المجهرية الاجتماعية لدى Trevor Roper مرضية كلياً بقدر ما تلبي تطلبات معيار الادراك. وهي، من جهة أخرى، تجعل من المسلك الملاحظ جواباً على وضع ما: من المحتمل أن ينجذب رجل الاعمال إلى الفكروية الإراسمينية والأخلاقية الكلڤانية وهما متضادتان في نقاط جوهرية؛ غير أنه مدعو كذلك إلى الهجرة باتجاه المياه الدافئة أكثر من غيرها وإلى الانضمام إلى الأممية الكلڤانية إلاّ أنه يتكيف ابتداء من الآونة التي يشل فيها الاصلاح المضاد نشاطاته. ومجموعة الوقائع (ن) التي تفسرها نظرية Trevor Roper هي أهم من المجموعة (م) التي يحللها Weber. و(م) من ناحية أخرى محتواة كلياً في (ن). والعلاقة م(ح) قابلة للادراك. وخاصيات الوضع الذي يتعرض له الفاعلون أخيراً مرتبطة بمعطيات عِيانية مُ وضّحها التحقيق: ح (مُ).

ويشكل تاريخ نظرية Weber-Trevor Roper إشهاراً تاماً لمسارات الاكتشاف العلمي أو «نمو المعارف» كما وصفها الفلاسفة العصريون للعلوم، من Weber إلى Lakatos. والنظرية، في الشكل الذي أعطاه Trevor Roper، تصل إلى درجة التصديقية[1]. إنها تفسر، في تنسيق عدد صغير من الاقتراحات المقبولة كلها عدداً ضخماً من معطيات الملاحظة، بحيث أنه من العسير تصور نظرية تكون في وقت واحد مختلفة جداً وتفسر المجموعة عينها، أو مجموعة أهم من المعطيات.

ومن غير المفيد مضاعفة الأمثلة إلاّ أنه يمكن إبداء ملاحظات مماثلة في صدد العديد من الدراسات المبينة في الفصول السابقة. وبالتالي فإن دراسة Epstein حول تأثير الري في الهند الجنوبية تحلل مجموعة ضخمة من المعطيات المتعلقة بتطور العلاقات بين المجموعة الفرعية وبين الأجناس، وتطور الممارسات الرمزية والنشاطات الاقتصادية. إنها تفسر هذه التطورات المعقدة انطلاقاً من عدد صغير من الاقتراحات التي تتوافق مع تطلبات معيار الادراك كلياً، وترى فيها مفاعيل تجمّع تعود للتبدلات التي أحدثها الري في

---

(1) أنظر من أجل تعريف شكلي لهذا المفهوم: R. Boudon، المرجع عينه، الصفحات من 179 إلى 192.

وضع الفاعلين. إن مجموعة المعطيات المشروحة ضخمة إلى درجة أنه من الصعب التصور أن نظرية مختلفة جداً يمكنها تحليلها، مما يؤمن للنظرية درجة تصديقية مرتفعة.

وهذه الدرجة من التصديقية هي بداهةً أعلى بكثير من درجة النظريات البنيوية أو الثقافوية التي، استناداً إلى المبادئ العامة، ترى أن تبدلاً خارجي المنشأ حادثاً في مجتمع تقليدي يجب أن ينتج إمّا إوالية ردّ (أ$_{ز}$، ب$_{ز}$، . . . ، ط$_{ز}$ ← أ$_{ز+ل}$ . . . ب$_{ز+ل}$ . . . ط$_{ز+ل}$)، وإمّا إوالية ردة فعل تسلسلية (أ$_{ز}$، ب$_{ز}$ . . . ط$_{ز}$ ← أُ$_{ز+ل}$، بُ$_{ز+ل}$ . . . ط$_{ز+ل}$). وقد بيّن **Epstein**، على العكس من ذلك، انه يمكن أن تلاحظ تبدلات يمكن نعتها بأنها غير متماسكة إذا شئنا، وإنما تفسر في الوقت عينه لماذا هذه التبدلات هي غير متماسكة. إن التقدم الذي تم، من نظريات ثقافوية إلى نظرية كنظرية **Epstein**، له طبيعة مماثلة لطبيعة الحالة السابقة. ومجموعة معقدة من المعطيات { م } تشرحها نظرية { م } = م$_{م}$ { [ح (م)] } اقتراحاتها جميعاً مقبولة. وتبرهن النظرية المجهرية الاجتماعية م() تماماً على دالة تكيف المسالك الجديدة، على اعتبار أن المعطياتِ { م } من ناحيتها تفسر كمفاعيل تأليف أو تجمّع.

والتحليل عينه يمكن الأخذ به بالنسبة إلى نظرية **Hagen**، إذا أخذنا به على الأقل في الشكل الذي أعطيته لها في الفصل 3. إنه يمثل تقدماً بالمعنى البروبري (نسبة إلى Propper) للتعبير بالنسبة إلى نظريات الانماء الأكثر طموحاً، وإنما الأضعف يقيناً.

يمكن إذاً عزل مجموعة نظريات في نظريات التبدل الاجتماعي - مجموعة من الصعب جداً رسم حدودها بالطبع - تخضع بصرامة للمعايير التي، حسب العلوميين العصريين، تحدد النظريات العلمية. ويمكن أن تلاحظ مسارات تراكمية لا نزاع فيها في بعض الحالات، كالنظرية لُ التي تشرح جميع المعطيات التي تحللها نظرية سابقة وإنما تشرح غيرها أيضاً.

إن مفهوم الادراك ليس له بالطبع معادل في علوم الطبيعة. وأحكام مثل: «فلان يتصرف بطريقة ما لأن ذلك في مصلحته»، أو «فلان يقيّم موضوعاً عاماً لأن هذا الموضوع هو رمز العصرية»، ليست لها دلالة بالطبع إلاّ أن يكون فلان كائناً بشرياً. غير أنه من الواجب أن نرى، بما أن الأحكام تتناول حالات

أشياء غير ذاتية، أن مثل هذه الأحكام يمكن أن تخضع لتقويم ناقد. وهكذا يمكن في زمن أول أن يكون عندي الشعور أن مسلك الغير هو «غير عقلي» وان الاحظ في زمن آخر، بعد أن أصبح لدي استدلال تام، أن مسلكي قابل للفهم شرط الأخذ في الحسبان بعض المعطيات الذي غاب عني في أول الأمر.

بيد أن ما هو من المهم ملاحظته أن شكل الشرح لا يتأثر بطبيعة فلان. إن نظرية ما هي مجموعة اقتراحات مقبولة يتيح تنسيقها شرح مجموعة معقدة إلى حد ما من المعطيات. ونظرية ما مثل كُ هي، في مطلق الأحوال، مفضلة على نظرية أخرى ك، إذا كانت كُ تستبعد اقتراحات مشكوك فيها تحويها النظرية ك أو تسمح بتفسير مجموعة معطيات أكمل[1].

يمكن إذاً أن تخضع نظريات التبدل الاجتماعي، وهي خاضعة فعلياً في بعض الحالات، «المنطق الاكتشاف العلمي» ولاجراءات صحة مشابهة لنظريات علوم الطبيعة بدقة. ويمكن، مثلها، أن تصل إلى درجات تصديقية متغيرة. وبالامكان، في بعض الحالات، التقرير بدون لبس ممكن أن نظرية ما مفضلة على أخرى. ويمكن بدون صعوبة ذكر أمثلة يتعذر ردها لتقدم نظرية على أخرى: فليس تحليل التبدل الاجتماعي إذاً فيّ مطلق الأحوال علماً غير صحيح بالضرورة، معدّاً بطبيعة موضوعه للاستسلام إلى أساليب التفسير غير القابلة للاطلاع عليها. يمكن بالتأكيد «فهم» مسلك فرد ما وعدم فهم مسلك فرد آخر، بيد أنه لا يتم تفسير نظام اجتماعي بشكل مختلف عن تفسير نظام طبيعي. وعلاقة الادراك التي أصر عليها Weber في أوانها تتميز بالثنائي مراقب/ ذات، إلا أنها مجردة كلياً من الدلالة، على عكس معنى مضاد مرتكب أحياناً في شأن فكر Weber، في ما يتعلق بالثنائي مراقب / نظام اجتماعي أو الثنائي مراقب/ مسار اجتماعي.

ولا يمكن أن تنتمي نظريات التبدل الاجتماعي الى نوع علمي (بالمعنى البروبري) إلاّ بشرط واحد: أن تشكل المعطيات التي يجري السعي إلى

---

(1) يمكن بالطبع أن تكون نظريتان «غير قياسيتين» (Feyerabend) عندما لا تكون مجموعة معطيات تفسرها إحداهما محتواة في مجموعة معطيات تفسرها الأخرى.

شرحها مجموعة محدّدة تماماً، مما يؤدي إلى أن نظريات كهذه لا يمكن أن تكون إلاّ محلية وجزئية، ونرى ذلك في حالة استعادة Trevor Roper لنظرية Weber. فالأول يشرح مجموعة أكمل من المعطيات المحددة، ولكنه، في الوقت عينه، يقترح نظرية ذات طموح أكثر تقليصاً: لم يعد الأمر متعلقاً بشرح منشأ الرأسمالية ـ وهي مسألة ربما ليست ذات معنى[1] ـ وإنما بشرح مجموعة معطيات متعلقة بالمقاولين الرأسماليين في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر فقط.

والأمر على هذا النحو بالنسبة إلى نظرية Hagen. إنها، خلافاً لطموحات واضعها، لا تقترح نظرية عامة للانماء ولا حتى نظرية إنماء كولومبيا في القرن العشرين، وإنما تشرح بطريقة مقنعة تماماً ظهور طبقة المقاولين في هذه الحقبة، وكذلك عدداً ضخماً من المعطيات حول خاصيات هذه الطبقة. زد على ذلك أنه من المثير للاهتمام الملاحظة أن النسيان النسبي الذي وقعت فيه هذه النظرية ناجم عن أن Hagen الذي أراد إعطاءها مدى عاماً إنقاد إلى تفسير معطياتها عن طريق اقتراحات ظهرت هشاشتها سريعاً جداً، وبالتالي إلى خنق نظرية جزئية أصلية ومزوّدة بمستوى عالٍ من التصديقية تحت وطأة نظرية عامة ضعيفة الاقناع.

والمفاهيم على غرار «التجديد» و«الانماء السياسي» و«الانماء الاقتصادي» و«الفقر» و«إنماء الرأسمالية» الخ لا تدل بداهةً على مجموعات معطيات محددة. وبالتالي فإن نظريات إحداث الفقر والتجديد الخ لا يمكن أن تنتمي إلى النوع عينه كالنظريات السابقة. هل يعني ذلك، كما يرى Nisbet، أنها مجردة من الفائدة؟ أنا لا أعتقد أن هذه الخلاصة ضرورية، وموقفي حيال ذلك ناقد ونسبوي حيث يكون موقفي متشككاً: بقدر ما هو وعي الفارق ذي الطبيعة المنطقية بين نظرية Hagen مثلاً ونظرية الحلقة المفرغة للفقر لا غنى عنه، بقدر ما يكون التأكيد أن للأولى معنى والثانية ليس لها معنى، حاسماً،

---

(1) لاحظ Pareto، في Traité de sociologie générale، في آن معاً عودة الظهور المستمر وغير الوثيق الصلة بالموضوع للابحاث حول «المنشأ». ورغماً عن ذلك يجري البحث بنشاط اليوم عن «المنشأ» الدولة.

وكون الاولى لا الثانية خاضعة للاجراءات البوبرية (نسبة إلى Popper) هو واقع، وكون الثانية مجردة من الأساس والمعنى هو تأكيد لا يستنتج من هذه الحالة.

وهذا التفريق هو الذي يجب تفحصه الآن.

تغيرات في مبحث Simmel

لا تفترق العلوم الاجتماعية حسب Simmel عن التاريخ بكونها منذورة لوضع اقتراحات قانونية موضعية ليست لها، وإنما بطابعها الشكلي. والتفريق جوهري إلى درجة أنه غالباً ما يساء فهمه. والاسهل إشهار ذلك بمثال.

إلاّ أنه من المفيد للدخول في الموضوع التطرق إلى الحوار المسافي الذي جرى بين Durkheim وSimmel، في صدد هذا التفريق. فقد ظهر في عام 1894 في المجلة الدُولية لعلم الاجتماع مقال لـ Simmel حول المفاضلة الاجتماعية التي تهدم الادعاءات القانونية الموضعية لـ Durkheim: «ان هاجس الارادة لايجاد «قوانين» الحياة الاجتماعية حتماً هو مجرد عودة إلى العقيدة الفلسفية للماورائيين القدماء التي بموجبها يجب أن تكون أي معرفة شمولية وضرورية حتماً». وفي عام 1900، أي بعد ست سنوات، وجه Durkheim إلى Simmel جواباً سريعاً في مقال نشر في Rivista italiana di sociologia حول «علم الاجتماع ومجاله العلمي». إن علم الاجتماع الشكلي الذي يريد Simmel إعلاءه «لا يصلح إلاّ للحفاظ عليه [الحفاظ على علم الاجتماع] في الفكروية الماورائية التي على العكس تبدي الحاجة التي لا تقاوم للتحرر منها». «فالماورائي» هو إذاً Simmel. إلاّ أن Durkheim يبرهن في الوقت عينه، وهنا فائدة مقاله كلها، انه فهم تماماً طموح Simmel والقصد الملخص بالتعبير «علم اجتماع شكلي» وان كان يرفضهما ويدينهما باسم «التجريد». إن ما يأخذه Durkheim على Simmel هو في الواقع انه أراد اتباع مثال Smith أو Ricardo، أي أن يلجأ ـ كما تقول اليوم ـ إلى نهج النماذج، وهو نشاط بدا له منتمياً إلى ماضٍ انقضى نهائياً: «يطالب الاقتصاد السياسي القديم هو أيضاً بالحق في التجريد [. . .]» ضد منهجية تبدو له أثرية وتذكّر، بالنسبة اليه، بالاقتصاد السياسي القديم. إن Durkheim يدافع عن مفهومه القانوني المنطقي

لعلم الاجتماع: علم الاجتماع، كالفيزياء ـ كما كان يتمثله وربما كما كان في ذلك العصر، وإنما كما لم يعد اليوم بالتأكيد ـ يجب أن يسعى إذاً إلى إقامة الانتظامات التجريبية التي تسوس الوقائع الاجتماعية المنظور اليها في خارجيتها وفي نوعيتها غير القابلة للانقاص تجاه «الأفعال الفردية».

من السهل البيان أن كتاباً مثل Philosophie de l'argent هو في الواقع مجموع نماذج وان نمط فكر Simmel يقارن فيها فعلياً بنمط فكر الاقتصاديين القدامى الذي هو أيضاً نمط فكر الاقتصاديين والكثير من علماء الاجتماع العصريين. غير أن هذه البرهنة تخرج عن إطار هذا المؤلف. وأفضل من أجل إشهار التفريق الذي أدخله Simmel ان استخدم مثالاً أحدث يُظهر تماماً الهوة العلومية التي تفصل مفهوم النموذج عن مفهوم القانون.

في عام 1929 نشر Hotelling[1] مقالاً ضرب رقماً قياسياً في التعمير. وفي عام 1970 استوحى Hirschman، في كتاب صغير كان هو أيضاً مميزاً، مقال Hotelling. والمقال يطرح معضلة تبدو لأول وهلة سطحية تماماً وألغازاً منطقية اقترحها بعض الصحف على قرّائه. لنتصور قرية مكوّنة من تراصف منازل كائنة على حافة طريق مستقيمة. وبما أنه لا توجد في القرية بقالة ينوي بقالان، في الوقت عينه، الاستقرار فيها. ولنفترض أنهما اختارا بحرية مكانهما واتخذ كل منهما قراره بالاستقلال عن الآخر. وإذا مثّلنا القرية بجزء مستقيم حده في طرفيه أ و ب، تغدو المسألة معرفة أي نقطة من الجزء أ ب استقر فيها البقالان. ولنفترض أن البقالين من نوعية مقارنة وان القرويين يتعاطون مع البقال الأقرب إلى مسكنهم، أمّا البقالان فيأملان الحصول على أكبر عدد من الزبائن.

وبالطبع إذا كان المكان لم يختره البقالان وإنما القرويون، فهؤلاء القرويون يقررون وضع البقالين تبادلياً في الثلثين (د) من الجزء أ ب . وهذا الاختيار يرضي البقالين نفسيهما اللذين يتقاسمان الزبائن عند ذلك بالتساوي.

واختيار البقالين هذا الحل في الواقع قليل الاحتمال. فلن يختار الأول الانتقال إلى النقطة ج (على مسافة الثلثين من الجزء أ ب) إلاّ أن يختار الثاني

(1) H. Hotelling, Stability in competition, The economic Journal, XXXIX, 1929, p. 41- 57.

الانتقال إلى (د) (على مسافة الثلثين) إلا أنه لا يملك التأكد من ذلك. إنه يعلم فقط أن منافسه، مثله، يخطط للاستقرار في القرية. كما أن الآخر لا يستطيع تقرير الانتقال إلى د إلاّ أن يتأكد أن الأول سوف يستقر في ج. فنصل، كما يمكن للقارئ التحقق منه، إلى النتيجة عينها إذا افترضنا ان النقطتين ج ود تمثلان على التوالي الربع والثلاثة أرباع، الخمس أو الأربعة أخماس، الخ، من الجزء أ ب. وهذه التموضعات جميعاً توصل إلى تقاسم متساوٍ للزبائن بين البقالين، غير أنهما ليست لهما مصلحة في اختيارها. إن الوضع الآمن الوحيد لكل منهما هو منتصف الجزء، ذلك بأنه يضمن لكليهما أن منافسه ليس في وُسعه اختيار تموضع سوف يحرمه من قسم من الزبائن المحتملين.

زد على ذلك أننا نصل إلى النتيجة عينها إذا تركنا البقالين يختاران مكانهما كل بدوره. فيختار الأول منتصف الجزء لأن أي حال آخر يتيح للثاني اجتذاب أكثر من نصف الزبائن. بيد أنه ابتداء من الآونة التي يستقر فيها الأول في منتصف الجزء يجب كذلك أن يتمركز الثاني فيه إلاّ أن يقاصص نفسه. وليس في هذا الحل أي مصلحة لأي منهما بالنسبة إلى الحل «الثلث ـ الثلثان» وله سيئة كونه في غير صالح القرويين ـ وفي الواقع من هم في طرف القرية ملزمون بقطع مسافة أطول مرتين من المسافة التي كانوا سيقطعونها فيما لو تم الأخذ بالحل الأفضل «ربع ـ ثلاثة أرباع».

ولنفترض الآن أن الجزء أ ب لا يمثل قرية ما وإنما مجموعة أوضاع من العيار المتطرف (أ) إلى اليمين المتطرف (ب) وان أعضاء هيئة انتخابية يمكن نظرياً وضعهم في هذه المجموعة. وبعضهم لهم الموقف أ، وآخرون الموقف ب، وغيرهم مواقف وسيطة. ويشغل المعتدلون وضعاً قريباً من وسط الجزء. وإذا كان بالامكان أن تلاحظ مواقف الناس بصورة أسهل مثلاً مما يلاحظ قوامهم، يمكن بناء توزيعات تظهر للعيان التواتر غير المتساوي للمواقف المختلفة. وبما أن ذلك غير قابل للممارسة يكتفى بالافتراض أن المواقف المعتدلة هي الأكثر تواتراً وأن موقفاً ما هو أقل تواتراً بقدر ما يقترب أكثر من الطرفين.

إذاً لا يكون هناك بقالان وإنما فريقان يسعيان، افتراضياً، إلى تقاسم هؤلاء الزُبُن، أو بصورة أكثر تعييناً إلى إجتذاب الأكثرية اليهما. ولذلك هما

يضعان برنامجاً انتخابياً يناظر هو أيضاً، افتراضياً، أحد نقاط الجزء أ ب. إن برنامجاً متطرفاً لليسار يكون ممثلاً بالنقطة أ، وبرنامجاً كائناً بالضبط في وسط الجزء يكون، افتراضياً، البرنامج الذي يرضى تماماً الناخبين الكائنين هم أنفسهم في هذه النقطة. والمسألة هي عينها كما في الحالة السابقة: أين للفريقين فائدة في وضع برنامجهما علماً أن الناخبين سيصوتون للأقل بعداً عن وضعهم الخاص؟ والجواب هو، كما في الحالة السابقة ولأسباب مماثلة: في الوسط.

ولا تحوي هذه الممارسة أي خلاصة تجريبية ولا تتيح، كممارسة، أي تنبّؤ، ولا يمكن أن تكون مباشرة متصلة بالواقع. إنها تسمح، على الأكثر، بفهم أفضل لماذا يمكن أن تكون النتائج بالمصادفة، في نظام الحزبين، كالنظام الاميركي، مضغوطة جداً وبرنامجا الفريقين أحياناً قريبين إلى درجة أنهما يعتبران غير متميزين. بيد أنه من المعلوم أن البرنامجين، في هذا النظام، كانا في بعض المناسبات مختلفين جداً، وان بعض الانتصارات كان باهراً كانتصار Nixon على McGovern في عام 1972. ويكون بالتالي من غير المشروع أن يستنتج من نموذج Hotelling اقتراح تجريبي من النموذج «في أنظمة الحزبين 1 ـ ينزع الفريقان إلى تقديم برنامجين قريبين جداً، 2 ـ تنزع نتيجة الانتخابات إلى الابتعاد بصورة ضعيفة عن التوزيع 50/ 50[1]. ونتيجة الانتخابات هي أحياناً مضغوطة. بيد أنه ليس من الافراط القبول أن تكون كذلك وحسب، وإنما تنزع حتى إلى أن تكون على هذا النحو. وبالاختصار لا يمكن أن يستنتج من رسم Hotelling البياني أي إقتراح تجريبي. إنه شكل صرف. ويمكن على الأكثر اعتباره تفسيراً معقولاً لبعض الانتخابات الواقعية ذات الطبيعة الخاصة.

إلاّ أنه يمكن، كما بيّن Hirschman، تنظيم «النظرية» بحيث يتاح لها الأخذ في الحسبان تنوع الصدف. وبالطبع يجب أن يأخذ التنظيم في الحسبان معطيات كل صدفة والتغير معها. ولنتفحص مثلاً الانتخاب المنتصر لنيكسون في عام 1972. إنه يتناقض بالتأكيد مع نظرية Hoteliing، إذا أعطينا هذه النظرية

---

(1) خلاصة كانت مع ذلك مستنتجة، كما أشار إلى ذلك Lancelot في مقالة «الأحزاب السياسية» في Encyclopaedia Universalis XII, 578- 583.

صحة تجريبية[1]. ولا يتناقض معها إذا أخذناه كما هو، أي كنموذج مثالي أو شكلي يجب أن تكون تعابيره معينة بدقة إذا أردنا تطبيقها في عالم الواقع.

إن نظرية Hotelling، في شكلها البسيط، أي الشكل المبين أعلاه، تفترض أن لا يمتنع أي ناخب: كل واحد يصوت للحزب الذي يقترح البرنامج الأقرب إلى أفضلياته. وبالطبع إذا كان البرنامجان كائنين بالقرب من الوسط يكون المتطرفون راضين. ويكون رضاهم أقل، في أي حال، من الناخبين الوسطيين. فكيف يتصرفون؟ من المستحيل الجواب على السؤال على وجه العموم. ولكن لنتصور أن المناخ الفكروي، كما كانت الحال فعلاً في عام 1972، ملائم للمواضيع المعتبرة من اليسار وغير ملائمة إلاّ قليلاً للمواضيع المعتبرة من اليمين. إن ذلك يحدو متطرفي اليسار إلى الاحتجاج أكثر ضد «وسطية» الحزب الذي يشعرون انه الأقل بعداً مما هم عليه متطرفو اليمين. ويكون الأولون في هذا الظرف الفكروي مدعوين أكثر إلى إبداء استيائهم من متطرفي اليمين. وهذا ما حصل تماماً في عام 1972؛ وقد نشطت العناصر الأكثر يسارية في الحزب الديمقراطي لتعديل اختيار المرشح نحو اليسار. إلا أن ذلك، وفقاً لرسم Hotelling البياني، كان مفعوله جلب فائض أصوات للمرشح الجمهوري، وفي النهاية إلى تأمين انتخاب منتصر لنيكسون[2].

إن تحليلاً تماثلياً يشرح كذلك اندحار المرشح الجمهوري، الشيخ Goldwater، في عام 1964 في حقبة كان فيها موضوع النظام قد اهتز من جميع الجهات في الأوساط الجمهورية. وساهم احتجاج ناخبي اليمين في اختيار مرشح كائن في اليمين أكثر من اللازم وأحدث انتصاراً بدون مهارة للمرشح الديمقراطي. ويقترح رسم Hotelling البياني كذلك تفسيراً لنجاح ريغن: لم يعرف الحزب الديمقراطي كيف يرد على الانتقال إلى يمين توزيع المواقف الفكروية التي استشعر بها الكثير من التحقيقات أو أنه لم يستطع

(1) A.O.Hirschman, Face au déclin, op. cit، الذي قدم هذا التكيّف لنموذج Hotelling، نفسر فعلاً تحليله رفضاً لـ Hotelling. والأمر بالطبع لم يكن على هذا النحو.

(2) يجب التعيين ان المناخ الفكروي قد سهّل التغيير في القوانين التي تنظم الانتخابات الأولية والمؤتمرات، وهو تغيير أدى إلى مفعول إسباغ الراديكالية لدى الديمقراطيين على وجه الخصوص، والاشارة إلى تأثير نجاح كيسنجر في المفاوضات حول الفاتيكان.

ذلك. فكان البرنامج الديمقراطي إذاً، بسبب هذا الانتقال، كائناً في اليمين أكثر من اللازم.

وهذه التحاليل لا تستنفد الموضوع بالطبع. ولكنني إذا كنت قد أخذت مثال نظرية Hotelling فلأنها تشهر بطريقة واضحة على وجه الخصوص الطبيعة المنطقية لما سميته النظريات الكلية. إن نظرية من هذا النموذج، مرة أخرى، بصفتها هذه، لا تطبق في أي وضع واقعي. ولا يمكن أن يستنتج منها أي تنبؤ ولا أي خلاصة تجريبية. إنها ليست مرفوضة بمعنى Popper طالما أنها لا تحوي أي تأكيد في شأن الواقع. وهي ليست بمعنى Popper دائماً، نظرية علمية. بيد أنه من الواضح إضافة إلى ذلك أنها ليست نظرية ماورائية. فالفئات البوبرية لا تسمح إذاً بتعميمها.

والنظرية، ما ان يتم تنظيمها بشكل مناسب، حتى تقدم تفسيراً لا شك في أنه مختصر، ولكنه يوحي بسلسلة تامة من الوقائع. والنموذج عينه المقولب بدقة يشرح مثلاً فشل Goldwater كما يشرح نجاح نيكسون أو ريغن. وأرى، بعد Simmel، استخدام تعبير نظرية شكلية للدلالة على هذه الفئة الأساسية من النظريات في العلوم الاجتماعية، ونظرية Hotelling شكلية بمعنى أنها لا تطبق في أي وضع حقيقي وانها تمثل بالأحرى نوعاً من الاطار الذي يجب أن يُملأ ابتداء من الآونة التي نتولى فيها استخدامه لتحليل ملاحظات حقيقية. وهي ليست عامة بالمعنى الذي نحلل فيه الأوضاع جميعاً التي يمكن أن نلاحظها وإنما بالمعنى الذي يمكن استخدامها فيه لتحليل أوضاع مختلفة جداً شرط تعيين مناسب يعطى لها في كل حالة. وبالطريقة عينها لا تطبق العلاقة ص = أ س + ب بحد ذاتها في أي حقيقة خاصة وحسب وإنما هي وهمية إلى درجة أنها ليست بهذه الصفة قابلة للتمثيل. على أن هذه العلاقة يمكن أن تعطي صورة مناسبة لظاهرات متنوعة إنطلاقاً من الآونة التي تكون فيها قيمتا أ و ب محددتين. ونظرية شكلية ما، على سبيل الكلام على طريقة Bertrand Russell، بالمعنى الذي أعطيه هنا لهذا التعبير، هي مجموعة منظمة من «الدالات الافتراضية»، أي اقتراحات لا يمكن أن تتخذ دلالة تجريبية إلاّ ابتداء من الآونة التي تكون فيها التغييرات التي تحويها قد تحولت إلى ثوابت.

وكثير من نظريات التبدل الاجتماعي هي من هذا النموذج. ويُفسَّر أحياناً «منطق العمل الجماعي» لـ Olson كنظرية واقعية قد تتضمن التنبؤ بانطفاء حركات جماعية في أميركا في الستينات وربما في مجموعة المجتمعات الصناعية[1]. والبرهان الرئيسي لـ Olson معروف: حتى ولو كانت لاعضاء فريق مستتر مصلحة في العمل، من أجل الحصول على خير جماعي، أي على مال يستفيد الجميع منه إذا تحقق، فإن هؤلاء الأفراد مدعوون إلى عدم فعل أي شيء لأن الإسهام الحدي من جهة أولى لكل واحد ضعيف، ومن جهة ثانية لأن وكل واحد سيفيد من المال وربما يسول له ترك الآخرين يعملون مكانه. غير أن هذه النظرية لا تحوي أي خلاصة تجريبية حتى «نزّاعية». أنها تتناول وضعاً أُسبغت عليه المثالية عمداً نرى ببداهة انه ليس له الحظ في أن نلتقيه، في الحالة الصرف، في الواقع. وبالتالي لا يمكن القول إنها صحيحة ولا خاطئة. إنها لا تخضع للمعايير البروبرية للصحة. إنها توفر فقط إطاراً شكلياً يجب تعيينه بدقة إذا أردنا استخدامه لتفسير الأوضاع الواقعية.

وهكذا لاحظ أولسن أن رابطة الطب الاميركية، بعد حقبة من جمودها، سجلت زيادة مفاجئة في قوامها. إن عدم الاستمرار في منحني القوام يتزامن مع الآونة التي، بسبب التحويل التقني للطب والنمو الهائل للبحث الطبي. كانت للرابطة فيها فكرة الاقتراح على أعضائها أن تزودهم بتوثيق دوري يتيح لهم أن يكونوا على إطلاع بكل جديد. وفي الوقت عينه تضاعفت مراجعات الجمهور للمحاكم وأوحت إلى الرابطة بأن لا تقترح على المنضمين اليها أموالاً جماعية وحسب (تنمية الطب، الافراج عن الأموال من أجل الابحاث الطبيعية، الخ) يمكن أن يجني منها كل واحد الأرباح حتى ولو لم يساهم في انتاجها، وإنما أيضاً الأموال الفردية المخصصة للمنضمين. ونتيجة لذلك انهمرت الانضمامات وأصبحت لدى الأطباء منظمة قوية تدافع عن مصالحهم.

---

(1) M. Olson, Logique de l'action collective, Paris, PUF, 1978; A.O. Hirschman, Shifting involvements, Private interest and public action. Princeton, Princeton University Press 1982.

يفسر نظرية Olson بطريقة تجريبية ويستنتج منها بالفعل هذه الخلاصة. ولتحليل ظهور حركات اجتماعية انقاد إلى بسط نظرية هشة تكون بموجبها هذه الحركات محددة بقسم منها بطريقة داخلية المنشأ بعدم الرضى الذي ولده الاستهلاك «الخاص».

ويمكن أن تقدم النظرية ذاتها، بعد تعيينها بدقة، على سبيل المثال، تفسيراً مثيراً للاهتمام لدور المثقفين في الحركات الاجتماعية. وبما أن أعضاء فريق مستتر، ولاسيما إذا كان كثير العدد ومذرّى، ويمكن أن لا يكون لديهم دافع قوي للعمل، فإن مبادرة إطلاق العمل الجماعي أو تحسيس الرأي أن يكون مصدرها فئة الذين يتاح لهم بسهولة الوصول إلى وسائل الاطلاع والذين يمكن أن لا يكون لديهم ميل إلى «قضية» الفريق المستتر وحسب، وإنما مصلحة في الدفاع عنها.

يبرهن هذان التطبيقان والعديد من التطبيقات الأخرى، بداهةً، على أن النظرية لا تستخلص غياب حركات التنظيم الجماعي، بل على العكس تساهم في شرح كيفيات ظهورها. وهي لا تقود في ذاتها إلى أي اقتراح تجريبي. إلاّ أنها تقدم إطاراً انطلاقاً منه يمكن شرح حالات خاصة لتعبئة العمل الجماعي وتنظيمه، وكذلك غياب الحركات الجماعية ما أن تحل محل المتغيرات الداخلية في الدالات الافتراضية التي تؤلفها ثوابت وثيقة الصلة بالموضوع، أي متكيّفة مع خاصيات الوضع الذي يجري تفحصه في كل حالة.

والنظريتان اللتان عرضناهما تكوّنهما أنظمة نصوص لا تتناول الحقيقة بحد ذاتها وإنما المبادئ التي تقترحها على المحلل لكي يلاحظ، إذا كان يريد تحليل بعض طبقات الظاهرات، أن المقصود هو النتائج الانتخابية في الأنظمة السياسية ذات الحزبين (Hotelling) أو ظاهرات تعبئة العمل الجماعي أو تنظيمه (Olson). وهكذا يقترح Olson على المحلل أن يتساءل حول الاكلاف والأرباح بالنسبة إلى أحد الأفراد عند المشاركة في العمل الجماعي ويمكن القول، لتثبيت الافكار، إن «منطق العمل الجماعي» هو في آن معاً شكلي وماورائي: إنه يدل على نقاط تكون لنظرية تستهدف شرح ظاهرة تعبئة جماعية أو تنظيم جماعي فائدة في تفحصها أيّاً كانت خاصيات هذه الظاهرة.

ويبدو لي الكثير من نظريات التبدل الاجتماعي منتمياً إلى الفئة العلومية عينها. وبتعبير آخر يجب أن تعتبر هذه النظريات شكلية وماورائية نظرية، بدلاً من تجريبية. وإذا كان هذا التفريق دائما مفهوماً ومأخوذاً في الحسبان يتم، على ما أظن، تجنب الكثير من الغموض.

ونماذج المفاضلة الاجتماعية التي أصر عليها Parsons وSmelser هي من هذا النموذج: عندما يظهر اختلال وظيفي في مقاولة ما وعلى وجه العموم في تنظيم أو نظام اجتماعي يمكن حل هذا الاختلال عن طريق إنشاء أدوار جديدة وبالتالي مفاضلة للادوار. وهذه النظرية، كما في حالة Olson، لا تفعل سوى رسم إطار مفهومي فارغ لا يمكن أن يستخرج منه أي اقتراح تجريبي، وإنما يمكن التخمين مباشرة انه يمكن أن يكون مفيداً في تحليل بعض المسارات. وقد استخدم Parsons نموذج المفاضلة هذا في تحليل شهير لمفاضلة وظائف السلطة في المقاولة[1]، وكذلك Smelser في تحليل نمو صناعة النسيج في انكلترا[2] وفي حالات أخرى عديدة - وهو يتيح شرح مسارات مختلفة، تماماً كنظرية Olson التي تسمح بشرح النمو المشهدي لرابطة الطب الاميركية وكذلك مؤسسة «المتجر المقفل» أو دور المثقفين في بعض مسارات التعبئة. بيد أن التفسير لا يظهر إلاّ ابتداء من الآونة التي يكون فيها الإطار الفارغ الذي تمثله النظرية الشكلية قد ملأه الأخذ في الحسبان اقتراحات خاصة ومعطيات مؤرخة ومموضعة.

وهكذا تقدم «نظرية المفاضلة» إطاراً يمكن أن نسميه عاماً بقدر ما يمكن تطبيقه في مسارات متنوعة، إلاّ أن هذا الإطار شكلي بحت. ويمكن، على غرار Parsons، القول إن مسارات المفاضلة هي نموذجية[3]، شرط أن نرى أن هذا النعت لا يحوي أي دلالة تواتر. وParsons لا يريد أن يقول إن مسارات التبدل الاجتماعي هي عموماً مسارات مفاضلة بصورة متواترة جداً أو متواترة. وإن اقتراحاً كهذا يكون على وجه التقريب مجرداً من المعنى ذلك بأن التواتر المقصود، حتى مثالياً، لا يمكن تحديده. وهو بالأحرى يريد أن يقول إن النموذج الذي يعينه مفهوم المفاضلة يمكن أن يستخدم في تحليل مسارات مختلفة. وتركز التفسير الخاطئ الذي لا يمكن تجنبه دائماً وحسب، وهو غالباً

(1) T. Parsons et N. Smelser, A model of institutional change, in Economy and Society, Glencoe, The Free Press, 1956, p. 255- 273.

(2) راجع الفصل 6.

(3) T. Parsons et N. Smelser, op. cit., p 255. ليست المفاضلة سوى مسار من المسارات «النموذجية» للتبدل لدى Parsons؛ وفقدان الصفات المميزة هو مسار آخر.

ما يُرتكب أيضاً، يرتكز على العكس على أن يُستنتج من النظرية البارسونية للمفاضلة «النتيجة» التجريبية التي لا تحويها والتي بموجبها تكون مسارات التبدل الاجتماعي، على وجه العموم، مسارات مفاضلة.

ويمكن إجراء التحليل عينه في صدد مثال آخر تقليدي، نموذج التحليل الوظيفي لـ Merton[1]. إن مجرد كون Merton قد استخدم هنا كلمة «نموذج» بالأفضلية على كلمة «نظرية» يدل بما فيه الكفاية على أنه لا يعتبر التحليل الوظيفي نظرية بالمعنى الحصري وإنما إطاراً مفهومياً قابلاً للتطبيق في مسارات مختلفة. وهذا النموذج ينص، لتحليل مؤسسة ما، على أنه من المفيد التساؤل حول الوظائف التي يقوم بها. وهكذا اضطلعت آلة الحزب الديمقراطي، حوالي الخمسينات، بوظائف لا يقوم بها نظام الضمان الاجتماعي لسبب بسيط هو انه كان في تلك الحقبة ما زال برعماً. وقد قدم الحزب، عن طريق التبعية، مساعدة للعاطل عن العمل أو للذي حرمه المرض من وظيفته. ووزع مساعدات مالية للمحرومين جداً بلباقة لتأمين سكنهم.

إن تفكيراً خاطئاً متصلباً، كما في الحالة السابقة، يرى أن «نموذج التحليل الوظيفي» أو وفقاً للتعبير المفضل استعماله، «النظرية النفعية»، هو نظرية يمكن استناداً اليها تمثّل المجتمع هيئة، أي نظاماً تشارك عناصره في التوازن الذاتي النشاط للمجموعة. و«النظرية» موضوع البحث، كما يبيّن مثال التطبيق الذي أشرت اليه سريعاً، لا تتضمن أي نتيجة من هذا النوع. إنها تطمح فقط إلى توفير نموذج معقولية قابلة للتطبيق في حالات متنوعة، مع التحفظ لجهة تكيّف النموذج مع المعطيات الخاصة بكل حالة.

يجب الاعتراف بأن منظّري التبدل الاجتماعي ليسوا دائماً واعين للتفريق الذي أدل عليه هنا بالمعارضة بين «نظرية شكلية» ونظرية بالمعنى الضيق وحسب، بل هم يسهمون أحياناً بنشاط في المحافظة على اللبس.

و«نظرية الحلقة المفرغة للفقر»، على سبيل العودة إلى «نظرية» الإنماء التي أشرت اليها غير مرة، قدمها مؤسسوها كنظرية بالمعنى الضيق، أي كنظرية

---

(1) R.K. Merton, Eléments de théorie et de méthode sociologique. Paris, Plon, 1965, 1ère partie, chapitre 3.

تصف، بطريقة قابلة لتلقي تفسير واقعي، إوالية تحتية بالنسبة إلى إحداث القصر. وهذه النظرية، المفسرة على هذا النحو، هي غير مقبولة، ذلك بأنها تتناقص مع عدد كبير من معطيات الملاحظة. وبما أنها تستوجب أن لا يكون الانماء داخلي المنشأ، فلا يمكنها مثلاً تحليل الانماء الياباني في القرن التاسع عشر. إنها متناقضة مع الواقع في أنه، حتى في المجمعات الفقيرة جداً، يوجد دائماً فائض وادخار. والتناقضات الفاضحة بين هذه النظرية الشهيرة والملاحظة قد تمت الاشارة اليها بما فيه الكفاية بحيث لن ألح عليها مجدداً. وإذا جرى تفسيرها بطريقة واقعية فهي خاطئة بكل بساطة. غير أنه يمكن كذلك تفسيرها بطريقة شكلية كنظرية كان لها الفضل في عزل إوالية مثالية من غير المحتمل ملاحظتها في حالتها الصرف في الواقع. ولها، في الحالة الثانية، فائدة علمية. إنها تظهر في الأولى كبناء ليس خاطئاً وحسب وإنما خطر أيضاً طالما أنه من الممكن أن تستنتج منها خلاصات عملية للنتائج التي يخشى منها. وقد حصل ذلك بالفعل ـ .

وفي النهاية من المهم أن نعطي حول هذه النقطة التفريق بين النظرية «الشكلية» والنظرية بالمعنى الحصري الأهمية التي تستحقها مع الاشارة إلى أنها لا تطبق في العلوم الاجتماعية وحسب، بل كذلك في علوم الطبيعة في بعض مظاهرها.

وقد تساءل Popper غير مرة[1] كما هو معلوم حول مسألة معرفة ما إذا كان من المفروض اعتبار نظرية داروين للتطور علمية أم لا. إذا كانت النظرية العلمية غير قابلة للدحض، كما يجب أن تكون وفقاً للمفهوم البوبري للتحديد بين النظريات الماورائية والنظريات العلمية، فإن نظرية التطور، بكونها غير قابلة للدحض، يجب اعتبارها علمية. وهي لا تتيح، بكونها كذلك، بالفعل استنتاج أي خلاصة تجريبية. كما أنها لا تسمح بالتأكيد مثلاً أن هذا النوع الذي تتمثل فيه في ز خاصيات كهذه يجب أن تكون له هذه الخاصيات أو تلك في ز+ل. والاقتراح السابق صحيح بأن ز و ز+ل يدلان على الماضي أو المستقبل. ولا يمكن، حتى في الحالة التي يدل فيها ز و ز+ل على آونات

(1) راجع على وجه الخصوص K. Popper, Misère de l'historicisme, op. cit., § 27.

تامة، بالفعل، بالنسبة إلى نظرية التطور، استنتاج حالة نوع في ز+ل من حالته في ز. إن هذه النظرية تقدم فقط نموذج معقولية: بين ز وز+ل تحدث تغيرات؛ وبعض هذه التغيرات، لأنها كانت تقدم فائدة تكيفية، كانت مفضلة وقد أخذ بها الانتقاء.

غير أنه، من أجل تحليل التطور كما هو ملاحظ بالفعل بين ز و ز+ل يجب أن يكون بالامكان ملء الإطار الذي يقدمه النموذج التطوري للمعطيات ذات الطبيعة التاريخية التي، في حالة تطور الاجناس، هي في الغالب ذات فجوات. وللقول إن تغيراً ما يمثل تكيّفاً أفضل يجب مثلاً أن نعرف بدقة خاصيات البيئة التي كان فيها الجنس في ز وان نبين أن التغير، وفقاً لمعايير محددة، يتيح تكيّفاً أفضل. إلاّ أن المعطيات الضرورية لإقامة دليل كهذا غير موجودة. لذلك تعتبر نظرية داروين كالنظرية الداروينية الجديدة للتطور في نظر بعضهم حشوية في بعض الأحيان[1]. وبسبب عدم وجود معطيات ملائمة يكون محكوماً عليها بحلقة مفرغة، لكون انتشار خاصية ما يفسر كنتاج أهلية تكيفية يكمن دليلها الوحيد في... انتشارها.

وأعتقد، كما في حالة نظريات التبدل الاجتماعي، أن الجدل العلومي الذي تثيره نظرية التطور يمكن أن يوضح بشكل مفيد إذا أخذنا في الاعتبار ما هو جوهري بين نظرية «شكلية» ونظرية ما بصورة حصرية. ونظرية التطور على هذا النحو لا تحوي أي نتيجة تجريبية. بيد أنها، في الحالة التي تكون فيها معطيات ملائمة متوفرة، تقدم إطاراً فعالاً إنطلاقاً منه يمكن بناء نظريات بالمعنى الحصري تسمح بشرح بعض المسارات التطورية الملاحظة فعلاً.

والأمر على هذا النحو للكثير من نظريات التبدل الاجتماعي: إنها مجرد أُطُر شكلية لا يمكن أن تتحول إلى نظريات بحصر المعنى، أي تحليل ظاهرات ملاحظة بالفعل، إلاّ أن تملأها اقتراحات إضافية ومعطيات مناسبة.

رفض الفوضى

حان الآن أجل رحلتنا. ينتج الكثير من النقاش والجدل الذي تثيره

---

(1) R. Chauvin, Sur le néo-darwinisme dans le sciences du comportement, Année biologique, XIX, 2, 1980, 203 - 216.

نظريات التبدل الاجتماعي عن القصور في فهم عدد معين من التفريقات، أو عن أننا، بعد فهمها، نطبقها بطريقة منازع فيها. والكثير من نصوص الامكانية تُقدَّم أو تُدرك «كقوانين». والكثير من النظريات بحصر المعنى، الصحيحة ضمن مجموعة شروط نوعية بشكل وثيق، يجري فهمها على أنها صحيحة، أي صحيحة بالاستقلال عن هذه الشروط.

ولا يمكن بناء نظرية للتبدل الاجتماعي بحصر المعنى، أي نظريات تتجاوب مع المعايير البوبرية للعلمية، إلاّ في شأن مسارات اجتماعية جزئية ومحلية، مؤرخة وممموضعة. ويجب أن تعتبر نظريات التبدل الاجتماعي ذات الطموح المعمم، في أفضل الحالات، نظريات شكلية غير قابلة للتطبيق في الواقع، وإنما تقترح لغة، أو تصف حالات صور أسبغت عليها المثالية، وتصلح لتحليل بعض المسارات. وهي تتعرض، في أسوأ الحالات، عندما تطمح إلى انتاج اقتراحات تجريبية وعامة في الوقت عينه، الى تكذيب الحقيقة.

صحيح أن الحلقة المفرغة للفقر تشرح التخلف، أو أن تقسيم العمل منذور للنمو بشكل يتعذر كشفه، أو أن الأفكار ترتبط دائماً «بالبنيات» أو أن أي مؤسسة لها وظيفتها، أو الصراع الطبقي محرك التبدل، أو التصنيع يجر بالضرورة إلى تنوية الأسرة، أو الإنماء يتوقف على عوامل خارجية المنشأ، أو أن نمواً ما أو ركوداً اقتصادياً مفاجئاً يحدث عموماً مفاعيل تعبئة، أو أن البنيات تنزع إلى أن تكون متماسكة.

وغير صحيح أن نمو العلوم والتقنيات ينتج أو يجب أن ينتج تقهقر القيم الدينية، أو توسع الحقوق السياسية يتبعه على وجه العموم توسع الحقوق الاجتماعية، أو التأخر في الانماء ينزع إلى توليد ظهور الدول المركزية، والعكس بالعكس أن الدولة المركزية وحدها بامكانها تغطية تأخر الانماء.

وليس صحيحاً أن تبعية البلدان النامية بالنسبة إلى البلدان المتقدمة لها في الغالب نتائج سيئة بدلاً من أن تكون مفيدة لصالح الأولى.

وغير صحيح أن النخبة المهمشة تتجه دائماً نحو التجديد، وأن البنية النصف اقطاعية تفرض دائماً انتاجها الذاتي، أو أن هذه البنية أو تلك، بصورة أعم، تفرض هذا التطور أو ذاك.

وليس صحيحاً أن المؤسسات تشكل أنظمة متماسكة وأن «التناقضات» بين المؤسسات هي سبب عام للتبدل الاجتماعي. وغير صحيح أن أيّ مسار هو محدد، وأن أي مسار، على العكس، هو غير محدد وغير متوقع. وليس صحيحاً أن الأساطير هي الأولى أو أن علاقات الانتاج هي الأولى.

لا توجد، مجدداً، نظريات علمية للتبدل الاجتماعي سوى جزئية ومحلية. بعض هذه النظريات يعالج الحالة التي يجب اعتبار علاقات الانتاج فيها أساسية. إلاّ أن هذه العلاقات، في حالات أخرى، لا تقوم بأي دور. وبعض هذه النظريات يعالج بشكل مناسب قيماً على أنها خارجية المنشأ، وأخرى داخلية المنشأ، أو يعتبر عن حق أن التجديد هو تارة داخلي المنشأ وطوراً خارجي المنشأ. ويستخدم بعض هذه النظريات لأسباب وجيهية بديهية علم منفعية ونظريات أخرى لا تقدم على ذلك. وهذه أو تلك لا يمكن أن تتوصل إلى تفسيرات مقنعة للمسارات التي تدرسها، ذلك بأن مناسبة صلة هذه البديهية بالموضوع لا يمكن تحديدها قبلياً وإنما فقط استناداً إلى المسار الذي من المنوي شرحه.

ولأن النظريات الكبرى للتبدل الاجتماعي، النظريات التي ألهمت الوضعية والماركسية، والثقافوية والبنيوية، والنفعية أو الانماءوية، لم تدرك هذه الاقتراحات والتفريقات العلومية العادية، تقوم بتعمير مدينة أموات.

إن المشكلة التي قصدت حلها في هذا الكتاب ـ لماذا ترفض الحقيقة هي أيضاً التبدل الاجتماعي بعناد؟ ـ تبدو أنها تحوي حلاً يرتكز على بعض الاقتراحات البسيطة.

إن نظرية ما للتبدل الاجتماعي لا يمكن أن تكون علمية، بالمعنى الذي أعطي عموماً بعد Popper لهذا النعت، إلاّ أن تقصد التفحص لماذا تتحول سلسلة محددة من الخاصيات $أ_{ز}$، $ب_{ز}$، ... $ط_{ز}$ التي تميز نظاماً ما في ز وتتحول في ز+ل إلى سلسلة أخرى لها الخاصيات $أُ_{ز+ل}$، $بُ_{ز+ل}$، ... $طُ_{ز+ل}$. ولكي تكون المسألة واضحة يجب أن تكون الخاصيات أ، ب، ... ط، هي ذاتها محددة بوضوح. ويجب كذلك أن تكون حقبات الإسناد ز، ز+1.. ز+ل محققة الهوية بدون لبس. ويرتكز الجواب على المسألة على الشرح لماذا يوجد وضع الفاعلين معدلاً ويولد مسالك يشرح تجمّعها النتيجة

أُ$_{\text{ز+ل}}$، بُ$_{\text{ز+ل}}$، . . . طُ$_{\text{ز+ل}}$، وكيف تم ذلك. إن أي نظرية للتبدل الاجتماعي تعود، على ما أعتقد، إلى هذا الشكل.

غير أن مجموعة «نظريات التبدل الاجتماعي» تحوي كذلك أصنافاً أخرى من النظريات لا تعود إلى هذا الرسم البياني. بعضها مصادفات، وبعضها الآخر نصوص امكانية، وغيرها نظريات شكلية بدون تطبيق تجريبي مباشر، وإنما لها منفعة برهانية بقدر ما يكون في وُسعها توجيه بناء نظريات بحصر المعنى بصورة حاسمة وفعالة. من الصعب، بدون «نموذج التحليل الوظيفي»، شرح ظاهرة مؤرخة ومموضعة مثل أهمية آلة الحزب الديمقراطي في الخمسينات. ومن العسير، بدون نموذج Olson للعمل الجماعي، شرح انتشار ممارسة «المتجر المقفل» في التاريخ النِقابي الانكلوساكسوني. ومن الصعب، بدون نموذج المفاضلة، شرح التفريق الذي قام في المؤسسة العصرية بين وظيفة المالك ووظائف السلطة والتقرير.

والصعوبات والتكذيبات التي تتعرض لها «نظريات التبدل الاجتماعي» متأتية إذاً بشكل أساسي من لبس في الأنواع. هناك نظريات علمية للتبدل الاجتماعي وإنما كذلك نظريات مصادفات؛ إن النظريات الشكلية والنظريات بحصر المعنى كل منها متميز منطقياً عن الأخرى. غير أن هناك، بفعل جذب نحو الأعلى، نزعة إلى إهمال هذا التفريق، وإلى إعطاء سلطة تنبؤ تجريبي لنظريات تقترح على وجه الخصوص نماذج شكلية للمعقولية، أو إلى وضع رد «القانون» الذي يعتمد انتظاماً تجريبياً إلى نصوص إمكانية.

لا تستحق نظريات التبدل الاجتماعي إذاً الهالة التي أعطيت لها، ولا عدم الأهلية التي اتّهمها بها Nisbet. والمسألة ليست معرفة ما إذا كانت بيضاء أو سوداء، وإنما وضعها في مكانها الصحيح من وجهة نظر المنطق. وهذا الموقف الناقد والنسبي يقود، كما قد يعترض البعض، إلى نتيجة ضعيفة جداً، وربما الأمر على هذا النحو. بيد أنه يقود كذلك إلى نتائج طبيعية يصعب الاعتقاد بقبولها بدون مقاومة طالما أنها تبرهن مثلاً على أن مفهوم نظرية ماركسية أو منفعية أو بنيوية للتبدل الاجتماعي مجردة من الدلالة، كما تبرهن على أن بعض نظريات التبدل هي علمية بصراحة بقدر ما يمكن أن تكون عليه نظريات الفيزياء.

لقد جهدت في هذا الكتاب في استعادة جدل أطلقه Popper في كتاب Misère de l'historicisme وتـابـعـه Nisbet فـي History and social change (وتتطرق اليه آخرون ولاسيما Aron في Introduction à la philosophie de l'histoire). من المفيد إذاً أن يشار إلى الفوارق بين تشخصي الخاص وتشخيص المؤلفين الآخرين. فالموقف النسبي لـ Popper مبني على التفريق بين القوانين المطلقة والقوانين الشرطية: وضع القوانين الشرطية هدف مشروع في العلوم الاجتماعية كما في علوم الطبيعة، في حين أن البحث عن القوانين المطلقة نشاط «ماورائي». وصعوبة هذا الموقف تأتي في أول الأمر من أن الكثير من «القوانين المطلقة» التي تقترحها العلوم الاجتماعية مستنتجة من القوانين الشرطية، ثم من أن معظم القوانين الشرطية الصادرة عن العلوم الاجتماعية مشكوك فيها، وأخيراً من أن العديد من نظريات التبدل الاجتماعي لا تنطلق من القوانين المطلقة ولا من القوانين الشرطية. والكثير من نظريات التبدل الاجتماعي، من جهة ثانية، سواء أكان المقصود نظرية Parsons للتفريق أو نظرية Olson للعمل الجماعي، يبدو غير قابل للتصنيف بالنسبة إلى التفرع الثاني الشهير لـ Popper الذي يواجه النظريات «الماورائية» بالنظريات «العلمية».

إن موقف Nisbet هو بالأحرى متشكك أكثر مما هو نسبي. وNisbet المتعلق بالمثل الأعلى الذي عبّر عنه Ranke تقليدياً ـ وصف التبدل كما نتج فعلاً («Wie es eigentlich geschehen ist») ـ يرفض أن يكون بامكان تحليل التبدل إتاحة الفرصة لأي نص قانوني موضعي وعام. وعالم الاجتماع، كالمؤرخ وفقاً للمثل الأعلى الذي حدده Ranke أو Mommsen، كما السياسي أو الاقتصادي، يعتمد موضوعاً آخر غير تحليل المسارات الخاصة في خاصيتها، بدون أن يسعى إلى أن يكشف فيها شرح الانتظام القانوني المنطقي ولا أن يطبق فيها نماذج مثالية.

لقد حاولت أن أبين أن موقف Nisbet كان هو أيضاً غير قابل للأخذ به بقدر ما يقود إلى واقعية غير مقبولة: إذا لم تكن هناك نصوص قانونية منطقية أو قانونية موضعية أكيدة، هناك أنظمة من فئات ونماذج مثالية من الصعب التأكيد أنها غير مفيدة لتحليل التبدل الاجتماعي وعلى العكس يجب الاعتراف

بأنها لا غنى عنها لادراكه بقدر ما تقدم من أُطر تبنى داخلها فيما بعد نظريات بحصر المعنى. وإذا كانت هذه الأنظمة الفئوية وهذه النماذج المثالية ليست في ذاتها «ماوراثية» ولا «علمية» بالمعنى الصلب الذي أعطاه Popper لهذين النعتين، فهي لا غنى عنها لبناء نظريات تعود لمعايير بوبرية للتثبت. إن Nisbet لا يعترف بتعبير آخر بالاعتراضات التي كان Simmel وWeber في زمنهما قد وجهاها في محلها لواقعية Ranke. ويجب القول حسب نفيه إن منظّري التبدل الاجتماعي نادراً ما وعوا ضرورة التفريق الشكلي والتجريبي، وانهم غالباً ما قدموا كنظريات تجريبية عامة بناءات يجب في معظم الحالات أن تعتبر نماذج مثالية.

ملاحظة حول مفهوم الصحة

يبقى التطرق إلى مسألة هامة وتقنية نسبياً لا يمكن أن تعالج بالتفصيل في هذا المضمون. وقد رأينا أن شرح مسار ما يمكن، حسب الحالة، أن يُشرِك نموذج البديهية العلمية هذا أو ذاك على الصعيد المجهري (علم النفس من النموذج الادراكي أو علم النفس من النموذج المنفعي مثلاً)، وأن طبيعة المتغيرات المشركة كانت تابعة للحالة المنظور فيها وأن أي قاعدة عامة لا يمكن وضعها في هذا الشأن. كما يجب، من جهة ثانية، حسب Simmel وWeber، إلاّ أن نتعرض لإخراجات يخشى أمرها، الاعتراف بأن العالم الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي عندما يشرح ظاهرة معينة يضع دائماً رسوماً بيانية مثالية حتى ولو جهد في ضبطها لتنسجم مع الحقيقة التي يحللها. وتبرز هنا مسألة علومية جوهرية وهي معرفة كيف يمكن تجنب الكيفي أو، على سبيل طرح المسألة في شكل آخر، كيف يمكن أن نبسط صحة نظرية ما.

بامكاني، بعد أن عالجت بالتفصيل هذه المسألة في مكان آخر، أن أكتفي بمجرد تذكير[1].

تكمن نقطة انطلاق نظرية علمية دائماً في تعريف مجموعة محددة من المعطيات: {ج}. وهذه المعطيات، في نظرية تعالج التبدل الاجتماعي، تمثل

(1) Théories, théorie et Théorie, op. cit.

الخاصية في أنها مفهرسة بالنسبة إلى الزمن. وترتكز المرحلة الثانية على «اختيار» الرسم البياني أو الرسوم البيانية المثالية {ح} التي نقدّر، مع التحفظ لجهة التفحص الاضافي، أنها تقدم العناصر المناسبة لبناء النظرية التي تشرح {ج}. وانطلاقاً من {ح} نبني إذاً النظرية ك. وهذه النظرية ك يجب أن لا تحوي اقتراحات غير مقبولة تجاه المعيار الوبري للادراك. وبالاضافة إلى ذلك يجب أن تكون ك منسجمة فعلاً مع {ج}. ويمكن عندها أن تترجم ثانية مسألة صحة ك في الشكل التالي: هل من الممكن تصور نظرية كُ متميزة عن ك وتتجاوب في الوقت عينه مع المعيار الوبري للادراك ومع المعايير البروبرية للانتحال؟ يمكن، في حالة الايجاب، بناء نظريات «لاقياسية» ـ بمعنى Feyerabend ـ للمجموعة ذاتها من المعطيات {ج}. ولا يمكن في هذه الحالة تقرير الصحة النسبية لـ ك وكُ. وليس في وُسعنا، بتعبير آخر، الحكم على درجة صحة ك. وإذا كان يمكن شرح {ج} عن طريق مجموعة نظريات لاقياسية كَ، كّ، ك‴. . . تحوي عناصر عديدة فلا يمكن أن يكون لـ ك إلاّ صحة ذاتية.

لنتصور على العكس أنه من العسير تصور نظرية ك″ تشرح {ج} وكذلك أعتقد أن ذلك هو حالة بعض النظريات المشار اليها أعلاه كنظريات Epstein أو Weber- Trevor Roper. ولا يمكن في هذه الحالة أن تعتبر ط نظرية حقيقية ـ لا يمكن أن يكون مفهوم الحقيقة سوى مفهوم محدد ـ غير أنها نظرية لها صحة قوية. وإذا كانت نظرية ك″ لا قياسية بالنسبة إلى ك، قد نشأت، فإن هذه الصحة سوف تضعف. وإذا كانت نظرية ما ك″ قياسية بالنسبة إلى ك وتشرح مجموعة معطيات {ج″} بحيث أن {ج} داخلة في {ج″} فإن صحة ك تكون أيضاً ضعيفة ولا يمكن في هذه الحالة استبدال ك″ بـ كُ. إن إعادة نظر Trevor Roper في نظرية Weber مطابقة مع حالة من هذا النوع.

ليست مسألة صحة النظريات إذاً مسألة بدون جواب: يمكن على العكس أن يكون لها جواب تحليلي دقيق. ومفاهيم كمفاهيم الصحة أو التصديقية أو الحقيقة لنظرية ما يمكن أن يكون لها تعريف دقيق. بيد أنه إنطلاقاً من الآونة التي يمكن أن تكون فيها صحة نظرية ما محددة (مع استبعاد

الحالة التي، وحاصل الكلام هي نادرة إلى حد ما حيث تتيح أيضاً عدة نظريات لاقياسية شرح مجموعة من المعطيات) يمكن الحكم على صحة الرسوم البيانية المثالية الموضوعة في النظرية. ولا يمكن أن تطمح هذه الرسوم البيانية المثالية إلى الشمولية وإنما إلى التعميم فقط (وقد رأينا أعلاه أهمية هذا التفريق). مما تقدم ينتج أنه لا يمكن ترتيبها بعضها مع بعضها الآخر كما يمكن أن نفعله في صدد النظريات بحصر المعنى. وهكذا ليس للرسم البياني «المادي» أي تفوق على الرسم البياني «المثالي» ولا أي دونية بالنسبة اليه، وهناك حالات لا يطبق فيها هذا أو ذاك. واستحالة إضفاء صحة على هذه الرسوم البيانية لا يقود إلى الكيفي طالما أن المسألة الهامة الوحيدة هي معرفة ما إذا كانت نظرية ك مؤسسة انطلاقاً من ح تحوي شرحاً {ج}. والحالة أن هذه المسألة، ما عدا حالة النظريات اللاقياسية، ليست محددة وحسب، وإنما تحوي كذلك جواباً دقيقاً.

هنا كما هناك يجب التفريق بوضوح بين المفهوم النوعي والمفهوم النسبوي والناقد للمعرفة. فالمفهوم المتشكك الذي يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة ـ لا شيء أكيد، «كل شيء يزول» (Feyerabend)، «العالم معقد إلى درجة أن كل ما يمكن أن يقال فيه في النهاية يصلح»، و«هذا صحيح لأنني أعتقد ذلك»، كمعيار للحقيقة ـ هو في الواقع صورة لكل المذهبيات طالما أنه لا يتيح التفريق بين برهان السلطة ومعيار الحقيقة، وللإلتباسات جميعاً.

على أن الحكمة الشعبية، كما لاحظ هيغل، تعترف هي ذاتها بأن الابقار جميعاً سوداء خلال الليل وحسب.

معرفة التبدل الاجتماعي وفوائده وتفسيراته

ما زال يبقى لدي، لإكمال مهمتي، أن أعالج نقطة معينة. غير أنني سأكتفي ببيانها لأنها تفترض دراسة بحد ذاتها. إنها نقطة تأثير ما يمكن تسميته بتعبير غامض «الحتميات الاجتماعية» حول نظريات التبدل الاجتماعي. في أي مقياس يكون الدور الذي قامت به نظريات التبدل الاجتماعي في العشرين سنة الأخيرة نتيجة بعض العوامل الاجتماعية؟

لنستعد موضوعاً قديماً، فعالم الاجتماع الألماني Habermas يرى أن

المعرفة، ولاسيما في المجال الاجتماعي، تتحكم بها الفوائد بوثاقة[1]. وهذه الرؤية الاجتماعية للمعرفة كان لها جمهورها بدون عناء. وقد لاقت ظروفاً فكروية مؤيدة. وبيّن مبحث العلوم التاريخية، وأعمال Kuhn، وLakatos، وFeyerabend على وجه الخصوص، أن النمو العلمي كان، في مجال العلوم الصحيحة ذاته، متأثراً بعوامل اجتماعية، فقد حلت محل صورة الباحث المتجرد من الماديات الذي حاول النفاذ إلى الحقيقة بتطبيق قواعد مقننة تماماً للاكتشاف العلمي، صورة الكفاح من أجل الحياة في المجتمع العلمي[2]. وقد سبق لـ Popper أن استبدل بمفهوم الحقيقة مفهوم التحايل. ولاحظ Lackatos أن نظرية صعبة الانسجام مع الوقائع يمكن الأخذ بها طويلاً في الحياة وان فوائد الباحثين ليست غريبة عن هذا التأجيل[3]. ويصر Feyerabend[4] على واقع أن النظريات العلمية يمكن أن تكون «لاقياسية»، أي أنه قد يكون من الصعب موقتاً التقرير، إنطلاقاً من الاختبار، أنها الأفضل. والفوائد، في هذه الحالة، ـ كما المعتقدات غير العلمية ـ يمكن أن تقوم بدور حاسم وأن تسهم في شرح انضمام الباحث إلى هذه النظرية أو تلك.

وإذا كانت المصالح الفردية أو الفئوية لا يمكن محوها من تاريخ علوم الطبيعة، أفلا يجب الاعتبار أنها تقوم بدور أكبر أيضاً في العلوم الاجتماعية، لأن قواعدها من جهة أولى هي أقل تقنيناً وأقل اعترافاً إجماعياً بها، ولأن المسائل التي تطرحها من جهة ثانية لها قيمة وجودية؟

أعتقد، والحق يقال، أنه يجب الحذر حول هذا الموضوع من الرؤى الباتة أكثر من اللازم. فالدور الذي تقوم به المصالح، إذا كان غير منازع فيه، ليس كافياً، في علوم الطبيعة كما في العلوم الاجتماعية، لتجريد مفهوم الموضوعية من أهليته. والأهواء والمصالح تلعب بالتأكيد دوراً أساسياً في

---

(1) J. Habermas, Connaissance et intérêts, Paris, Gallimard, 1976.

(2) G. Lemaine et B. Matalon, La lutte pour la vie dans la cité scientifique, Revue française de sociologie, X, 21, 1969, p. 139- 165.

(3) I. Lakatos, op. cit.

(4) F. Feyerabend, Contre la méthode, Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance, Paris, Seuil, 1979.

انتقاء المعضلات التي يتكرس لها الباحث. وتتدخل الفكرويات في اختيار إطارات الإسناد التي انطلاقاً منها يبني نظرياته. والأهواء والفكرويات يمكن أن تساهم في تأمين نظرية أكثر جرأة مما تستحق، أو أن تؤكد لها عمومية لا يحق لها فيها أو نظاماً منطقياً مغالى في قيمته. بيد أن للواقع دائماً الكلمة الأخيرة، طالما أن الحقوق وإمكانية النقد العقلي محتفظ بها.

وسأكتفي بمثال لإشهار هذه النقطة. إن نظريات النمو الاقتصادي التي ازدهرت في الخمسينات والستينات مرتبطة، بشكل لا نزاع فيه، بظروف «النظام العالمي» بعد الحرب. والنمو السريع للأمم «الغربية» يتيح إبراز فائض منتظم. وتظهر زيادة الترابط كمعطى محتّم. والتباين البديهي بين الأمم. ونمو حركات الاستقلال الوطني يساهمان في نجاح مفاهيم العالم الثالث والانماء والتخلف. ويناط بالاقتصاديين إذن، عن طريق طلب منتشر في الغالب وأحياناً نوعي، البحث عن أسباب التخلف ووسائل علاجه. وقد حثت الظروف التي طرحت فيها هذه المسألة والطريقة التي طرحت فيها الباحثين على انتاج نظريات عامة للنمو والتخلف. كما دعت المعطيات عينها، إلى حد ما، إلى وضع نظريات خارجية المنشأ تصر على دور المساعدة الخارجية في الانماء وبذلك تجعلها مشروعة.

وأعتقد أن نظريات كنظرية الحلقة المفرغة للفقر أو نظرية مراحل النمو لـ Rostow غير قابلة للفهم إذا صرفنا النظر عن هذا المنطوق. ويمكن حتى الذهاب إلى أبعد من ذلك والتأكيد أن النظريات التي وضعها الاقتصاديون في هذه الآونة كانت مشروطة إلى حد كبير بالدور الذي أنيط بهم وشكل المسائل التي طرحت عليهم.

غير أن النقد العقلي كان يحتفظ بحقوقه. ولوحظ بعد وقت قليل أن نظريات الانماء تناقض عدداً معيناً من المعطيات المتعذر ردها، وتصديقيتها تآكلت تدريجاً.

من المهم على العموم الاعتراف بأن الكثير من القوانين الشرطية أو النزعات التي طمحت العلوم الاجتماعية إلى إبرازها هي في الحقيقة مبنية على رأي مسبق اجتماعي المركز. فالحادثات الثورية الفرنسية هي التي أوحت إلى Comte، ومن بعده إلى Durkheim، بأن الانسانية تتجه نحو تصفية الديانات

الكبرى. وقد لاحظ Weber، الأكثر تيقظاً، أن الولايات المتحدة، المجتمع الأكثر نمواً والأكثر «مادية» بين المجتمعات، ساهم فيها على العكس مجموع عوامل في حيوية البروتستنتينية. وبالارتكاز على التجربة الانكليزية اعتقد T.H.Marshall أن توسع الحقوق الثانوية كان مدعواً إلى أن يتبعه، في هذا النظام، توسع الحقوق السياسية، ثم الحقوق الاجتماعية، في حين أن Tocqueville كان، من ناحيته، قد استشعر بوضوح أن توسع الحقوق الاجتماعية يمكن أن يجر إلى ظهور استبداد «ناعم وواقٍ»، أي تقييد للحقوق السياسية. إن تجربته الاميركية هي التي أوحت إلى Parsons بالتأكيد بفرضية اختفاء الأسرة المنتشرة. وهذا «القانون»، بشكل أدق، كان يعكس الانطباع بأنه كان يمكن، في الخمسينات، أن يكون هناك تطور للبنيات العائلية في أميركا.

لنظريات التبدل الاجتماعي في الغالب إذاً في الواقع نظام انحراف بمعنى Pareto؛ يجب اعتبارها مترجمة للاحاسيس في شكل علمي مستتر. وبشكل أصح انها تستخرج من الاختبار، مع أنها مبنية عليه، نتائج مفرطة. ولا تنجم التصديقية المعطاة لها عن الصفة الجوهرية للبراهين عليها وحسب وإنما كذلك عن درجة انتشار الاحاسيس التي تعكسها. ولذلك تقيم هذه الانحرافات روابط شتيتة مع الواقع وغالباً ما ترتدي وظيفة البرهنة البلاغية على الأقل إن لم ترتدِ شكلها. ولهذا السبب يمكن أن تقود الانحرافات ذاتها إلى خلاصات متعارضة. ونرى ذلك في مثال نظرية الحلقة المفرغة للفقر. فهذه النظرية، بالنسبة إلى Nurkse كان من المفروض أن تبرهن على الواجب الذي كان على العالم المتقدم في المساهمة في المساعدة الخارجية لانماء العالم الثالث. والقانون عينه، لدى Galbraith، وضع في شكل («أي زيادة في المداخيل تطلق قوى تلغيه وتعيد المستوى السابق للحرمان») يقود إلى عدم فائدة المساعدة الخارجية. ذلك بأن شعوراً مسيطراً في غضون ذلك أصبح متنحياً وحل محل مذهب الانماء الخارجي المنشأ مذهب الانماء الداخلي المنشأ.

فتاريخ نظريات العلوم الاجتماعية يتطلب إذاً أن تكون الطلبات النوعية والمنتشرة والتي سعت إلى التجاوب معها محددة وأن تتم زنة مفعول هذه الطلبات في محتوى هذه النظريات.

يجب كذلك درس التأثير الذي تحدثه علوم الطبيعة أو على الأقل صور هذه التمثيلات التي أعطتها العلوم الاجتماعية لعلوم الطبيعة. والأهمية التي تعطيها عموماً العلوم الاجتماعية لمسلّمة الحتمية هي على الأرجح، في جزء منها على الأقل، نتاج هذه الصور. ورفض معالجة الظاهرات الاجتماعية ـ الذي يظهر ويعود إلى الظهور بلا انقطاع ـ كنتيجة مسلّمة تجمّع الأعمال الفردية ينجم على الأرجح، هو أيضاً، عن صورة معينة للعلم لا يمكن بموجبها توفير موضع للظاهرات الذاتية.

إلاّ أن هذه المسائل التاريخية ـ مهما كانت مهمة ـ لا يمكن إلاّ أن تكون إضافية للمسائل الحرجة التي نسعى إلى الاجابة عينها. والعلوم الاجتماعية غالباً ما ترفض المصادفة والذاتية لأسباب يمكن أن يسهم التاريخ في توضيحها. إلاّ أنه من المهم كذلك بيان أن نظريات التبدل الاجتماعي بتوفير المكان الصحيح لها يمكن أن تطمح إلى الموضوعية وحسب التي تستدعي ـ وفقاً للدرس الحي دائماً لـ Kant ـ معرفة هوية المسائل الباقية بدون جواب والتخلي عنها.

بالامكان تحليل المسارات الجزئية للانماء، ويمكن إعداد رسوم بيانية عامة وإنما شكلية تستخدم في تحليل المسارات الحقيقية للتبدل أو التحديث أو الإنماء. وهناك مفاهيم كمفاهيم نظرية التطور الاجتماعي، أو نظرية الانماء، أو نظرية التبدل الاجتماعي تدل بالمقابل على مجموعات مركبة تحوي عناصر تنتمي إلى هذه الفئة أو تلك من هذه الفئات، وهي مجموعات من المتعذر إعطاؤها وحدة ما.

والوحدة لا يمكن الحصول عليها عن طريق ضم احكام قيم غير قابلة للبرهنة عليها في جوهرها ـ ويبقى هذا الضم في الغالب ضمنياً ـ حتى ولو كانت موضوع معتقدات جماعية.



الخاتمة

فخ الواقعية

ربما كان Simmel، مع Weber، أحد أعمدة العلوم الاجتماعية الذي كانت له الرؤية الأكثر علمانية ـ وأعني بذلك الفكروية ـ للتبدل الاجتماعي.

فقد رأى تماماً أن ظهور وحدة تصويرية أ ب أو تنسيق أ ب لم يكن بالامكان تفسيره إلاّ كنتيجة لتجمّع الافعال الفردية. غير أنه لكي تنتج هذه الأعمال في أ ب معاً أو ب، أو أ في أول الأمر ثم ب إذا تعلق الأمر بوحدة تصويرية، يجب أن تتحقق مجموعة ظروف ل. فإذا لم تتحقق أو تحققت جزئياً يمكن أن تظهر أ بدون أن تظهر ب. ويمكن، على الصعيد العياني أن تكون أ منضمة إلى ب أو إلى ضدها. ومن المتعذّر في الأغلب حتى الاعلان أن التنسيق أ بَ يجب أن يكون أكثر تواتراً من التنسيق أ ب. وعدم يقين تنسيقات عيانية يظهر كبداهة ما أن نعي الواقع أنها لا يمكن أن تكون إلاّ نتاج أعمال لا تترجم وجود قوانين طبيعية. لم يكن Simmel بالتأكيد متفاجئاً من علمه أن البطالة والتضخم من الممكن أن يتغيرا لسبب مباشر، وكذلك لسبب عكسي، وانه ليس هناك من معنى للتساؤل أي من حالتي الصورة هو الأكثر تواتراً.

وللكثير من المنظّرين، بالتباين مع علماء نفس العمل، رؤية طبيعية للتبدل الاجتماعي. وهؤلاء المنظّرون يسعون إلى إيجاد قوانينه. لأنهم يفهمونه على أنه طبيعي. ويمكن التساؤل، والحق يقال، عما إذا كانت نظريات التبدل الاجتماعي تحوي مقداراً ماورائياً مهماً كأهمية المذاهب الصادرة عن فلسفة التاريخ القديمة.

ولكل من Simmel وWeber حول نقطة أساسية أخرى مرتبطة بها موقف يختلف عن موقف العديد من الآخرين ويوحي لهم بالإلفة مع الفكر الكانتي: لقد أدركوا أكثر من أيّ كان فخ الواقعية وضرورة التفريق بصرامة بين رسوم المعقولية البيانية التي يبنيها والحقيقة ذاتها. وذلك هو المعنى الكلي لمفهوم Simmel لعلم الاجتماع الشكلي أو مفهوم Weber للنموذج المثالي. والعلاقة ص = أ س هي شكل لا يمكن، طالما أن قيمتي أ و ب غير معينتين بدقة، تطبيقه في أي واقع. ويمكن بالمقابل، ما أن تتحدد هاتان القيمتان، أن تترجم بعض العلاقات الحقيقية بشكل مناسب.

والأمر على هذا النحو في نموذج كنموذج Hotelling (راجع الفصل السابع). إنه، بهذه الصفة، لا يطبق في أي واقع خاص، وهو بهذا المعنى شكلي إذن. وهو في الوقت عينه عام، لأنه ما أن تغذيه معطيات تجريبية ـ وفي تعبير آخر ما أن تكون ثوابته معينة بشكل مناسب ـ يمكن أن يحلل أوضاعاً مختلفة جداً. والأمر على هذا النحو أيضاً في نماذج أخرى للرسوم البيانية للمعقولية، وعلى وجه الخصوص الأنظمة المفهومية التقليدية التي تستخدمها العلوم الاجتماعية. وبالتالي فإن التفريق الذي أدخله Tönnies بين Gemeinschaft (المجموعة) وGesellschaft (المجتمع) هو رسم بياني للمعقولية الشكلية مع أنه من نموذج آخر غير نموذج Hotelling[1]. أن تفريق Tönnies، على هذا النحو، لا يطبق في أيّ واقع اجتماعي خاص. إنه بالأحرى فكرة موجهة تتيح جذب انتباه الباحث إلى فوارق يمكن أن يلاحظها عندما يقارن بين فرق محصورة ومجتمعات على حد سواء. وله بهذا المعنى إذاً عمومية كبرى. بيد أن التفريق لا يأخذ معنى حقيقياً ولا يمكن استخدامه بشكل مناسب إلاّ في مقارنات بين الفرق الحقيقية أو المجتمعات الحقيقية. ويجب، كما في حالة نموذج Hotelling، لكي يكون التفريق وثيق الصلة بالموضوع، أن تكون «ثوابته» متكيّفة مع المواضيع المطروحة، وإلاّ ـ إذا طبق في الحالة الخام ـ غدا وسيلة للفكروية والطوباوية. والأمر كذلك في «قانون» الانخفاض النزّاع لمعدل الربح. إنه ليس قانوناً تجريبياً بمعنى الكلمة وإنما هو

(1) في ما يتعلق بالتفريق بين مختلف نماذج كيفيات المعقولية، R. Boudon Théories, théorie et Théorie, op. cit.

رسم بياني للمعقولية التي يجب أن تكون ثوابتها متكيفة مع الأوضاع المرغوب في تحليلها. إنه يبرهن إذاً على أن معدل الربح، حسب الحالة، يمكن أن ينخفض أو يزيد أو يبقى مستقراً. وهو لا يسمح بتعبير آخر بأيّ خلاصة تجريبية وأي تنبّؤ.

ويرتكز فخ الواقعية الذي كرس له Simmel كتاباً[1] على أنه يفسر كخاصيات للاشياء ما هو ليس سوى رسم بياني للمعقولية، وأن يخلط بين الشكل والواقع أو ـ على سبيل استعادة صيغة هيغل الشهيرة ـ ان يماثل «العقلي» «بالواقعي». وليس من العناء إشهار هذا الانزلاق. إن نموذج Hotelling، إذا جرى تفسيره بشكل واقعي، يقود إلى التنبؤ (الخاطئ) بأن نماذج الفرق، في أنظمة الحزبين، يجب أن تكون دائماً مفرّقاً بينها عملياً ونتائج الانتخابات محصورة دائماً. وإذا ما جرى تفسير تفريق Tönnies بشكل واقعي يقود إلى أن يشيّء[*] التعارض بين المجموعات والمجتمعات، وإلى المواجهة بصورة طوباوية بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات العصرية، وإلى المبالغة في تناقض الثانية.وانسجام الأولى. وقد أوحى مفهوم المجموعة لـ Hoselitz مثلاً[2] بأن المجتمعات التقليدية تشكل وحدات تمامية إلى درجة أن التبدل لا يمكن أن يكون إمّا مرفوضاً (المجموعة الجامدة) أو منتجاً لتقلبات توصل إلى تجريدها من هويتها. وقانون الانخفاض النزّاع لمعدل الربح، إذا جرى تفسيره بشكل واقعي، يوصل إلى التنبؤ بانبجاس النظام الرأسمالي. هذه التفسيرات جميعاً تقود إذاً إلى تنبؤات تكذبها الوقائع أو إلى تمثيلات طوباوية للتبدل. والفكرويات المعقدة التي تولدها العلوم الاجتماعية ـ كالماركسية أو البنيوية أو النفعية ـ هي على العموم نتاج الوهم الواقعي. وهكذا تفسر البنيوية بصورة واقعية التعارض البنيوي / غير البنيوي. والنفعية تميل إلى فهم التماثل (مجتمع نظام، مجتمع/ تنظيم، الخ) كهويات.

---

(1) إن Die probleme, der Geschichtsphilosophie, (مرجع سابق) مبين في الأسطر الأولى من مقدمة الطبعة الثالثة (1907) «كنقد للواقعية في التاريخ».

(*) شيأ: حوّل إلى شيء ما.

(2) B. Hoselitz, Les principaux concepts de l'analyse des répercussions sociales de l'évolution technique, in B. Hoselitz et W. Moore (red.), Industrialisation et société, op. cit., p. 9- 28.

غير أنه من المهم أيضاً أن نرى، كما يقترح Simmel بوضوح عندما يلح على التفريق بين الشكلي والواقعي، ان الرسوم البيانية للمعقولية كالرسوم البيانية التي أشرنا اليها ليست خاطئة في ذاتها. على العكس أنها لا غنى عنها لشرح التبدل الاجتماعي. وتظهر الصعوبات فقط عندما تفسر هذه الرسوم بطريقة واقعية أنها تصف إواليات أو تفريقات واقعية بدون الرؤية إنها لا يمكن أن تطبق في هذا الموضوع الخاص أو ذاك، بدون أن تكون معينة ومكيفة.

إن فخ الواقعية ـ وقد قيل ذلك ـ ليس خاصاً بالعلوم الاجتماعية. فالكثير من النقاشات المتعلقة بالداروينية مثلاً ناجم عن أنه جرى تفسير نظرية هي في الواقع نظام نموذج للمعقولية بشكل واقعي. وقد تردد Popper هو نفسه، على سبيل التذكير، حول النظام ـ «الماورائي» أو «العلمي»؟ ـ لنظرية داروين ولم يستطع الاجابة على هذه المسألة لأنه بذل العناية للتفريق بين النظرية من جهة ونموذج المعقولية من جهة أخرى. إن نظرية داروين بالفعل تقول لنا فقط أيّ من نماذج الإواليات يمكن الاعتبار أنه يعمل في تطور الأجناس. غير أنه يجب، إذا أردنا تحليل جنس معين، خلال حقبة معينة، تغذية النموذج بمعطيات تجريبية أو تاريخية إذا شئنا. وبتعبير آخر يجب أخذ المصادفة والاحتمال في الحسبان. والواقع أن جنساً ما بقي بمنجى من المنافسة في مِشكاة(*) بيئوية محمية يمكن مثلاً أن يشرح تطوراً خاصاً. إلاّ أن النظرية، على هذا النحو، لا تتيح أي خلاصة تجريبية. ومما لا طائل تحته الاصرار على الواقع أنها عندما تفسر بطريقة واقعية يمكن أن تقود إلى التنبؤ (الداروينية الاجتماعية مثلاً) وإلى الاستدلالات الأكثر نزاعاً فيها، كما يبرهن على ذلك مأخذ الحشو الذي غالباً ما يوجّه اليها.

ويكمن عناد الوهم الواقعي ـ في العلوم الاجتماعية وغيرها ـ في أنه إوالية أساسية لتكوين الفكرويات.

وعندما تفسر رسوم المعقولية البيانية التي تنتجها العلوم الاجتماعية، كما يجب أن تكون وليس بطريقة واقعية وإنما بطريقة شكلية، تكوّن أدوات لا غنى عنها لفهم الواقع. بيد أن فعاليتها ليست متأتية من كونها ترفض حقوق التنوع

(*) المِشكاة: أصل المعنى كوة في الحائط غير نافذة يوضع فيها تمثال أو زهرية: niche.

والاحتمال والفوضى بل، على العكس، من كونها تصونها لأن استبعادها خاصية جوهرية للفكر المذهبي.

ويوافق علماء الاجتماع التقليديون للعمل حول نقطة ثالثة أخيراً وهي أنه من غير الممكن سوى شرح المسارات المحددة والجزئية، بالتالي. والإلهام الكانتي هنا أيضاً بديهي؛ وحسب المعلومات التمهيدية ليس العلم ممكناً، إذا لم تكن للعلم حدود (Grenzen)، وإنما شريطة الاعتراف بحدوده (Schranken).

ولذلك يتم، إلى حد كبير ولا ريب، وضع حدود ضيقة جداً لطموح بناء نظريات عامة في المجال الاجتماعي حتى لاكتشاف انتظامات تجريبية، ذات مدى عام بأن نموذج علم اجتماع العمل، رغماً عن خصبه، متعارض بشكل دائم مع نماذج أخرى.

وتبرز أخيراً نقطة أساسية من التحقيق المنهجي حاولت أن أبينها في هذه التجربة. إن تحليل مسار التبدل لا يمكن أن يتجاوب مع معايير العلمية كما حددها Popper وآخرون غيره إلاّ أن يكون نموذج المعرفة المثالي الذي قرنته باسم Weber قابلاً للتطبيق ـ ولا يمكن أن نرى كيف يمكن أن تتمكن معاييره من أن لا تكون مقبولة إلى حد كبير، إلا أن نعدل عن أي تفريق بين المعرفة العلمية وأشكال المعرفة الأخرى. والحال أن النموذج الوبري يتعذر تطبيقه إلا في مسارات جزئية ومحددة، بالمعنى التقني الذي أعطيته لهذا المفهوم. وما أن نخرج من هذا الاطار حتى نغادر مجال اليقين لندخل مجال التخمين والاحتمال. وليست النظريات التخمينية والاحتمالية بالضرورة مجردة من الفائدة العملية أو العلمية. بيد أنه من المهم وعي ما يمكن تسميته نظامها المنطقي. كما أنه من المهم التفريق بين النظريات الشكلية التي تقدم رسوماً بيانية مثالية يمكن أن تصلح كقاعدة لبناء نظريات بالمعنى الحصري لهذه النظريات بحصر المعنى هي ذاتها.

ويرتكز أحد الأهداف الأساسية لفلسفة المعرفة، كما «المنهجية»، على تحديد أن ما هو في مسار المعرفة يعود للذات التي تعرف ما يعود للموضوع. ونجد في أحد أقطاب المجموعات الاتصالية التي يتيح هذان التعبيران إنشاءه نظريات موضوعة بحيث يمكن أن يؤكدها الواقع أو على الأقل أن يرفضها

بشكل لا لبس فيه. والطرف الآخر تشغله النظريات التي يمكن، على غرار Feyerabend، نعتها «بالأساطير». وأيّ من الحالات الوسيطة ممكن بينهما. فالهدف الأساسي لفلسفة المعرفة ـ فلسفة المنهجية ـ يرتكز على تحديد المكان الصحيح لهذه النظريات. إن له أهمية ربما كانت حاسمة أكثر من غيرها في مجال تحليل التبدل الاجتماعي مما هي عليه في المجالات الأخرى. وهذا ناجم عن التأثير العملي لنظريات التبدل الاجتماعي، أو ـ على سبيل الكلام على غرار Pareto ـ عن «فائدتها الاجتماعية». إنها في الواقع، بسبب هذا التأثير، مهددة استيطانياً بفخ الواقعية.

وابتداء من الآونة التي ينفصل فيها هذا الفخ تختلط البنيات بالجوهر وبالنماذج المثالية مع قوانين نزّاعية: وننسى أن «النيات» لا تظهر إلاّ في مضمون معطيات صدفوية، وتعطى شمولية وضرورة لانتظامات محلية ومحتملة؛ وتُماثَل الفئات المثالية بالتفريقات الواقعية، ويتعذر التفريق بين نموذج عام وقانون شمولي، وبين نتائج تجريبية ونتائج شكلية، ويغالى في تقدير أهلية توقع العلوم الاجتماعية؛ ويُخلط الشرح بالتوقع، وهما مفهومان لا يستدعي أحدهما الآخر إلاّ أن نعرّف الشرح وحماية الوقائع الخاصة في ظل قوانين شمولية. ونظريات التبدل الاجتماعي التي ظهرت في السنوات العشر الأخيرة ـ لأنها لم تأخذ هذه التفريقات دائماً في الاعتبار ـ سقطت، كفلسفات التاريخ في القرن التاسع عشر، إلى حد كبير، في فخ الواقعية.

وتخلق الشكوك التي توحي بها اليوم ربما مضموناً ملائماً لاستعادة تفكير ناقد حول حدود المعرفة في مجال تحليل التبدلات العِيانية التي تؤثر في المجتمعات.

يجب أن يشار أيضاً بالطبع ـ وذلك أحد مواضيع هذا الكتاب ـ إلى أن الفردانية المنهجية، وهي المبدأ الذي يعرّف علوم اجتماع العمل، هي الأساس الوحيد الممكن الذي يمكن أن يرتكز عليه تحليل علمي للتبدل الاجتماعي. وهذا الطرح صحيح سواء أكان المقصود تحليل التبدلات ذات المقياس المقلص (التبدلات في التنظيمات مثلاً) أو التبدلات العِيانية، أي التي تؤثر في شكل نزّاعي في المجتمعات في مجموعها. كما أنه صحيح أيّاً كان نموذج المجتمعات التي يعالجها. ومبدأ الفردانية المنهجية، كما تبين الأمثلة المعطاة

أعلاه، وكما تبين الأمثلة العديدة الأخرى التي يمكن تقديمها، يطبق بفعالية أيضاً في تحليل التبدل الاجتماعي في الهند العصرية، أو في اليابان التقليدية، أو في فرنسا ما قبل الثورة وفي تحليل الظاهرات الفكروية أو الدينية مثلاً، وكذلك في تحليل الظاهرات السياسية أو الاقتصادية.

ويجب أن يشار أخيراً إلى أن نظريات التبدل الاجتماعي لها في الغالب نظام نماذج أو نظريات شكلية. وتشكل هذه النظريات النماذج مجموعة قوانين لها الأهمية لادراك الصيرورة التاريخية وهي غير قابلة للدحض إلى درجة أنها تشرح أن مفهوم التبدل الاجتماعي قد فرض نفسه إلى جانب مفهوم التاريخ. وتبرهن هذه النظريات الشكلية على أن العلوم الاجتماعية غير محكوم عليها بالتحليل الخاص ولا بالرتابة القانونية المنطقية.

ومبدأ التبدل الاجتماعي هو في الواقع في الوقت عينه مألوف وملغز. لماذا وكيف انتهى إلى الدلالة على خاصة «علمية» معترف بها على هذا النحو في حين أن «التبدل الاجتماعي»، في الواقع، تتم دراسته، بشكل مباشر أو غير مباشر، في فصول العلوم الاجتماعية كافةً؟ ولماذا لا يظهر كيان مؤسسي مقبول على وجه العموم ومعترف به اليوم متوافقاً مع أي كيان مفهومي من السهل إدراكه؟. وبماذا، بالعودة إلى مسألتنا الأولية، يفترق «التبدل الاجتماعي» عن التاريخ؟

الحقيقة أن هناك ثلاثة مفاهيم ممكنة لمعرفة «العلم» في المجال الاجتماعي. الأول هو المفهوم التجريبي الذي يناظر، إذا طبق في تحليل التبدل الاجتماعي، المفهوم الذي سمي، في ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر، التاريخية. فالتاريخي، مثال المعرفة التاريخية، يرتكز على وصف التطورات أو التبدلات التي حصلت كما حدث فعلاً wie es eigentlich geschehen sind، على سبيل استعادة صيغة Leopold von Ranke. والتاريخي لا يبحث عن الانتظام حيث لا يوجد. وهو لا يبت بمسألة معرفة ما إذا كانت هناك نزعات أو إيقاعات أو دورات تاريخية. وهو لا يهتم بمسألة معرفة ما إذا كانت التحولات هي مثلاً من فعل التبدلات في علاقات الانتاج كما كان يرى ماركس، أو بالأحرى كما يقترح Max Weber تحولات القيم.

ويمكن نعت المفهوم الثاني الأساسي الذي يمكن أن يعتمده من يدرس

بعض المسارات التاريخية بالقانوني المنطقي. فالتاريخي يتخذ كمثل أعلى وصف الواقع في تعقيده الملموس. وهو يقبل على الأكثر، لحاجة البحث والعرض، انه من الضروري اختصار معطيات الملاحظة وتنظيمها، وبالمختصر اتخاذ التدابير لادخالها في عرض خطي بالضرورة. وعلى نقيض ذلك، يحاول من يتبين المفهوم القانوني المنطقي أن يحدد، في الواقع التاريخي للنزعات، انتظامات، ودورات، وقوانين توارث، وتغيرات مشتركة بين السلاسلات، وروابط سببية بين العوامل، وبالاختصار ما يمكن أن نسميه بصورة عامة انتظامات عِيانية أو انتظامات بنيوية.

غير أنه يمكن أيضاً تمييز نموذج ثالث أساسي للمشروع أو المنهج، أو البرنامج، والكلام على مفهوم شكلي أو فرضي استنباطي، إذا كانت هناك موافقة على استخدام هذه الكلمة العالمة. والمقصود مجرد القول إن نموذج إنتاج المعرفة يرتكز في هذه الحالة على الانطلاق من فرضيات، أي إستنباط نتائج من هذه الفرضيات، واستخدام النموذج الناتج على هذا النحو لشرح الواقع أو توضيحه أو فهمه. وهذا المفهوم الفرضي الاستنباطي يمكن أن يتخذ شكلا رياضياً، بيد أنه لا يأخذ هذا الشكل بالضرورة: اللغة الرياضية هي بالطبع في بعض الحالات لا غنى عنها لاستخراج نتائج بعض أنظمة الفرضيات، ولكنها ليست دائماً على هذا النحو. والاستنباط ذو الشكل الرياضي ليس إذاً سوى حالة صورة ممكنة.

إن قراءة سريعة لما يسمى العلوم الاجتماعية تتيح إذاً الملاحظة أنه إذا لم يكن من السهل دائماً، في الحقيقة، تفريقها عن التاريخ، على صعيد نظري أو مفهومي، فإنها تستحق الاستقلالية المعطاة لها على وجه العموم. وهذه الاستقلالية مشروعة ذلك بأن العلوم الاجتماعية عينت نوع الرئايات والمناهج ـ على سبيل استعمال لغة فيلسوف العلوم Lakatos ـ وطبقتها منهجياً، وبأن المؤرخين لا يستخدمونها إلاّ عرضاً ويعترفون عند استعمالها بأن الفضل فيها يعود للعلوم الاجتماعية.

ويبدو لي أن هناك سبباً جوهرياً تماماً لهذا الواقع ذي الطبيعة الألسنية الذي يمثله الوجود ذاته والطابع المألوف لمفهوم التبدل الاجتماعي يكمن في هذه التفريقات: تستخدم العلوم الاجتماعية بشكل شائع اليوم ومنذ مدة طويلة

مفاهيم وكيفيات شرح غير معتادة في التاريخ التقليدي. وعندما يجري الكلام على التبدل الاجتماعي بدلاً من التاريخ يراد القول إن المقصود تحليل الصيرورة التاريخية في هذا المظهر من مظاهرها أو ذاك وفقاً لرئاية ما أو بما يتوافق مع منهج خاص بالعلوم الاجتماعية، أي إمّا وفقاً لرئاية قانونية منطقية أو رئاية شكلية. وعندما يقول لنا Tocqueville في المرحلة الأولى من النظام القديم إنه لا يؤلف كتاب تاريخ، من المهم أن نرى في هذه المرحلة شهادة الفكر الثاقب إلى أقصى حد: يوصي Tocqueville هنا بما سوف يوضحه بالتفصيل من بعده مؤلفون مثل Weber وSimmel، أي أن موضوعاً تاريخياً يمكن إدراكه وفقاً لمناهج ورئايات تختلف عن مناهج التاريخ التقليدي ورئاياته، وان الطرق الفرضية المنهجية على الأخص لها موضعها هنا.

إن المنهجين الأكثر تمييزاً للعلوم الاجتماعية ـ المنهج القانوني المنطقي والمنهج الشكلي ـ هما بالطبع مفترقان جداً. ونرى ذلك مثلاً في كون كلمة «قانون لها معانٍ مختلفة كلياً في كل منهما، فكلمة قانون في إطار المنهج القانوني المنطقي تدل على نص انتظام ما. ويجري الكلام هنا على قانون بالمعنى الذي يجري الكلام فيه مثلاً على «قوانين Kepler»، وبالمقابل يُدل على «قانون المنافع المقارنة» الشهير لـ Ricardo بصورة أوضح بمفهوم القضية التي يطلب اثباتها بالبرهان لأنه يصف نتيجة مستخرجة من النظام الفرضي الاستنباطي.

فالتبدل الاجتماعي موجود إذن طالما توجد مجموعة ضخمة من الابحاث وفقاً لهذا المنهج وذاك من المنهجين اللذين ذكرتهما أعلاه.

إلاّ أنه يجب أن يلاحظ أيضاً، كما تدل على ذلك مهمة التاريخية، أن البرامج الثلاثة التي جرى التفريق بينها تناظرها ثلاثة مذاهب، إنطلاقاً من الآونة التي تقدم فيها هذه المناهج على أنها منذورة للاحتكار. وعندما يعتبر المنهج «الشكلي» والمنهج «الاختباري» بدون فائدة أو غير مشروعين يكون هناك موقف تقليدي: التاريخية. وهي تظهر لدى التاريخيين التقليديين الألمان الذين هم أول من دافع عنها بقوة، غير أنها موجودة لدى العديد من المعاصرين. وكتاب Nisbet، Social change and history، ليس في آخر المطاف سوى بيان تاريخي تقليدي إلى حد كبير في مضمونه كما في برهنته.

وعندما يطمح المنهج «الاختباري» إلى استبعاد المنهج «الشكلي» نصل إلى مذهب آخر ـ يمكن الكلام في صدده على الطبيعية. ويمثل هذا الموقف التقليدي Durkheim مثلاً الذي كان يعتبر النماذج التي يستخدمها الاقتصاد تقليدياً وكذلك الفلسفة السياسية انها تعود للتجريد أو التأمل أو الماورائية. وكان ماركس وRicardo والحدّيون النمساويّون على حد سواء، وراء نظرياتهم الاقتصادية، يستخدمون نماذج فرضية استنباطية لتحليل الواقع الاقتصادي، وبذلك كانوا يطبقون في الاقتصاد طريقة كان يستخدمها في الفلسفة السياسية روسّو وكذلك هوبس. أما Durkheim فكان يعتبر أن علم الاجتماع كان نظاماً موعوداً بمستقبل باهر ذلك بأنه ـ وفقاً للمنهج الذي كان ينوي هو نفسه تحديده ـ كان ينوي القطيعة مع الطريقة «التأملية» للاقتصاد. فنمو علم الاجتماع بالنسبة إلى Durkheim كان يشهد في الأساس على انتقال العلوم الاجتماعية من عهد الماورائية إلى العهد الوضعي. وكان يعلن بدون أن يمزح ـ بقدر ما كان موقف Comte يبدو له طبيعياً ـ أن علم الاجتماع كان مدعواً إلى نفي «الاقتصاد الهرم» إلى المتحف.

وهذه الطريقة في الرؤية ليست ضرورية في أي حال من الأحوال: العلماء الاجتماعيون الالمان التقليديون، ماكس ويبر وسيمّيل وسومبار الخ، يعتبرون على العكس أن طريقة النماذج وثيقة الصلة بعلم الاجتماع كما بالاقتصاد. وفي الكلام على «علم الاجتماع الشكلي» كان سيمّيل يشير إلى طموحه إلى أن يفعل في علم الاجتماع ما كان قد نجح تماماً في الاقتصاد. وهذه في الواقع رؤية خاصة جداً للعلم تظهر من خلال مفهوم دوركهايم لعلم الاجتماع كقطيعة.

هناك أيضاً بالتأكيد مذهبية متوافقة مع المنهج «الشكلي»، نجدها لدى ماركس مثلاً الذي كان يعتبر أن النتائج التي يستخلصها من نماذجه كانت مدعوة إلى النمو في الواقع. كما أن دوركهايم ورث عن كونت مفهوماً معيناً للعلم، كما أن ماركس لم يتخلص على الاطلاق من المبدأ الهيغلي وبموجبه يكون الواقعي عقلياً.

هذه الإسنادات التقليدية لا غنى عنها إذا أردنا في الوقت عينه فهم فائدة الأبحاث العصرية المتعلقة «بالتبدل» الاجتماعي والتباساتها.

وغالباً ما رأت العلوم الاجتماعية انه، في سبيل التزوّد بمشروعية لم تكن بحاجة اليها، من الضروري إعلان أهليتها في التوقع. وهذا الطرح صحيح ولا سيما في العشرين سنة أو الثلاثين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية، في حقبة النشوة هذه حيث اعتقد الكثيرون انه كان من الممكن مراقبة «التبدل الاجتماعي» كما يستطيع المهندس مراقبة تطور نظام طبيعي. وكان وهم توقعية التبدل الاجتماعي وقابلية مراقبته منتشرين إلى حد كبير. وكان الطابع «التقني» للنماذج يضفي عليها في الوقت عينه الاعتبار والتصديقية. وكان يكفي تفسيرها بشكل واقعي لتحويلها إلى ما هي ليست عليه - إلى أدوات توقع.

عندما أيقظ العالم ثانية بعد حقبةً من النمو المنتظم الاحساس بالبنية، وعندما لم يعد «التبدل الاجتماعي» يظهر معدّاً إلى اتباع مسيرة منتظمة، أحدث هذا التبدل في الاحاسيس تبدلاً في الطريقة التي كانت العلوم الاجتماعية تُدرَك على أساسها: كانت تريد أن يكون الواقعي عقلياً، والحال انه لم يعد يظهر على هذا النحو. بل أصبح الواقعي على العكس مفهوماً على أنه بمنجى من العقل: كان التاريخ هو العلم الوحيد القادر على وصف الواقعي - «التاريخ العالم بالتاريخ» بمعنى Simiand. لقد ظهرت بالاختصار أوضاع فكرية أعادت التاريخية القديمة: أفٍّ من نظريات التبدل الاجتماعي هذه جميعاً. الصيرورة التاريخية موجودة وحدها مع تعقيدها.

وكانت التاريخية الأولى، تاريخية Ranke في ألمانيا، قد أحدثت مجهوداً رائعاً من التفكير العلومي. وهذا المجهود أوصل إلى الرئاية الكانتية الجديدة لوبر وسيمّيل الذي لم يحكم لصالح «المؤرّخين» ولا لصالح «الهيغليين»: يجب، لفهم الاجتماعي وعلى وجه الخصوص «التبدل الاجتماعي»، المرور ببناء النماذج مما هو مفيد جداً، غير أنه من المهم عدم تفسير هذه النماذج بطريقة واقعية وعدم الإضفاء عليها سلطة توقع ليست لها: الواقعي يتجاوز العقلي دائماً، وعلى وجه الخصوص إذا تعلق الأمر بظاهرات معقدة بصورة خاصة كالظاهرات الاجتماعية، وذلك بأن الاعتقاد بامكانية النفاذ إلى تعقيد الواقعي بصفته واقعياً هو وهم. ولذلك فإن ما تبنيه النماذج هو أدوات لا غنى عنها للمعرفة، ولذلك يتجاوزها الواقع.



فهرس

الموضوع	الصفحة

(1) الوبري: نسبةً إلى وبر Weber.

1999 /1 /618

هذا الكتاب

إن قراءة سريعة لما يسمى العلوم الاجتماعية تتيح إذاً الملاحظة أنه إذا لم يكن من السهل دائماً، في الحقيقة، تفريقها عن التاريخ، على صعيد نظري أو مفهومي، فإنها تستحق الاستقلالية المعطاة لها على وجه العموم. وهذه الاستقلالية مشروعة ذلك بأن العلوم الاجتماعية عيّنت نوع الرئايات والمناهج ـ على سبيل استعمال لغة فيلسوف العلوم «*Lakatos*» ـ وطبقتها منهجياً، وبأن المؤرخين لا يستخدمونها إلاّ عرضاً، ويعترفون عند استعمالها بأن الفضل فيها يعود للعلوم الاجتماعية.

ريمون بودون

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع